بخانه
شورای
ملی

۱۸۶

۱۱۹

بازدید شد
۱۳۸۱

مجموعه رسائل

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
۴۴۹۱
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر ۲۶۰۱۷
۱۷۰۱
نام کتاب مجموعهٔ رسائل مختلفه
مؤلف
موضوع تألیف
شمارهٔ قفسه

بازرسی شد
۳۷ - ۳۶

خطی - فهرست شده
۱۷۰۱

۱۸۶

۱۱۲

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی (بهارستان)
۲۴۹۰۱
دایره فیلم و ... ۱۳۰۲

مجموعه رسائل

۲۴۹۰۱
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب مجموعهٔ رسائل مختلفه
مؤلف
موضوع تألیف
شمارهٔ صفحه ۴۰۶
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۲۶۰۱۷
۱۷۰۱

خطی – فهرست شده
۱۷۰۱

كتابخانه مجلس شوراى ملى

١

ع وجودا [illegible] بكونه لذاته [illegible]

فيها الواجب لغيره كوجوب وجود المعلول [illegible]

ع الواجب لغيره [illegible] فانه يجب وجوده لكن لا لذاته بل [illegible]

حصول وجود علة التامة فانه يجب وجوده [illegible] الممتنع لغيره [illegible]

علة وقيدنا الممتنع ايضا بكونه لذاته احترازا عن الممتنع لغيره [illegible]

عدم علته [illegible] بيان انه [illegible] الاحتراز [illegible] والتقسيم [illegible]

تقسيم [illegible] في خواص الواجب لذاته [illegible] لا يكون [illegible] والا لكان [illegible]

الآتية الاولى في خواص الواجب لذاته [illegible] انه لا يكون [illegible]

ذلك الغير فلا يكون واجبا لذاته [illegible] لان المركب مفتقر الى اجزائه [illegible]

ممكنا الثالث انه لا يكون واجبا لذاته [illegible]

والممكن لا يكون واجبا [illegible] الرابع [illegible]

الغير فيكون ممكنا [illegible] احد الطرفين [illegible] الوجود والعدم [illegible]

خواص الممكن الاول انه لا يكون احد الطرفين [illegible] فان ترجح احدهما [illegible]

بالنسبة اليه [illegible] الممكن [illegible]

يجب ان يكون وقوع الاخر اولى فان كان الاول [illegible]

المفروض اولى به واجبا له فيصير الممكن [illegible] اليه [illegible] ترجح احدهما على الآخر

لانه لما استوى الطرفان اعني الوجود والعدم بالنسبة اليه استحال ترجيح [illegible]

الا لمرجح والعلم به [illegible] الثالث ان الممكن الباقي محتاج الى المؤثر [illegible]

لان الامكان لازم لماهية الممكن [illegible] الى الوجوب او الامتناع [illegible]

ح الامكان [illegible] ثبت ان الاحتياج لازم

مجلس شوراى ملى
٢٨٦١

والامكان
الممكن واللازم اللازم لازم فيكون الكائن
والاشك فى ان هنا موجودا
لازم للممكن وهو المط وان كان ممكنا فيفتقر الى موجد آخر فان كان الاول
بالضرورة فان كان واجبا فهو المط وان كان ممكنا فيفتقر الى الموجد احادها ملك السلسلة الجامع جميع
بالضرورة فان كان الموجد واجبا فالمط وان كان ممكنا آخر تسلسل وهو باطل ايضا لان جميع خارج عنها
دار وهو باطل بالضرورة وان كان ممكنا يتسلسل فى امتناع الوجود لذاته فلابد لها من موجد خارج
للعلماء فى اثبات الصانع
الممكنات يكون ممكنه بالضرورة وهو المط والكتاب العزيز مبينا
بالضرورة فيكون واجبا بالضرورة وهو السبب على وجوده كما ان الاية مبينا على
الاول هو الاستدلال باثاره الموجه الى السبب طريق ابراهيم الخليل
بقوله تع سنريهم آياتنا فى الافاق وفى انفسهم حتى يتبين انه الحق وهو طريق المستلزم
وعليه السلام فانه استدل بالافول الذى هو الغيبة المستلزمة للحركة المستلزمة للحدوث
للصانع الثانى هو ان ينظر فى الوجود نفسه وتقسيمه الى الواجب والممكن حتى يشهد بوجود واجب
عن جميع ما عداه من الممكنات واليه الاشارة فى التنزيل بقوله تع اولم يكف بربك انه
على كل شىء شهيد والمصنف ذكر فى هذا الباب الطريقين معا فاشار الى الاول عند اثبات كونه
قادرا وسياتى واما الثانى فهو المذكور ههنا وتقريره ان نقول لو لم يكن الواجب موجودا
لزم اما الدور او التسلسل واللازم بقسميه باطل فالملزوم مثله وهو عدم الواجب والبطلان الدور والتسلسل
فيحتاج هنا الى بيان امرين احدهما بيان لزوم الدور والتسلسل ان فهو
ثانيهما بيان بطلانهما اما بيان الامر الاول
هنا ماهيات متصفة بالوجود الخارجى

بالضرورة
فان كان الواجب موجودا وان لم يكن يلزم
معها فهو المط وان ادالا واسطة بينهما فلابد لها من
بجملتها فى الامكان ان ادالا بالضرورة فمؤثرها ان كان واجبا فهو المط
مؤثر خارج منها بالضرورة فمؤثره ان كان ممكنا افتقر الى مؤثر آخر فمؤثره ان كان فرضناه اولا ويلزم الدور
وان كان ممكنا آخر غيره فننقل الكلام اليه ونقول كما قلنا اولا ويلزم التسلسل وقد تبين
وان كان ممكنا بيان الامر الثانى فهو بيان بطلانهما فنقول اما الدور فهو عبارة عن توقف الشىء
لزومها واما بيان على الباء والباء على الالف وهو باطل بالضرورة لانه يلزم ان يكون الشىء الواحد
كما يتوقف الالف على الباء وهو محال وذلك لانه اذا توقف الالف على الباء متوقفا على
موجودا ومعدوما معا وهو محال ما يتوقف عليه الباء هو الالف فيلزم توقفه على نفسه
وعلى جميع ما يتوقف عليه باو فى جملة ما يتوقف على نفسه والمتقدم على نفسه معدوما
والموقوف عليه متقدم على الموقوف فيلزم تقدمه على نفسه فيكون موجودا
متقدم يكون موجودا قبل المتاخر فيكون الالف ح موجودا قبل نفسه فيكون السابق عليه لاحقه
معا وهو مح واما التسلسل وهو ترتيب علل ومعلولات ممكنة لا الى نهاية فيكون باعتبار
وهكذا وهو ايضا باطل لان جميع تلك السلسلة ممكنة لا تتضايف فتحتاج
بجملتها فى الامكان فتفتقر الى المؤثر فمؤثرها اما نفسها او جزؤها او الخارج عنها
والاقسام كلها باطلة اما الاول فلاستحالة تاثير الشىء فى نفسه والا لزم تقدمه على
نفسه وهو باطل كما تقدم واما الثانى فلانه لو كان المؤثر فيها جزؤها لزم ان يكون الشىء مؤثرا
فى نفسه لان الجزء من جملتها علة ايضا فيلزم تقدمه على نفسه وعلى علله وهو ايضا
مح واما الثالث فلوجهين الاول انه يلزم ان يكون الخارج عنها
واجبا اذ الفرض اجتماع جملة الممكنات فى تلك السلسلة ولا يكون
موجودا

الا الواجب اذ لادور فارش
بينهما فيلزم مطلوبنا الثاني انه لو كان على تلك السلسلة ام خارج عنها
المؤثر في كل واحد واحد منها يتخصص وذلك لان الفرض ان كل واحد منها
ثم اجتماع علتين على معلول واحد يتخصص وقد فرض تاثير الخارج في كل واحد منها فهو منع
واحد في احاد تلك السلسلة مؤثر في لاحقه وقد فرض استغناه عنها حال احتياجه اليها
فيلزم اجتماع علتين على معلول واحد يتخصص وهو محال والالزم التسلسل فيلزم المطلوب وهو وجود واجب
النقصان وهو محال فبطل التسلسل مطلقا فقد بان بطلان الدور والتسلسل فيلزم ان العالم محدث لان
الفصل الثاني في صفاته الثبوتية وهي ثمانية الاول انه تعالى قادر مختار لان تاثيره فيه بالغير
الوجود تعالى
كل جسم لا ينفك عن الحركة والسكون وهما حادثان لا استناد عالم لانه لو كان موجبا
وما لا ينفك عن الحوادث فهو محدث بالضرورة فيكون المؤثر فيه وهو الله تعالى قادرا مختارا وهما باطلان
لم يتخلف اثره عنه بالضرورة فيلزم اما قدم العالم او حدوث الله تعالى وهما باطلان لانه اوجد
لما فرغ من اثبات الذات شرع في اثبات الصفات وقدم الصفات الثبوتية لانها
والسلبية عدمي والوجود اشرف من العدم والاشرف مقدم على غيره وابتدا بالقدرة
قادر لاستدعاء الصنع القدرة ولنذكر مقدمة تشتمل على تصور مفردات يتركب
فنقول القادر المختار هو الذي ان شاء ان يفعل فعل وان شاء ان يترك ترك
مع قصد وارادة والموجب بخلافه والفرق بينهما من وجوه الاول ان المختار يفعل
بتمكنه الترك والفعل معا بالنسبة الى شيء واحد والموجب بخلافه
والثاني ان فعل المختار مسبوق بالعلم والقصد
بخلاف الموجب
ان فعل المختار

بجوار ان يتخلف
عنه وفعل الموجب لا ينفك عنه
عند ما اتت رمي الى اذ بداء واتار وفي
اعراقها والعالم كل موجود سوى الله تعالى والمراد بكونه
هو الذي وجوده مسبوق بالغير او بالعدم والقديم بخلافه وانه اما
المتحيز الذي يقبل القسمة في الجهات الثلث الطول والعرض والعمق وهو الجسم او
هو حيز واحد وهو الفضا المتوهم الذي يشغله الاجسام بالحصول فيه والحركة عبارة عن حصول الجسم في مكان بعد
والسكون هو حصول الثاني في مكان الاول اذا تقرر هذا فنقول انما كان العالم محدثا لان المؤثر فيه وهو الله
مختار لانا دعوى ان الاول ان العالم يحدث الثاني انه يلزم منه اختيار الصانع واما بيان دعوى
الاول فلان المراد بالعالم عند المتكلمين هو السموات والارض وما بينهما وذلك اما اجسام او
اعراض وكلاهما حادثان اما الاجسام فلانها لا تخلو عن الحركة والسكون الحادثين وكل
ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث اما انها لا تخلو عن الحركة والسكون فلان كل جسم لا بد له
من مكان ضرورة وحينئذ اما ان يكون لابثا فيه وهو الساكن او منتقلا عنه وهو المتحرك اذ لا واسطة
بينهما بالضرورة واما انهما حادثان فلانهما مسبوقان بالغير ولا شيء من القديم
بالغير فلا شيء من الحركة والسكون بقديم فيكونان حادثان اذ لا واسطة بين القديم و
الحادث واما انهما مسبوقان بالغير فلان الحركة عبارة عن الحصول الاول في المكان
الثاني فيكون مسبوقا بالمكان الاول بالضرورة والسكون عبارة عن الحصول الثاني
في المكان الاول فيكون مسبوقا بالحصول الاول بالضرورة واما انه لو لم يكن
حادثا لكان قديما وح اما ان
بكونه عن القدم
ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ولانه في

شيئا ولا

الحوادث اللازمة له اولا

يكون فان كان الاول لزم اجتماع القدم

والحدوث معا في الشيء الواحد وهو محال وان كان

الثاني يلزم بطلان ما علم ضرورة ووجوب امتناع انفكاك الاجسام والمحتاج الى الحادث

هو محال اما الملازمة فلابطال الاعراض ولانها تحتاج في وجودها الى الاجسام والمحتاج الى العدم تارة

اولى بالحدوث واما بيان الدعوى الثاني فهو ان المحدث لما اتصف بماهيته بالعدم تارة عنه اثره

وبالوجود اخرى كان ممكنا فيفتقر الى المؤثر فان كان المؤثر مختارا فهو المط وان كان موجبا لم يتخلف اثره

فيلزم قدم اثره لكن ثبت حدوثه فيلزم حدوث المؤثر للتلازم وكلا الامرين محال فقد ثبت انه تعالى قادر

موجب لزم اما قدم العالم او حدوث الله تعالى وكلاهما محال لان العلة المحوجة الى الامكان و نسبة ذاته

وقدرته تتعلق بجميع المقدورات لما ثبت كونه تعالى قادرا او الجملة

وهو المط وقدرته عامة فيكون قدرته قالوا الواحد لا يصدر عنه الا الواحد

الى الجميع بالسوية وقد نازع فيه الحكماء حيث اعتقدوا انه لا يقدر على اكثر من

في بيان عموم قدرته وقد نازع على الشيء والنظام حيث احالوا قدرته على القبيح

والثنوية حيث زعموا انه لا يقدر على مثل مقدورنا والجبائيان حيث اتفقا انه قد انتفى للمانع بانه

والبلخي حيث منع عن قدرته على عين مقدورنا والدليل على ما ادعيناه انه ان ما بيان الاول فهو ان

مقدورنا والحق خلاف ذلك كله فيجب التعلق العام واما بيان الجميع متساوية

الى ذاته وبالنسبة الى المقدور لكونه قادرا هو ذاته ونسبتها الى الجميع متساوية

المقتضي لكونه قادرا تجردها فيكون مقتضاها الاختصاص واما الثاني فلان

وهو المط المقتضي لكون الشيء مقدورا

والامكان مشترك هو الامكان

من الكل فيكون صحة المقدورية ايضا

مشترك وهو المط واذا انتفى المانع بالنسبة الى

القادر وبالنسبة الى المقدور وجب التعلق العام وهو المط

واعلم انه لا يلزم من التعلق الوقوع بل الواقع بقدرته هو البعض وان كان قادرا

على الكل والاشاعرة واتفقوا في عموم التعلق وادعوا عموم الوقوع وكل فعل ذلك فهو على

الثانية انه تعالى عالم لانه فعل الافعال المحكمة المتقنة وكل من يكون فاعلا

اثنا الشيء تعالى كونه عالما والعالم هو الذي ينكشف الاشياء عليه بحيث يكون حاضرة عنده

من صفاته الثبوتية المتقن هو الذي مشتمل على امور غريبة واستتبع خواص كثيرة والدليل على

عنه والفعل المحكم وجدان الاول انه تعالى مختار وكل مختار عالم اما الصغرى فقد تقدم

كونه تعالى عالما وجبان فعل المختار تابع لقصده وارادته ويستحيل قصد شيء من

بيانها واما الكبرى فلان فعل الافعال المحكمة المتقنة وكل من كان كذلك فهو عالم بالضر

دون العلم به الثاني انه فعل الافعال المحكمة فذلك ظاهر لمن تدبر في مخلوقاته اما في السموات

اما انه فعل الافعال المحكمة فلما نظر في خواص الفصول وكيفية نضد تلك الحركات والاوضاع

فيما يترتب على حركاتها من خواص حكمة المركبات الثلث والامور

وهو مبين في فنه ومن الارضية فلما يشتمل عليها ولو لم يكن الا في خلق

الغريبة الحاصلة فيها والخواص العجيبة وما يترتب عليها

نفسه والحكمة المودعة في ترتيب خلقه وجوارحه وتعالى او لم يتفكروا

من المنافع كما اشار اليه بقوله سبحانه والارض

بالحق فان في السموات والارض الى العجايب المودعة في بنية

الانسان ان الكل عضو

من اعضائه

لذوی

اربع جاذبة وما یلیه

وما ضمه ودافعه الا الجاذبة فیجذبه ان

البدن لما کان دائما فی التحلل فیتقسم الی جاذبة یجذب والعضو الضا

بدل ما یتحلل منه واما الماسکة فلان الغذاء المجذوب لنضج الغذا الی ما یصلح

نضج فلابد من ماسکة لحصر تفعل فیه الهاضمة واما الهاضمة فلانها تغیر الغذاء الی ما ان یصلح کل فعل

یکون جزءا للمتغذی واما الدافعة فهو بدیهی لان الغذاء الفاضل ما فعلته الهاضمة جمیع الیه بعضو اخر

الافعال المحکمة المتقنة فعالم فهو بدیهی لان الترتیب زوال الامور وتدبرها وعلمه تتعلق بکل معلوم لتساوی

نسبة جمیع المعلومات الیه ولانه تعالی حی وصح ان یعلم کل معلوم فیجب له ذلک لاستحالة

الباری تعالی عالم بکلها لصح ان یکون معلوما واجبا کان او ممکنا قدیما کان او حادثا

الی غیره منعوا من علمه بالجزئیات علی وجه جزئی لتغیرها واستلزمه لتغیر العلم

خلافا للحکماء حیث التعلق الاعتباری لا العلم الذاتی والدلیل علی ما قلناه انه یصح ان

الذاتی قلنا المتغیر هو التعلق یصح ان یعلم ولانه حی وکل حی یصح ان یعلم کل معلوم

یعلم کل معلوم فیجب له ذلک اما انه یصح فلانه حی اعداه نسبة متساویة فیتساوی نسبة المعلومات الیه تعالی وانه

ولنسبة هذه الصحة الی جمیع صفات ذاتیة والصفة الذاتیة متی صحت وجبت والا

لاحتیاج الی الغیر فیکون البارئ تعالی مفتقرا فی علمه الی غیره وهو محال

تعالی حی لانه قادر عالم فیکون حیا بالضرورة من صفاته الثبوتیة

الحکما و ابو الحسین البصری حیاته عبارة عن صحة

کونه تعالی حی وقال الحکما و ابو الحسین البصری حیاته عبارة عن صحة

الاتصاف

بالقدرة

والعلم وقال الاشاعرة انه صفة زائدة مغایرة لهذه الصحة والحق

الاول

وصفه زائدة مغایرة لهذه الصفة والباری تعالی مرید وکاره لانه ثبت انه قادر مختار

ان الاصل عدم الزائد والباری تعالی مرید وکاره لان تخصیص الافعال بایجادها فی

انه تعالی مرید وکاره لان تخصیص الافعال بایجادها فی وقت دون وقت اخر لابد له من مخصص وهو الارادة ولانه تعالی امر ونهی

فیکون حینئذ وهو الظ

بایجادها فی وقت دون وقت اخر لابد له من مخصص وهو الارادة ولانه تعالی امر ونهی

والکرامیة اتفق المسلمون علی وصفه بالارادة واختلفوا فی

وهما یستلزمان الارادة والکراهة بالضرورة واتفق المسلمون علی وصفه بالارادة و

معناها فقال ابو الحسین البصری معناها عبارة عن علمه بما فی الفعل من المصلحة الداعیة الی ایجادها وقال

النجار معناه انه غیر مغلوب والمکره فمعناها اذن سلبی لکن ینبغی القائل لازم الشیء

وقال البلخی هی فی افعاله علمه بها وفی افعال غیره امره بها فان اراد العلم المطلق فلیس بارادة

وان اراد العلم المقید بالمصلحة فهو کما قال ابو الحسین واما الامر فهو مستلزم

کما سیاتی وقالت الاشاعرة وجماعة من المعتزلة انها صفة زائدة علی ذاته مغایرة للقدرة

للارادة لانفسها وقالت الاشاعرة ذلک الزائد معنا قدیما وقالت المعتزلة

والعلم مخصصة للفعل ثم اختلفوا فقالت الاشاعرة انه تعالی والمعتزلة قالوا الاولی محال

والکرامیة انها معنی حادث والکرامیة قالوا هو قائم بذاته تعالی والمعتزلة قالوا لا فی محل

وسیاتی بطلان الزیادة فاذن الحق ما قال ابو الحسین والدلیل علی ثبوت الارادة

من وجهین الاول ان تخصیص الافعال بالایجاد فی وقت دون وقت

اخر وعلی وجه دون اخر مع تساوی الاوقات

والاحوال بالنسبة الی الفاعل

والفاعل له

لا بد له
مخصص وذلك المخصص
اما القدرة الذاتية فمتساوية النسبة انما التابع للتعيين الممكن
فليست صالحة للتخصيص واما العلم المطلق فدل انه تابع للتعيين فكذلك
والايجاد وغيره ترجيح واما الكلام فيتبع علما واما باقي الصفات ليس تعيين الممكن ووجو
وتقرر صدوره فليس مخصصا فادن المخصص هو علم خاص فتقتضي تعيين الوجه وذلك هو الارادة
انما ليست صالحة للتخصيص لانه على الصلاح الاصلح الاولى فذلك الوقت وعلى ذلك الاثر بنسيان
صدوره وهو العلم باشتماله على الصلاح لقوله تعالى اقيموا الصلوة ونحو قوله والقدر لو الزنا والاثر
وهو المطلوب الثاني انه تعالى امر بقوله اقيموا ضرورة فالباري تعالى مريد وكاره وهو المط فاذا
ارادته ضرورة والنهي عن الشر يستلزم كراهته ضرورة الصادر وارادة عن الايجاد ككان ارادته
الاولى كراهته تعالى من علمه باشتمال الفعل على المفسدة ارادته ليست زائدة على ما ذكر زيادة والا
من علمه باشتمال الشيء على المصلحة الداعية الى الايجاد الثابتة ارادة وحادثا اما في ذاته كما ليت
لكانت اما معانا قديما كما قال الاشاعرة فيلزم تعدد القدماء او في غيره فيلزم رجوع حكم
الكرامية فيكون محلا للحوادث وهو باطل كما سيأتي وان اما في غيره فيلزم منه التسلسل
الى الغير لا اليه واما لا في محل كما تقول المعتزلة ففيه وان الاول يلزم وتسلسل التالي
اذ الحادث مسبوق بارادة المحدث فهو اذن حادثة فتنقل الكلام لانه حي
استحالة وجود صفة لا في محل وقد ورد الخامسة انه تعالى مدرك لان ثبوته له يجب
فيصح ان يدرك القرآن بثبوته الدلائل
اثباته له قد دلت الصانع
النقلية على
بعد

بالادراك
وهو زائد على العلم فانا نجد
فرقا ضروريا بين علمنا بالسواد والبياض
والصوت البارد وبين ادراكنا لهما وبتلك الزيادة
الى تأثير الحاسة لكن قد دلت الدلائل العقلية على استحالة الحواس والآلة
عليه تعالى فيستحيل وذلك الزائد عليه فادراكه هو علمه بالمدركات
انضافه من هو بيده اعلى كونه تعالى عالما بكل المعلومات فصح ان يجيء ووجد
القرآن بثبوته له فيجب اثباته له فادراكه هو علمه بالمدركات ثم كونه حجيتا والسمع
باق ابدي لانه واجب الوجود فيستحيل عدمه السابق واللاحق عليه
لوجوب وجوده فالقديم والازلي هو المصاحب بجميع الازمنة المحققة والمقدرة بالنسبة
الى جانب الماضي والباقي هو المستمر والمصاحب لجميع الازمنة والابدي هو المصاحب لجميع
الازمنة محققة كانت او مقدرة بالنسبة الى المستقبل والسرمدي يعم الجميع والدليل على ذلك
هو انه قد ثبت انه واجب الوجود فيستحيل عليه العدم مطلقا سواء كان السابق وازلا
تقدير ان لا يكون قديما ازليا ولا خفاء على تقدير ان لا يكون باقيا ابديا واذا استحال
العدم المطلق عليه ثبت قدمه وازليته وبقاؤه وسرمديته وهو الط
السابعة انه تعالى متكلم بالاجماع والمراد بالكلام الحروف المسموعة المنتظمة و
معنى انه متكلم انه اوجد الكلام في جسم من الاجسام
وتفسير الاشاعرة غير معقول
من جملة صفاته تعالى
كونه متكلما

وقد اجمع
المسلمون على ذلك و
اختلفوا بعد ذلك في مقامات اربع
الاول في الطريق الى ثبوت هذه الصفة فقالت الاشاعرة
هو العقل وقالت المعتزلة هو السمع وهو الحق لعدم الدليل العقلي
وما ذكروه دليلا فليس بتام وقد اجمع الانبياء على ذلك وثبوت نبوتهم غير موقوف
عليه فيجب اثباته له الثاني في ماهية كلامه فزعم الاشاعرة انه معنى قائم بذاته يعبر عنه بالعبارات
المختلفة المتغيرة المغايرة للعلم والقدرة وليس بحرف ولا صوت ولا امر ولا نهي ولا خبر و
لا استخبار ولا غير ذلك من اساليب الكلام وقالت المعتزلة والكرامية والحق عنده هو
الحروف والاصوات المركبة تركيبا مفهوما والحق الاخير لوجهين الاول ان المتبادر الى
اوهام العقلاء هو ما ذكرناه ولذلك لا يصفون بالكلام من لم يتصف بذلك
كالساكت والاخرس الثاني ان ما ذكروه غير متصور فان المتصور اما قدرة
تصدر عنه الحروف والاصوات وقد قالوا هو غيرها او العلم وقالوا هو
غيره وباقي الصفات ليست بصالحة للمصدرية ما قالوه واذا لم يكن متصورا لم
يصح اثباته اذ التصديق مسبوق بالتصور الثالث فيما يقوم به
الصفة اما الاشاعرة فلقولهم بالمعنى قالوا انه قائم بذاته تعالى واما القائلون
بالحروف فقد اختلفوا فقالت الحنابلة والكرامية انه قائم بذاته
تعالى عندهم هو المتكلم بالحروف والاصوات وهو
وقالت المعتزلة والامامية وهو
الحق بانه قائم بغيره
لا بذاته

كما اوجد
الكلام في الشجرة فسمعه
موسى عليه السلام ومعنى انه متكلم انه فعل الكلام و
لا قام به الكلام والدليل على ذلك انه امر ممكن و
انه تعالى قادر على كل الممكنات واما ما ذكروه فممنوع ويستند
الى المنع بوجهين الاول انه لو كان المتكلم من قام به الكلام لكان الهواء الذي تقوم
به الحروف والاصوات متكلما وهو باطل لان اهل اللغة لا يسمون المتكلم الا من فعل الكلام
لا من قام به الكلام ولهذا كان الصدا غير متكلم وقالوا تكلم الجني على لسان المصروع لاعتقادهم
ان الكلام المسموع من المصروع فاعله الجني الثاني ان الكلام المعقول فقد بان بطلانه او
الحروف والاصوات ولا يجوز قيامها بذاته تعالى والا لكان داخله وهو باطل الرابع
وجودها على وجود التنبيها ضرورة فيكون الباري تعالى محلا والحادث يتقدم الحروف و
في قدمه وحدوثه فقالت الاشاعرة بقدم المعنى والحنابلة بقدم الحروف و
قالت المعتزلة بالحدوث وهو الحق لوجوه الاول انه لو كان قديما لزم
تعدد القدماء وهو باطل لان القول بقدم غير الله تعالى كفر بالاجماع ولهذا
كفرت النصارى لاثباتهم قدم الاقانيم الثاني انه مركب من الحروف
والاصوات التي يعدم السابق منها بوجود اللاحق والقديم لا يجوز عليه العدم
الثالث انه لو كان قديما لزم الكذب عليه تعالى
واللازم باطل فالملزوم مثله بيان
الملازمة انه اخبر
بارسال

نوحا فى ... اذ
الازل ولم يرسل فيكون كذبا الرابع الصلوة
لا سابق على الازل وقوله تعالى اقيموا الصلوة فيمتنع عليه تعالى
انه يلزم منه العبث فى الازل والعبث قبيح فيمتنع عليه ان
واتوا الزكوة اذ لا تكليف فى الازل ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون وصف
الخامس قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وقوله تعالى وانه لذكر لك ولقومك الا ان اراده
والذكر هو القران لقوله تعالى بما فقول المصنف وتفسير الاشاعرة غير معقول الا بالضم
بالحدوث فلا يكون قديما الاربع انه تعالى صادق لان الكذب قبيح من صفاته الثبوتية
الى ما ذكرناه فى هذه المقامات تعالى منزه عنه لاستحالة النقص عليه هو الاخبار
لانه نقص والله تعالى منزه عن الكذب الغير المطابق والكذب قبيح ضرورة
لكونه تعالى صادقا والصدق هو الاخبار المطابق لان الكذب قبيح والبارى تعالى
الغير المطابق لانه لو لم يكن صادقا لكان كاذبا وهو باطل كما انى وايضا الكذب نقص والبارى تعالى
فيلزم اتصاف البارى بالقبيح وهو باطل فى صفاته السلبية وهى سبعة الاولى
منزه عن النقص الفصل الثالث فى صفاته السلبية والمفتقر ممكن لما
انه تعالى ليس بمركب والا لكان مفتقرا الى اجزائه ويسمى الاولى صفات
فرغ من صفات الثبوتية شرع فى الصفات السلبية وان شئت كان مجموع
الاكرام والثانية صفات الجلال فان اثبات قدرته
صفاته صفات الجلال
باعتبار سلب العجز عنه
واثباته العلم

سلب الجهل عنه
وكذا باقى الصفات وفى
الحقيقة العقول الناقصة صفاته تعالى ليس الا
والاضافات واما كنه ذاته وصفاته فمحجوب عن نظر
العقول ولا يعلم ما هو الا هو وقد ذكر المصنف هنا سبعة الاولى انه تعالى
ليس بمركب والمركب هو ما له جزء ونقيضه البسيط وهو ما لا جزء له ثم التركيب قد يكون خارجيا
كتركيب الاجسام من الجواهر وقد يكون ذهنيا كتركيب الماهيات والحدود من الاجناس والفصول
والمركب مطلقا مفتقر الى جزئه لامتناع تحققه وتحصيله خارجا وذهنا بدون جزئه وجزءه
لا يسلب عنه فيما الجزء ليس بكلاو ما يسلب عن الشيء فهو مغاير له فيكون المركب مفتقرا الى
الغير فيكون ممكنا فلو كان البارى تعالى جلت عظمته مركبا لكان ممكنا وهو
الثانية انه ليس بجسم ولا عرض والا لافتقر الى المكان ولامتنع انفكاكه عن الحوادث
فيكون حادثا وهو محال البارى تعالى ليس بجسم خلافا للمجسمة والجسم هو ما له طول
وعرض وعمق والعرض هو الحال فى الجسم ولا وجود له بدونه والدليل على كونه تعالى
ليس بجسم ولا عرض من وجهين الاول انه لو كان احدهما لكان ممكنا والا لزم
بطلان اللازم وبيان الملازمة انا نعلم ضرورة ان كل جسم فهو مفتقر
الى المكان وكل عرض مفتقر الى المحل والمكان والمحل غيرهما
فيفتقران الى غيرهما والمفتقر الى غيره ممكن فلو كان البارى
تعالى

جهة او
عرضا لكان حادثا وهو
مح وبيان الملازمة ان كل جسم فهو
لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث كذلك وهو
حادث وقد تقدم بيانه فلو كان الباري جسما لكان حادثا فافتقر اليه والافتقار الى الاجزاء وهو قبل
ولا يجوز ان يكون في محل خلافا للنصارى وجمع من المتصوفة والعقول
ليس في محل وهذا المعنى فهو باطل والا لزم
فيجمع النقيضان وهو مح الاول انه ليس التبعية فان اراد و هذا بالنفي والاثبات
هذان وصفان سلبيان الاول انه ليس على ... بتصوره اولا تحكم عليه الكراسة
اليها
في الحلول هو قيام موجود بموجود على سبيل التبعية فان اراد وعمت الكائن
الواجب وهو مح وان اراد وغيره فلا بد من تصوره اولا ثم الحكم عليه في الجهة
الثاني انه تعالى ليس في جهة والجهة مقصد المتحرك ومتعلق الاشارة الحسية وهو باطل لانه لو كان لما
انه تعالى في جهة الفوقية لما تصوروا من الظواهر المشعرة بالنقلية وهو باطل
اما مع استغنائه عنها فلا يحل فيها او مع افتقاره اليها فيكون ممكنا والظواهر التقليدية
تأويلات وبحار مذكوره في مواضعها لانه لما دلت الدلايل العقلية على امتناع الجهة و
ولو احتجنا عليه وجب تأويلها والا لارتفع النقيضان اوالعمل بهما والا لاجتمع النقيضان
او الترك لهما والالزم اطراح النقل لاطراح اصله فتعين العمل بالعقل و
العقل والالزم اطراح النقل لاطراح اصله وهو العمل بالعقل و
الامر الرابع وهو تأويل النقل

والاصح عليه الالم و
اللذة لا امتناع المزاج عليه فلا يتصف بهما ان اراد
اللذة والالم ادراك الملائم من حيث هو ملائم وقد
الم اللذة وقد تعالى فيهما اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم وقد
الى تعريف وقد تعالى فيهما اللذة وجهان فقد يكونان حسيين اذا القوة
والالم هو ادراك المنافي من حيث هو مناف وهما قد يكونان حسيان والا فعقليان اذا القوة ادراكه
يكونان عقليين فان الادراك ان كان حسيا فهما حسيان والا فعقليان وان كان جزئية
اما الالم فهو مستحيل عليه تعالى اجماعا من العقلاء اذ لا مزاج له تعالى واما اللذة فان كان عقلية فقد
فكذلك لانها من توابع المزاج والمزاج مستحيل عليه تعالى وان كان حسية فاستحالة
اثبتها له تعالى الحكماء وصاحب الياقوت منا لان الباري تعالى منصف بكمال الذات ادراك
النقص عليه ومع ذلك فهو مدرك لذاته وكماله فيكون اجل مدرك لاعظم مدرك باتم ادراك
ولا نعني باللذة الا ذلك واما المتكلمون فقد اطلقوا القول بنفي اللذة اما لاعتقاد بعضهم
نفي اللذات العقلية او لعدم ورود ذلك في الشرع الشريف فان صفاته تعالى
واسماؤه توقيفية لا يجوز لغيره التهجم بها الا باذن منه لانه وان كان ذلك جائزا في نظر
العقل لكنه ليس من الادب لجواز ان يكون غير جائز من جهة لا نعلمها
بغيره لامتناع الاتحاد مطلقا الاتحاد فيقال على معنيين مجازي وحقيقي اما
المجازي فهو صيرورة الشيء شيئا آخر بالكون والفساد
من غير اضافة شيء آخر كما يقال صار الهواء
ماء او صار الماء هواء او
باضافة

شيء آخر كما
يقال صار التراب طينا اي نضج
الماء اليه واما الحقيقي فهو صيرورة الاول بعينه شيئا آخر
واحدا موجودا اذا تقرر هذا فاعلم ان الاول على الله تعالى … فقد قال بعض النصارى
قطعا لاستحالة الكون والفساد عليه تعالى واما الثاني … ان لاهوتية الباري تعالى امتزج بناسوت عيسى فان عنوا … يستحيل في نفسه
انه اتحد بالمسيح فانهم قالوا اتحد … المسيح
فلابد في تصوره اولا من الحكم عليه وان عنوا ما ذكرناه فهو باطل قطعا لان الاتحاد … لا يتحد
اثباته لغيره اما فهو ان المتحدين بعد الاتحاد ان بقيا موجودين فلا اتحاد ولا اثنان لا واحد
وان عدما معا فلا اتحاد وان عدم احدهما فلا اتحاد ايضا لان المعدوم لا يتحد بالموجود
الثالث انه تعالى ليس محلا للحوادث لامتناع انفعاله في غيره وامتناع
النقص عليه … ان صفاته تعالى لها اعتباران احدهما بالنظر الى نفس
… اعلم ان صفاته في ذلك من الصفات … وثانيهما بالنظر الى تعلقها
القدرة الذاتية والعلم الذاتي الى غير ذلك … بالمعلوم وهذا الاعتبار
الصفات مقتضيات لها كتعلق القدرة بالمقدور والعلم بالمعلوم وتغايرها
لا نزاع في كونها امورا اعتبارية اضافية متغايرة بحسب تغاير المتعلقات
اما باعتبار الاول فزعمت الكرامية انها حادثة متجددة بحسب تجدد المتعلقات
قالوا انه لم يكن قادرا في الازل ثم صار قادرا ولم يكن عالما ثم
صار عالما والحق خلافه فان المتجدد فيما ذكروه
هو التعلق الاعتباري فان
عنوا ذلك فسلم

والا

والانفعال
لوجهين الاول لو كان صفاته
حادثة متجددة لزم انفعاله تعالى وتغيره واللازم
باطل فالملزوم كذلك بيان الملازمة فهو ان حدوث الصفات
ذاتية تتجدد بها تستلزم لتغير الذات وانفعالها الثاني ان حدوث وتغير ما
تستلزم حدوث قابلية في المحل لها وهو يستلزم الانفعال المحل وتغيره لكن استحالته
وانفعالها ممتنع فلا يكون صفاته حادثة وهو المطلوب الثاني ان صفاته تعالى صفات كمال
النقص عليه فلو كانت حادثة متجددة لزم خلوه عن الكمال والخلو عن الكمال نقص تعالى الله عنه
الرابع انه تعالى يستحيل عليه الرؤية لان كل مرئي ذو جهة لانه اما مقابل او في حكم المقابل
بالضرورة فيكون جسما وهو ممتنع ولقوله تعالى لن تراني اي بعين الناسوت … والكرامية الى الجواز
ذهب الحكماء والمعتزلة الى استحالة رؤيته بالبصر لتجرده وذهب المجسمة
رؤيته بالبصر مع المواجهة واما الاشاعرة فاعتقدوا تجرده وقالوا الصحيح رؤيته
وخالفوا جميع العقلاء وتحذا بعضهم وقال ليس المراد بالرؤية الانطباع وخروج
الشعاع بل الحالة التي تحصل من رؤية الشيء بعد حصول العلم وقال بعضهم معنى الرؤية
هو ان ينكشف لعباده المؤمنين في الاخرة انكشافا كالبدر المنير والحق انهم ان
عنوا بذلك الكشف التام فهو مسلم فان العارف تصير لهم
القيامة ضرورية والا فلا تصور له الا الرؤية
وهو باطل عقلا ونقلا والا لكان
عقلا فلا

ربنا لكان
في جهة فيكون جسما وهو باطل
لما تقدم بيان الا وان كل مرئي اما مقابل او
في حكم المقابل كالصورة في المرآة وذلك ضروري وكل منهما في جهة
في حكمه فهو في جهة فلو كان البارى تعالى مرئيا لكان في جهة واما سمعا فلوجوه الاول
ان موسى عليه السلام سال الرؤية اجيب بلن تراني ولن لنفي التأبيد على ما عليه اهل اللغة واذا لم يره موسى
فلم يره غيره بطريق الاولى الثاني قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار تمدح بنفي
ادراك الابصار فيكون اثباته نقصا الثالث انه تعالى استعظم طلب رؤيته ورتب الذم عليه
والوعيد فقال الله تعالى فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة فاخذتهم
الصاعقة بظلمهم وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا انزل علينا الملائكة او نرى
ربنا لقد استكبروا في انفسهم وعتوا عتوا كبيرا الخامس في نفي التركيب لاشتراك الواجبين
في كونهما واجبي الوجود فلا بد من مائز ولاستلزامه التركيب
عنه للسمع وللتمانع فيفسد نظام الوجود اتفق المتكلمون والحكماء على
الشريك عنه تعالى لوجوه الاول الدلائل السمعية الداله عليه واجماع الانبياء عليه
وهو حجة لنا لعدم توقف صدقهم على ثبوت الوحدانية الثاني دليل المتكلمين
وليس دليل التمانع وهو ماخوذ من قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا وتقريره
انه لو كان معه شريك
لزم

فساد

فساد نظام
الوجود وهو باطل بيان ذلك
انه لو تعلقت ارادة احدهما بايجاد جسم متحرك فلا يخلو اما ان يمكن للآخر ارادة سكونه
او لا فان امكن فلا يخلو اما ان يقع مرادهما فيلزم اجتماع المتنافيين
او لا يقع مرادهما فيلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون او يقع مراد احدهما
دون الآخر فيلزم الترجيح بلا مرجح وبانهما عجز الآخر والترجيح بلا مرجح وان لم يمكن للآخر ارادة
فقيه وان احدهما الترجيح بلا مرجح وذلك الغير لكن عجز الاله
فيلزم عجزه اذ لا مانع الا التعلق ارادة ذلك الغير لكن عجز الاله
نظام الوجود وهو محال ايضا الثالث دليل الحكماء وتقريره انه لو كان في الوجود
واجبا وجود لزم امكانهما وبيان ذلك انهما حينئذ يشتركان في وجوب الوجود فلا
يخلو اما ان يتميزا او لا فان لم يتميزا لم تحصل الاثنينية وان تميز لزم تركيب
واحد منهما مما به المشاركة ومما به الممايزة وكل مركب ممكن فيكونان ممكنين هف
السادس في نفي المعاني والاحوال عنه تعالى لانه لو كان قادرا بقدرة او عالما
بعلم او غير ذلك لافتقر في صفاته الى ذلك المعنى فيكون ممكنا هف واعلم ان بعض الصفاتية
ذهبت الاشاعرة الى انه تعالى قادر بقدرة وعالم بعلم وحي بحياة الى غير ذلك
وهي معان قديمة زائدة على ذاته قائمة بها وقالت البهشمية انه
مساو لغيره في الذوات وتمتاز بحالة تسمى الالوهية
وتلك الحالة توجب له احوال
اربعة هي القادرية
والعالمية

والجتنيه و
الوجوديه والحال عندهم
صفه لموجود ولا توصف بالوجود ولا
بالعدم والباري تعالى قادر باعتبار تلك القادرية
وعالم بتلك العالمية لا غير وكذلك في الصفات وقال الحكماء المحققون من
المتكلمين انه تعالى قادر لذاته وعالم لذاته لا غير وكذلك في الصفات ويتصورون
الزيادة في قولنا ذات عالمه وقادره فتلك امور عقليه زائده في الذهن لا في الخارج وهو الحق لنا
انه لو كان قادرا بالقدره او بقادرية وعالم بعلم او عالمية الى غير ذلك من الصفات لزم
افتقار الواجب في صفاته الى غيره لان تلك المعاني والاحوال مغايرة لذاته قطعا وكل مفتقر
الى غيره ممكن فلو كانت صفاته زائدة على ذاته لكان ممكن هذا خلف السابع انه تعالى
غني ليس يحتاج الى غيره لان وجوب وجوده دون غيره ويقتصر استغناوه عن واقتقار
من صفاته السلبية كونه ليس يحتاج الى غيره مطلقا لا في ذاته ولا في
الوجود الثابت لا يقتصر استغناوه مطلقا عن مجموع
غيره اليه
صفاته وذلك لان وجوب الوجود ينافي الاحتياج الى الغير مطلقا بل لا بد ان يكون الباري تعالى
ما عداه فلو كان محتاجا لزم افتقاره فيكون ممكنا تعالى الله عن ذلك بل هو
مستغن عن جميع ما عداه والكل محتاج اليه في وجوده وذره من ذراته
الفصل الرابع في العدل وفيه مباحث الاول العقل قاض
بالضروره ان من الافعال ما هو حسن كرد الوديعة والاحسان
جوده والصدق النافع وبعضها ما هو قبيح كالظلم والكذب
الضار

ولوجد حكم للشرع تعبدا
بها من نفي الشرائع كلية عقلا
والحكماء الهند ولانها لو ثبتت لوقع
لانتفيا سمعا لانتفاء قبح الكذب حينئذ والمراد بالعدل
لما فرع من مباحث التوحيد شرع في مباحث العدل وهو عبارة عن تنزيه
هو تنزيه الباري عن فعل القبيح والاخلال بالواجب ولما توقف ذلك على معرفة الحسن
والقبيح العقليين قدم البحث فيه واعلم ان الفعل من ضروري التصور وهو اما ان يكون له وصف زائد على
او لا والثاني كحركة الساهي والنائم والاول اما ان يتنفر العقل منه او لا والاول القبيح والثاني
وهو الذي لا يتنفر العقل منه اما ان يتساوى فعله وتركه هو المباح او لا فان ترجح فعله
المكروه وان ترجح فعله فاما مع المنع من تركه فهو الواجب او مع جواز تركه فهو المندوب او
هذا فاعلم ان الحسن والقبيح يقالان على ثلثة معان الاول كون الشيء صفة كمال كقولنا العلم حسن
صفة نقص كقولنا الجهل قبيح الثاني كون الشيء ملائما للطبع كالمستلذات او منافرا له
الثالث كون الحسن ما يستحق على فعله المدح عاجلا والثواب آجلا والقبيح ما يستحق على فعله
الذم عاجلا والعقاب آجلا ولا خلاف في كونهما عقليين بالاعتبارين الاولين واما
بالاعتبار الثالث فاختلف المتكلمون فيه فقالت الاشاعره ليس في العقل ما يدل
على الحسن والقبح بهذا المعنى الشرع فما حسنه فهو الحسن وما قبحه فهو القبيح و
قالت المعتزلة والامامية العقل ما يدل على ذلك فالحسن حسن
في نفسه والقبيح قبيح في نفسه سواء حكم الشارع
بذلك اولا ونبهوا عليه
بوجوه

الاول انا نعلم
ضرورة حسن بعض الافعال والاحسان ومدح
كالصدق النافع والانصاف وقبح بعض كالكذب الضار
الوديعة وانقاذ الهلكى واستناد ذلك ومن غير ان يلحظ لذلك حكم
والظلم والاساءة غير مستحقة واستناد ذلك ومن غير مخالفة
الحكم مركوز في جبلة الانسان فانا اذا قلنا الشخص ان صدقت فلك دينار وان كذبت
فلك دينار واستوى الامران بالنسبة اليه فانه بمجرد عقله يميل الى الصدق الثاني لو كان
لا غير لزم ان لا يتحققا بدونه واللازم باطل فالملزوم مثله اما بيان الملازمة فلانه يمتنع الحكيم كالملاحدة
شرط ضرورة اما بيان بطلان اللازم فلان من لا يعتقد الشرع والحكيم فلو كان
الهند يعتقدون حسن بعض الافعال وقبح بعض الافعال من غير توقف في ذلك على الشرع
انما يعلم بالشرع لما حكم به هؤلاء الثالث انه لو انتفى الحسن والقبح العقليان انتفى الحسن والقبح الشرعي اذ
واللازم باطل اتفاقا فكذا الملزوم وبيان الملازمة بانتفاء قبح الكذب من الشارع
العقل لم يحكم بقبحه ولم يقبح كذب نفسه واذا انتفى قبح الكذب عنه انتفى الوثوق
بحسن ما اخبر بحسنه وقبح ما اخبر بقبحه
التالي وانا فاعلون في الضرورة
ويضيف ذلك للفرق الضروري بين سقوط الانسان من سطح وتنزله منه على الدرج
الدرج ولا امتناع تكليفنا بشيء فلا عصيان ولقبح ان يخلق
الفعل فينا ثم يعذبنا عليه وللبعث ذهب ابو الحسن الاشعري

الافعال كلها واقعة بقدرة الله تعالى ان الى
وانه لا فعل للعبد اصلا وقال بعض المعتزلة بعضها واقع بقدرة العبد او
الفعل الى الله والعبد له الكسب وفسر الكسب بانه يكون الفعل طاعة او معصية
معصية وقال بعضهم معناه ان العبد اذا صمم العزم خلق الله تعالى الفعل عقيبه وقد
الزيدية والامامية ان الافعال الصادرة من العبد وصفاتها والكسب الذي ذكروه كلها واقعة
المعتزلة واختياره وانه ليس بمجبور على فعله بل له ان يفعل وله ان لا يفعل وهو الحق لوجوه الاول انا
بقدرة العبد واختياره انا نجد ب الفعل بحسب القصد والداعي كالتردد في السطح على الدرج وبين
نجد تفرقة ضرورية بين صدور الفعل منا مع الفاعل اوامع العقل فانا نقدر على الحركة وغيرها ولكن
صدور الفعل لا كذلك كالسقوط منه اما مع القاهر وتيرة واحدة وغيرها بتكليفه
الى الاول دون الثاني فلو كانت الافعال الصادرة منا كالحركة على وتيرة واحدة بالنسبة
الفرق حاصل فيكون منا وهو المطلوب الثاني لو لم يمكن العبد موجدا لافعاله لامتنع تكليفه
والا لزم التكليف بما لا يطاق وانما قلنا ذلك لانه حينئذ غير قادر على ما كلف به فلو كلف
لكان تكليفا بما لا يطاق وهو باطل بالاجماع واذا لم يمكن مكلفا لم يمكن عاصيا بالمخالفة
لكنه عاص بالاجماع الثالث انه لو لم يمكن العبد قادرا وموجدا الفعله لكان الله تعالى
اظلم الظالمين وبيان ذلك ان الفعل القبيح اذا كان صادرا من الله تعالى
يستحيل معاقبة العبد عليه لانه لم يفعله لكنه يعاقب وقد
اتفقا فيكون ظالما تعالى الله عن ذلك

الرابع الكتاب
العزيز الذي هو فرقان بين
الحق والباطل مشحون باضافة الفعل الى العبد
وانه واقع بمشيته كقوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ثم يقولون
هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون ان يتبعون
الا الظن حتى يغيروا ما بانفسهم في بعض سور بجزاء كل امرئ بما كسبت رهين
جزاء بما كنتم تعملون الى غير ذلك وكذلك آيات الوعد والوعيد والذم والمدح
الثالث في استحالة القبيح عليه تعالى لان له صارفا عنه وهو العلم بالقبح
ولا داعي له اليه لانه اما داعي الى الحاجة الممتنعة عليه او الحكمة وهو منتف هنا ولانه لو جاز صدوره
فان الحصر يستحيل ان يكون الباري تعالى فاعلا للقبيح ولا للاخلال بالواجب
ولا داعي له اليه لانه
منها يمتنع اثبات النبوات هو فاعل للكل حسنا كان او قبيحا وكلما كان
هو مذهب المعتزلة وعند الاشاعرة
قلنا وجهان الاول ان الصارف عنه موجود والداعي اليه معدوم
كذلك يمتنع الفعل ضرورة اما وجود الصارف فهو العلم بالقبيح والله تعالى عالم
به واما عدم الداعي فلانه اما داعي الحاجة الممتنعة عليه وهو محال لانه غني لا يحتاج
واما داعي الحكمة الموجودة فيه وهو محال ايضا لان القبيح لا حكمة فيه متنع
فيه الثاني انه لو جاز عليه فعل القبيح لامتنع اثبات النبوات واللازم باطل اجماعا

فالملزوم مثله بيان
الملازمة انه لو جاز ذلك لامكن اظهار المعجزة على يد الكاذب ومع ذلك لا يمكن تصديق النبوة وهو
الكاذب ومع ذلك لا يمكن تصديق الانبياء وهو قبيح
في يستحيل عليه ارادة القبيح الكائنات حسنا كان او قبيحا
ذهبت الاشاعرة الى انه تعالى مريد لجميع الكائنات وذهبت المعتزلة الى انه تعالى مريد للطاعات وكاره
شرا وايمانا كان او كفرا لانه موجب للكل وهو مريد له ودهبت العقلاء يرمون على ان القبيح
للحق لان ارادة القبيح ايضا قبيحة لان العلم ضرورة ان العقلاء يذمون فاعل القبيح
مريده والآمر به فقول المصنف رحمه الله تعالى وقبحه اي قبح الارادة النتيجة اي يلزم من امتناع
الرابع في انه تعالى يفعل لغرض لدلالة القرآن عليه ولا يستلزم نفيه الغرض
ارادته
ذهبت الاشاعرة الى ان افعاله تعالى ليست معللة بالاغراض والا لكان ناقصا مستكملا به تعالى الله عنه
الغرض وقالت المعتزلة ان افعاله تعالى معللة وهو الحق لوجهين عقلي ونقلي اما النقلي فلدلالة القرآن
وهو مذهب اصحابنا الامامية كقوله تعالى افحسبتم انما خلقناكم عبثا وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
عليه ظاهره كقوله تعالى وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا واما العقلي فهو انه
لولا ذلك لزم ان يكون عابثا واللازم باطل فالملزوم كذلك اما بيان اللزوم فظاهر
واما بيان بطلان اللازم فلان العبث قبيح والقبيح لا يتعاطاه
الحكيم واما قولهم لو كان فاعلا لغرض لكان ناقصا مستكملا بذلك
الغرض

فانما يلزم الغرض
الاستكمال لو كان الغرض عايدا اليه اما
عايدا اليه لكليته او لافتقار لنظام الوجود بل الى الغير
الى منفعة العبد اولا الاستكمال وليس الغرض الا عايدا الى غيره
وذلك الغرض لا يلزم منه الاستكمال معللا بالاغراض وان الغرض عايد الى الغير لعباده
لما ثبت ان فعله تعالى معلل لان ذلك قبيح عند العقلاء وعدم فلا بد
لقبحه بل النفع الغرض لان ذلك قبيح المطلوب
فليس الغرض الاضرار ذلك الغرض الاضرار تعين ان يكون النفع وهو
فليس الغرض من الاضرار واذا لم يمكن الغرض الاضرار تعين ان يكون على جهة الابتداء لان ما عداه
مسموما بزبدة قبله واذا لم يمكن على ما فيه مستقيم على جهة الابتداء الا الثواب
في التكليف وهو بعث من يجب طاعته على ما فيه ولا النفع حقيقي بل اغراضا لخلق العبيد
لما ثبت ان الغرض في فعله تعالى نفع العبد ان يكون ذلك اغراضا والتكليف
لما ثبت ان الغرض غير مستقر ولا يحسن ان يكون التكليف وابعث
دفع ضرر او جلب نفع غير كما يأتي فاقتضت الحكمة توسط المصنف رحمه الله الابتداء
ثم الثواب يقبح الابتداء به كما ذكره المصنف فلذلك قال على جهة الابتداء
لغوا ماخوذ من الكلفة وهي المشقة واصطلاحا ما ذكره هو الله تعالى والنعم تابع ومتفرع
على الشرع هو الحسم عليه ومن يجب طاعته هو الله والوالد والسيد والمنعم
لان وجوب طاعة غير الله كالنبي والامام والوالد والسيد فيه كالبعث على النكاح
على طاعة الله تعالى وقوله على ما فيه مشقة احترازا عما لا مشقة فيه وقوله بشرط الاعلام
المستلذ واكل المستلذ من الاطعمة وقوله بشرط الاعلام
ان اشتراط اعلام المكلف بما كلف به
وهو من شرائط حسن
التكليف

وشرائط حسنه
ثلاثة الاول عايد الى انتفاء
التكليف نفسه وهو اربعة الاول انتفاء الفعل
المفسدة فيه لانه قبيح الثاني تقدمه على وقت الفعل
الثالث امكان متعلقه لانه قبيح التكليف بالمحال الرابع ثبوت
صفة زايدة على حسنه اذا التكليف بالمباح الثالث عايد الى المكلف وهو اربعة
التكليف وهو اربعة الاول علمه بصفات الفعل من كونه حسنا او قبيحا الثاني علمه بقدر ما يستحقه
في المكلفين لثواب او عقاب الثالث قدرته على ايصال المستحق الرابع كونه غير فاعل للقبيح
عايد الى المكلف وهو ثلثة الاول قدرته على الفعل لاستحالة تكليف ما لا يطاق
كتكليف الاعمى نقط المصحف والزمن الطيران الثاني علمه بما كلف به او امكان علمه
التمكن من العلم غير معذور الثالث امكان الآلة الفعل ثم متعلق التكليف اما علم او ظن
اما العلم فاما عقلي كالعلم بالله وصفاته وعدله والنبوة والامامة او سمعي كالشرعيات
فكا في جهة القبح واما العمل فكالعبادات والا لكان مغريا بالقبيح
خلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلابد من زاجر وهو التكليف
هذا اشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو مذهب المعتزلة والامامية
خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا على الله تعالى شيئا لا التكليف ولا غيره وبيان ذلك انه
على ما قلنا انه لولا ذلك لكان الله تعالى فاعلا للقبيح والنفور عن
خلق في العبد الشهوات والميل الى القبيح
الحسن فلو لم يقرر عنده ولم يكلفه لوجوب
الواجب وقبح القبيح ويعده
ويتوعده ازلا

لكان مغريا بالقبيح بعلمه
والاغراء بالقبيح قبيح وفى قضاء الوطر
عنه فلا استسهال الذم انه لا يكون العلم باستحقاق الذم على
هذا جواب سؤال مقدر تقدير السؤال على ان يحسن داعيا اليه وقع الاخلال بالواجب الى التكليف قضاء
القبيح زاجرا عنه والعلم باستحقاق المدح على الحسن داعيا اليه لانه كثيرا ما يستسهل الذم على القبيح مع
لحصول الغرض وهو اجابه المصنف رحمه الله بان العلم غير كاف لانه كثيرا ما يكون فاهية للدواعى العقلية وجه
الواجب منه خاصة مع حصول الدواعى الحسية الى برزخ والاكثر يكون فاهية للدواعى
حسن التعرض للثواب بدون التعظيم والاجلال الذى يستحيل الابتداء به
هذا ايضا جواب سؤال مقدر تقدير السؤال انه يستحق المقارن للتعظيم اما حصول العقاب وهو باطل
او حصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول ان الكافر والذى يموت على كفره مكلف مع
عدم حصول الثواب له الثانى ان الثواب مقدور لله تعالى ابتداء فلا فائدة فى توسط
التكليف اجاب عنه بان جهة حسنه هو التعرض للثواب لا حصول الثواب والتعريض
عام بالنسبة الى المؤمن والكافر وكون الثواب مقدورا لله تعالى ابتداء مسلم لكن يستقل
الابتداء به من غير توسط التكليف لانه مشتمل على التعظيم وتعظيم من لا يستحق
التعظيم قبيح عقلا وهو المصنف فى تعريف الثواب النفع المستحق احترز عن التفضل
بقيد المستحق والتفضل والعوض بقيد المقارن للتعظيم عن العوض
وقيد المقارنة للتعظيم احترز عن العوض
ثم الثواب والتفضل
الى ما شرع فيه انه تعالى يجب عليه

اللطف وهو
ما يقرب العبد الى الطاعة ويبعده عن المعصية ولا حظ له فى التمكين ولا يبلغ حد الالجاء
وسعيد في المعصية والاخطار له فى التمكين ولا يبلغ الالجاء فرض
الالجاء لتوقف غرض المكلف عليه فان المريد من غيره فعلا لكان ناقضا لغرضه
اذا علم انه لا يفعله الا بفعل يفعله المريد من غير مشقة فلو لم يفعله لكان ناقضا لغرضه
ما يتوقف عليه ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية تارة يكون المتوقف عليه
وهو قبيح عقلا والاله وتارة لا يكون كذلك بل يكون المكلف باعتبار
بدونه لا يقع الفعل وذلك كالقدرة وذلك هو اللطف فقوله ولا حظ له فى التمكين ان اراد
واقرب الى فعل الطاعة وارتفاع المعصية ولا يبلغ الالجاء وقوله ولا يبلغ الالجاء
القسم الاول كالقدرة فانها ليست لطفا فى الفعل بل شرط فيه وامكانه وقوله تعالى
لانه لو بلغ الالجاء لكان منافيا للتكليف اذا تقرر هذا فاعلم ان اللطف تارة يكون من فعل
فيجب عليه وتارة يكون من فعل المكلف فيجب عليه تعالى اشعاره به واتجابه عليه وتارة يكون
غير هما فيشترط فى التكليف العلم به وايجاب الله تعالى ذلك الفعل على ذلك الغير واثابته عليه واما
بوجوب ذلك كله على الله تعالى لانه لولا ذلك لكان ناقضا لغرضه وتعظيم الغرض قبيح عقلا
وبيان ذلك ان المريد من غيره فعلا من الافعال اذا علم ان المراد منه لا يفعل الفعل
المطلوب الا مع فعل يفعله المريد مع المراد منه من نوع ملاطفة او مكاتبة او ارسال اليه
او السعى اليه واشارة ذلك من غير مشقة عليه فى ذلك فلو لم يفعل ذلك مع تصميم ارادته
لعده العقلاء ناقضا لغرضه ودنوه على ذلك وكذا القول فى حق البارى
تعالى مع ارادة ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية لو
لم يفعل ما يتوقفان عليه لكان ناقضا
لغرضه ونقض

فيستحق العوض
السادس عنه
تعالى الله عنه
وانه تعالى يجب عليه فعوض الالام الصادرة عنه
ومعنى العوض هو النفع المستحق الخالي من التعظيم والاجلال والا
لكان ظالما تعالى الله عن ذلك ويجب زيادة على الالم والا لكان عابثا
الالم الحاصل للحيوان اما ان يعلم فيه وجه من وجوه القبح وذلك يصدر عنا خاصة اولا يعلم
فيه ذلك فيكون حسنا وقد ذكر لحسن الالم وجوه الاول كونه مستحقا الثاني كونه مشتملا على النفع الزايد
العاية الى المتالم الثالث كونه مشتملا على دفع الضرر الزايد عنه الرابع كونه بمجرى العادة الخامس
كونه مشتملا على وجه الدفع وذلك الحسن قد يكون صادرا عنه تعالى وقد يكون عبثا فاما ما كان
عنه تعالى على وجه النفع فيجب فيه امران احدهما العوض عنه والا لكان ظالما تعالى الله عنه ويجب
ان يكون زايدا على الالم الى حد الرضا عند كل عاقل لانه لقبيح وان ثانيهما ايلام شخص
لتعريضه عوض اليه من غير زيادة لاشتماله على العبث والله تعالى منزه عن العبث واما ما كان صادرا عنا
اشتماله على اللطفية اما للمتالم او لغيره ليخرج عن العبث المؤلم لعدله ولدلالة
ما فيه وجه من وجوه القبح فيجب عليه الانتصاف للمتالم من المؤلم والا لكان ظالما وههنا فوايد
الاول العوض هو النفع المستحق الخالي من التعظيم والاجلال فقيد المستحق يخرج التفضل
وقيد الخلو عن التعظيم يخرج الثواب الثانية لا يجب دوام العوض
لانه يحسن في الشاهد ركوب الاهوال الخطيرة ومكابدة المشاق العظيمة لنفع منقطع قليل
الثالثة العوض لا يجب حصوله في الدنيا لجواز ان يعلم الله تعالى المصلحة في تاخيره
بل قد يكون حاصلا في الدنيا وقد لا يكون الرابعة الذي يصل اليه عوض
الله في الاخرة اما ان يكون من اهل الثواب او يكون من اهل العقاب فان كان من اهل الثواب فكيفية ايصال اعواضه اليه بان يفرقها الله تعالى على الاوقات او يتفضل عليه
بمثلها بحيث لا يظهر له التخفيف وان كان من اهل العقاب اسقط بها جزء من عقابه بحيث لا يظهر له التخفيف بان يفرق القدر على الاوقات
الخامسة الالم الصادر عنا اما بامره تعالى او اباحته والصادر عن غير العبد كالجاد
المنفعة لمصلحة الغير وانزال الغموم الحاصلة من فعل العبد
وكذا ما يصدر عنه تعالى من تفويت
عوض ذلك كله على الله تعالى لعدله وكرمه
الفصل الخامس في النبوة النبي صلى الله لما فرغ
عليه واله هو الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر
من مباحث العدل اراد ان يشرع في مباحث النبوة لتفرعها عليه وعرف النبي بانه
الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر فقيد الانسان يخرج الملك وقيد المخبر
عن الله تعالى يخرج المخبر عن غيره وقيد عدم واسطة بشر يخرج الامام والعالم
فانهما مخبران عن الله بواسطة النبي صلى الله عليه واله اذا تقرر هذا فاعلم ان
النبوة مع حسنها خلافا للبراهمة واجبة في الحكمة خلافا للاشاعرة و
الدليل على ذلك هو انه لما كان المقصود من ايجاد الخلق
هو المصلحة العايدة اليهم كان اسعافهم
بما فيه مصالحهم

ودعهم بهم وجل
عليه ومفاسد بهم وذلك انما في احوال
والحكم بصلاح الاشياء اما احوال معاشهم وهو انه لما
معاشهم او احوال معادهم ان الى الاجتماع الذي يحصل
كانت ضرورة داعية في حفظ نوع الانسان الى الاجتماع يتحاد بانواع النوع
معاونة كل واحد لصاحبه فيما يحتاج اليه استلزم ذلك تعذر ذلك الى ان بعض
يحصلان من محبة كل واحد لنفسه وارادة النفع لها دون غيره بحيث ينتهي
واضمحلاله فاقتضت الحكمة وجود عدل يفرض شرعا يجري بين النوع بحيث تنقاد الى امره
زجرهم او وضع ذلك الشرع اليهم يجب ان يكون ماكان اولا ادلك وجد راى تقتضيه عقله طبعه وقال
ثم من شارع متميز بآيات ودلالات تدل على صدقه في تشريع ذلك الشرع مبلغا
عن ربه يعد فيه المطيع ويتوعد فيه العاصي ليكون ذلك ادعى الى انقياده لما اراده وتنبيه
واما في احوال معادهم فهو انه لما كانت السعادة الاخروية لا تحصل الا بكمال النفس في
المعارف الحقيقية والاعمال الصالحة وكان التعلق بالامور الدنيوية والانهماك في
في الملابس البدنية مانعا من درك ذلك على الوجه الاتم والنهج الاصوب او يحصل
ادراكه لكن مع مخالجة الشك ومعارضة الوهم فلابد حينئذ من وجود شخص يحصل له ذلك
التعلق المانع بحيث يقرر لهم الدلايل ويوضحها ويرفع الشبهات ويدفعها ويعضد
ما اهتدت اليه عقولهم ويبين لهم ما لم يهتدوا اليه ويقرر
يذكرهم معبودهم وخالقهم ويقرر
لهم العبادة

والا

والاعمال الصالحة
بامرهم وكيفية علاجه ووجب لهم
الذي في عبادة ربهم ويكرر ما عليهم ليستحفظ التذكير
بالتكرير كي لا يستولي عليهم السهو والنسيان اللذان هما كالطبيعة
الثانية للانسان وفي ذلك الحكمة النفس المتصف اليه في احوال المعاش والمعاد وهو
فالنبي صلى الله عليه وآله واجب في الحكمة وهو المطلوب وفيه مباحث الاول في نبوة نبينا محمد صلى
عليه وآله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله صلى لانه ظهر المعجز على يده كالقرآن وانشقاق
القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشباع الخلق الكثير من الطعام القليل وتسبيح الحصى في كفه
وهو الذي ادعى النبوة فيكون صادقا واللازم اغراء المكلفين بالقبيح فيكون نبيا
والاشخاص كالمريض الذي لانه
لما كانت المصالح تختلف بحسب اختلاف الازمان واختلاف امزاجه في
تختلف احواله في كيفية المعالجة واستعمال الادوية بحسب اختلاف النبوة والتشريع
في المرض بحيث يعالج في وقت بما يستحيل معالجته في وقت آخر كانت النبوة والشرائع
مختلفين بحسب اختلاف مصالح الخلق في ازمانهم واشخاصهم وذلك هو السر
في نسخ الشرائع بعضها بعضا الى ان انتهت النبوة والتشريع الى نبينا محمد صلى
الذي اقتضت الحكمة كون نبوته وشريعته باقيتين ما تقادم باقيين ببقاء
التكليف والدليل على صحة نبوته هو انه ادعى النبوة وظهر المعجز
على يده وكل من كان كذلك كان نبيا حقا
فيحتاج الى بيان امور
ثلثة

الاول انه ادعى النبوة الثاني انه
ظهر المعجزة على يده الثالث ان كل من كان كذلك
فهو نبي اما الاول فهو ثابت اجماعا من الناس كل من ادعى
لم ينكره احد واما الثاني فلان المعجز هو الخارق للعادة المطابق للدعوى المتعذر
المتعذر على الخلق الاتيان بمثله اما اعتبار خرق العادة فلانه لولاه لما كان معجزا كطلوع
الشمس من مغربها واما المطابقة للدعوى فلدلالته على صدقه اذ لو خالف كان في تصديقه
لما دل على الصدق واما التعذر على الخلق الاتيان بمثله فلانه لو كان كذلك لما دل على
النبوة ولا شك في ظهور المعجزات على يده وذلك معلوم بالتواتر المفيد للعلم ضرورة
فمن ذلك القران الكريم الذي تحدى به الخلق وطلب منهم الاتيان بمثله فلم يقدروا على ذلك
وعجزت عنه مصاقع الخطباء من العرب العرباء مع انهم كانوا اقدر
حتى ذهب نفوسهم واموالهم وسبي ذراريهم ونساؤهم مع انهم اهل الفصاحة والبلاغة
على ذلك لتمكنهم من مفردات الالفاظ وتركيبها مع انهم عدلوا عن ذلك الى المحاربة دليل
والكلام والخطب والمحاورات والاجوبة فعدولهم عن الاسهل الى الاصعب مع اجماع الخلق الكثير
على عجزهم اذ العاقل لا يختار الاصعب مع الاسهل الا للعجز عنه ومن ذلك الطعام
انشقاق القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشباع الخلق الكثير من
اليسير وتسبيح الحصا في كفه وكلام الذراع المسموم و
حنين الجذع وكلام الحيوانات الصامتة
والاخبار بالغائبات

ودعائه واستجابته وغير ذلك مما لا يحصى
كثرة وذلك معلوم في كتب المعجزات والتواريخ
حتى حفظ منه ما ينيف عن الالف الدر اعظمها واشهرها الكتاب
العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لا تمله الطباع ولا تمجه الاسماع
ولا يخلق بكثرة الترداد اليه ولا ينجلي الظلمات الا به واما الثالث فلانه لو لم يكن صادقا في دعوى
النبوة لكان كاذبا وهو باطل اذ يلزم منه اغراء المكلفين بالقبيح باتباع الكاذب وذلك قبيح
لا يفعله الحكيم

الثاني في وجوب العصمة

العصمة لطف خفي يفعله الله بالمكلف بحيث
لا يكون له داع الى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك لانه لولا ذلك لم يحصل
الوثوق بقوله فانتفت فائدة البعثة وهو محال اعلم ان المعصوم يشارك غيره في الالطاف
المقربة ويحصل له زائد على ذلك لاجل ملكة نفسانية مع لطف يفعله الله به بحيث لا يختار
معه ترك الطاعة ولا فعل المعصية مع قدرته على ذلك وذهب بعضهم الى ان
المعصوم لا يمكنه الاتيان بالمعاصي وهو باطل والا لما استحق مدحا اذ القربنا
فاعلم ان الناس اختلفوا في عصمة الانبياء عليهم السلام فجوزت الخوارج منهم
الذنوب وعندهم كل ذنب كفر والحشوية جوزوا الاقدام على الكبائر
عليهم الا سهوا وجوزوا العمد الصغائر والاشاعرة منعوا الكبائر
منعوا عمدا وجوزوا الصغائر سهوا والامامية اوجبوا
العصمة مطلقا عن كل معصية عمدا
وسهوا وهو الحق لوجهين
الاول

ما اشار الیه المص وتقریره انه لو لم یکن الانبیا معصومین لانتفت فایدة البعثة واللازم باطل فالملزوم مثله بیان الملازمة انه اذا جازت المعصیة علیهم لم یحصل الوثوق بصحة قولهم لجواز الکذب ح علیهم واذا لم یحصل الوثوق لم یحصل الانقیاد لامرهم ونهیهم فتنتفی فایدة بعثتهم وهو مح

الثانی لو صدر عنهم الذنب لوجب اتباعهم لدلالة النقل علی وجوب اتباعهم لکن الامر ح باتباعهم قبیح فیکون صدور الذنب عنهم مح وهو المط

الثالث فی انه معصوم من اول عمره الی آخره لعدم انقیاد القلوب الی الطاعة من عهد منه فی سالف عمره انواع المعاصی من الصغایر والکبایر وما تنفر النفس منه

ذهب القایلون بعصمتهم فیما قلناه عنهم الی اختصاص ذلک بما بعد الوحی واما قبله فمنعوا عنهم الکفر والاصرار علی الذنب وقال اصحابنا بوجوب العصمة مطلقا قبل الوحی وبعده الی آخر العمر والدلیل علیه ما ذکره المص رحمه الله وهو ظاهر واما ما ورد فی الکتاب العزیز والاخبار مما یوهم صدور الذنب عنهم فحملوا علی ترک الاولی جمعا بین ادلة العقل وبین صحة النقل مع ان جمیع ذلک قد ذکر له وجوه ومحامل فی مواضعه وعلیک فی ذلک بمطالعة کتاب تنزیه الانبیاء الذی رتبه والفه السید المرتضی علم الهدی الموسوی رحمة الله علیه وغیره من الکتب ولولا خوف الاطالة لذکرنا نبذة من ذلک

الرابع یجب ان یکون افضل اهل زمانه

لقبح

لقبح تقدیم المفضول علی الفاضل عقلا وسمعا قال الله تعالی افمن یهدی الی الحق احق ان یتبع امن لا یهدی الا ان یهدی فما لکم کیف تحکمون

ویجب اتصاف النبی ص بمجموع الکمالات والفضایل وان یکون فی ذلک افضل واکمل من کل واحد من اهل زمانه لانه یقبح من الحکیم الخبیر ان یقدم المفضول المحتاج الی التکمیل علی الفاضل الکامل عقلا وسمعا اما عقلا فظاهر لانه یقبح ان یجعل مبتدیا فی المنطق مقدما علی ارسطو ومبتدیا فی النحو مقدما علی سیبویه والخلیل وکذا فی کل فن من الفنون ومبتدیا فی الفقه مقدما علی ابن عباس وغیره من الفقهاء واما سمعا فبالآیة المذکورة وغیرها

الخامس ان یکون منزها عن دناءة الآبا وعهر الامهات وعن الرذایل الخلقیة والعیوب الخلقیة لما فی ذلک من النقص فیسقط محله من القلوب والمطلوب خلافه

لما کان المطلوب من الخلق هو الانقیاد الی النبی ص واقبال القلوب علیه وجب ان یکون متصفا باوصاف المحامد کمال العقل والذکاء والفطنة وعدم السهو وقوة الرای والشهامة والنجدة والشجاعة والکرم والسخاوة والجود والایثار والغیرة والرافة والرحمة والعفة والتواضع واللین وغیر ذلک وان یکون منزها عن کل ما یوجب التنفیر عنه وذلک اما ان یکون بالنسبة الی الخارج عنه کما فی دناءة الآبا وعهر الامهات واما بالنسبة الیه فاما فی احواله

فكان في الاكثر
على الطرق وجبالسه الارذال بكبر عمره
وان يكون جاهلا او جبانا او زبالا او عبره والجبن والبهجون فيه والاكار
من الضايع الرذيله واما في اخلاقه كالحقد والحرص على الدنيا واما في طباعه كالبرص
والحسد والفظاظه والغلظه والنجار والجبن والمجون وغير ذلك من الرذايل الموجب لسقوط محله من القلو
عليها ومراعاه اهلها ومنافاته في اوامر الله وغير ذلك لما بين البعض الموجب لسقوط محله في امور الدين
والجذام والخبون والبكم والابنه لما في ذلك من الامامه رياسه عامه في امور الدين
الفصل السادس في الامامه وفيه مباحث الاول الامامه لطف فانا نعلم قطعا ان الناس
والدنيا لشخص من الاشخاص وهو واجبه عقلا لان الامام عن ظالمه كانوا اذا
اذا كان لهم رئيس مرشد ينتصف للمظلوم من الظالم ويردع الظالم عن ظلمه بجذب البعث
الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد وقد تقدم ان اللطف واجب
وهو يجب ان الامامه من توابع النبوه وفروعها والامامه رياسة عامة في امور الدين
والدنيا لشخص انساني والرياسه جنس قريب والجنس البعيد هو النسبه وكونها
عامه فصل يفصلها عن ولاية القضاه والنواب وفي الدين والدنيا بيان
لمتعلقها فانها كما تكون في الدين فكذا في الدنيا ولونها لشخص انساني
فيه اشاره الى امرين احدهما ان مستحقها يكون شخصا معينا معهودا من الله تعالى
ورسوله لا اي

ملخص

شخص اتفق و يكون
ثانيها انه لا يجوز ان يكون في عصر واحد
مستحقها اكثر من واحد في التعريف بحق الاصالة فوارق في صالح
وزاد بعض الفضلاء في الدين والدنيا لشخص انسان بحق الاصالة
تعريفها الامامه رياسه عامه في الدين والدنيا لشخص انسان فان رياسته عامه لكن لا يكون
واحترز بهذا عن نايب يفوض اليه الامام عموم الولايه فلا يكون له رياسة على امام
والحق ان ذلك يخرج بقيد العموم فان النايب المذكور لا رياسته له على امام
رياسته عامه ومع ذلك كله ينطبق على النبوه فحينئذ يزاد فيه بحق النيابه عن النبي
او بواسطة بشر اذا عرفت هذا فاعلم ان الناس اختلفوا في الامامه هل هي
واجبه ام لا فقالت الخوارج انها ليست واجبه مطلقا وقالت الاشاعره و
المعتزله بوجوبها على الخلق ثم اختلفوا فقالت الاشاعره واجبه سمعا
وقالت المعتزله عقلا وقال اصحابنا الامامية هي واجبه عقلا على الله تعالى وهو الحق
والدليل على حقيته هو ان الامامه لطف وكل لطف واجب على الله تعالى فهو ان
فالامامه واجبه على الله تعالى اما الكبرى فقد تقدم بيانها واما الصغرى فحاصل
اللطف كما عرفت هو ما يقرب الى الطاعه ويبعد عن المعصيه وهذا لمعنى حاصل
في الامام وبيان ذلك ان من عرف عوايد الدهر وجرب قواعد السياسه
علم ضروره ان الناس اذا كان لهم رئيس مطاع فيما بينهم يردع
الظالم عن ظلمه والباغي عن بغيه وينتصف المظلوم
من ظالمه ومع ذلك كله يقوم على
القواعد العقليه

والوظايف
الدينيه ويردعهم عن القبايح شيهم
الموجبه لاختلال انتظام امور معاشهم بحيث يجانبوا
وعن القبايح الموجبه للوبال فى معادهم بحيث كانوا مع ذلك الى الصلاح اقرب ومن
كل مؤاخذه على ذلك لا لوابع ذلك فيكون الامامه لطفا وهو المطلوب. فايده
الفساد ابعد ولا نعنى باللطف الا ذلك وهو دال على وجوب الامامه اذ الامامه خلافة عن النبوه
واعلم ان كلام دل على وجوب النبوه فهو دال على وجوب الامامه واجبه على الله فى الحكمه فكذا الى وجوده
تعالى بها الا فى تلقى الوحى الالهى بلا واسطه وكان بلك الرئيس لدفع الضرر عن انفسهم
واما الباقون قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا يجب عليهم نصب الرئيس لدفع نفس
ودفع الضرر واجب قلنا النزاع فى كونها دافعا للضرر وكونه واجبا انما النزاع فى القول
ذلك الى الخلق لما فى ذلك من الاختلاف الواقع فى تعيين الائمه فيؤدى الى الضرر المطلوب
الثانى يجب ان
ووجوب النص يدفع ذلك
زواله وايضا اشتراط العصمه لان الحاجه الداعيه الى الامام هى ردع الظالم
يكون الامام معصوما والا تسلسل لان المظلوم منه فلو جاز ان يكون غير معصوم افتقر الى امام آخر
عن ظلمه والانتصاف للمظلوم فان وجب الانكار عليه سقط محله من القلوب وتنفيت
وتسلسل ولانه لو فعل المعصيه سقط الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو قبيح ولانه
فايده نصبه وان لم يجب فلا بد من عصمته لقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين
حافظ للشرع فلا بد من عصمته ليؤمن الزياده والنقصان
ولقوله تعالى
لما ثبت وجوب الامامه شرع
فى تبيين الصفات

الشرايط شرط
وفى صحة الامامه فمنها العصمه
وقد عرفت معناها واختلف فى اشتراطها
فاشترطها اصحابنا الاثنا عشريه والاسماعيليه
خلافا للباقى فى الفرق واستدل المصنف على مذهب اصحابنا بوجوه الاول
انه لو لم يكن الامام معصوما لزم عدم تناهى الائمه واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمه
انا قد بينا ان العله المحوجه الى الامام هو ردع الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم
وحمل الرعيه على ما فيه مصالحهم وردعهم عما فيه مفاسدهم فلو كان هو غير معصوم
افتقر الى امام آخر يردعه عن خطائه وننقل الكلام الى الآخر ويلزم عدم تناهى
الائمه وهو باطل الثانى لو لم يكن معصوما لجازت المعصيه عليه ولنفرض وقوعها
وح يلزم انتفاء فايده نصبه او سقوط الامر بالمعروف والنهى عن المنكر واللازم
بقسميه باطل فكذا الملزوم بيان الملازمه انه اذا اوقعت المعصيه عنه فاما ان يجب
الانكار عليه اولا فمن الاول يلزم سقوط محله من القلوب وان يكون مامور العبد
كان امرا ونهيا بعد ان كان ناهيا وح تنتفى فايده المطلوبه من نصبه وهى
تعظيم محله فى القلوب والانقياد لامره ونهيه وفى الثانى يلزم عدم وجوب
الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو باطل اجماعا الثالث ان
انه حافظ للشرع وكل من كان كذلك وجب
يكون معصوما اما الاول فلان
الحافظ للشرع

اما الكتاب او الاجماع
او السنة المتواترة او القياس او خبر الواحد
او البراءة الاصلية او القياس لا حجية عنده غير القطعية اما الكتاب
او الاستصحاب وكل واحد منها مع ان لله تعالى في كل واقعة حكما
والسنة فلكونهما غير وافيين بكل الاحكام مع ان الوقايع مع الجميع فيها حكما الثاني على
واما الاجماع فلوجهين الاول تعذره في اكثر الوقايع فيكون الاجماع غير مفيد لجواز الخطا على كل واحد
تحصيله واما الاجماع لا يكون في الاجماع حجة وقد اشار الله تعالى بقوله فان مات او قتل
تقدير عدم المعصوم لا يكون في الاجماع حجة على الكل قد اشار الى ان بعد الخطاب لا يتوجه
منهم فكذا على الكل ولجواز الخطا على الكل وقال عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا اذ ان بعد الخطاب لعدم
انقلبتم على اعقابكم قطعا اذ لا اتقال للانسان لا تطر الى الاحكام
الا الى من يجوز عليه الخطا واما البراءة الاصلية فلانها يلزم منها ارتفاع اكثر الاحكام
جواز ذلك عليه واما البراءة الذمة من وجوب او حرمة واما الثلاثة الباقية
الشرعية او تقال الاصل براءة والظن لا يغني من الحق شيئا خصوصا والدليل قائم
مشتركة في افادتها الظن والظن لا يغني من الحق شيئا على اختلاف المتفقات كوجوب
على منع القياس وذلك لان مبنى شرعنا على اختلاف المتفقات كوجوب الوضوء
الصوم يوم آخر رمضان وتحريمه اول شوال واتفاق المختلفات والظهار في
من البول والغائط واتفاق القتل خطاء
الكفارة مع ان الشارع قطع يد
سارق القليل

دون

دون الكفار
الكثير وجلد بقذف الزنا دون الكفر
واوجب فيه اربع شهادات دون الاية
وذلك كله ينافي القياس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله تعمل هذه الامة برهة
برهة بالكتاب وبرهة بالسنة وبرهة بالقياس فاذا فعلوا ذلك فقد
ضلوا واضلوا فلم يبق ان يكون الا الحافظ للشرع الامام وذلك هو المطلوب وقد اشار
اليه الباري تعالى بقوله ولو ردوه الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم
واما الثاني فلانه اذا كان حافظا للشرع ولم يكن معصوما لم يؤمن في الشرع من الزيادة
والنقصان والتغيير والتبديل الرابع ان غير المعصوم ظالم ولا شيء من الظالم بصالح
للامامة فلا شيء من غير المعصوم بصالح للامامة اما الصغرى فلان الظالم واضع
للشيء في غير موضعه وغير المعصوم كذلك واما الكبرى فلقوله تعالى لا ينال عهدي
الظالمين والمراد بالعهد عهد الامامة لدلالة الآية على ذلك الثالث
الامام يجب ان يكون منصوصا عليه لان العصمة من الامور الباطنية التي لا يعلمها
الا الله تعالى فلابد من نص من يعلم عصمته عليه او ظهور المعجزة على يده يدل على
صدقه وهذا اشارة الى الطريق الى تعيين الامام وقد حصل الاجماع
على ان التنصيص من الله تعالى او من رسوله او من امام
سابق سبب مستقل في تعيين الامام
وانما الخلاف

فی انه

هل یحصل تعیینه بسبب غیر

النص ام لا فمنع اصحابنا الامامیة

من ذلک مطلقا وقالوا لا طریق الا النص لانا قد بینا

ان العصمة شرط فی الامامة والعصمة امر خفی لا اطلاع لاحد علیها الا الله

ولا یحصل العلم بها فی ای شخص الا باعلام عالم الغیب وذلک یحصل بامرین احدهما

اعلام معصوم کالنبی بعصمة الامام وتعیینه وثانیهما اظهار المعجزة علی یده الدالة علی صدقه

فی ادعائه الامامة وقال اهل السنة اذا بایعت الامة شخصا علم منهم استعداده لها و

استولی بشوکته علی خطة الاسلام صار اماما وقالت الزیدیة کل فاطمی عالم زاهد

خرج بالسیف وادعی الامامة فهو امام والحق خلاف ذلک کله لوجهین الاول ان

الامامة خلافة عن الله ورسوله فلا تحصل الا بقولهما الثانی ان اثبات الامامة بالبیعة والدعوة

یفضی الی الفتنة لاحتمال ان یبایع کل فرقة شخصا او یدعی کل فاطمی عالم الامامة

فیقع التحارب والتجاذب

الرابع الامام یجب ان یکون افضل اهل زمانه

یجب ان یکون الامام افضل لانه لو لم یکن لزم تقدیم المفضول

الرعیة کما تقدم فی النبی ص فلو کان فیهم من هو افضل منه لزم تقدیم

لانه مقدم علی الکل فلو کان فیهم من هو افضل منه وقد تقدم بیانه فی النبوة

علی الفاضل وهو قبیح عقلا وسمعا وقد تقدم بیانه فی النبوة

الخامس الامام بعد رسول الله صلی الله علیه وآله و سلم

علی ابن ابی طالب علیه السلام للنص المتواتر

من النبی صـ

ولانه افضل لقوله تعالی وانفسنا

وانفسکم ومساوی الافضل افضل لاحتیاج النبی ص الیه فی المباهلة ولان الامام یجب ان

یکون معصوما ولا احد من غیره ممن ادعی الامامة بمعصوم اجماعا فیکون

هو الامام ولانه اعلم لرجوع الصحابة الیه فی وقایعهم ولم یرجع الی احد ولقوله ص اقضاکم

علی ولانه ازهد من غیره وطلق الدنیا ثلاثا والادلة فی ذلک لا تحصی کثرة

الامامة شرع فی تعیین الامام وقد اختلف الناس فی ذلک فقال قوم الامام بعد رسول

الله ص العباس بن عبد المطلب بالارث وقال جمهور المسلمین هو ابو بکر بن ابی قحافة باختیار

الناس له وقالت الشیعة هو علی ابن ابی طالب بالنص علیه من الله تعالی ورسوله و

هو الحق وقد استدل المص علی حقیته بوجوه الاول انه قد نقلت الشیعة نقلا متواترا

العلم یقینا فی قول النبی ص فی حقه سلموا علیه بامرة المؤمنین وانت خلیفتی من

بعدی وانت ولی کل مؤمن ومؤمنة بعدی وغیر ذلک من الالفاظ الدالة علی المقصود

فیکون هو الامام وذلک هو المطلوب الثانی انه افضل الناس بعد

رسول الله ص فیکون هو الامام لقبح تقدیم المفضول علی الفاضل اما انه

افضل فلوجهین الاول انه مساو للنبی والنبی افضل فکذا مساویه و

الاعلم یکن فی آیة المباهلة وانفسنا وانفسکم

والمراد بانفسنا هو علی ابن

ابی طالب ع

لما ثبت بما تقدم فی ان الآیة
الصحیح ولا شک فی ان المراد لبطلان الاتحاد
المراد به ان نفسه بمنزلة نفسه کما یقال زید کالاسد افضل وهو المطلوب
فیکون المراد انه شدید وشجاعه واذا کان مساویا له وبالجملة کان افضل من غیره من الصحابة والانساب
ای شدید فی الشجاعة احتاج الیه فی المباهلة فی دعائه دون غیره من قواعد النبوة ومواد
الثانی ان النبی صلی الله علیه احتاج الیه فی هذه الوقعة العظیمة التی هی من الاجماع له ادعت ممن
الیه افضل من غیره خصوصا فی هذه الواقعة ولا شیء من غیر علی ابن ابی طالب الی الکبری والاجماع
الثالث ان الامام یجب ان یکون معصوما ولا شیء من غیره فقد تقدم بیانها واما الصغری فسیکون هو الامام ولا
الامامة بمعصوم فلا شیء من غیره بامام اما الصغری فلان المعصوم هو علی علیه السلام فیکون علی هو الامام وکلاهما باطل
علی عدم عصمة عباس والی بکر فیکون علی علیه السلام امام معصوم ان الزمان من خلو الامام اما الاول فلوجوه
لزم اما خرق الاجماع لو اثبتنا الغیره او خلو الزمان من الامام اما الاول فلوجوه
الرابع انه اعلم الناس بعد رسول الله صلی الله علیه فیکون هو الامام والمصاحب
الاول انه کان شدید الحدس والذکاء والحرص علی التعلیم ودایم المصاحبة له و
للرسول الذی هو الکامل المطلق بعد الله وکان علیه السلام شدید المحبة له وکل واحد
الحرص علی تعلیمه واذا اتفق هذا الشخص وجب ان یکون اعلم من کل واحد
بعد ذلک المعلم وهو ظاهر الثانی ان اکابر العلماء من الصحابة والتابعین
کانوا یرجعون الیه فی الوقایع التی تعرض لهم ویاخذون
بقوله ویرجعون عن اجتهادهم
وذلک

الرابع فی ان التواریخ وارباب
کتب التواریخ وارباب الفنون والعلوم
الثالث ان ارباب الفنون فان اصحاب التفسیر یاخذون تفسیر ابن عباس
کما یرجعون الیه فان اصحاب التفسیر ... فانه تلمیذه حتی انه قال شرح لی علی فی باء بسم الله الرحمن الرحیم من اول اللیل الی آخره وارباب علم الکلام یرجعون الیه اما المعتزلة فیرجعون الی ابی علی الجبائی وهو یرجع فی العلم الی ابی هاشم بن محمد بن الحنفیة وهو یرجع الی علی علیه السلام
الی ابی علی الجبائی وهو یرجع فی العلم الی ابی الحسن الاشعری وهو تلمیذ ابی علی وغیره الذی
واما الاشاعرة فلانهم یرجعون الی ابی الحسن الاشعری وهو تلمیذ ابی علی الجبائی
واما الامامیة فرجوعهم الیه ظاهر ولو لم یکن الا کلامه فی نهج البلاغة فی السلوک
واما الالهیة فی التوحید والعدل والقضاء والقدر وکیفیة
قرر فیه المباحث الالهیة فی التوحید والعدل والفصاحة والبلاغة وغیر ذلک
ورتب المعارف الحقیقیة وقواعد الخطابة وقوانین الفصاحة والبلاغة رؤساء
الفنون لکان فیه عبرة للمعتبر وغنیة للمتفکر واما ارباب الفقه فرجوع
المجتهدین من الفرق الی تلامذته مشهور وقضایاه العجیبة فی الفقه المذکوره
فی مواضعها کحکمه فی قضیة الحالف انه لا یحل قید عبده وحکمه فی قضیة
صاحب الارغفة وغیر ذلک الرابع قول النبی صلی الله علیه وآله وسلم
فی حقه اقضاکم علی ومن المعلوم ان القضاء یحتاج فیه
الی العلوم الکثیرة فیکون محیطا بها
الخامس قوله علیه
السلام

لوثنيت لي الوساده فجلست عليها لحكمت بين اهل التوريه بتوريتهم وبين اهل الانجيل بانجيلهم

وبين اهل الزبور بزبورهم وبين اهل الفرقان بفرقانهم

والله ما من اية نزلت في ليل او نهار او سهل او جبل الا وانا اعلم فيمن نزلت

وفي اي شي نزلت وذلك يدل على احاطته بجميع العلوم الالهية واذا كان اعلم كان متعينا للامامه

وهو المطلوب السادس انه ازهد الناس بعد رسول الله صلعم فيكون هو الامام لان الازهد افضل اما انه

ازهد فانه يكفي في ذلك تصفح كلامه في الزهد والمواعظ والاوامر والزواجر والاعراض عن الدنيا

وانه طلق الدنيا ثلثا واعرض عن مستلذاتها في الماكل والملبس و

وقد ظهرت اثار ذلك عنه حتى انه كان يختم اوعية خبزه فقيل له في ذلك

فقال اخاف ان يضع فيها احد ولدي ادام ... لم يعرف له احد قط ورطة في فعل دنيوي

وقد بلغ في زهده انه اثر بقوته وقوت عياله المسكين واليتيم والاسير حتى نزل في ذلك قرآن دل على عصمته وفضيلته و

الادلة في ذلك لا تحصر كثيره الدليل على امامة علي عم اكثر من ان تحصى وقد ذكره الفقير

في كتاب الالفين ... حتى ان المصنف وضع كتابا في الامامة وسماه كتاب الالفين ذكر فيه

وصنف في هذا الفن جماعة من العلماء مصنفات كثيرة فاوتيمنا بذكر قضايا به

على امامته ... والله يرحمنا جميعا ... من ذلك وهو من وجوه الاول

قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله صلوات الله عليه

والذين امنوا الذين

يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة

وهم راكعون وذلك موقوف على مقدمات الاولى

ان انما للحصر بالنقل عن اهل اللغة فان الشاعر انا الزايد الحامي الذمار

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي فلو لم يكن للحصر لما تم فخاره الثاني ان

المراد بالولي هنا الاولى بالتصرف او الناصر او غير ذلك من معانيه غير صالح هنا قطعا لكن الناصر باطل

لعدم اختصاص النصرة بالمذكور فتعين المعنى الاول الثالث ان الخطاب للمؤمنين لان ما قبلها

يا ايها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف ... ثم قال انما وليكم الله وليس يقيم ان يكون الضمير عايدا

الى المؤمنين الذين في الاية هو بعض المؤمنين لا جميعهم لانه وصفهم بوصف ليس

الرابع ان المراد بالذين امنوا المذكور وهو باطل الشك لا كل الجملة هنا حالية

اليوم حقيقة الرابع ان المراد بالذين امنوا ... وليا لنفسه بالمعنى المذكور وهو باطل والاتفاق

لولا ذلك لكان كل واحد وليا لنفسه ... الزكوة حال الركوع اذ الجملة للنقل الصحيح

غير حاصل للكل وهو ايتاء الزكوة حال الركوع ... فاذا كان هو

المراد بذلك البعض هو علي ابن ابي طالب عم للنقل الصحيح واتفاق اكثر

المفسرين على انه يصلي وساله سائل فاعطاه خاتمه راكعا فاذا كان هو الاولى

اولى بالتصرف فيها فتعين ان يكون هو الامام لا انا لا نعني بالامام الا ذلك

الثاني ما نقل تواترا ان النبي صلعم لما رجع من حجة الوداع امر

بالنزول في غدير خم وقت الظهر ووضعت له الاحمال شبه المنبر وخطب بالناس واستدعى عليا عم

ورفع بيده وقال الست اولى

المسلمين

الست اولى بكم منكم
بانفسكم قالوا كلهم بلى يا رسول الله فقال فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه
وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وادر الحق
معه كيف ما دار ويكرر ذلك عليهم والمراد بالمولى هو الاولى بالتصرف لان اول الكلام وهو قوله الست اولى بكم من انفسكم ولقوله تعالى في حق الكفار ماويكم النار هي مولاكم
الخبر يدل على ذلك وهو قوله الست اولى بكم من انفسكم والنقل والتعق والطيف وابن [illegible] عن جابر [illegible] الناس ويخبرهم بانه الامر
اي اولى بكم والضافان عقيب ذلك من معانيه [illegible] الجرو يدعو الناس [illegible] واذا كان علي عم اولى
لاستحالة ان يقوم النبي صلعم في ذلك الوقت [illegible] فعل لذلك [illegible] بمنزلة هارون من موسى
فائدة فيها بان يقول من كنت جاره او ابن عمه او معتقه قال لعلي عم انت مني بمنزلة هارون من موسى واستثنى النبوة وغيرها فيكون
الثالث ورد متواترا انه صلعم قال لعلي عم [illegible] منازل هارون من موسى بعد رسول الله صلعم
فيكون هو الامام الا انه لا نبي بعدي اثبت له جميع منازل هارون من موسى وعلي عم عاش بعد رسول الله صلعم واطيعوا
هارون من موسى انه كان خليفة لكن توفي قبله الرابع قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
خلافته ثابتة اذ لا موجب لزوالها والمراد باولي الامر امام من علمت عصمته او الاولى ان يكون هو علي
الرسول واولي الامر منكم المطاع الذي لا يجوز عليه الخطاء فتعين الاول فيكون هو المقصود دون
لاستحالة ان يامر الله بالطاعة المطلقة لم تدع العصمة الا فيه وفي اولاده فيكونوا هم
الى طالب وهو المطلوب وهذا الاستدلال بعينه جار في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا

القوا

اتقوا الله وكونوا مع الصادقين الخامس انه
ادعى الامامة وظهر المعجزة على يده وكل من كان كذلك
فهو صادق في دعواه اما انه ادعى الامامة فظاهر مشهور في
كتب السير والتواريخ حكاية اقواله وشكاياته وتظلماته وتحاماتهم
عند قعوده في بيته واستغاله بجمع كتاب الله وطلبوه للبيعة فامتنع فاحضر سواقي بيته النار وخرج
فهو او لكنه في الوقوف على شكاياته في هذا المعنى الخطبة الموسومة بالشقشقية في نهج البلاغة
ظهور المعجزة فلكثيرة منها قلع باب خيبر ومنها مخاطبة الثعبان على منبر الكوفة ومنها رفع
الصخرة العظيمة عن فم القليب لما عجز العسكر عن قلعها ومنها رد الشمس له حتى عادت الى
موضعها في الفلك وغير ذلك مما لا يحصر كثرة واما انه صادق فلانه كان كذلك فهو صادق
لما تقدم في النبوة السادس ان النبي صلعم اما ان قد يكون نص على امام او لا والثاني
باطل لوجهين الاول ان النص على امام واجب لتكميل الدين وتعيينا لحافظه ولو اخل
به رسول الله صلعم لزم اخلاله بالواجب الثاني انه صلعم لما كان من شفقته وراقته
بالمكلفين ورعايته لمصالحهم خبير عليهم مواقع الاستنجاء والجماع وغير ذلك مما لا يبلغ
في الصلح الى الامامة فيستحيل في عصمته وحكمته ان لا يعين لهم من يرجعون اليه
في وقايعهم و[illegible] عن اذاهم ولم يتقدم فتعين الاول وهو نص فيتعين ان يكون
النص الا لعلي وابو بكر اجماعا فيتعين ان يكون المنصوص عليه او ابا بكر والنص
او ابا بكر

فتعين الاول وانه
بطلان الثاني فلوجوه الاول
انه لو كان منصوصا عليه لكان توقف الامر على البيعة لذكره ابو بكر
انه لو كان منصوصا عليه لذكره لكنه لم يذكر مع انه لو كان منصوصا عليه لكان يستحقه
مصيبة قادحة في امامته الثاني انه لو كان منصوصا عليه لكان ادعاه
وادعاه في حال بيعته او بعدها او قبلها اذ لا اعطاها بعده عمر لكنه لم يدع الثالث انه لو كان منصوصا عليه لكان يكون قادحا في امامته
لكن منصوصا عليه الثالث انه لو كان منصوصا عليه لما رد على الله ورسوله اعظم القوم اذ هو رد على الله ورسوله فيكون قادحا في امامته
في قوله اقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم لكنه شك عند موته في استحقاق الامامة حتى قال ليتني سألت رسول الله
الرابع انه لو كان منصوصا عليه لما شك هل للانصار في هذا الامر حق ام لا الخامس انه لو كان منصوصا عليه لما امره رسول الله ان
سألت رسول الله هل للانصار في هذا الامر حق وقد بعث اليهم ... فلو كان
بالخروج مع جيش اسامة لانه صلعم كان عليما بانه عاصم ... مرة وانه عاصم ... المتخلف و
رقص فانه كان جبرئيل عم يعاصمه بالقران ... بالتخلف عنه بل حث على خروج الكل ولعن المتخلف
ولما وجده الامام ابو بكر لامره بالتخلف عنه ... على الحياء الذين ادعيتم
انكر عليه ما تخلف عنهم السادس انه لا واحد منهم غير علي عم يصلح للامامة اما الاول فلانهم كانوا ظالمين لتقدم كفرهم فلا ينالهم عهده
الامام يصلح لها فتعين هو عم اما الاول فلانهم كانوا ظالمين ثم من بعده ولده
الامامة لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين
الحسن ثم الحسين ثم علي ابن الحسين زين العابدين
ثم محمد ابن علي الباقر ثم جعفر

ابن محمد الصادق ثم
موسى ابن جعفر الكاظم ثم
علي ابن موسى الرضا ثم محمد ابن علي الجواد ثم
علي ابن محمد الهادي ثم الحسن ابن علي العسكري ثم محمد ابن
الحسن صاحب الزمان صلوات الله عليه وعليهم اجمعين بنص كل سابق منهم على
لاحقه وبالادلة السابقة لما مر في اثبات امامة علي عليه السلام من النص وذكر قوله صلعم للحسين
القائمين بالامر بعده والدليل على ذلك من وجوه الاول النص ومع ذلك ما رواه جابر
هذا ولدي الحسين امام ابن امام اخو امام ابو الائمة تسعة تاسعهم قائمهم ومع ذلك طيعوا
ابن عبد الله الانصاري قال لما نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولي الامر منكم قلت يا رسول الله عرفنا الله واطعناه وعرفنا رسوله فمن
اولو الامر الذين امرنا الله بطاعتهم فقال هم خلفائي يا جابر واولياء الامر بعدي
اولهم اخي علي ثم من بعده الحسن ولده ثم من بعده الحسين ثم علي ابن الحسين ثم
محمد علي الباقر وستدركه يا جابر فاذا ادركته فاقرأه مني السلام ثم جعفر ابن
محمد ثم موسى ابن جعفر ثم علي ابن موسى الرضا ثم محمد ابن علي ثم علي ابن محمد ثم حسن ابن
علي ثم محمد ابن الحسن صاحب الزمان يملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما
وجورا ومع ذلك ما روي عنه صلعم انه قال ان الله تعالى اختار من الايام يوم
الجمعة ومن الشهور شهر رمضان ومن الليالي ليلة
القدر واختار من الناس الانبياء
واختار من الانبياء الرسل

وختار لنا من الكرام اختيار
واختار منهم عليا عدوا اختيار
ثم على الحسن والحسين [illegible] الحسين الاوصياء
وهم تسعة من ولده ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال
المبطلين وتأويل الجاهلين الثاني النص المتواتر من كل واحد منهم على الآخر وذلك
كثير لا يحصى نقلته الامامية على اختلاف طبقاتهم الثالث ان الامام يجب ان يكون معصوما وكل
من غيرهم ليس بمعصوم فلا شيء من غيرهم بامام اما الاول فقد مر بيانه واما الثاني فبالاجماع انه لم يدع
العصمة في واحد الا فيهم في زمان كل واحد منهم فيكونوا هم الائمة وبيانه كما تقدم الرابع انهم
كانوا افضل من كل واحد من اهل زمانهم وذلك معلوم من كتب السير والتواريخ فيكونوا
ائمة لقبح تقديم المفضول على الفاضل لما تقدم الخامس ان كل واحد منهم ادعى الامامة وظهر
المعجزة على ايديهم فيكونوا ائمة وبيان ذلك قد تقدم ومعجزاتهم قد نقلها
الامامية في كتبهم فعليك في ذلك بكتاب الخرائج والجرائح للراوندي وغيره
من الكتب في هذا الفن فاما الامام الثاني عشر حي موجود من حين
ولادته وهو سنة ست وخمسين ومائتين الى آخر زمان التكليف لان
كل زمان لا بد فيه من امام معصوم لعموم الادلة وغيره ليس بمعصوم فيكون
هو الامام واما الاستبعاد ببقاء مثله وطول عمره فباطل
لان ذلك ممكن خصوصا وقد وقع في
الازمنة السابقة في
حق السعداء

والاشقياء ما هو زايد على عمره عمرا واما
سبب اختفائه فاما لمصلحة استاثر الله بعلمها
او لكثرة العدو وقلة الناصر لان حكمته تعالى
وعصمته ع لا يجوز منعهما اللطف فيكون من الغير والكل
اللهم عجل فرجه وارنا فلجه واجعلنا من اعوانه واتباعه وارزقنا طاعته ورضاه
واعصمنا من مخالفته وسخطه بحق الحق والقائل بالصدق الفصل السابع في المعاد اتفق المحققون
كافة على وجوب المعاد البدني ولانه لولاه لقبح التكليف ولانه امر ممكن والصادق اخبر بثبوته
المعاد زمان العود او مكانه
فيكون حقا والآيات الدالة عليه والانكار على جاحده والدليل على ذلك من وجوه الاول اجماع المسلمين على ذلك والثاني
والمراد به هو الوجود الثاني للاجسام واعادتها بعد موتها وتفرقها وهو حق
واقع خلافا للحكماء والدليل عليه لو لم يكن المعاد حقا لقبح التكليف والتالي باطل
غير لمثلهم فيه واجماعهم حجة الثاني انه لو لم يكن المعاد حقا لقبح التكليف
فالمقدم مثله بيان الشرطية ان التكليف مشقة مستلزمة للعوض فان المشقة من غير
عوض ظلم وذلك العوض ليس بحاصل في زمان التكليف ولابد من دار اخرى
يحصل فيها الجزاء على الاعمال والا لكان التكليف ظلما وهو قبيح تعالى الله عنه الثالث
انه امر ممكن والصادق اخبر بوقوعه فيكون حقا
واما امكانه فلان اجزاء الميت قابلة للجمع و
اعادة الحيوة عليها والا لما اتصف
بها من قبل
والله تعالى

عالم بكل الجزئيات
كل شخص بما تقدم من انه تعالى
عالم بكل المعلومات وقادر على جميعها لان الحاجة
ذلك ممكن والله تعالى قادر على كل الممكنات فثبت بالتواتر ان النبي صلعم
ممكن واما ان الصادق اخبر بوقوع ذلك فيكون حقا وهو المطلوب الرابع والاله القرآن
عليه كان يثبت المعاد البدني ويقول به فيكون حقا اما الاول فالايات الدالة عليه كثيرة كقوله تعالى قل يحييها الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم وغير ذلك
ثبوته والانكار على جاحده فيكون حقا ومن رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة
ونشر خلقه فاما من يحيي العظام وهي رميم فاعاده سمعا
وكل من له عوض او عليه عوض يجب بعثه عقلا وغيره يجب اعادته سمعا
من الايات وكل من له عوض او عليه عوض يجب بعثه عقلا واما من ليس له حق ولا عليه حق
الذي يحب اعادته على قسمين احدهما عقلا وسمعا وهو كل من له حق من ثواب او عوض
لا يصل احد وكل من عليه حق من عقاب او عوض للاخر لحق منه وثانيهما من ليس له حق والوحشية وذلك
من في الاشخاص الانسانية كانت او غيرها من الحيوانات الانسية ويجب الاقرار بكل ما جاء به
اعادته سمعا والدلالة القرآن والاخبار المتواترة عليه ونظاير الكتب لا لمكان انها
النبي صلعم في ذلك الصراط والميزان وانطاق الجوارح لما ثبت نبوته بنبينا محمد صلعم وعصمته
وقد اخبر الصادق بها فيجب الاعتراف بها واما ثبت انه صادق في كل ما اخبر بوقوعه سواء كان من الله تعالى او القرون
الماضية وغيرها اومن اخباره عن الانبياء السابقين وامهم
لوجوب الواجبات او في زمانه او بعد زمانه كاخباره
وتحريم

المحرمات والنص
وندب المندوبات وغير ذلك من الاخبار او بعد
على الائمة وغير ذلك الى دار التكليف كقوله تعالى عند تسائل الموت
زمانه فاما في الدار والمارقين او بعد التكليف كالحوال الموت
الناكثين والقاسطين والصراط والميزان والحساب وانطاق الجوارح
وما بعده في ذلك من عذاب القبر واحوال المكلفين في البعث وتطاير الكتب
ونظاير الكتب واحوال القيمة وكيفية حشر الاجساد واحوال ولا نيكون حقا
واجمع والتصديق به لان ذلك كلام يمكن لا استحالة فيه وقد اخبر الصادق بوقوعه
ومن ذلك الثواب والعقاب وتفاصيلهما المنقولة من جهة الشرع صلوات الله عليه
ربه ان من جملة ما جاء به النبي صلعم الثواب والعقاب وقد اختلف
الصادع به ام الثاني عقلا ام سمعا اما الاسمعا فلانهم اجمعوا واما المعتزلة فقالوا
في انهما معلومان عقلا ام سمعا اما الطاعات والا يكافي ما صدر عنه في النعم العظيمة
بعضهم بان الثواب بسبب الطاعات اذ لا يناسب في مقابلتها وهو مذهب البلخي وقال المعتزلة العقاب للكافر وداما العقاب
فلا يستحق عليه شي ء من ذلك وهو مذهب الثواب عقلا والذي يموت على كفره
الكبيرة حتما وقد تقدم ان الجزم لوقوعه في غير الكافر والواجب والمندوب
فهو وان استحق عند اللطفية لكن استحق الثواب والمدح بفعل الواجب لوجوبه
وهنا فوايد الاولى يستحق الثواب بشرط ان يفعل الواجب كذلك وكذا فعل
وفعل ضد القبيح او الاخلال بالمندوب وجوبه او لوجه
ضد القبيح او الاخلال لقبحه

المعتزلة البصرية انه عقلا وقضى الكعبي واتباعه في ذلك والعقلية والسمعية الاولى والعيون الادلة

الحمد

لالامر حرج
غير ذلك ويستحق العقاب
والذم بفعل القبيح او الاخلال بالواجب
الثانية يجب دوام الثواب والعقاب للمستحق بهما مطلقا كما في
حق من يموت على ايمانه ومن يموت على كفره لدوام المدح والذم على ما
باستحقاق وحصول النقيض لكل واحد منهما او لم يمكن ايا ذا ولا واسطة بينهما وكلما ان يكونا
للعاصين من يخالط الضد والالم لحصول نقيضه ويجب اقتران الثواب بالتعظيم والعقاب بالاهانة
فاعل الطاعة يستحق التعظيم وفاعل المعصية يستحق الاهانة مطلقا الثالث استحقاق الثواب
يجوز توقفه على شرط او لولا ذلك لكان العارف بالله تعالى مع جهله بالنبي مستحقا له وهو
باطل فاذا هو شرط وهو الموافاة لقوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك ولقوله تعالى
ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة و
اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون الرابعة الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك
هم الامن اي يستحقون الثواب الدائم مطلقا واما الذين كفروا وماتوا وهم كفار
اولئك يستحقون العقاب الدائم مطلقا والذين اخر وخلطوا عملا صالحا
واخر سيئا فان كان الشر صغيرا فذلك يقع مغفورا اجماعا
وان كان كبيرا فاما ان يوافي بالتوبة
فهو مع اجر الثواب
مطلقا

اجماعا وان يستحق
ثم يوافي بها فاما ان يستحق
الثواب بايمانه او لا والثاني باطل لاستلزامه
الظلم ولقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره الاية فتعين الاول فاما
ان يثاب ثم يعاقب وهو باطل اجماعا على ان من دخل الجنة لا يخرج منها
بطلان العقاب او يعاقب ثم يثاب وهو المط ولقوله صلى الله عليه وسلم يخرجون من النار قوم بعد ما
اوكالفحم فيراهم اهل الجنة فيقولون هؤلاء الجهنميون فيؤمر بهم فيغمسون في عين الحيوان فيخرجون
ووجوههم كالبدر ليلة تمامه واما الآيات الدالة على عقاب العصاة وخلودهم
في النار فالمراد بالخلود هو المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى كثير والمراد بالعصاة
والعصاة الكاملون في فجورهم وعصيانهم وهم الكفار بدليل قوله تعالى اولئك هم
الكفرة الفجرة توفيقا بينه وبين الآيات الدالة على اختصاص العقاب بالكفار نحو قوله تعالى
ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين وغير ذلك من الآيات الخامسة اعلم ان
صاحب الكبيرة انما يعاقب اذا لم يحصل له احد الامرين الاول عفو الله فان عفوه ارجو
متوقع خصوصا وقد وعد به في قوله تعالى ويعفو عن السيئات والعفو كثير ان
الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم وخلف الوعد غير مستحسن من الجواد
المطلق والتمدح بانه غفور رحيم
وذلك ليس متوجها
الا الصغائر

بعد التوبة اجماعا على سقوط والى الكباير
العقاب فيهما فلا فايدة في العفو ح فتعين
ان يكون متوجها الى الكباير قبل التوبة وذلك هو المط الثاني و
في شفاعة نبينا رسول الله صلعم فان شفاعته متوقعة او واقعة لقوله تعالى واستغفر
لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة مؤمن لتصديقه بالله ورسوله واقراره
بكل ما جاء به النبي صلعم وذلك هو الايمان اذ الايمان في اللغة هو التصديق وهو هنا كذلك وليست الاعمال
الصالحة جزء منه لعطفها عليه المقتضي لمغايرتها واذا امر بالاستغفار لم يترك لعصمته واستغفاره
مقبول لانه تحصيل لرضاه لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى واعلم ان من مذهبنا ان ائمتنا عليهم السلام لهم الشفاعة في عصاة
شيعتهم كما هو لرسول الله صلعم من غير فرق لاخبارهم عليهم السلام بذلك مع عصمتهم
النافية للكذب عنهم السادس في الاقرار والتصديق باحوال القيامة واوضاعها
وكيفية الحساب وخروج الناس من قبورهم عراة وحفاة وكون كل نفس معها
سائق وشهيد واحوال الناس في الجنة وتباين طبقاتهم وكيفية تنعمهم في المآكل
والمشرب والملبس والمنكح وغير ذلك مما لا عين رأت ولا اذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر فكذا احوال
النار وكيفية العقاب فيها
وانواع الآلام.

على ما وردت به الاخبار الصحيحة والآيات
واجمع عليه المسلمون لان ذلك كله
اخبر به الصادق مع عدم استحالته والعقل فيكون حقا السابع في التوبة وهي الندم على
القبيح في الماضي والترك في الحال والعزم على عدم المعاودة اليه في الاستقبال ووجوب التوبة
وهو المطلوب لدلالة السمع على وجوبها ولكونها دافعة للضرر
لوجوب الندم اجماعا على كل قبيح واخلال بواجب ويندم على القبيح لكونه قبيحا لا لخوف النار والدفع
ودفع الضرر وان كان مظنونا واجب
عن نفسه والالم لم يكن توبة ثم اعلم ان الذنب اما في حقه تعالى او في حق الادمي فان كان في حقه
تعالى فاما فعل قبيح فيكفي الندم والعزم على عدم المعاودة او اخلال بواجب فاما ان يسقط بخروج وقته
كصلاة العيد فيكفي الندم والعزم او لا يسقط فوجب قضاه وان كان في حق
وقته باقيا فيأتي به وذلك هو التوبة
الادمي فاما ان يكون اضلالا في دين فالتوبة منه ارشاده واعلامه للخطا
او ظلما لحق من الحقوق فالتوبة منه ايصاله اليه او الى وارثه او الاسباب وان
كان بقدر ذلك عليه ويجب العزم عليه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
شرطه ان يعلم الآمر والناهي كون المعروف معروفا والمنكر
منكرا وان يكونا متوقعين لان الامر بالماضي والنهي عنه عبث

والامر من الضرر ويجوز انابته
الفعل مع الغير على جهة الاستعلا والذي طلب الترك الامر
على جهة الاستعلا الضيا والمعروف كل فعل حسن اختص بوصف زايد
على حسنه والمنكر هو القبيح اذا تقرر هذا فنقول اتفق العلما على وجوب الشيخ فان
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واختلفوا بعد ذلك في تفاصيل الاول هل الوجوب عقلي او سمعي
الطوسي رحمه الله بالاول وقال السيد المرتضى بالثاني واختاره المصنف احتج الشيخ بانهما لطفان
في فعل الواجب وترك القبيح فيجبان عقلا قيل عليه ان الوجوب العقلي غير مختص باحد
عليه تعالى وهو باطل لانه ان فعلهما لزم ان يرتفع كل قبيح ويقع كل واجب والامر هو الحمل
على الشيء والنهي هو المنع عنه لكن الواقع خلافه وان لم يفعلهما لزم اخلاله بالواجب لكنه حكيم و
في هذا الايراد نظر واما الدلايل السمعية على وجوبهما فكثيرة المقام الثاني هل هما واجبان
على الاعيان او الكفاية فقال الشيخ بالاول والسيد بالثاني احتج الشيخ بعموم الوجوب من
غير اختصاص ولقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون
عن المنكر احتج السيد بان المقصود وقوع الواجب وارتفاع القبيح
فمع قيام البعض يكفي عن الاخر في الامتثال ولقوله تعالى ولتكن منكم امة
يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون
عن المنكر البحث الثالث
في شرايط

وجوبهما وهي بكثير
المصنف هنا اربع الاول فا
علم الامر والناهي بكون المعروف معروفا و
والمنكر منكرا اذ لولا ذلك لامر بما ليس بمعروف
ونهى عما ليس بمنكر الثاني كونهما مما يتوقعان في المستقبل فان الامر
بالماضي والنهي عنه عبث والعبث قبيح الثالث ان يجوز الامر والناهي تاثير امره
او نهيه فانه اذا تحقق عنده او غلب على ظنه عدم ذلك ارتفع الوجوب الرابع امن الامر والناهي
من الضرر الحاصل بسبب الامر والنهي اما لهما او لاحد من المسلمين فان علم او غلب عنده حصول ذلك
ارتفع الوجوب ايضا ويجبان بالقلب واللسان واليد والانتقال الى الاصعب الا مع عدم
انجاع الاسهل فهذا ما تهيا لي تنميقه وكتابته واتفق لي جمعه وترتيبه مع ضعف
باعي وقصر ذراعي هذا مع حصول الاسفار وتشويش الافكار لكن المرجو
من كرمه تعالى ان ينفع به كما نفع باصله وان يجعله خالصا لوجهه انه سميع مجيب
والحمد لله حق حمده

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد اللام فيه للجنس او للاستغراق او
والحمد اما مصدر حمدت او اسم لغة للثناء باللسان على
الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من جهة
هو منعم وبهذا المعنى رادف الشكر اللغوي وهو عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه في
مصارفها والحمد هنا ان كان لغويا ففي ضمن الشكر اللغوي وان كان عرفيا وارادف له قوله لوليه الله
الجارة للاختصاص والولي اما بمعنى المحب او الصاحب او الاولى بالتصرف فاصل المعرب في هذه الفقرة ان جنس الحمد
او جميع افراد الحمد منحصر في حق محب الحمد او صاحبه او الاولى بالتصرف فيه قوله والصلوة على نبيه
للجنس او الاستغراق او عوضا عن المضاف اليه والظرف متعلق بالصلوة على تضمين معنى نزل
التنزول والنبي فعيل اما من النبأ او النبوة والضمير المجرور راجع الى الولي قوله واله معطوف على نبيه
وعدم تكرار الكلمة على لعدم الخبر المروي من فصل بيني وبين الي على فقد كفر ولم يثبت والاله استقلالا
كالنبي اذ الصلوة عليه وان دل بعدهما على الاتحاد بينهم فانهم وال النبي عترته المعصومون
قوله واصحابه هم الذين ادركوا صحبة النبي مع الايمان على راينا واطلقا على رايهم و
المتادبين باداب وان لم يتحملا لوصفيه الال والاصحاب كليهما الان وصف الال به
لان رتبتهم اعلى في الاتصاف بهذه فهو لائق
لا يناسب مقام مدحهم والثناء عليهم قوله اما بعد اما بتقدير مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فهذه
بالاصحاب وتحقيق بهم قوله اما بعد اما بتقدير مهما يكن من شيء وهو فصل الخطاب حذف
او مهما يكن من شيء فبعد الحمد والصلوة بهذه وهو فصل الخطاب حذف وما
الفعل والتزم الظرف مقامه واقيم اما مقام
كما هو معروف في النحو قوله فهذه اما اشارة
الى الالفاظ

الترتيب الذهني
العبر بها عن المعاني المخصوصة
او المعاني المخصوصة المعبر عنها بالالفاظ
المرتبة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده
والاحتمالات سبعة لان كلمة هذه اما ان يرجع الى الالفاظ او المعاني
او النقوش او المركب من الاثنين او الثلثة والاخفى ان النقوش ليست بعوايد و
المركبات الثنائية يليق بها تنبيه اسم الاشارة او ثلاثية يليق بها جميعها والفضائل فالمركبات
لا ثنائيا او ثنائيا بالبيس واحترس من الاجزاء فلا يصح حمل الفوائد الوافية عليها ولا ينطبق بعيد بما يكون
النقوش جزء اله والفوائد جمع الفائدة والوافية فاعلة الوفا يقولون لوب واوفى اذا كان تاما
لا يقصر طولا ولا عرضا بجل ظرف لغو متعلق بوافية والباء اما للتعدية او بمعنى في والكامل وتقابل العقد
والمشكلات جمع مشكلة وهي الشركات محلا للاشتباه العلامة صيغة المبالغة والتاء فيه ايضا
الشارق والمغارب جمعهما باعتبار ان لكل يوم مشرق
للمبالغة وما ورد من تثنية المشرق والمغرب فلهما وجهان اما باعتبار ان لكل فصل من الفصول
للشمس ومغرب في مقابله في نقطة الحمل والميزان واما باعتبار ان نقطة المشرق وق
الاعتدال اثنان وكذا المغرب تغمده الله بغفرانه وهو الستر اي السكن
الارض مغرب للتحية وبالعكس قاطع والغفران فعلان مما الغفر وهو
ان يصف الشيخ بانه سيف قاطع هو محو الذنوب وجعلها منسيا كان لم يكن
الذنوب وعدم المواخذة عليها والعفو هو محو الذنوب بكسر الجيم الجنة والفتح الفؤاد اي
بحبوحة جنانه بحبوحة الدار وسطها والجنان نظمتها في سلك التقرير
اسمى وسط جنته ودار كرامته النظم كرر ارشد نسيدين والسلك هو الخيط
نظيرة والسمط كبيرة السين هو الخيط
المنظومة فيه اللالي
بالفعل

والفرق بين التقرير والتحرير ان البيان او اللفظ
اما ان اللفظ والغرض فيه متساويان او اللفظ
اكثر من الغرض او الغرض اكثر من اللفظ ويسمى الاول التساوي
واللفظ المساوي والثاني اما ان يكون للزيادة فيه فائدة او لا فالاول هو
الاطناب والثاني التطويل والحشو والزوايد والثالث اما ان يكون اللفظ فيه واف
ببيان الغرض او ناقصا فالاول هو الايجاز والاختصار والثاني هو الناقص وقد يطلق التقرير
التحرير للايجاز والاختصار والخفة شبه اكثر الفوايد بالدرر واللآل وبعد جد البيان بقطر وجه الفريد
التقرير بالسلك والتحرير بالبسط ضياء الدين يوسف ضياء الدين لقب ويوسف علم للوالد
والتطويل الحرث والتأليف الندم وسميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية اعلم ان في وجود كل مركب لابد من اشياء السبب والشرط ورفع المانع والعلة
والفاعل والمادة والصورة والعلة الغائية لان بالة المدخل في وجوده اما مقدم او مؤخر او دائر
فالداخل ان كان الشيء معه بالقوة فهو المادة والعلة المادية كقطع الخشب للسرير وان كان معه
بالفعل فهو الصورة والعلة الصورية والمؤخر هو العلة الغائية ومن الباعث على الفعل
المتقدمة ذهنا والمتأخرة خارجا كالجلوس الامير على السرير والمقدم اما مرتبطة وجودا او هو
السبب والشرط ان لم يكن مؤثرا او الفاعل والعلة الفاعلية ان كان مؤثرا او عدما فهو رفع
المانع او وجودا او عدما فهو المعد ولا يخفى ان العلة الغائية ههنا الانتفاع والاضياء
الفوايد هو حل حد المتن ثم الانتفاع فلما كان الباعث
الدين يوسف على التصنيف وهو
منظور

التصنيف الى اخره فلما كان العلة
واستفادة هو الاهم فهو كالعلة
الغائية فافهم اعلم ان الشيخ اه قد ورد في
ثنائيا ان يجب الظاهر الاول واقرار كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اقطع وفي رواية
بسم الله فهو ابتر والثاني كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد فهو اقطع فحمل على
الابتداء في حديث التسمية على الحقيقي وفي التحميد على الاضافي او على العرفي او على الكل
العرفي توفيقا بينهما وبعد التوفيق نقول قد ثبت ان ابن الحاجب لم يصدر رسالته بهذه الا ان جميع
بحمد الله كما هو عادة المصنفين في خطبهم فاراد الشيخ توجيهه فقال اعلم ان الشيخ
من ذلك اه استدراك لما يتوهم من التوجيه السابق من ان بعض النفس فيها خالف الشرع النبوي
ومناكذلك فرفع ذلك الوهم بان ترك التحميد كتابة في اول الكتاب لا يستلزم
غير مقبول ويكون اقطع لامكان الاتيان به بالتكلم وفي اول كل امر ذي بال بل القول
الترك مطلقا حتى يكون والتحميد لا كتابتها فعلى هذا فراد الشرع في بيان
ظاهر الحديثين اي التقوه بالتسمية لم يمتثل السلف في تصدير رسالته بحمد الله
التوجيه ليس الا بيان ان الشيخ لما امتثل ما يشبه في اصل المطلب فاعلم
والعذر عنه لا العذر عن نحو الغالب الروايتين فقابل فاذ وغب تماما في العلم
الواجب على كل شارع في علم تصوره وتصور موضوعه والتصديق بغايته والنحو
يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء وموضوعه الكلمة والكلام
وفائدته معرفة احوال اواخر الكلم لئلا يقع خطأ فيها وقد اتفق
المصنف بتبرة التعريف والفائدة المعلومة معه
والموضوع ايضا وان كان مشهورا
لكن القوم قد اختلفوا

فى تعريفهما تقسيم
الكلمة والكلام فاراد ان يعرفهما ان تعريف الكلمة
بوجه وترتيب اراده ولا يخفى ان تعريف الكلمة
والكلام فى عنوان الرسالة ثم العامل والاعراب يعود ان
بانه علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبنا لكلمات تقع
والبنا فيعرف التعريف والغاية فلا حاجة الى التصريح بهما فى المتن
وقدم الكلمة على الكلام لانه جزء منه فى هذا الكلام وجه تقديم احد الموضوعين على الآخر
الخطا فى الاعراب وسكون اللام فى تيم وقد اخبر فيها لفظ الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام
وفيه ثلث لغات والكلام اسم لما يتكلم به قليلا كان او كثيرا تقل معانيه
الذى يقام الاختصار فالكلمة بكسر الكاف وسكون اللام والمشهور هو الوجه الاول والكلام والكلام ليس الا لما
وجعل ثلثه اوجه كل الكلف فالكلمة بكسر الكاف وسكون اللام الكلام فى لفظ الكلمة القبيحة وتاثير الجرح ليس
وسكون اللام وكسر الكاف بعد هذا الاستغراق لان الكلام كالكلمات او لما كالكلمات امير المؤمنين على علية
قول صاحب اللباب ولا يخفى بعد هذا الجنس او لما كالكلمات الشعر لمولانا على عليه السلام
افرادها وهذا التاثير اعم من ان يكون لذة كالكلمات وجه الشبه وهذا والالم يعتبر عن مولانا على كلام
وقد عبر بعض الشعراء فى حاشيته بان الشارح لم يعلم بهذا وقد اختلف ظاهر كلام
وقد اعتذر عنه عصام الدين والكلم بكسر اللام جنس لا جمع تمر وتمره قد استدل بكلام سيبويه
بعض الشعراء او ليس ببعيد فقال الجوهرى صاحب الصحاح وصحاحه انه جمع الباب
القوم فى انه جنس او جمع وهو المصحح فى القاموس وكلام صاحب وقد نقل
فى كتابه فى النحو وبعضهم كما تحقق الرضى قد صرح وابن جنيه ولكن
عن بعضهم انه فى الاصل جنس
يتعارف ومعنى الجمع ولعل
لذلك لا يخفى

جنس
كما فى الآية الكريمة اليه
يصعد الكلم الطيب حيث عبر عن الاسم وحيث اجمعا كما فى والفعل ولا يخفى
كلام سيبويه فى كتابه هذا ليس طائل والعلاوة عن وصفه بالصفة
والحروف بالكلم وعلى هذا الآية الكريمة الضار والكواب مجاز يحمل مفعول والنايت لنفي لبس يعرف
المكان باعتبار الجمعية فى الآية يكون التذكير كما فى قوله تعالى اعجاز نخل منقعر وانثت باعتبار الكلام
التذكير باعتبار فى امثال هذا الجمع يكون على صعود وكلمة واحدة طيبة باعتبار ان جميع الكلام
اعجاز نخل خاوية والنحل باستعارات وعن انها الايل على جعل الكلم بالكلمات الطيبة كما نقل فى الشرح
والعرض فى الآية الكريمة الترغيب والتحريض على جعل بعض الكلم الطيب المذكر والمؤنث
مصدر او فى الكلمات الطيبة فافهم فعلى هذا الاحاجة الى التاويل للفرق بين تاء
واللام فيها للجنس والتا للوحدة اعلم ان التا قد جارت لمعان والتانيث مثل
فى الصفة مثل ناصر وناصرة او فى الاسم مثل شيخ وشيخة وللمبالغة مثل
وفى الوصف مثل علامة وفى جمع مثل حجارة والعوض للفرق ان جمع فرزين او فرزان والعجم
مثل كما وكماة والجمع مثل بغال وبغالة والنسبة كما فى المهالبة وقاعدة وقد
مثل طلحة وللوحدة مثل الاستقراء ولا يخفى ان الكلم وكلمة جنس والتا للوحدة كما فى او وه
مختص فى هذه المعانى بالاستغراق كما فى ان الانسان لفى خسر الا الذين
وبطو وبطة والجنس يطلق على الجنس المستغرق كما فى المراة من حيث هى على
امنوا الآية بدليل الاستثناء وعلى الماهية من حيث المعرفة والعرفة
التعدد الذى هو من لوازم الافراد والتعريف
ليست الا الماهيات لان التعريف
لماهية لا للافراد
و

والوحدة

لاينافي وحدة الجنس بعين الثاني

كما في هذا الكلام في وجهين بان الوحدة على الجنسية لا ترتفع

الى الجنس او نوعي او شخص فلو حمل الوحدة على الجنس واحد ومنه الواحد جنس والوجوه الكلية

الثاني كما هو الظاهر وقوله تعالى جنس الجنس ليس الجنس منافيا لها ايضا لان الثاني تقرر ان الوحدة والكلام

على التشخيص كما هو الظاهر في تشبيهه بزيد وعمرو وليس الجنس في الخارج فلا تنافي بينهما نظرا الى ان التي على الاحاد

والتشخيص كما هو موجود في الوجود واحد شخص والخارج جنس بالوحدة والواحد بالتشخيص آخر على التحقيق

الواحد لكنا موجودين وجب حمل كلامه لجواز اتصاف جنس الوحدة الداخلة على المعرفة الا انه ينافي في

الشارح اشاره الى كل الوجهين العهد الخارجي الذي لما كان من الواجب حمل اللام المذكورة الا انه يكون

المذكورين فتامل ويمكن حملها على العهد الخارجي لانه وان كان يخالف الضابطة التعريف

المعرفات للماهيات قال وتكلم حملها على الخ لانه لو حمل على ان للكلمة

ولكن على ان التعريفات للماهيات ... النحاة لفظ موضوع لمعنى واحد يعني ان بحسب اللغة

في عرف النحاة الفعل وكل منها بحسب مفرد وفي اصطلاح النطق لو عرفا فرعي اصطلاح

بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه ابتدائي لما اعتبر في اللفظ المنقول الكناية ثم نقل

الرسوم والنسخ العموم والخصوص بينهما بهذا القول على وجهين الاول

اللفظ والقول والكلام الذي يستعملان بمعنى وان اشتهر في عرف اللغويين القول باللفظ

المفيد والكلام بالكل ايضا عدا واللفظ بالمخرج من الفم ولذا يقال قول الله

وكلام ولا يقال لفظ الله والكلمي كالمنوي في

يقول ضرب واضرب كلام لوضع

عين الحقيقة الخ

الخارجية

الزمانيات

لفظي في اللغة العرب النحو الضمائر المتصلة

استعار ردادا بالتعبير عن الضمائر بزيد ضرب ليس لفظا حقيقيا

ويمكن ان يقال ان المنوي في زيد ضرب في مثل هذا التركيب ليس حروف داخل

وان كان يحتمل للمناقشة بان الخبر في مثل قولنا في الفعل وما ارجاع الى المبتدأ المتصل الرابط

فعليه فالمنوي فيه ضمير هو لفظ حقيقة فاعل للفعل يكون مستقلا بالافادة فاعلا وحكمي علم

فانه حيث ان في حيث كونه كناية عن فاعل يستقل او اعتبار او لفظا حكميا

الى ان تقدم ذكره يكون رابطا لا يعتبر فيه الاستقلال فهو في مقتضى فلم يرجع في لفظي الاعتبار الوصف

الزمانيات التي روابط زمانية وفاعل ليس الا ولا حاجة فيه الى الربط لعدم محض كالالحق واما في اضرب وامثاله فيعني

الفاعل فهو لفظ حقيقة نعم يمكن حمل المنوي في الاسم المستقل كالالحق فقال

وايجوا عليه احكام اللفظ بالاحكام لعدم احتياجه الى الفاعل في قوله الفعل عند المنطقيين في

ايجوا عليه احكام اللفظ ووقوعه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه الخ

ان كان فاما لفظا حكما لعدم احتياجه الى القائل عن المستقل كالالحق

حقيقة لان اللفظ كما يسبق يتلفظ به الانسان وهذه قصد مجرد وهو الجنة وكل ما كانت كالكل فهو مطلقة

عامة اي قضية يكون الحكم فيها بفعلية النسبة وكلهما في احد الازمنة كلمات

الملائكة مثل تسبيح وقدوس ربنا ورب الملائكة والروح

وكلمات الجن مثل ... وقرء الجان

وليس في فرع

والمحذوف الواو للاستئناف اي اللفظ المحذوف لفظ

اي بالتلفظ به الانسان

والدوال الاربع آه
قد يصح الاحتراز بالجنس اذا كان اخص
من الفصل بوجه فان الموضوع لمعنى مفرد وقد يكون
لفظا وقد يكون غيره كالدوال الاربع وانما قال لفظ ولم يقل لفظ حقيقية
لانه لم يقصد الوحدة حيث ادخل مثل عبدالله علما في تعريف الكلمة كما
والمطابقة عدم لازمه لان المطابقة انما يلزم بثلثة شروط الاول كون الخبر مشتقا او في حكمه
والثاني ان لا يكون التذكير والتانيث فيه مستويا مثل جريح وصبور والثالث
كالمنسوب والثاني ان لا يكون بمعنى الملفوظ الا ان العبرة بلفظ المصدر مع كون اللفظ خبرا والا اختصار
لتمييز المسند او اللفظ وان كان بمعنى شيء اي بشيء آه المشهور في تفسير الوضع تخصيص شيء بشيء مع
مطلوب في المتون الوضع تخصيص في الموضوعات اللغوية والحقائق الاولية اي الاصطلاحية و
التواطؤ اي التواطؤ عليه قوم كاهل اللغة او اهل اصطلاح خاص كالمنقولات بعضهم
عرف عام كالموضوعات العامة او الاوضاع المذكورة والوضع النوعي كما في المجاز آه و
يشمل التعريف المشهور الوضع الشخصي وحاشية شرح الرضي فقال الوضع تعيين شيء
قد يبدل التخصيص بالتعيين بينهم السيد الشريف في التخصيص في الالفاظ المشتركة الاستئناف
بازاء شيء مع قصد التواطؤ ولا يخفى اولويته لعدم التواطؤ للازواج مخرجات العوام والتناتح
والتعيين اظهر في المط واصح وقيد التواطؤ فلم يخرج عن تعريفه المخرجات ويقيده
الحاكي لم يذكره القيد تعاريف لمطلق الوضع سواء
التعاريف تعاريف اللفظ او
كان وضع غيره .

كما في
الدوال الاربع ولو
اردنا تخصيص وضع اللفظ لبداهة العرض
الثاني الاول باللفظ فقلنا تعيين اللفظ بازاء وفهم
مع قصد التواطؤ ولا يخفى ان لفظ مشترك للتعميم في الزمان وفي
الغرض الموضوع لا مدخل له في تعريف الوضع لا يخرج لوازمه فلا حاجة اليه في
تعريف الوضع قائم فيه تخريج آه اي تخريج عن تعريف المذكور وضع الحرف
لان وضعها انما هو لمعاني الغير المستقلة الموقوف تعقلها على تعقل المتعلقات فلا نفهم معانيها
ولا يمكن تعقلها الا مع ملاحظة تلك المتعلقات ويمكن الجواب عنه بوجه اخر غير ما ذكره ودون المعاني
الحرفية الموضوعة بازائها الحروف توقفت تعقلها على المتعلقات الخارجة مفصلا وقيل
ممنوع والمعرف في تعريف الوضع اعم منها فلا حاجة الى الاعتبارات الخارجة فافهم فان اجيب
لم لم يجعل المشتركات والمجازات سواء النقض مع ان معانيها لا تفهم الا بالقرائن توقف
بان معانيها مستقلة قد تعقل بنفسها وبعد العلم بوضعها لها تخصصها او نوعا تفهم منها بلا
على الامور الخارجة والقراين فيها انما هي للتعيين في المشترك والصرف في المجاز كالا
لعدم استقلال معناه ولا يتجه شيء من هذه الاشكالات على التعريف
الحرف للوضع فلا وجه للعدول عنه لغرض المعرف ما قصد نسبي آه اي المعنى مفعل
المشهور من الغاية وهو القصد اما مصدر ميمي بمعنى المفعول اي
المقصود او اسم مكان وحينئذ يكون على المقصد اللام
مفتوح اذ المبني يقتضي او مخفف
مغتربه المفعول

علي ذهن مرتين

فلما اريد تخفيف الناس كثرة ... احدى الباب ... والوضع

استعماله حذفت ... ولما كان الغرض ماخوذا في الوضع فلا حاجة الى ذكر

كثرة وقيد فصار معرب ... الشيء الثاني مع الغرض ... التجريد وهذه الصنعة ان

اي لما عرفنا الوضع تخصيص شيء بشيء ... البديع بعيد ودر صنعة التجريد ... الطريق المستقيم

الغرض بعيد وحاصل التوجيه انه ... الصنايع ... فان النهج ... المستقيم بعيده

لفظه معرب ... ما معناه جزء ... الغرض المرسل النهج ... وقيت حروف الجارة الاولى

الوضع كما ذكر تخصيص شيء بشيء ان دخولها في الوضع عن ... الان

الشيء الثاني موضوعا له باللام التعليلية التي ... الوضع لا اللام التعليلية وحروف الجارة الموضوعة

التركيب داخلة في الثاني دون الاول وباعتبار اخر داخلة

في الوضع بمعنى الجعل اي جعلها في انفسها الا التخصيص المعنى فكلام

فيلغت ... ليس بصحيح مع حل الكلام على الصنعة التجريدية ولولا ... جيد

بتكلف بعيد كما لا يخفى فتامل . فان قلت قد وضع اداة هذا السؤال والجواب من قبيل ... ان

صاحب الكشاف في كشافه لتحقيق المرام ولو ... والا فلا يرد الاشكال بعد معرفة المعنى ... وكلمة

النظام ... الجواب في هذا الباب واما الاعتراض الشيخ فليس مع هذا الفهم

اذ لم يتقدم ذكر الجواب في ... كما هو الظاهر

... تحرير السؤال والجواب بقوله فان

قلت اداة كلفظ

الحمد

بالحمد والخبر

لعل الخبر انما هو

اصطلاح المنطقي والادباء الخبر اللغوي

الخبري الا ان على مصطلح النحو فهو ... جملة قابلة ...

الطلاق موضوعا باراء المركبات كلها الاخرى واوراد الالفاظ الموضوعة

باعتبار ان وجه اللفظ لا يدل على جزء الموضوع له وتركيب الالفاظ الموضوعة لها

باعتبار ان اجزاء الفاظها تدل على اجزاء معانيها وظاهر ان لفظ الحمد والخبر موضوعان بازاء

باعتبار ادوات الالفاظ المركبة وليست هذه الالفاظ معان للفظ الحمد والخبر ... وقد اجيب

معنى كلام الفاضل ... السيد زين الدين صاحب التوسط وهو منقوض كما ترى بالفصل عليه الان

الاشكال من هذا الجواب منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الالفاظ المخصوصة مفردة كما قول

قوله ولا يخفى عليك ان هذا الكلام ... كما تقول زيد قائم جملة ومركب خبري واسماء

في ضرب زيد فعل وهو رافع زيدا فاعلية اوهم ... التحقيق جواب تفصيلي الاشكال لان

الاشارة الراجعة الى الالفاظ مفردة او مركبة وقد ... كلفظ الحمد والخبر والاسم والفعل

وهو ان بعض هذه الالفاظ موضوعة بازاء المعاني الكلية ... معانيها والاسم وفهم

والحروف وبعضها الذي وضعها عام والموضوع له فيها خاص ما قصد منها ... كما في اللفظ

فان الوضع فيها وان كان عاما ... الوضع والموضوع له اما عامان او

الانسان للحيوان الناطق او هما خاصان كلفظ زيد المتشخص المعين

الوضع عام والموضوع له خاص كالضماير واسماء الاشارة

الاشارة مثلا لفظ هو وهذا موضوعان الوضع واحد

عام

٨٢

بكل مفرد
بكرخاص وعموم الوضع
باعتبار ان آلة الملاحظة امر عام
معنى ان الواضع لاحظ كل فرد وفرد من افراد المفرد الكثير
بلاحظ اجمالية وضمن امر عام واحد اعنى المفرد المذكر لتعدد تصور الافراد
باسرها بخصوصها فوضع لهذه الافراد لفظا هو وحده اشتلا واما الوضع الخاص والموضوع
بحذا اشتلا اذا اشير به الى شئ خاص فالمشار اليه هو معناه سواء كان اللفظ
مفرد او اعلم ان لفظ المفرد والمركب يطلقان على المعانى فانما هو
والعام وغير معقول فلفظ هذا او الثلثه [illegible]
معنى او عينا او المركب الاثنين او الثلثه وفى عرف المنطق فانما يطلقان على الالفاظ ولو اطلقا على ما للايراد
ويطلقان صفة لكل منهما واما فى عرف المنطق فانما يطلقان على الالفاظ ومعناه
اللفظ والمعنى وهذا امكن جعل المفرد وهو صفة للفظ والمعنى كالمفرد فى الشرح [illegible] المفردات لفظا ومعنى
على التوسع والمجاز زيعلى هذا التعريف يشكل بمثل ضرب يضرب حيث عدّ انتها كلمات المفردات ومادتها [illegible]
جزء اللفظ على جهة وقد يشكل ايضا بالمضارع ولو قيل زمان الماضى على المصدر والحال والاستقبال
والتركيب حيث يدل بجرف المضارع ودل على الفعل ما يدل على اوقات النسبة وعلى المنسوب الحدث وصورتها
وبمكن الجواب بوجه ان المراد بالاجزاء بان بعض المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى
التى لها دلالة بنفسها ولا يرد ان الهيئة التركيبية فى الماضى والمضارع
التركيبية وكذا جزء ما فى المضارع فالجواب عن الماضى والمضارع ان الهيئة المضارع لفظ المرتبة التى يعقب

او سائر

او سائر الحروف
العلامات المختلفة كالفاعل وعلو والميم
فى الالفاظ لا دلالة لها على المعانى المقصودة منها
والواو فى المفعول لا دلالة لها ولكنها الجواب فى سائر الزوائد المراد
فى ضمن التركيب على الافراد وفى الاستعمال المراد بها الطلب والجمع وفى باب
والواو فى المفعول وهكذا الجواب ولم يرد ان الى تنوين وفى بعضها الضمير فان قيل هذا
فى ضمن التركيب على الافراد والسين والتاء فى الاستعمال المتصلة المستترة او الجواب منقوض بالضمائر
تغير المعنى كالهمزة والسين ويعرى الى تنوين البارزة والالف واللام
التعريفية والتاء التانيثية
والياء النسبة حيث لا يستعمل منفصلا
تغير المعنى وعلى هذا فقس الجمع مستقلا فكيف يصدق على المركب منها
الافعال التعريفية ومن كلمة اخرى انه مركب قلنا هذه الكلمات غير مستقلة
فى الاستعمال حيث لا يستعمل منفصلا لا فى الدلالة وحاصل
الفرق بينها وبين الزوائد فى الامثلة المختلفة ان الواضع قد وضعها
لمعان بحيث تدل عليها بالاستقلال ولكن قد شرط استعمالها مع غيرها
لا دلالتها وقد وضع الزوائد بحيث لا تدل على معنى الا مع استعمالها غيرها
فدلالتها مشروطة بالغير لا استعمالها فالزوائد غير مستقلة فى الدلالة
والكلمات غير مستقلة فى الاستعمال ولهذا لم يتحقق الجنس الا بالزوائد
والجنس فيما هو جزء الكلمات متحقق والكلمات محققات للنوع مثلا جنس
المضارع لا يتحقق الا بالزوائد الاربع بخلاف الماضى فانه متحقق الجنس بدون
تاء الضمير فتامل وفيه انه يوهم ان تسمية هذا الاشعار ايهاما
على ان ما يوهم غلط لان الكلام غير ظاهر فى المعنى كما يحتمله العبارة لان الوصف
وصف للشئ باعتبار نفسه لا باعتبار العامل بخلاف الحال حيث يبين
هيئة الفاعل والمفعول به من حيث الفاعلية والمفعولية فينبغى ان يركب

وفيه تجوز اه

التجوز هو ارتكاب المجاز والمجاز هنا هو مجاز المشارفة

بالصدق عليه وهو استعمال اللفظ في تجريده عن بعض معناه الاصلي

الاول في حيث اشتهار استعمال او رفوع على انه صفة للفظ بعد الا انه بعيد فيه هذه العبارة

ثم جيء بعد الصفة عن الموصوف ووقوع الفصل بينهما فلذا اشتهر فيه الا انه بعيد

في ايراد احد الوصفين اه لما وجب في الفصاحة رعاية اسلوب الكلام وتغيير الاسلوب والابلغ من بيان نكتته

مستحسن عندهم فحيث غير في كلام الحديث وجب تتبع وجهه والنكتة فيه فلذا بينها بقوله وكان التكلف فيه اه

الكلمة اللفظ موضوع لمعنى مفرد فبادر الكلام بسبق عن ان اللفظ الموضوع للدلالة على انه اقام

المفرد انما هو وصف للفظ لا للمعنى مع شيوعه والمشهور فلذا اول على ان صيغة

الترتيب الذكري تتبع اه مع اتصاله اجتماعا في التقدم او ما هو التقدم المفهوم

لان الاسم هو ان يكتب الفاعل في الحرف المنصوب في الاول ان لم يساعده اسم واما ضميره

ولم يتعلق فيه كتابة فانه مفعول بواسطة اللام لما كان الحال مبينا لهيئة

الفاعل او المفعول به وعلى الاحتمال الاول فيه بين هيئة المفعول به القائم مقام الفاعل

وعلى الثاني مبين لهيئة المجرور بحسب الظاهر وما اعتبر في تعريف الحال بانه هيئة المجرور فاندفع ما ذكره

بانه مفعول بواسطة اللام ومعنى الافراد على الاحتمالين هو المعنيين المذكورين

فلذا لم يذكر هنا معناه ووجه صحته اه لما كان

المتوهم من ظاهر الحال وجوب تقدمه

على ذي الحال

وقد

وقد سبق

تقدم الوضع على الافراد او

فبين وجه صحة الحالية بانا لا نسلم وجوب

تقدم الحال بل الواجب انما هو مقارنته لذي الحال

زمانا سواء كانا متحدين ذاتا او ذو الحال متقدم بالذات على الحال او

بالعكس وهذا انما يصح في غير الحال المقدرة فانه يجب صحابها فان الحال متقدم

فيه زمانا الا ان يغير تفسيره بمريد الصيد مثلا او نفرض الصيد وتقدير زمان ارادته فيقارن

زمانا حاو لكن ليس المعنى معنى الحال فافهم وفيه الافراد لا فراد المركبات اه قد ظهر معنى المفرد

تفسير المركب على المقابلة والتقابلية فهو ما يدل جزء لفظه على جزء معناه وهو اما تام ان يصح السكوت عليه او

ناقص على خلافه فالاول ان احتمل الصدق والكذب خبر والا فانشاء والمركب الكلامي عبارة عنهما والثاني

اما تقييدي اضافي او توصيفي ان كان الثاني قيدا للاول بالاضافة كغلام زيد او بالوصف كرجل عالم

او غير تقييدي ان لم يكن كذلك نحو في الدار وخمسة عشر وسيبويه وبعلبك والناقص تقسيمه

ويتبين بما مر عبد الله علما اي باعتبار وضعه العلمي لا الاضافي فان جزء لفظه والكيفي على

بهذا الوضع لا يدل على جزء معناه فلا فرق بينه وبين زيد العلم باعتبار الدلالة الذكا لا لكون الغرض

الكلام وبقي بين عبد الله علما اي المنطق في المعنى فبين

الفطن اه الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة صفة مشبهة من الفطنة وبنائه لا المعنى

في علم النحو وهو علم يعرف به احوال اللفظ واعتبار اعرابه والدلالة عليه فلو كان الامر بالعكس

مراعاة جانب اللفظ لا المعنى والدلالة الكلمة بنحو عبد الله العلم المركب

اي يحكم في تعريف الكلمة

في اللفظين المعرب باعرابين

ويقتصر

جمل
وفائدة وبصرى بما يعين
لشدة الامتزاج لفظا وحيدة ويعرب باعراب
لكان انسب بالغرض من علم النحو   قيل عبد الله جسم عنه
بخلاف تعريف المص حيث لم يعتبر الوحدة كما ان النافى عدم لزوم المطابقة
بين المبتدا او الخبر والكلمة لفظ   ونقل بل الرجل وفائدة وبصرا فيه مناف ظاهر لان
بنائه على تفاهم العرف لا الحقيقة اللغوية والقرينة للعدو اعنه توجيه والخفى على الفطن ان اعتبار الوحدة
وان اخرج مثل عبد الله وحيوان ناطق علما الا ان مثل سيبويه وبعلبك يخرجان عن حد الكلمة نظرا الى التبادر
الحقيقة اللغوية وامثالها كلمات بلا خلاف بينهم قائم   واعلم ان الوضع اداة اراد ان بين وجه التغاير
بين عبارتى المص وصاحب المفصل وان الدلالة على المعنى معتبرة فى الكلمة ونفوده فى تعريفها وعدل عنها
لا ارتباط وجه الحصر بالتعريف بخلاف الكلمة وحاصل الكلام ان الدلالة اعم مطلقا من الوضع وهو اخص مطلقا
فالوضع مستلزم للدلالة فيغنى ذكره بالتعريف لان العكس لان العام من حيث انه عام لا يدل على
خصوص الخاص فيغنى ذكره لا بد من ذكره حيث كانت الدلالة وضعية   وهى اى الكلمة اسم وفعل وحرف لانها
اراد بيان ان هذا الانقسام انما هو اقسام الكلى الى الجزئيات لا الكل الى اجزائه
كما فى السكنجبين خل وعسل والا للزم ان يكون مثل ان زيد قائم
وهو زيد كلمة واحدة وليس كذلك وان الحصر مفهوم
تعرف المقام لان المقام مقام التقسيم
ويلزم منه استيفاء جميع
الاقسام

والا

والا لكان
فاما غير تام رد على
فاسد كلام المحقق الرضى ان اريد
حيث ادعى عدم فهم الحصر لان الحصر انما يفهم من العطف
باو او واو وادخال الكلمة اما على المعطوف عليه وقال الاولى فى افادة
الحصر ان يقال الكلمة اما اسم او فعل او حرف وظاهر ان اراده ليس اولوية
هذه العبارة مطلقا بل على انها صريح فى افادة الحصر وان كانت غير صحيحة نظرا الى ان الاداة
واو قد وضعت للترديد والمنافاة فيصير القضية بها منفصلة لمنع الجمع او الخلو ومع احتمال العبارة
محتمله لكون الكلمة واحدا من الاقسام فقط دون الباقيين وهذا غير صحيح وهذا يمكن
على بيان الواقع واما اذا حملت على الحصر بحسب الصدق على كل فرد من الافراد وتصير صحيحا
الاحتمال الاول احتمال ظاهر بل صريح مع انه غير مراد فتصير الكلام مشكلا اشتباها وهو غير جائز
والحاصل ان ليس مراد الشيخ المحقق اختيار العبارة واو لو نبها على ان الاطلاق لا يتجه عليه الرد
بالنظر الى الحصر احتمل فى الحصر ولا ريب فى جواز الاولوية فى الوجوه وعدمها فى وجدا
بل النظر الى احتمال سيما مع انه قد قال فى بيان ما يتعلق الظرف فلانها انه متعلق بمحصور المفهوم
فالرد عليه غير معقول وحرف فان قيل الكلمة اسم وهو جنس للاقسام الثلاثة محمول على
مع قوله وهى اسم وفعل وحرف كلمة يلزم التناقض اجيب بمنع الكلية
كل منها فاذا قلنا الفعل كلمة او الحرف كلمة يلزم بالقياس الى افراده
الكبرى والحاصل ان الخصوص لفظ الكلمة بالنظر الى افراده
الموضوع له اسم لفظ وبالنظر الى افراده
وما صدقاته فلا يلزم
كون الافراد

ايمت وضرب فعل
ولكن الجواب ان الفعل والحرف اسمان لغيرهما
ومن حروف فان الفعل والحرف اذا اريد بهما انفسهما فان من
الموضوع لهما وهذا الايجاب اسمية الاسم فان المراد ذواتهما
الخلط خلط قريب بين المفهوم والمصداق شبهة مشهورة معروفة بين
المجهول المطلق وهذا اذا قلنا المجهول مطلقا لا يحكم عليه فقد حكمنا على المجهول المطلق بانه لا يحكم
عليه فيلزم التناقض وتقرير الجواب ان لفظ المجهول المطلق لفظ معلوم ومعناه الموضوع له مفهوم معلوم
واورد هذا المغني غير مشعور بها في ذاتها لا باعتبار وصف المجهولية المطلقة وكونها موضوعا لها بهذا الوصف
وبه معلوم به لا باعتبار غير مجهول او عدم جواز موضوعيتها باعتبار مجهوليتها فالتناقض فافهم
لانها اه الظرف متعلق بمحصل كلام زانقاو الضمير المنصوب راجع الى الكلمة ولما جعل مدار الدليل على
الكلمة اما ذات الكلمة بالفعل بمعنى المصدر وهو لا يحمل على ذات الكلمة في تعريف الكلام كما قال
اوليان من الثالث لان المحقق الرضي رضي الله عنه قال بتقدير المضاف اي في
ولذا اختار الثالث لعدم تكرر الضمير فيها

فالضمير فيه
متكرر وهذا الاحتمال هو الاولى
الاول بما ذكره المحقق الرضي ان الظرف صفة
يكون تقدير الضمير فافهم
لغوا تقدير المتعلق وان كان في النفس لا في المفرد
تقدير الفعل متعلقا للظرف الا انه لما كان هنا صفة لمفرد وتقدير المفرد
والاسم حقيقة في الثبوت والفعل في التجدد والتجدد غير مناسب للمقام فقدر المفرد
لا يكون ولا يبعد ان يكون هذا الى التفصيل في المتعلق فلو كان المقام مقام ثبوت فالاسم
او تجدد فالفعل والمراد بكون المعنى اه وضعه بيان التوفيق بين ما ذكر في حد الحرف هنا وبين ما ذكره
في صدر بحث الحرف وهو ان الحرف ما دل على معنى في غيره فانه ليس له الدلالة في حد التعريف ولفظه
عند هنا وحاصله ان المراد بها معنى واحد اعني ان معناه غير مستقل محتاج في تحققه
الى متعلق خارج الا انه لما اراد اثبات الحصر على الوجه العقلي وهو ما يدور بين النفي
الاثبات والدلالة وعدمها مستقلا لان هو اوفق بالمقام والغرض الاهم بيان ان
التعريف المذكور هنا غير موافق لما سبق من ان الكلمة موضوعة والوضع يستلزم
الدلالة فبين ان المراد في تعريف الدلالة ليس الظاهر مطلقا لينافي الاستلزام بل المراد في الدلالة
الاستقلالية ولذا قال بل على معنى يحتاج عليه في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم الاستقلال
اعني الابتداء والانتهاء قد ثبت في محله ان الحروف موضوعة لمعان
جزئية غير مستقلة ومعان كلية مستقلة بنوع الاسم
اللفظي لوضع عام مثلا كلمة من والى
موضوعتان لجزئيات
الابتداء آه

والانتهاء
بوضع واحد عام لان الواضع
لاحظ الجزئيات المخصوصة المتعلقة بما مر المستعملين
خارجة عنها في ضمن الابتداء والانتهاء الكليين وفي الظرفية وكذا
فوضع لها من والى وكذا على في الاستعلاء وفي الانتهاء الكليان لينسبح
ومراد الشارح بعد القول ليس الابتداء الغرض والا فالابتداء والانتهاء اسم من البصرة احد معاني الى والانتهاء
المعاني الحرفية كيف وهما مصدران اسمان والاسم مستقل فالابتداء كالابتداء والبصرة والكوفة
الى الكوفة احد معاني الى ولا تدلان عليهما الا بانضمام ما يدل على المتعلقات كالسير والفعل في ظرف
في ظرف اي في جانب مقابل ليس المراد ان الحرف في ظرف والاسم والفعل يدل عليه
ليرد انهما ايضا في ظرف بل المراد انهما اصل وعمدة وهو في ظرف عنها كالسيد والعبد مثلا كما تدل عليه
ان تقترن وذلك
كما ستعرف اي يتضح في ضمن الاصل والمحصول
المعنى المدلول عليه
الاقتران العقلي وضعه
انما الكلمة نفس المعنى المدلول عليه في الوضع الاول حين فهم المعنى من اللفظ بان يكون
الاقتران مدلول اللفظ بالوضع الواحد دالا لفظه او تركيبه
وعدم الاقتران عن مدلول اللفظ ليدخل في الفعل الافعال المنسلخة
عن الزمان استعمالا كنعم وبئس وعسى وكاد والمضارع
المشتركين بين الحال والاستقبال ويدخل
لفظ العمدة في الاسم اسماء الافعال الموضوعة
للالفاظ الامر او الماضي
واسم الفاعل

والمفعول

والمفعول
والمصدر في نحو زيد ضاربا
الاسم او مضروب الان او غدا ويعجبني
في ضرب زيد عنيا والمصدر وجعل الاقتران وعدمه
بحسب الظاهر محمولين على لفظ القسم الاول في الكلمة في المقام
وان صح تعريفي الاسم والفعل وصدر بحيثية جعلهما صفتين للمعنى وذلك على
الشارح ان يفيد الكلام بما يوافق المرام فلذا قال الشارح انهما في صفتها ان تقترن وذلك
الشارح وعدمه وصفان بحال المتعلق لا بحال الموصوف كما هو الظاهر في طباق بين الوصفين
العرض فالاقتران وعدمه وقيد الاقتران وعدمه بقوله في الفهم عنهما اي يكون الاقتران وعدمه مقرونين
لوصف الدلالة وعدمها وقيد بلفظي الاسم والفعل لا بلفظ خارج عنهما الا انه لا بد في تقييد الدلالة
في اللفظ بالدلالة اللفظية المتعلقة بلفظي المراد في المعنى المقترن في حد الفعل المعنى لتركيب
بالوضع الاول ليدخل الافعال المنسلخة واعلم ان المراد في المعنى المقترن وفي ضمن المعنى التضمن
على اعتبار التبادر في الالفاظ المستعملة والتعاريف ولكن بحقيقة انما هو في عدم استقلال
المطابقي في المستقل وغيره وهو غير مستقل وهذا التضمن انما هو الحدث لعدم الاقتران
التنبيه الى فاعلها ووجوب تغاير المقترنين قابل مع احد الازمنة لما كان الاقتران
الشيئين بكونهما متغايرين في رتبة واحدة فالباري في باحد الازمنة بمعزل مع اللتعدد
فالاقتران لازم لم يعتبر متعددا او المقترنان ان اتحدا بما فاعلا
لا غير فافهم ماخوذ في السمواة الاشتقاق
الاول مذهب البصرية والثاني
للكوفية فعلى
الاول

حذف الواو من
الدغين من الآخر لثقلها في
الاخر الذي هو محل الاستراحة اللين
وعوض عنها بحرف ثقيل لئلا يقصر العوض عن العوض وكان
في عدم ضير استثقال الهمزة في اول التكلم من حيث انه اول كلا يخف وابدل ضمة الميم
ضم السين بالسكون لبنائه الهمزة همزة الوصل واسقطت في الدرج لثقلها واسقطت
ليعرب آخره كما اقتضاه العامل ولو شئنا قلنا لحذف الواو من الواوين والضمتين وزنا همزة الناتج
حذفا فوجوب العلة عن الاول
وترتد الهمزة للوصل
وما صحيحا بدلا عن الواو
بنت لتضمنه الفعل اللغوي و
هو المصدر اعني الحدث لامتيازه عن اخويه
بالحدث والزمان فانهما من لوازم الفعلية
وقد علم بذلك اداة الباء انها للاستعانة او السببية وكذا
وان كان للاشارة البعيدة ووجه الحصر قريب لان الغرض
الاشعار بكمال الذي في التمام فالكلمة منزلة اداة اي الكلمة منزلة
الجنس للاقسام وعدم الاستقلال في تعريف الحرف منزلة الفصل لاخراج
الاسم والفعل والاستقلال في تعريفهما منزلة الفصل للاحتراز عن الحرف وكذا الاقتران
وعدمه في تعريف كل احتراز عن نظيره وقد وقع في المنطق ان اخس الدلائل
مستنبط من تخريج الاسم وهنا كذلك وليس المراد بالحدس هنا
اعتراض في هذه العبارة لان اهل العربية قد يطلقون
الحد على كل معرف سواء كان او
رسما او حدا
وليس

المراد

المراد به
الحد المطلق وهو المركب
من الفصل القريب والجنس لان تعريف
الحرف بالابدل على معنى تعريف بالسلب والسلوب
ليست من اجزاء الحقائق الموجودة وكذا عدم الاقتران في الاسم
والدلالة ايضا في الاسم والفعل انما ثبت لهما بالنسبة الى المعنى وما هو
كذلك ليست من اجزاء الحقيقة وللخلاف في تعاريفها بينهم دليل على عدم الجزم بالجنس و
الفصل بل يمكن ان يكون العام عرضا عاما والخاص خاصة فاثبات كونها مركبة من الاجناس والفصول
مشكل غير مجزوم به وسد المتن اداة الذرائع التي ولما كان في نسخه جزء كثير للعرب استعمل لفظه
وهو دعا رشهور بافاضة الخبر لا المدعو له في مقام قد احسن وراعى الاصول وبالغ في الافادة
حيث اشار اداة قد عرف الاقسام ثلثة مرات الاول في ضمن الحصر ليكون الدليل ماخوذا من صدر
وهو اثبت للمرام ثم رتبه عليه للتصريح بانه في هذا القسم وهو اثبت ثم صرح بالتعاريف في
مباحثها لانه مقام التعريف من حيث هو تعريف فلم يفوته واما ذكره فيما سبق فلاثبات
الحصر لانه مقام تعريف وهذا اليس بمناف للوجه الذي قد ذكره الشارح لان النكات
في اثبات هذه المقامات انفصالها المنع الخلو لا الجمع ولا يبعد بعد ما ذكره الشارح في القاموس
لانه لو لم يفهم التعاريف اولا فافهم الدليل والمدعى سيما بعد التنبيه فيما عرف
الموضوع بعد اعرف الكلمة باوادها فما لم يعلم جميع التعاريف و
عرض علم المدح او الكتاب لا آخره لا يكون
للشارح بصيرة فافهم
والحمد لله وحده

الكلام والمتضمن اه اعلم
ان افراد الكلام بعضها اخبار مثل
بالفعل مثل زيد قايم وقام زيد وبعضها انشا مثل
اضرب ولا تضرب وهل زيد قايم وليت زيدا قايم ولعلك ... وبعضها
الانشائيات وصيغ العقود مثل بعت واشتريت وانت حر وانما ان زيدا قام او محذوف
محذوف الطرفين مثل نعم في جواب اقام زيد او محذوف المسند مثل ان زيد قام ابوه فاراد
المسند اليه مثل الهلال والله والمسند في بعضها مفرد وفي بعضها جملة مثل زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه
الشارح اولا تعميم الكلمتين في الحقيقي والحكمي ليشمل مثل اضرب ولا تضرب ومثل زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه
الاول باعتبار نفس الكلمة والثاني باعتبار وحدتها ثم توجيه عدم لزوم التضمنية الاتحاد التضمين والتضمن
يجعل المتضمن مجموع الكلمتين والمتضمن كل واحد منهما وهما المعتبرة دلالتها في الدلالة
ولا ريب في دخول ساير الاقسام في التعريف على ما فسره الشارح لان باقي الانشائيات
التي اجزاوها ليست مبنية قد دخلت في تفسير الاسناد كما هو راي الشارح
وقد مر ان المحذوف لفظا حقيقة داخل في الكلمة فيشملها الكلمتين فلا اشكال واما اذا
فسرنا الاسناد بالاخبار في الحال او في الاصل لم يشمل الانشائيات الا باعتبار
انها في الاصل اخبار كما هو راي الشارح الرضي وقد قال الاولى
ان يقول الكلمتين او اكثر ليشمل مثل زيد ابوه
قايم وزيد قام ابوه والاسناد ذكره
المحقق الرضي بالمعنى

المحقق الرضي
هو المصطلح بين القوم وما
ذكره الشارح ليس بمصطلح والا رتب
ان الاولوية فيما قاله المحقق في قوله الاولى لان المراد
بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسببه او حاصل التفسير ان الظرف
مع متعلقه صفة للمصدر المحذوف والباء السببية حقيقة او حكما اي سواء كان نسبة
الكلمة كلمة حقيقة او حكمية وهذا انما يصح بالنسبة الى المسند اليه باعتبار ذات الكلمة وما يشتمل
المسند باعتبار وحدتها والا ريب في تكلف بل الاولى في مثل اضرب والضرب ان الصيغتان
على الاخبار في الاصل لان اصل اضرب لتضرب بدليل لتضرب ولاضرب ولنضرب المجهول البناء الا انه
كثرة الاستعمال قد حققت وكذا لا تضرب وفي مثل زيد قام ابوه القول بعيد ودخول الا انه
او اكثر بعد الكلمتين كما قال المحقق الرضي رضي الله عنه واعلم ان المصدر مع فاعله وكذا اسم الفاعل
والفعل والصفة المشبهة ليست بكلام لانها لم تشتمل على الاسناد الا في المذهب ربما النسبة اذا وصف
النسبة التوصيفية والاضافية واما نحو قايم الزيدان في القسم الثاني في المبتدأ فانه خبر
بعض الفعل وهذا الحكم على قول المحقق الرضي واما على تفسير الشارح الاسناد فالنسبة في المصدر
الفعل واخاه فيه مع انها ليست بكلام اتفاقا فافهم اعرب قايم الاب ان قيل ان قايم الاب
مركب اضافي فليس بكلمة واحدة قلنا ان الخبر هو قايم وهو وصف كان المعنو
فقيد بالاضافة والمضاف اليه خارج عن المضاف وكذا الجواب
في التعبير عن المسند اليه المطابق بالالفاظ فان
اللفظ المشترك اليه صفة او بدل
او عطف بيان

المنالعية غير تبوعه ... علم

ان كلام المص اه ازادات الشارح بيان فان الشيخ

الفرق بين التركيب والتضمن ليتضح المراد بالتضمن والتركيب التضمنة

قد يعرف بالتقابل والتغاير ولو في الجملة على قدر التقابل والتركيب ثم اعلم اه قد وقع

اوفق بالعرف من التركيب فان العرف ان مجموع ضربت زيد كلام

في ان الكلام والجملة مترادفان او الجملة اعم من الكلام وقيد الاسناد في تعريف الكلام سكوته بمقصود له

لكان اخصا منها لانها تشمل الجمل الواقعة خبرا او اوصافا والجمل الحالية بخلاف الكلام ولو اطلق الاسناد الكلام مترادفين

قد اراد تقسيم ... مناف للتبادر في الجملة فيترادفان بناء على ان المطلق يرجع الى فرده الكامل عن الفرد الكامل كما هو في بعض النحو الاسناد وان امكن حمل الكلام

حاصله ان الكلام ... الا فيهما كما اوضح في الشرح ... الكلام بعد تنويعه على طبق الكلمة ازيد البصرة و

بازيد يرجع تركيب الحرف والاسم مع انه كلام ... الكلام ينقسم الى قسمين ويحصر فيهما بدليل ان الاسناد كما هو

وتجويز زيادة بيان نقض على الحصر المذكور بان ... والجواب عنه انه منتقض

في تركيب الاسم والفعل اعني ازاد عمرو مع ضمير المتكلم المستتر فيه وزيدا من متعلقات ذكر الفعل وهذا

وليس على ان العرف اوفق بالتضمن من التركيب حيث يقال لمجموع انه كلام والاصح في الاطلاق الحقيقة

فان قيل قد ثبت ان كل فعل يدل على الحدث والنسبة الى فاعل ما والزمان فكل فعل مع

ذلك الفاعل متضمن للاسناد فهو كلام فهو تام وقد ضرب زيد كلام

مع انه من تركيب الحرف والفعل قلت الغرض من

عقد الكلام الافادة ولذا قال المحقق ابن

مالك في الفية كلامنا لفظ

معنية

معنية قرينة كما ستعلم ... لبيانه

بتخصيص الفاعل ومن ثم يليس لها ... الكلام

التعيين في الجملة لحصول الافادة فعلم بحصول الكلام مع ان الامر بالصيغة مثلا

ولذا قد يعد مطلق الفعل من اقسام الكلمة حيث لم يحتج الى الغائب تقدم ذكره و

فاعله الجلي اذكره تعينا من صيغة الغائب ... ولذا لم يجوزوا الكلام ... العهد

الحاصل ان التعين البالغ الى حد الافادة شرط في المسند اليه والحمد لله وحده والصلوة على النبي والآل

مطلقا بل يشترط فيه التعريف او التخصيص فافهم ... الكلمة وضعا الا ان المراد بهنا الكلمة لانه جنس

مادل اي كلمة دلت لفظا او ان كان من ادوات العموم فهو اعم من الكلمة ... والتانيث نظرا الى

الثلث كما مر وهذه اللفظ مذكر لفظا ومؤنث معنى لانه عبارة عن الكلمة فيجوز فيه ... الذي هو عبارة

لفظ او معناه اي كائن في نفسه الظرف مع متعلقه صفة لمعنى والضمير المجرور فيه راجع الى ما في نفسه في تعريف

عن الكلمة وتذكيره بالنظر الى لفظ الموصول وقال المص في الايضاح الضمير في نفسه ... اتحاد الظرف

الاسم والفعل والضمير في غيره في تعريف الحرف راجعان الى المعنى ولا يلزم في حد ذاته

والمظروف لان المراد يكون المعنى في نفس المعنى هو كونه معتبرا في نفسه وملحوظا ليس الا باعتبار

فالظرف متعلق بمعتبرا او ملحوظا لا كائن او حاصل وكذلك ملاحظة الشيء في نفسه ... وسط البلد ... وقد يعتبر في غيره

الاتحاد المجازي كما يقال الدار في نفسها ... ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره

الامور الخارجية عنه تذكرونها في وسط البلد اي فلان المعنى قد يعتبر في نفسه والفعل المعتبرين في العينين

معنى في غيره اي قابله الاسم ... فيلزم في تقابله الحرف ما دل على معنى حاصل في غيره

کتابخانه مجلس شورای ملی

حاصل لا يتعين ... المتعلق في قوله في نفسه لا ينحصر في الملاحظ والنظر والاعتبار

بل يمكن تعلقه بالكون والحصول

لكن فيه ان فرض ضمن الاعتبار فالكون

هو الكون النظري والاعتباري لا الحصول والوجود في نفسه

وكذا قوله فيما بعد ان المراد بكينونة المعنى في نفس المعنى قال المحقق الخ

كما عرف وفيه نظر لانه لا يتحقق الدار في نفسها كما في غيرها بل لا يتحقق الا في

الذهن وهو كما ترى كلام المحقق فالاولى ارجاعه الى الكلمة ولذا قدمه الشارح الخ في الاخبار وايضا

المراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه بنفسها بعنوان الاستقلال ولا يكون كالعلامة في جنب الغير

ليعلم بها ذلك الغير كالحروف في دلالتها على معانيها فان المعاني الحرفية مضامين لغيرها وذكر الغير

متضمن لها لا كتضمن البيت للجدار لان البيت قد يدل على الجدار والمتضمن لمعاني الحرفية لا يدل عليها الا بانضمام

والمعنى الحرفي اما في ضمن المؤكد كالتعريف والتنكير في اللام والتنوين كالرجل ورجل او الجملة مثل

الاستفهام في هل زيد قائم والنفي في ما زيد بقائم والحرف يقع مقدما كما مر وموخرا كالبصري و

المعنى الحرفي في الامر لو اعتبر مثل عليه بلفظ مطابقة كما في اضرب وتضرب فان الهمزة والنون

تدلان على ضميري المتكلم وحده ومع الغير وهذا اذا كان المدلول بالحرف لازم الاضمار وقد يدل

على معنى يعبر عنه بكلمتين كما في المضارع في تضرب فانها تدل على ان الفاعل

مخاطب ومدلول الحرف غالبا من قبيل المعاني لا الاعيان

كالابتداء والانتهاء والاستعلاء وقد

يكون عينا كما في تاء المضارع

بمثل يامر ولا يرد

الاغراض على حد الحرف بالصفات في مثل رجل رحيم او ناصر او مكرم.

فانها

فانها وان دلت على ان مبدأها الاشتقاق قائم برجل ما وهذه المبادي معان في

غيرها الا انها غير محتاجة في الدلالة الى متبوعاتها بل رجل او اكرام قولهم

الدلالة على ذات ما ذو رحمة او نصر او اكرام معنى قولهم

نفسها على ذات بالمتبوع وطرها بما فيها معنى بالمصادر

وتخصيص الذات بالمتبوع في متبوعه ولا يرد الاعتراض بالقيام او الوقوع ولذا يصح

النعت تابع يدل على معنى في متبوعه القائم بالمضاف اليه بالقيام بالوقوع بالواو

مثل ضرب زيد فانها وان دلت على المعنى القائم بالمضاف اليه بهذه الدلالة في خصوصيات

الا انها ما وضعت للدلالة على نسبة بما بل قد تعرضها بهذه الدلالة ويصح الاعتراض بمثل ضرب فانه يدل على الضرب وهو قائم

ان تقول في خبر ضرب زيد وليت فيه هذه الدلالة على معنى في غيره وهو كما يدل على الضرب

القائم بفاعل ما الا ان يقال المراد بالحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره وهذا غير مناف لما قدم من ان الحدث في الفعل

بالفاعل كذلك يدل على الفاعل وهو غير قائم بغيره وهذا غير مناف لما قدم ان الحدث يستقل لانه لا فائدة

معنى تضمن قد تحقق في ضمنه المعنى المطلق الماخوذ في حد الفعل والحدث وفي ضمن الغير

من الاستقلال حتى بنفسه وعدم الاستقلال باعتبار ملاحظته واعتباره في مجمل

وبحصول ما ذكره بعض المحققين حيث قال ان القائم هو السيد الشريف في بعض حواشيه

المفصل حاصل له وما يلزم من الحاصل بحصول والاربعة في ان ما ذكرنا لك

الوجود القائم بالذات في الخارج كالجوهر والقائم بالغير العرض

هذا الكلام قد يدل لفظا بسره ان الحاصل

في الذهن من الاشياء المتعقلة

نفسها لا بالغرض

والقائم

قد لا يكون موجودا في الخارج فبين الذهن والخارج فيهما عموم من وجه مادة الاجتماع

١٠٠

زيد المتصور

ومادتها الافتراق الواجب حيث قالوا

جل شأنه المعاني المصدرية حيث جعلوها متعقلة ابن

بوجود آثارها في الخارج دون انفسها حيث كلها موجودة في الخيار

وليس الامر كذلك بل الاشياء المتعقلة بنفسها كلها ان يكون في الخارج

في الخارج والذهن يتعاقب بل نقول كل منها في الذهن فهو في الخارج اعم من ان يكون وليس كلها في الخارج

كما في الوجودات الفرضية والمدركات بالمقايسة او في خارج الخيال الغير وليس للموجود القائم

في الذهن كالواجب تعالى وقد مثل السيد الشريف في حاشيته على شرح القطبية على الشمسية

بذاته او بغيره بالمرآة او الصورة في المرآة وهذا التنظير نظير حسن تعالى وآلة للملاحظة غيره

متعلقة اجمالا او تبعا مستقل بحيث لا يحقق ولا يتعقل الا في ضمن غيره

حال السير والبصرة من ان السير مبتدأ والبصرة منتهاه فهو معنى غير

بجنبهما يعلم بالابتداء كالعلم المصور السير والبصرة ابتدائية

السير والبصرة فلا يصح ان يحكم به او عليه

للابتداء سواء كان بمعنى الشروع او اول الشيء او الواو للاستيناف وهو جواب عن ان

الشيء المبتدأ به فهو ايضا غير مستقل يحتاج الى المتعلق وحاصله ان تعقل المتعلق

وان كان للابتداء على وجه الاجمال ولا الجزء الغير المستقل والاستقلال مستلزم ملزوم

لتعقل مضروب ما ولا يخرجه عن الاستقلال والحاصل انه لازم التعقل تبعا بتبعية اللزوم

وليس للابتداء في التعقل متبوعية والذي يضر بالاستقلال هو

الثاني لا الاول والاول لزوم في تعقل المتعلقات

الاجمالية تبعا بحيث قبل الاول

فلا يضر

ولذا يتعقل

قوله واوا

واذا لاحظ

العقل له من حيث هو هو كان

بين السير والبصرة آه لا يرد عليه

ان للابتداء معنى واحدا فكيف يصير مستقلا تارة الكلي

وغير مستقل اخرى لان الابتداء في نفسه باعتبار معناه الكلي وبحصة

الموضوع له مستقل وباعتبار وجوده في ضمن الافراد المخصوصة الخارج

بالتعينات الخارجية المتحققة للافراد غير مستقل لتوقف تعقله على ملاحظة الوجه على التعين الخاص

مثلا الانسان الكلي من حيث هو انسان معنى مستقل ومن حيث تحققه وضمن التشخصات الزيدية وتعينه

لا يتحقق من حيث وجوده الجنسية الا معها فهو غير مستقل من حيث هو هو حالات لتعلقاته كلها من حيث ذاته

كما في الانسان من حيث هو انسان كلي اي لا باعتبار قيد خارج عنه واما التقييدية كما في الانسان قابل العلم من حيث

محفوف بالتشخصات الزيدية مثلا في هذا الدار واما تعليلية مثل ان يقال الانسان من حيث هو ناطق

ناطق واما مكانية كما في قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام ومن حيث خرجت فول

واما كلمة حيث بدون من فهي اما تعليلية كما في زيد انسان من حيث هو ناطق او مكانية كما في قوله ان

حيثما انتم فولوا وجوهكم شطره او زمانية وهي نادرة مثل اما ترى حيث سهيل طالع اي زمان

طلع فيه السهيل ولا يقع اطلاقية ولا تقييدية فاحفظ فانه ينفع والمقصود ان لفظ الابتداء موضوع

اي حاصل هذا التمثيل ان لفظ الابتداء خارج عنه ولفظ من موضوع لعرض كلي مستقل الخارجي

تعقله الى متعلق خاص المخصوص التعلق باعتبار خصوصياتها القطعي

جزئياته المخصوصة وتعلقاتها المتعلقات والافراد

وتعلقاتها بها الابتداء الاعتبار

الابتدا بعد قوله

معا ان

غير مستقله
والمفهومية فلا يرد عليه ان
تلك الجزئيات قد يقال لكل واحد منها
الابتداء الجزئي وهو اسم فكيف يعقل عدم استقلالها
لان صدق الابتداء عليها انما هو باعتبار حصة من الماهية الكلية والحصة
انما هو ذلك الجنس باعتبار تخففه بالتعينات المغيرة دخول التعينات في حقيقتها والحال
ان الحصة الجنس اعتبارين كونها في نفسها او مع تعينات الخارجية والاطلاق الابتداء على افراده باعتبار
نفس الجنس الموجود في ضمن الفرد والذي يعبر عنه بالحصة وهو في نفسه مستقل واما الابتداء على افراده باعتبار انضمام المعاني
الذي غير مستقل لعدم تحققها بالانضمام التعينات الاستقلال وفي الطرف وب الحروف
لان الحرفية وعلى هذا القياس الحال في الاشتراك آه وعلى والاستقلال وفي الجزئي الى المعنى واحد وهو
في معانيها واذا عرفت هذا عرضنا ان آل ارجاع الضمير الى الكلمة او الى المعنى الكلام في عبارة
استقلال المعنى المفهومية فلا فرق بين الاعتبارين في المعنى واما بالنظر الى لفظ والعدول عن التعريف
المتن ارجاعه الى الكلمة اظهر ليطابق المذكور في وجه الحصر ويحتمل ارجاعه الى المعنى ارجاعه الى المعنى لانه
المذكور اشعارا بان مآلها واحد واما في عبارة المفصل فالظاهر لان معانيها مفهومات
المرجع القريب والضمير يطابق المرجع في الافراد والتذكير لفظا ومعنى لانها تدل على معان
كلية مستقلة حاصله ان لها لوازم تعقلات لا لانها فانها خارجية
اجمالا وتبعا متعلقة في ذاتها ولزومها تعقل متعلقات لا
توابع ولزوم ذكر فعانيها متنوعات المتعلقات
معها بحيث

لا يستعمل
الا مع امور زائدة تفصيلا
انما هو في الاستعمال الاولى الى الوضع آه
فلا يضر استقلالها فدخل فيه اسماء الافعال
قد اجاب بعضهم عن النقض بانها اسماء الالفاظ من فعل آه
كما هو الظاهر عن اضافة الاسماء الى الافعال ويدرس لا اسم وضع للفظ
اورد لانه اراد فيه وهكذا كيف ولو كانت مراده للافعال لكانت افعالا لصدق الفعل
عليها والشارح قد اجاب كما ترى بوجه آخر وحاصله ان اقترانها بالزمان ليس وضعيا في عرف مقترن
الا زمنه بحسب اصل الوضع وفيه نظر لان النقض بها انما هو باعتبار وضعها الثاني وكونها اسماء
افعال الا باعتبار وضعها الاول لغير الفعل كيف وهي باعتبار النازع اعرض وضعها الاول للاسمي بهما
الافعال فلا نقض بها فالجواب بما ذكر خروج عن محل النزاع مع ما فيه التكلفات البعيدة فافهم فانه نقد يستعمل
مصدر القياس مثل قوله تعالى امهلهم رويدا فانه منصوب على المصدرية ووقاه مصدر وفي
اصله وقوله على فعلاله مصدر مجرد والرباعي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ومعناه بالفارسية
يكسر كردن ما كيان او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا كخوصه فان اصل بعض
السكوت وكان قبل ذلك صوتا لا معنى له ثم نقل في العرف المصدري الى الفعل اعترض
وفيه نظر لانه لو كان مصدرا لصح منه بناء الفعل كالاكيف ولا يصح لانه اسم ساكتي
غير متمكن بالعرف المصدري ولم يجئ في كلامهم متمكن في الاسمية بالفعل
واقل بناء الفعل ثلاثة فكيف يبني منه باعتبار الاول
الثلاثي وهو ثنائي من هذا كبيت اللفظ واما
بحسب العرف فلم ينقل كون
معنى السكوت
تام

اوعن الظرف
والجار والمجرور نحو امامك زيدا او
عليك زيدا قد ثبت ان المركب مع الداخل في الخارج نستلزم
خارج فلو سلمنا تعلق عليك جارا ومجرورا الى الاسم الفعل فلام الاسم
اسميته في الاصل بل هو مركب مع الاسم والحرف فليس داخلا في حد الاسم الافعال يوهم
وخرج عنه افعال المنسلخة عن الزمان اذ لاريب في ان دخول اسماء النتائج
الاسم وخروج الافعال المنسلخة عن الزمان عنه وبالعكس في حد الفعل كما ذكر
ليس باعتبار واحد لان اسماء الافعال دخولها وخروجها انما هو بالوضع سابق والافعال المنسلخة
بسابق الوضع والشيخ قال في اسماء الافعال بحسب الوضع الاول وفي الاول اعتراض
المنسلخة بحسب اصل الوضع وظاهر بما الفرق الذي اوضحنا الا انه غير مفيد لانه في وهو خلاف
بالخروج عن محل النزاع وفي ابطال تصريح بالخروج وبعدم المطابقة في العالمين فان
ظاهر العطف والمزاوجة فافهم فانه على تقدير اشتراكه اذ قد خالف القوم في
صيغ المضارع مشتركة في الزمانين موضوعة لكل منهما بوضع واحد وحقيقة فيهما او حقيقة
الحال مجاز في الاستقبال او بالعكس والمص قد ذهب الى الاشتراك وتبعه تصريح
في بحث الفعل بقوله مشتركا والاشكال انما يورد على تقدير
الاشتراك واما على تقديري الاخرين فهو بحسب الوضع
انما هو مقترن باحد الازمنة فلا
اشكال وهاهنا
الجواب

المذكور

المذكور
في النسخ ان ما يدل
على زمانين يدل على احد الازمنة
في ضمنها وليس المراد بالاقتران الى احد الازمنة معين
احدها بخصوصه في غيره والدلالة على غيره لان وجود الشيء ليس
لغيره نعم لو اريد الشيء المخصوص بنا في ارادة غيره ويقطع في وجهين الاول ان
المضارع على تقدير اشتراكه يدل على كل من الحال والاستقبال بوضع واحد فهو مقترن بالجواب
باحد الازمنة باعتبار كل واحد من الوضعين ولاريب في عدم دلالته على زمانين معين
في المتن والشيخ انه لا نعلم الفرق بين الدلالة والارادة في المقام الا انا لو اردنا بالزمانين
المذكور فهو كما لو دل عليها معا بمعنى انه يوجد احد الزمانين وضمن الزمانين ولو اردنا
المعنيين معا فهو بخصوصه واعتبر في حد الفعل ارادة احد الازمنة بخصوصه فلا سك اذ
الزمانين بخصوص في وقت وارادة معين آخر في وقت آخر وما اشترط في الحد ارادة
بين ارادة معينة في وقت انه لو فسر بالحد بالارادة فكما يوجد احد الزمانين في ضمنها
الازمنة دايما والحاصل ارادة كل واحد في وقت ولا نعلم الدوام في الحد فلا ضير فيهم
بارادتهما معا يوجد بارادة كل واحد في خواصه اعلم ان الحد والخاصة كما يفيدان
ليفيد زيادة المعرفة فقال وهو من خواصه والخاصة مطردة غير منعكسة كما في
المعرفة الا ان الحد مطرد ومنعكس في نفسه غير مقترن باحد الازمنة اسم
سم دال على معنى في نفسه فهو دال على معنى كذلك و
وكل اسم فهو دال على معنى كذلك
لا ان كل اسم متعلق الكلام

كما يقال فهو

كما دخلت هذه اللام القول المجاز صحيح

اسم ولا ينتقض بهذا بما قيل ان الحاصد وحيث

ان مدلالان المراد ولو قال حرف التعريف لكان

فافهم ولو جعلنا ما اداة التعريف نصبها لكن

من خاصه ليست منعكسة قد ورد في لغة طي فلو قيل فلا حاجة الى ذكر ما مع ان الكلام

ان ما للميم ميم التعريف الميم بدل لام اللام كما قيل الوجه الثاني فافهم وجد

فالجواب جواب الشارح وان جعل ظاهرا في الجواب الاول الا انه لا يابى عن الوجه الثاني صدر عن

الابدال غير مشهور وكلام الشارح ناطقا بالاسم ليس من امبر امصيام في امسفر النبي صلعم في جواب

من سال عنه عليه السلام انه امن ابر

فاجاب بلغته وقد نقض اختصاص اللام بالاسم بقول ذي الخرق الطهوي

الى ربنا صوت الحمار اليجدع ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

اتى كلام النحاة والنفقع العجم في الجوار ان

اللام في الفعل موصولة دخل على الفعل الصريح كما في البيت وليست حرف التعريف ومع هذا

هو يضرب كما نزل به الخوم الى في الصحاح

المحقق الرضي رضي الله عنه فجعله نادر الوقوع بحيث لا يقع الا في الضرورة كما في الشعر المذكور

ما ذهب اليه سيبويه يمكن ان يستدل عليه بان اداة التعريف علامة على التعريف

والعلامة يجب ان يكون شيئا باقيا فاما همزة تسقط في الدرج واللام باقية فهي اولى بان يكون

اداة للتعريف لان التعيين معنى مستقل بالمفهومية اعلم ان التعريف هو التعيين

في الجملة والتنكير عدم التعيين عما من شأنه التعيين فبينهما تقابل

العدم والملكة والتعيين انما يتصور في مستقل

من شأنه ذو قوة مستند

اليه

والفعل

والفعل

ويصح كونه مسندا اليه

لما فيه التعيين والحرف غير مستقل التعيين

منصور بالتبعية للاله والربط فليس صالحا لما هنا للفرد

فهذا الاليق لها معرفة او نكرة كالاليق للجار اعني او الضمير واللام اللام

والتعيين في الجملة لان الاولى دخولها الحقيقة والجنس للافراد وليس اللام

الجنس والحقيقة واما جميع الافراد وليس الاستغراق او فرد معين وليس العهد الخارجي

او غير معين وليس العهد الذهني فتعين ارادة احد المعاني باللام الا ان في ارادة الفرد الغير المعين كما كان تعينها

الاراده وعدم تعيين والمراد جعلوه في حكم النكرة بحسب المعنى كالموصولات والذي وجد في الموصول

بحسب اللفظ لا للتعريف وليق بها اللام التحسينية وكذلك بحسب الخواص الجنس للاشارة

اما ان التعيين او البعض وفي كل الاسم ودعوى تمكنت الاتباع لتنافي بعضها مع بعض مثل اللام والتنوين والاضافة

للزم وجود الجميع والاسناد واليه مع الاضافة وبعضها يكون الاسم مضافا اليه والجميع وله

بعضه يكون الاسم مضافا والاسناد لفظا الى الضمير فيه راجع الى الجرور وليس في الكناية كما في المسند

كونها شاملة قائم في المجرور ليقطع ان يكون المضاف فيها صفة مضاف او الى الفاعل

واما الاضافة اللفظية اداة الاضافة اللفظية غير التعدد الا المعنوية ولو قيل للصفح

والحاجة الى اداة الجر فيها الا التعدية فلا اشكال به لان الجر فيها بزوف الجر انما اشكال

المعنوية وللمجرور بالحرف اللفظ مضافا اليه والمفظية بدون حرف وكالاليج

في الجر الواقع في الاضافة والتقدير الحرف فيها اذا كان للتعدية والجواب

عن الاشكال كما ذكره الشيخ

انه لو لم يلغ

بجزئي مخصوصها
الاضافة اللفظية مخصوص في الاسم
في الاسم فان كان لا يوجد او يوجد في الاسم وغيره ونزيد
فيخالف الاصل الفرع وفيه نظر لان المضاف اليه فيها اما فاعل او مفعول اي بعد الالفظ
الفرع على الاسم الاسما حقيقة او حكما كما تحقق لكن في الجر وفيها اما فاعل او مفعول وما لا يكون ان الا
وما لا يكون ان الاسما حقيقة فالاولى ان يقال ان يثبت الاختصاص لوجه آخر وهو انهم لما ارادوا ان يوزع الرفع والنصب
فلا يتعين الجر فيها في الطرف الاسم ويمكن ان يثبت الاعراب جعلوا الرفع والنصب مشتركين بينهما لان الفعل يعمل الا
اسمين فالجر فيها بخصوص بالاسم والفعل القابل جنسها للاعراب جعلوا والاسم يعمله بطريق الاضافة فلم يجز
والجر والجزم على الاسم والفعل واختص الجر بالاسم لانه ليس على الفعل ليحصل العدل في القسمة ومنها دخول التنوين با
في الاسم فيما بين بين واختص الجزم في مقابله بالفعل ليحصل يعنى ان الاسم متمكن امكن اي المعرب المنصرف
الاسم فقط فيختص به فخصوا الجزم في مقابله الكلمة فلهذا لا يدخل الغير المنصرف واختص
اة التنوين على خمسة اقسام التمكن وهو ما يدل على امكنية معرب غير منصرف وسيبويه آخر والعوض عن المحذوف
لان الغير المتمكن مبنى والتمكن الغير الامكن معرب غير منصرف مثل سيبويه والمقابله بدخل جمع
بالمنصرف والتنكير وهو للفرق بين المعرفة والنكرة مثل سيبويه وعوض عنها التنوين والترنم وهو
نحو حينئذ بتقدير حين اذ كان كذا حذف الجملة الفعلية وعوض عنها التنوين وناصرات والنون
المؤنث السالم لمقابله نون جمع المذكر مثل ناصرون وناصرات الاشاد لان النون
اللاحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد والجنوم
حرف بسهولة ترديد الصوت في الغنا
ووقوع استابجين
وجه

اختصاصها

اختصاصها
كما نظر في آخر الكتاب
ان التنوين التمكن اذا كان وضعها للدلالة
على ان الاسم متمكن الخ وهو مختص بالاسم والتنكير للفرق
بين المعرفة والنكرة والتعريف والتنكير انما يكونان في الاسم كما
ثم انها في وجه اختصاص اللام والعوض عوض عن المضاف اليه والمضاف وان جاز
ان يكون فعلا اذا كان حرف الجر ملفوظا الا ان الفعل لتقادم بالنسبة الى الاسم لا الانه على
الامور الثلاثة لا يلحقه التنوين لغيب انه بالثقل عن المضاف اليه والمقابلة انما يلحق جمع المؤنث في الاسم
لمقابله نون جمع المذكر وجمع المؤنث في الفعل ضميره النون ولا يخرف فلا حاجة فيه الى التنوين واما الترنم
لتحسين الانشاد فهو يلحق بالحرف الروي سواء كان في الاسم او الفعل او الحرف والوشيل اقلي اللوم عاذل والعتاب
وقولي ان اصبت لقد اصابن وقائم الاعماق خاوي المخترقن ولحوق الحرف وان كان قيد ساكن
تعمن الا انه لم يحكي في وكلامهم كما ذكره المحقق الرضي رضي الله عنه ومنها دخول الاسناد اليه كما
بالرفع الاولى ان يلحق فهو بالرفع بالفاء التفريقية حيثما تقل في سياق ومنها ذكر في
في زواجه او اللحوق في الآخر اذا ذكر الدخول في مقابله اللحوق فالمراد به تقريبه المقابلة الذكر
الاول لا غيره واما اذا ذكر مطلقا فهو كما قال والمراد به يكون الشيء مسند اليه هذا انبا على
ان المصدر مصدر المبني للفعول ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا
اعلم ان المصدر قد جاء في المبني للفعول بلا واسطة حرف
الجر كما في الاسناد اليه بغير ان يكون الشيء
مسند اليه
وجها

الى المبني بواسطة الحرف
للمفعول او بواسطة الحرف
كما يجي الاضافة في قوله والجر علم الاضافة بمعنى كون
بمعنى كون الشي مضافا اليه فالاضافة ونحوها الاضافة بمعنى كون وانما عدها او
الشي مضافا فانما هو بحث الشارح والمحقق الرضي وان ابا منها الحكم على المعنيين
بمعنى كون الشي مضافا اليه كما هو بحث بعض من الشارحين وان المحكم على زيد حيث يصح
بناء على جواز استعمال اللفظ في المعنيين او اكثر وعلى الاول يلزم النقص بقولهم مررت بزيد هو ولم يقولون
عليه انه مضاف على مصطلح سيبويه وقد تبعه المصنف في كون ذلك لانه قد عرف المضاف اليه التقييد
الجر والشيخ يشير الى الاسم والفعل بخلاف ما اصطلح عليه قوم من النحاة بدليل الاسم مكان الشي فيلزم
الجر تقديرا كما قيده الشارح ومن على الثاني يلزم النقض بمثل يوم ينفع الصادقين صدقهم ويوم يجمع الله الرسل
فالجواب ان الظاهر ما نقله الشارح والمحقق الرضي رضي الله عنه فهو مستبعد فيه الجواب وتجوز وقوع الجملة مضافا
اليها كما هو الظاهر من كلامه وكلام الشارح الى الاضافة بتقدير حرف الجر بطلقا فيختص بالاسم اي
مطلق الاضافة سواء كان بمعنى كون الشي مضافا او مضافا اليه فالاسم قسمان معرب ومبني لما
سكان يكشف ضافي الاسم فالضمير يرجع اليه والا فالفعل ايضا كذلك كما لا يخفى وقد انبنا الى ان الربط
يتقدم على العطف بقوله قسمان والاول اما ان يشبه مبني الاصل او الحرف
الثانيه نحو جاءني هؤلاء فان اسماء الاشارة والموصولات من غير المتمكن
الحرف في حيث الاحتياج الى المشار اليه لا المشار اليه الاشارة
الحسية والى الصلة والعائد
وغيرها من

المناسبة
وغير المثناة يجوز جاء الى زيد
وغير المركب المثناة مثل هؤلاء وغير المثناة
مثل زيد وعمرو وبكر ابن ... اي الاسم الذي
زيد مع غيره قال المحقق الرضي رضي الله عنه قد يطلق المركب على مجموع
اجزاء كما تقول زيد قائم مركب من زيد وقائم وقد يطلق على كل واحد من اجزاء المجموع
زيد مركب مع قائم وبالعكس الا ان الظاهر في المركب هو المعنى الاول والغرض من المركب الى الالف
مع الشيء وقد اوجبوا ارادة المعاني المتبادرة من الالفاظ المستعملة في التعاريف وعدم استعمال المجاز
المشتركات فيها لابهامها والغرض في التعريف التوضيح فارادة المعنى الثاني مع انها متعينة في هذا التعريف
لشيء كما في المفهوم من كلام الشارح هو انه فرق بين ارادته منه المركب من حيث هو وجعل اللام في
وبين ارادته منه بجعل اللام موصولة والاكتفاء كما ترى توجيه دقيق والفرق ظاهر وعلى التقديرين
اللام وتقول الظاهر منها ان التعريفية لا الموصولية فلا يرد الاشكال بالطراد وقائم ونحو الذي
فالمراد به انما هو جزء المركب لا المجموع فلا يرد الاشكال بمثل زيد قائم كما ذكره صاحب المتوسط فانه
تركيبا يتحقق معه عامله لا تركيب مع عامل ولكن ارادته لئلا يرد النقض بمثل غلام في غلام زيد فانه
ليس بمعرب على راي المصنف كما ترى ليس على ما ينبغي لفظ المركب وفيه شبه
البعد بعيد وهو في التعاريف اعم من ان يكون تاما او ناقصا والناقص
منه لا يكون مناسبا للبناء فسره بالمناسبة
ولا ريب في ان النسبة
الخ

١١٤

بالشبه وصفيتها

ولم يقتصر عليه بل على وجه التمام لان الاسم عليه

المؤثرة وبين النائبة على وجه التمام لان الاسم

في الاسم الاعراب لاعتوار المعاني المقتضية للاعراب عليه

فلم يخرج عن اصله الاسبب في مثلا اي واية موصولتين باع اعني انهما كانتا

الصلة والعايد لم يكتفوا الى بنائهما بهذا القدر في المناسبة بالحرف بل اشترط وجد

صدر صلتهما لتتم المشابهة بتنزلو التعلق ثم التزعن في كل شيء غير الجميع عن العايد اي الضمير

وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف بهذا الاصطلاح مجرد في المص لا ذكره في الاصل

اشد وهو المعنى لان بنيت الاصل ان م في حيث الطاهر لجميع الافعال اخرت المضارع لان الاصل

غير واضح الدلالة على هذا المعنى آية الثلثة المقتضية للاعراب عليها فاخذه في المد لبيت على بنفي ولابرد عليه

في الفعل النالعدم وورود المعاني الاسماء انه مشابه للفعل المذكور لان المصدر في حيث هو مصدر

النقص بالمصدر في قولهم اعجبني ضرب زيد الاان هذا القدر غير كاف في البنا كما وافترا

وان شابه الفعل من حيث الاشتمال على الحدث وان كان يعرب الحال والاستقبال اعلم ان

بالمشارع في هذا المثال عرضي لاعتبار تركيبه وهو عامل وان كان يعرب كلام الشيخ عبد

صاحب الكشاف اه قد وقع الخلاف في المعرب بين صاحب الكشاف وقد تبعه ظاهر في تحرير

القاسم وبين المص وفي تبعه ولابد قبل الشروع في بيان الخلاف من

محل النزاع ليرد النفي والاثبات على شيء واحد فنذكره الشارح

فقوله وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم

مفعول اه وهو المعرب

المعرب

اعلم

وعن الاسم

الذي قد اجرى عليه الاعراب

بالفعل والا ربيع فانه عرض صالح فقط

للنزاع بل النزاع في المعرب الاصطلاحي فانه عبارة العلاء

اعني الزمخشري صاحب الكشاف عدم المشابهة فقط وجعل مدار الاعراب

عليه ولم يعتبر التركيب فكل اسم لم يشبه مبني الاصل وهو معرب على صلوه الذي

هو الاعراب كما انه اتفاقا وكل اسم يشابه مبني الاصل فهو مبني على رايه مركبا كان او غير مركب

هو الآن وجار في هو الآن فاعتبر صلاحية الاسم لاستحقاق الاعراب لا استحقاق الاسم للاعراب بالفعل الذي

انما يحصل بعد التركيب مع العامل واعتبر المص مع عدم المشابهة التركيب مع العامل فاستحق الصلاة

لاستحقاق الاعراب حصول الاستحقاق بالفعل وبين ان المصطلح المصر اقرب الى الاسم الاعراب

لا نزاع فيه ومصطلح العلامة اقرب الى الحق والتحقيق كما حققناه بان الاصل في الاسم الاعراب الذي

الخروج انما هو المناسبة بالمبني الذي هو اصل في البنا والامدخل فيه للتركيب وانما عدل المص

عما هو مشهور عند الجمهور اه عرضه بيان وجه العدول عن التعريف المشهور بين الجمهور للمعرب وهو ان

ما اختلف آخره باختلاف العوامل واصل الوجه المذكور في المحقق الرضي رضي الله عنه

في شرحه وحاصله لزوم الدور لان الغرض من تدوين النحو ان يعرف المعرب مثلا من العرب

لغة العرب بالتاييد الالهي والتعليم الرباني وقت ان الواضع ولم يتبعها بالسماع

من الواضع او من تعلمه منه بواسطة او وسايط او بما تفيد المعرفة

اي ضمن ضوابط وقوانين كلية لعدم الملكة

المعرفة الامع الضوابط انه

ما اختلف اه

لتجعل

دا ٢ لم يتركب مع عامل لم يتركب ... ٤٤

مختلف الآخر

في كلام لم يعرب او في كلام لو

انشاء كلاما او يدعي يصح اختلافه ولو وجده مختلف

الآخر في كلام الغير واما من كان فصيحا بالفطرة الالهية او بالتتبع و

الالتباس فلا فايدة قد تنبها في معرفة اصطلاحات النحاة لان الغرض منها تصحيح

الاعراب والبنا فرعوا فانما ذكرتم يسبق الحاجة الى معرفة النحو لذلك التصحيح فيجب اولا معرفته ثم

معرفة انه مما يختلف آخره ليحصل الغرض المقصود فلو حصلت المعرفة المتقدمة على الاختلاف جعلا او ادعا

صحة بذلك الاختلاف لزم توقف معرفة العرب على وجوب الاختلاف وصحة ومعرفة وجوب الاختلاف او صحه على

معرفة العرب موقوفة بهذا الطريق على التركيب معرفة بوجه او غير الاختلاف ثم عند الاختلاف بين جعل احكامه كالعفو

التصرف فتاملوا لا يذهب عليك انه لو كان المراد الشارح بعدم حاجة التتبع الى معرفة الضوابط للاعراب والبنا اطلاقا ممنوع

لان معرفة لغة العرب بحيث لا يقدر على عقد اى جزئي في الكلام بدون الضابط بدون العدم جواز القياس

اللغة واما لو كان المراد عدم الحاجة الى هذه الاصطلاحات الشايعة في هذا الزمان بالالفاظ المخصوصة وان جمع

الى معرفة الاصطلاح في الجمل فمسلم وحكمه اى جملة احكامه اعلم ان الاضافة وكلام التعريف تفيد احد امور المعاني

الاربعة الجنس او الاستغراق او العهد الذهني او الخارجي والاضافة في وحكمه للعهد الذهني وهذا هو المراد بقوله اى

مع جميع احكامه والحكم هو الاثر المترتب عليه اى ما يحكم عليه بحيث يكون العرب يحكمونها عليه والحكم من حيث هو معرب

محكوما به لا ما هو الظاهر في الحكم وهو الخطاب المتعلق بالعقل باب تعليق

كلمة من حيث هنا تقييدية وليست تعليلية

الحكم بالوصف المشعر بالعلية للحكم لان

المعرب لم يعرف بعد

بصفة

الاختلاف

ليصير علامة لهذا الحكم كيف

وهذا الحكم هو الاختلاف فافهم اى

الحرف الذي هو اخر المعرب المراد باخر المعرب الحرف الذي

فصار آخره لفظا او تقديرا المراد العوض الاعراب فيدخل فيه الاسماء

المحذوفة الاعجاز التي فيه حرف او نحو وصار الحرف الوسط منها آخرا مثل يد ودم ونحو

قوله في الاسماء الستة لان اصله يدو ودمو فحذف منهما فان المحذوف كالمنسي اعلالهما ومثل عصى ورحى

ورام وراض فان قلت ان كان المراد باخر المعرب الحرف الآخر بعد الاعلال فما تقول في قاض مثلا وان كان المراد ما هو آخر

قبل الاعلال فما تقول في الاسماء المحذوفة الاعجاز قلت المراد ما هو آخر لفظا او تقديرا مرادا ولا يرد الاشكال بمثل زيدان

وزيدون وامثالهما فان النون فيهما بمنزلة التنوين في المفرد فالحرف الآخر فيهما هو علامات التثنية والجمع في التوضيح

حقيقة او حكما كما سيذكر فايدة التعميم يشمل الكلم الاسماء التي لا اختلاف في آخرها حقيقة كما في غير المنصرف

والجمع المؤنث السالم والتثنية والجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر ولو قال الكلم باختلاف العوامل

لفظا او تقديرا فيهما احتمالات الاول نصبهما على المصدر اى كونهما

لتعميمها لا حاجة لاخذ التعميم كما لا يخفى بحذف المصدر واقيم المضاف اليه مقامه فعطفا عليه وعلى كذا

مفعولا مطلقا اى تختلف اختلاف لفظ او تقدير لحذف المصدر واقيم المضاف اليه مقامه التقدير بناء على ان التميز

المفعول المطلق نوعا والثاني على التميز اى تختلف لفظه او تقديره هذا فاعلا كما في وجد اللغام

عن نسبة في جيد او مات بهما يتول معنى الى كونه فاعلا كما في

او مفعولا كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى فجرنا

عيون الارض والثالث جعلهما بمعنى

لفظيا او تقديريا بتقدير

المبنية

صفة الاختلاف
ثم حذفه واقامة الوصفين مقامه
فيكونان مصدرين ولم يذكره لكثرة المؤنة فيه
محذوفاته وتقديرا كما في الفتى والمحل كما في قاضي فالمراد بالاجزاء آخر
التقدير ان يكون باعراب لكن لا في اللفظ لمانع واما الاعراب في المحل ومثل جاري غير الجمع
فمحلي يعرب انه قد وقع في محل لو وقع فيه اسم قابل للاعراب لكان فردا فالفرق بين فافهم فتبع
احمر بعد الناصب علامة النصب اه لا يخفى ان الظاهر ان اختلاف الآخر اختلاف يمكن طوره في اللفظ نيل
الاختلاف بين الحركات الثلث والحروف الثلثة الاعراب والجواب عنه بالتعميم المذكور وتحليل الحكمي بالاختلاف من
حدوث الاعراب بالاختلاف العامل فالاولى ان يقال في العلامية
فان قلت لا يتحقق الاختلاف بدل العوامل كما تقرر اه
حاصل السؤال ان بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة وان كان في الاسم التركيب مع العامل بمنزلة ذلك
المضمر ولكن اذا ركب ابتداء مع عامل يحدث فيه الاعراب كان كذلك
العوامل ونظائرها هذه المخاصمة كما فهم السائل ان كل اسم معرب يجب ان يكون
يختلف الآخر باختلاف العوامل في كل تركيب وحاصل الجواب ان المخاصمة خاصة بغيره
لا مطلقا بمعنى انها موجودة اذا وجد شرطها وهو بهذا الاعتبار خاصة ولا يجب
فلا يتجه السؤال نعم اذا اخذت بنفسها مع قطع النظر عن شرطها فليس المراد
بخصوصيتها انها خاصة من ان كل اسم معرب
في كل تركيب وجد فهو متصف بهذه
المخاصمة بل مع شرطها
عن

علی هذا
التفصيل قوله غاية الامر
الاعراب ما اي حركة او
حرف يرد عليه ان بين العوامل ما هو قد واحد
فافهم كالباء واللام والكاف وواو القسم وبائه وتائه وتختلف
بسببها آخر المعرب الى ان يفصل الحرف بحرف العلة فيخرج عن التعريف ما يوجب
واو القسم الا ان يخص الحرف بالسكون ويراد بالحرف العلة اسكنه ودهو كلا
ترى انه يشعر بان يكون الغاز او تعمية ومثله لا يصح في الحدود من حيث هو معرب تعليلية لان كل
حركة او حرف تختلف به آخر المعرب فهو مستتر عن وصف العربية فهو اعراب والاولى وليس المراد بقوله وقيد الحيثية
الاشعار بانه تقييدية ويحتمل ان يكون اطلاقية يعني ان المعرب بلا اعتبار وصف او تختلف آخره بالاعراب
الذاتي او صفة ان كان المراد به توضيح التفسير بالحركة والحرف فصحيح والانقطاع بان الاختلاف يراد
الذاتي والصفتي وكذا الاختلاف بالحرف وغير صحيح لان الذاتي انما يكون بالحرف والوصف بالحركة وما
بناء الموصوف اه هذان الوجهان للاحتراز عن العامل والمقتضي انما هما بناء على حمل الباء في به على المراد
اذا حمل على التعدية فلا حاجة اليهما وهو كما في المختلف بكلمة واحدة وتناوله وهو الظاهر منه بل هو
كيف لا والسبب يجب ان يكون غير المسبب والحركة والحرف الاعرابيان ليسا خارجان عن الاختلاف بل
لعين الاختلاف الا انفس ذلك الحركة او الحرف بحيث لو قيل في حد الاعراب انه اختلاف
المعرب بالحركة او الحرف لكان صحيحا غير محتاج الى هذا القيد والعارفون
اولى واصوب وايضا فلو حمل على السببية القرينة
لدخل فيه الدلالة على المعاني المعتورة
كما هو الظاهر
من قوله

ليدل على ... وتمام
العامل المعتورة مثلا اذا قيل جاءني غلام لي ورايت
وكنحو غلامي بعد ذكر الكلم المذكور للعرب وهو انه يختلف آخره باختلاف
غلامي ولا يخفى ان بعد ذكر الكلم المذكور للعرب وهو انه يختلف آخره باختلاف العوامل
العوامل يظهر ان المراد في تعريف الاعراب انه بسبب العامل بسبب بناسبته اليه المتكلم فلا حاجة الى هذا القيد
العوامل وكثرة علامات ليدل على المعاني انه ان كان ظرفا متعلقا باختلف والظرف في تمام التعلق وهو في حيث الحدث
القدم حد الاعراب اه غرضه ان قوله ليدل على المعاني وفصلا ولا يلزم من كون الظرف في تمام الحدث ليس
في اخذه الحد بل الحد قدم بدون هذا القيد جنبا فقول المص في شرح كيف لا وهو نافع مطلقا
باعتبار انه علة غائية لاختلاف الآخر بالاعراب ان ليس في تمام الحد في الظرف مع متعلقه بل المراد
فاحتمال تعلقه باختلف المذكور في الحد وجعل الظرف لغوا او هذا وان احتمل تعلق الظرف بوضع الاعراب المفهوم
كما هو المراد كما في الشرح لا الاحتمال الاول والقاعدة فليدل في الكلام على ان يكون مستقرا لانه بعيد في الفهم
باح اما الى الاختلاف المفهوم من اختلف اولا ما الموصولة التي تحقق في التعريف
المعتورة على الاعتوار افتعال متعد بنفسه كما هو الظاهر من قوله يتعاورونه الشعراء
واسطة حرف فقوله عليه ليس متعلقا بالمعتورة تعلق المفعول به بعامله ومع قطع النظر عن
ان الاعتوار متعد بنفسه الاعتوار بمعنى الاخذ وليس كما يصح ان يكون
على صلة له فهو متعلق بالمعتورة بتضمين معنى الورود
او الاستيلاء المناسب لمعنى الاستعلاء
والتضمين صلاحا

ان

ان يعتبر في فعل او شبهه
وهو فعل او شبهه بحيث يكون احد ما حالا والآخر
ذا حال فالغرض ليدل على المعاني التي اخذت العرب للدلالة
على المعاني وضع اصل الاعراب والاختلاف تاكيد
متناوبة واردة عليه على البدلية وضعه بحيث يختلف به الآخر على المعاني وجب بيان وجوه
على المعاني وهي قيد المعتورة وهم ان الاعتبار ورود العاملي على العرب فيجب بيان وجوه
المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الكلم لما اعتبر ورود العامل على العرب عن الموصوف اما الاعراب بالعوض عن الكلم بحرف فالمراد
علامة لها الاواخر فيه بهذا القول وحاصله ان الصفة تابعة عن الموصوف بان العوض عن الكلم فالتقدير
على الصفة الانسب في الآخر ليطابق الوضع الطبع وليس الواجب تابع رعاية ان الصفة مقدم على الموصوف والجر
اي انواع اعراب الاسم ثلثة غرضه ان الانواع لما كان على صيغة الجمع وكل الرفع والنصب
هذا الاعتبار والتي بعض الاعراب بالترتيب فالثلثة بالجمع خبر للانواع والاطلاق على الحركات الثنائية اصلا جزء
منه فالعطف هنا تقدم على الترتيب كما انها في كثر وفي الحركات الاعرابية على قدر كما في الكلم بالعين
اي البصرية واما الكوفية فيطلقون بانه على الحركات والاسماء عن الاعراب دلالة على المعاني
والفتحة نصبا والكسرة جرا فالرفع علم الفاعلية ما بين ان الاعراب من كلام مولانا امير المؤمنين
المعتورة قد فصل ان كل نوع منه علم لاي نوع من المعنى المعتورة واصله من كلام ... المعتورة
عليه السلم كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل مضاف اليه مجرور ونفهم منه ان المعاني
المدلول عليها بالاعراب منحصرة في الفاعلية والمفعولية والاضافة ويظهر منه ان الاسم
المعرب منحصر في الفاعل والمفعول والمضاف اليه وليس كذلك كما ينبغي
التوجيه بوجهين احدهما ان الرفع مثلا وضع بالاصالة
للدلالة على الفاعلية وقد يستعمل في
غيرها بالتبعية والعرض
ولذا

الاخيرين و
ثانيهما التعميم في الفاعل
كما فعله الشارح بحيث يشمل المرفوعات باجمعها
وكذا الاخيرين ولعل وجه اختيار الوجه الثاني ان الاول
يحتاج الى اثبات ان الوضع بالاصالة لاحد المعاني الثلثة وهو مشكل
لعدم الفرق في استعمال انواع الاعراب في جميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ايضا
بخلاف الوجه الثاني وهو الظاهر من كلام المص لان المقام مقام استيفاء الاشياء وتوجيه علم ان
اعراب خصوص التوابع بالتبعية فافهم ولنبين بعون الله وحسن توفيقه تفصيل الانواع في الانواع الثلثة
مفعول ما لم يسم فاعله قائم مقام الفاعل فهو في حكمه والمبتدا قسمه الاول المسند اليه كالفاعل وكذا اسم ما ولا
المشبهتين بليس مع انه مشابه بفاعل ليس والقسم الثاني وان كان مسندا الا ان انه الخبر المقدم في
المركب الاسنادي الاسمي فهو شبيه بالقسم الاول في المبتدا الذي اصله التقديم والخبر ركن ثان اخر في
المركب الاسنادي الاسمي كالفاعل في الفعل وكذا خبر حروف المشبهة بالفعل وخبر لا النفي للجنس والضا
فخبر لا كانه فاعل لا سفي المفهوم في لا والحاق في المنصوب مشابه المعمول فيه والقسم الاول من
التمييز الرافع للابهام عن الذات المفرده فشبه بالمفعول والقسم الثاني ايضا كذلك مع انه ركن في الكلام
ويفيد فيه التعميم والتوضيح كما هو شان الفاعل والمفعول كما في قوله تعالى وفجرنا
مفعول معه اذا كان عن النسبة الى المفعول كانه مفعول
الارض عيونا والمستثنى المنصوب بالاستثناء
لا المستثنى المفهوم في اداة الا
وخبر كان واخواتها
في رتبة

المفعول
بعد الفعل الناقص واسمه
الذي بمعنى الفاعل واسم ان واخواتها
كانه مفعول للفعل الذي يقدم يفرع في هذه الحروف اعني
حققت وثبتت واستدركت وتمنيت وترجيت النصوب
بلا التي لنفي الجنس كانه مفعول للنفي المفهوم من كلمة لا باعتبار صفته فغرض
رجل ظريف تغيت غلام رجل في حيث الطرف ونكارة تميم شبه بالمفعول وخبر ما ولا
المشبهتين بليس شبه بخبر ليس وهو بمنزلة المفعول وليس في المجرور الا بالاضافة حقيقة كان او حكما
الجر لفظا او تقديرا ولذا لم يتعرض للتعميم في الاضافة لان الرفع تقديم والفاعل فلم لا اراد
بوجه اخر وهو ان الفاعل مقدم والمفعول ثانيا وعند تمام الكلام فيناسب الجفة وهو النصب لما اخر
اللسان وعند قوة اللسان وابتداء الكلام بالعكس والعامل لفظيا كان او معنويا
العوامل في بيان حكم العرب بقوله وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل فبعد تحقق
الاختلاف يجب عليه تحقيق العامل طبا فالترتيب الذكري في بيان الحكم والعامل
اعم من ان يكون لفظيا او معنويا فالواجب بيان مطلق العامل كما هو المذكور مطلقا
والمطلق لما كان ظاهرا في التعميم وعدم التخصيص فاكتفى باطلاقه عن التصريح
بالعموم سيما مع صدق الحد على المحدود مطلقا ما تقوم به
ما عباره عن الاسم والفعل والحرف والمعنى فالمعنى
العامل اسم او فعل او حرف او معنى
فالاسم اعم من ان يكون
جامد

او مشتقا ... الثلث
والفعل تشعر الاقسام العاطفة والمعرب هو التجرد
والحرف جميع الحروف للاسناد والمبتدا او الخبر واما التجرد وقطع
عن العوامل اللفظية فليس ما يمكن فيه لان كلامنا في عوامل الاسماء ومع
العامل في المضارع فليس هنا حد التعريف لانه لم يحصل بسبب التجرد بعض في المضارع يخفف فعلي حد العز
النظر عن هنا فلا يصدق عليه حد التعريف لانه لم يحصل اعراب يليق به سواه كالا يخفى
تقيض الاعراب بل هو حاله او حيوا معها رفع المضارع لعدم اعراب التجرد وثلاثا في المبتدا او الخبر الحين
المقتضي للاعراب اعم من الفاعلية والمفعولية الحقيقيين او الحكميين والاضافة ولان التجرد علية وكذا
سبب الفاعلية الحقيقية في المبتدا والخبر بل انما حصل بسببه معنى الابتدائية والخبرية وبها في حكم الفاعل في الخارج
والمنصوبات غير المرفوعات
الفاعل والمفعول الخمسة كما
ثم انها ولعل الشارح لما قصد الاختصار قد اكتفى في بيان هذا التعميم
تقيدا او معنويا في بيان اطلاق العامل و
لذا لم يتعرض له في التمثيل ولم يذكر مثالا
للفاعلية او المفعولية الحكميين مع ان المقام مقام
توضيح فهذا العامل فالمفرد المنصرف الفاء هنا للتفصيل
لانه تفصيل لمواضع الاعراب واعلم ان الفاء اصل معنى
التعقيب للاشتراط فاما المراد به التعقيب او الاشتراك فرق لها الفاء
التعقيب للعطف مثل جاءني زيد فعمرو واما التعقيب شرط بشرط
وهو على اقسام لانه اما ما بعده علة لما قبله وهو
التعليلية ان لم يكن ما قبله شرطا او
ما قبله علة لما بعده فاما
فالمان يرتب

ثم ...
ترتيب القياسات او الا
فالواو فاء النتيجة والثاني فان كان ترتيبه فهو
ترتيب الشرط وما بعد الفاء مترتب على ما قبله فهو الشرط
الفاء الجزائية سواء كان ما قبله علة او معلولا الا ان كان كالقياس ولا
قبله مذكورا او ان كان محذوفا فهو الفاء الفصيحة وان لم يترتب العاطفة او العاطفة فان
كالشرط فمع علته ما قبله الفاء تفريعية وان لم يعتبر في ما قبله او ما بعده العلية والمعلولية
كان ما بعده تفسير المبهم فالفاء التفسيرية وان كان تفصيلا لمجمل فالفاء التفصيلية والمفرد في العرف اسم
من افراده اذا افرزه عن جملة ويستعمل اما في مقابل المركب فمعناه ما ليس بمركب وفي مقابل الجملة فما ليس كلمة
وفي مقابل التثنية والجمع فما ليس تثنية والاجمع وفي مقابل المضاف فما ليس بمضاف وقد ذكرها
في مقابل المثنى والمجموع فمعناه بقرينة المقابلة ما ليس مثنى ولا مجموع كما في الشرح وقيد المنصرف
احتراز عن غير المنصرف والمفرد المنصرف اعم من ان يكون معرفة او نكرة فمثل بمثالين
فان قيل ذكر المنصرف وغير المنصرف ليس هنا على ما ينبغي لانه لم يذكر العدد ولم يفصل
بينهما قلنا غرضه الاصلي تفصيل اقسام الاعراب حيث ذكر انه حركة او حرف ولم يفصل
ان اي حركة او حرف في اي معرب من الاسماء فلذا قدم التفصيل على تعريف المنصرف احسن
غير المنصرف ولو كان بالعكس لتأخر ما اخر ابنيا فيما فعله المصنف فصلا
وانسب وذكر العامل من الاعراب وتفصيله ليس له
بالاجنبي لم يمكن ان يقال انه كالمتمم
حيث ذكر توزيع اقسام
الاعراب

١٢٤

المقتضي فينبغي ان يذكر فيه على العامل

ان هذه المعاني تقوم بها اى فى شى فاعلم

اى الاسم المفرد الذى لم يكن شيئا آه ليس غرضه

فى ذكر كلمة الذى فى مقام الشرح ان اللام فى المفرد موصوله وكذا فى تثنيته والجمع نقيع

نعم الكسر بل الطباق الصفة والموصوف فى التعريف لان الاسم الذى لم يمكن تنكيره لانه قد علم الجواب

لا يتاتى له الذى افرد وكذا البواقى قال الشيخ الرضى وجب تقييد المفرد بان لا يكون من الاسماء الستة اعراب

المفرد المنصرف بالمعنى المذكور ويمكن ان يتاتى انه قد اكتفى فى فهمه بالترتيب الرعى فى ذكر الاعراب بالحركة قبل الاعراب

بالحرف وايضا قد ذكرناه فيما بعد دليل على انها غير داخلة فى المفرد المنصرف الذى لم يكن الواحد فيه

سالما سواء تغير بزيادة الحرف كرجال او مساجد ومصابيح او بنقصان مثل تخف جمع تخفة او بالزيادة و

النقصان معا نحو طلبة جمع طالب او بتغير الحركات نحو اسد فى جمع اسد وفلك جمع فلك ولم يعم

وجه العدم التفصيل الا ان الغرض الاختصار وليس هنا البحث بحيث تفصيل الجمع وقيد المنصرف الاحد

احترز عن جمع المكسر الغير المنصرف كمساجد ودنانير فان اعرابه اعراب غير المنصرف فالانسب ان يكون

فى الاعراب ان يكون بالحركة لان الحركة صفة الحرف والاعراب دال على الصفة بكمال فالاصل ان يكون

بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث لحصول كمال

الامتياز وعدم الاشتباه قد اشار بهذا الى وجه تقديم هذه

القسمين على باقى محال الاعراب ولعل تقديمه على ذكر

قوله بالضمة رفعا الجمع مع

الترتيب فى الفاعل ان

تقتضى تاخيره

كما لا يخفى للتخصيص على الاله بعينه

وجه لتقديم القسمين لانه قد ذكره فى محل ذكره

فالاعراب فيها بالضمة رفعا اى حال الرفع عرضه

التقديم الظرف خبر مبتدأ محذوف اعنى فالاعراب والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول

فلابد فيه من عائد وهو محذوف فالتقدير فاعرابه فيها بعينه فى كل واحد منها وكثير تقدير الاعراب

مضافا اى المفرد المنصرف فى المبتدأ معنى الشرط باعتبار المفرد المنصرف اه والفاء فى قوله فالاعراب ان

الجزاء لان الشارح قد اعتبر فى المبتدأ معنى الشرط باعتبار الموصول الذى صلته الفعل فى ولم يتبد الا

فى المفرد والمكسر موصولة كما حققناه انفا وكذا فى قوله فالاعراب فى هذين القسمين وكثير الاول والتعبير

التفصيل فافهم والظرف مستقر متعلق بمشتركا اين وحاصل وقوله رفعا اذا كان نصبه على الظرفية فمعناه حالة

الرفع وحله اما بان اقيم لفظ الحالة لبيان ظرفيته لانه مقدر فى نظم الكلام واما بتقدير ما هى

الكلام فنصب رفعا اما فى نفسه او من باب مجاز الحذف وتقدير اعراب الحالة اليه وقول الشارح تقدير

مضاف يحتمل الوجهين ومعنى النصب على الظرفية اما النصب على انه مفعول فيه وقد نصب متعلق الظرف

المحذوف تقدير فى على انه مفعول فيه ظرف زمان وظروف الزمان كلها تقبل ذلك واما على نزع الخافض

ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية اذا جعل حالا فالمصدر بمعنى المفعول

اى مرفوعا او بمعنى ذا رفع على ان كلا منها دال على هيئة صح ان تقع حالا ولم يشترط

تقديره اشتقاقه والعامل فى الحال على ما قال الشارح المتعلق المحذوف

وهو من باب الكلام على الفاعل الحكمى كما

فى قوله تعالى ان دابر

هؤلاء

مقطوع عن الضمير
ويحتمل ان يكون الباء في الظرف
للملابسة والتقدير ركب واحد منهما متلبسا بالضمير وقد
حال كونه مرفوعا فالفاعل حقيقي واو ادا جعل مصدرا فالتقدير والكسرة جرا
رفع رفعا والجملة حالية بالاعتبارين المذكورين وكذا قوله والفتح نصبا والكسرة جرا
وهو من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقديم المجرور وهو جائز على راي المص كما في المجرور العايد
فالقسم الاول اه لعله قدرات في ضمن التمثيل لكل من القسمين الا ان المراد بالضمير المجرور
من القسمين لا جمامعا جمع المؤنث السالم لما كان جمع المكسر المذكور اعم من ان يكون مذكرا او مؤنث
والجمع المذكر السالم في اقسام الاعراب بالحروف فذكر بعده الجمع المؤنث السالم حيث اعرابه بالحركات
كما يفهم هذا الوجه من قوله واحترز به عن المكسر بادنى تامل والوجه الاخر للترتيب جواز النصب وتابع
بالحروف في غير المنصرف بالعكس ففي ذكر ما غير احد احوال الثلث الترتيب تقتضي تقديم ما غير فيه النصب
على العكس كما يفهم من ذكر نوعي التابعية في الشرح وايضا فغير المنصرف اعم من المفرد والجمع
فالترتيب تقتضي لذكر ماله وتقدما على ماله فردان كما هو المفهوم من تقسيم كل من المفرد والجمع الى
المنصرف وغير المنصرف باعتبار الوصف الاحترازي بالضمة رفعا اه الاحتمالات الاعرابية
تنكير ما ذكر انفا والهن الشر المنكر اه اي هو كناية عن الشر المنكر الذي يستهجن
ذكره كما كنى في قوله تعالى او لامستم النساء باللمس عن
الجماع لتعليم العباد مكارم الحياء
وهذه الاسماء الاربعة
منقوصة .

اي في ضمير
الوضع وقد يجعل في اعجازها
كما في حال قطعها عن الاضافة واضافتها وقت
وهو اجوف واوي لانه ما ادا جعل
الى ياء المتكلم فتح
قوه بفتح الفاء والعين يحذف عند البناء احترازا عن اجتماع ما بين حال الاضافة
الى الضمير المفرد المذكر المجرور المتصل وحذفت حركة الواو الثقل الاضافة وفي باب السكون
فضم ما قبل الواو للمناسبة عند اضافته الى غير ضمير المتكلم واما في حال القطع وفي حال الاضافة الى المتكلم
على وجه او غير ياء المتكلم ايضا على وجه فقلب الواو وسيما لكونهما شفويين مع ان الميم وفيه صحيح ولغوات الناقص
اجزي فيه بعد ذلك الغلب الحركات الثلث في الفاء فيقال فم وفم وفم وان كان الفتح افصح الاضافة واخف
اذا اصله ذو ويحذف عن الواو التي حركته لانه في حالتي الرفع والجر فالحركة الاعرابية فلاسم
النصب فالتوا الى ثلث فتحات فاسقط الواو الساكنين ففعل به كما فعل بفوه بعد حذف
لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس لان لفظ ذو قد وضع وصلة للوصف
التقدير وانما في حالة النصب الضمير نادرا في قولهم صلى الله على محمد وذويه وهو شاذ
الهاء عنه وان تعذر اضافته الى الضمير الاسم الظاهر اعني اسما لا
باسم الاجناس الاسماء الستة اه في واضافه الاعراب الى الظرف خبر المبتدا المحذوف
فاعراب هذه الاسماء بين المذكورين وهو كون الاسم مضافا الى الاسم علم وقيد
اشارة الى الاعتبار تقدير الاعراب التصغير يحكي على وقيد
او المذكور او مصغرا انها اه التصغير فصغرانها
وقيل وتعليل
اني واخي

رسائل متعدده در مباحث حکمیه
از ملا شمسا گیلانی

۱ رساله در تحقیق علم واجب
۲ در حدوث عالم
۳ در تحقیق الکلام
۴ در حدوث عالم
۵ رسالة التوحید
۶ رساله العروس
۷ در تحقیق الوجود
۸ رساله فی التوحید
۹ فی صدور الکثیر
۱۰ فی علم الواجب
۱۱ رساله فی التوحید
۱۲ فی التوحید

لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا

۱۳۴۹

وحمی و
حمی وفوه وذو یا
اذا الثنی والجموع اه فثنا ما ابوان
واخوان وحموان وهنوان وفوهان وذووان و
جمعها الآباء والاخوه والاحماء والاهناء والافواه وذوو
والوکب العض

هذه رسالة في تحقيق علم الواجب جل اسمه

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان العالم بالغير قسمان احدهما العالم الزائد عليه العلمان
الذي يكون علمه زائدا على ذاته وذلك العلم بالاشياء
الذات منحصر في الحصولي والحضوري وهذان القسمان من العلم لكل علمهم بالاشياء وكل امر لا يكون ذاته
الثابتان فيما بين العالمين من الممكنات وفيهم ما عدا احداهما لكل عليهم زائدة على ذواتهم والذين
المانوسان فيما بين العالمين الذين هم فيكون علومهم بالاشياء فيلزم ان يكون العالمون الذين
اما الحصول صورها فيهم او الحضور الذي هم في رتبة الذات وذواتهم والصفات لك
ولا ذاتيا بالنظر الى انه يكون مسلوبا عنه في رتبة ذواتهم عن موصوفها
علومهم بالاشياء حصولية او حضورية مسلوبة عنهم في رتبة متاخرة عن الذات واذا لم يكن
العلوم الزائدة صفات زائدة على الذات والصفة متاخرة عن الذات في رتبة
لان ثبوت الصفات انما يكون في المرتبة المتاخرة عن الذات والمفروض عدم
العلم في رتبة الذات يكون سلب العلم سلبا بسيطا تحصيليا حقا في رتبة
الذات لان مصحح هذا السلب انما هو عدم العلم في رتبة الذات والمفروض عدم
ثبوت العلم المذكور في رتبة الذات فيلزم ان يكون العالم بالغير حصوليا
او حضوريا جاهلا في رتبة الذات لان الجهل اما عين عدم
العلم او لازم له وعلى كلي التقديرين
يلزم الجهل

في

في
رتبة الذات كمالا
بحيث علما بغير العارف من اصحاب الكمالات وثانيهما العالم الذي لا يكون عليه بالاشياء قطع
الكمالات وثانيهما العالم الذي لا يكون علمه بها ثابتا له في رتبة ذاته بذاته مع قطع
زائدا على ذاته بل يكون علمه بها ثابتا له في رتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
النظر عن كل ما عدا ذاته بحيث ان ذاته بذاته من دون احتياج الى الحصول صورة الاشياء فيه او حضورها مع
ما يترتب عليه انكشاف الاشياء من دون احتياج الى ... يكون علمه في رتبة ذاته بذاته
لديه كما في القسم الاول ولا شك فان العالم الذي يكون علمه في رتبة ذاته لان المفروض ان العلم
قطع النظر من كل ما عدا ذاته لا يلزم ان يكون جاهلا في رتبة ذاته ويكون ذاته بذاته
ثابت له في رتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته ويكون بحقيقي
ما يترتب عليه انكشاف الاشياء من دون الاحتياج الى الحصول او الحضور ولا
على ما ترتب عليه انكشاف الاشياء من العالم الكامل في رتبة الذات والكامل
على ما زاد في مسكة ان القسم الثاني من العالم الكامل في رتبة الذات والكامل
على الاطلاق والغني التام بخلاف القسم الاول فانه ناقص بالنسبة اليه وفقير
بالنسبة اليه اذا تمهدت المقدمات فنقول قد ثبت بالبراهين العقلية
ان الصفات الكمالية بالنظر الى جناب الحقيقة الالهية جل شانه لا يكون زائدة
على ذاته تعالى كما ذهب اليها طائفة من المتكلمين المتكلفين
ويحتمل ان يكون قوله تعالى سبحان
ربك رب العزة
عما

يصفون وذلك
اشارة الى رد الذين يزعمون بالالعليون ان النظر الى
القوم الذين يكون جميع الصفات الكمالية بحيث يصح حمل موجود وقادر و
بل يجب ان يكون جل شانه عينا بحيث ان يصح البسيط من كل وجه دون الاحتياج
جناب الواجب جل شانه الكمالية انما هو بنفس ذاته البسيطة من كل وجه باعتبار ذاته البسيط من كل وجه عين
عالم وغيرها من الصفات فيكون ذاته البسيطة من كل وجه ما عدا ذاته او حصول عين
الحيثية تقييدية ولا تعليلية تفصيلا من دون احتياج الى الحصول صور ما عدا ذاته بالله تعالى
العلم بذاته وبما عدا ذاته تفصيلا والايلزم الجهل في مرتبة الذات العباد بالله تعالى
ما عدا ذاته عنده تعالى كما في القسم الاول الذين امير المؤمنين عم وهو قوله النوري
وبحمل ان يكون ما روي عن سيد الوصيين ويعسوب الدين اشارة الى ما ذكرنا مفصلا وانما قلنا تفصيلا لانه
القدسي العلم نقطة كثرها الجاهلون اشارة الى الانكشاف التام التفصيلي ان
لا شك ان العلم التفصيلي اشد انكشافا واقوى ظهورا بالنظر الى العلم الاجمالي
لان العلم الاجمالي بما هو علم اجمالي قد فات فيه اقوى الانكشاف والازم فوات البطلان
والايلزم ان لا يكون الاجمالي اجمالا والالتفصيل تفصيلا والازم في مرتبة
فيجب ان يكون العلم التفصيلي الذي لا تفصيل فوقه ثابتا له تعالى في مرتبة الذات والايلزم الجهل
ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته الله تعالى في مرتبة الذات
العباد بالله تعالى وهو نقص
عظيم

عظيم بتر تحته العلم هو العلم لذاته
بحث ترتيب فان قيل بعض الى العلم هو بعنه تعالى زائد مطلقا
عنه فان قيل بعض بالحواس وهو مختص بحيث يقوم العلم وعدمه على الجهل بالارادات الادراكية
الاحساسي الحاصل بالحواس وهو نوعان بين العلم وعدمه بحدود القوى والقوى
انفعالية فكيف يصح الحكم بعدم العلم بالجزئي الحقيقي المقابل الكلي بحدوده والقوى
قلت العلم الحاصل بالحواس هو العلم في مرتبة الذات لكن من دون الاحتياج الى
وهذا القسم من العلم ثابت له تعالى ايضا في مرتبة الذات بالحصول او الحضور وحاصل لا تعالى
الادراكية كما ان العلم الحاصل للعاملين بالاشياء بالحصول او الحضور وبالجملة كما ان الانكشاف
ايضا في مرتبة الذات من دون الاحتياج الى الحصول او الحضور للاشياء للعاقلين
تترتب على الصور الادراكية سواء كانت كلية او جزئية او بنفس حضور الاشياء البسيطة
بالعلوم الزائدة على ذواتهم كذلك يترتب الانكشاف على الذات البسيطة لان
المحضة للواجب جل شانه على الوجه الاتم الاكمل انكشافا فالمراتب لا تعدد ولا تكثر
علم الواجب جل شانه علم وجوبي ذاتي وعلم ما عداه علم امكاني بالذات وحاصل اليه
بلا احتياج الى الاستعانة بامر خارج عن ذاته كما في غيره من العاقلين فلا يلزم فوت
شيء من العلوم والادراكات ولا الجهل ابدا ومطلقا لان الواجب جل شانه غني
على الاطلاق وجميع ما عدا ذاته فقراء فقراء اذ اثبات جميع
الوجوه لان الحق في جعل الاشياء
هو جعل البسيط

لا شك في ان الجعل اثر خارجي والآثار الخارجية
الخارجي يجب ان يترتب عليه اثر خارجي
بو الحقائق الجوهرية والعرضية الموجودة في الخارج
لا وجود الممكنات ولا اتصافها فيها كما ذهب اليه قوم من الصلو الى درجة
التحقيق لان وجود الممكنات ليس امرا انضماميا كالسواد او البياض بالقياس
الى الجسم والا يلزم الدور او التسلسل بل وجود الممكنات امر انتزاعي ينتزعه العقل بضرب من العمل
العقلي على ما اشار اليه المحقق الفريد في التجريد بقوله وزيادته في التصور وجعل الممكنات
وان كان عارضا لماهياتها لكن ذلك العروض ليس في الخارج كعروض البياض للجسم والا
يلزم الدور او التسلسل بل في الذهن لا مطلقا بل في نحو واحد من الذهن وهو ظرف الخلط
والتعرية على ما هو مشروح في مزبوراتنا الحكمية فيكون حقائق الممكنات سواء كانت
جوهرية او عرضية مجعولة وكل مجعول معلول وكل معلول يكون بالغير فيكون حقائق
الممكنات حقائق بالغير واذا كانت حقائق بالغير يلزم ان يكون محتاجة الى
الغير في اصل الحقيقة فيكون فقر الممكن بالذات فقرا ذاتيا حقيقيا لانه لا فقر
اقوى و اشد من الفقر في الحقيقة والوجود ويحتمل ان يكون قوله تعالى والله الغني
وانتم الفقراء اشارة الى ما ذكرنا وبرهنا وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات
ولا يلزم ان لا يتحقق ما بالغير ابدا او ارتكاب التسلسل لا يكون نافعا لان سلسلة جميع

الممكنات

الممكنات المتسلسلة او الاحاد وحدها
العقل بعنوان الاجمال يحكم عليها العقلي والنقلي
بانها ما بالغير ابدا وثبت بالبراهين العقلية والنقلية
ان افاضة الوجود على الممكن المجعول ليست الا شان الواجب جل
شانه لكن بعض الموجودات مشروط ببعض آخر كالولد بالنسبة الى الوالدين فان
الولد مجعول الواجب جل شانه كالابوية واما الوالدة فهما من قبيل الاسباب والشروط واذا
كانت الحقائق الممكنة مجعولة للواجب بالذات فلا بد ان يكون الواجب جل شانه
عالما بها قبل ايجادها لان الصانع بالصنائع الجزئية الخفية كالحجامة والحياكة لا بد فيها
ان يكون صاحب الصنعة عالما بمصنوعه فيجب بالطريق الاولى ان يكون علم سابق على وجود
في سبق علم الصانع الحقيقي ايجاد الحقائق وجعلها له علم سابق على الحقيقة
التي لا صنعة فوقها وهي حقيقة ايجاد الحقائق الا يعلم من خلق
ومجعولة والى هذا البرهان اشار الواجب جل شانه بقوله الكريم الا ان كل عالم بالغير
فذلك العلم السابق لا يجوز ان يكون حصوليا ولا حضوريا لان كل عالم يكون علمه
حصوليا او حضوريا يلزم ان يكون علمه زائدا على ذاته وكل عالم يكون علمه زائدا على ذاته يكون جاهلا في مرتبة
زائدا على ذاته وكل عالم يكون علمه زائدا على ذاته وايضا اذا كان مناط الانكشاف هو الصورة
ذاته على ما عرفت مشروحا وايضا فلا يجوز ان يكون تلك الصور الادراكية واجبة بالذات والا
الادراكية يلزم

تعدد الواجب بالذات ممكنه
الواجب ان يكون تلك الصور بما هو الواجب
فوجب ان يكون ان يكون موجودا بسبق العلم على الايجاد و
بالذات فلابد ان يكون الحادث بسبق العلم السابق ان كان
بالذات ايضا ولابد في كل الحادث بالايجاد والجعل فذلك العلم السابق وان
بالذات الموجود الحاصل بالايجاد ويلزم تقدم الشي على نفسه
والجعل وعلى وجود الموجود المتاخرة عن الجعل والايجاد ويلزم التسلسل والعيا
حاصلا بعين تلك الصور المتاخرة الى حد فيلزم الدور او
كان بغيره ننقل الكلام اليه وهذا النقل لا ينتهي الى حد فيلزم الدور او
ارتكاب التسلسل غير نافع لان جميع تلك السلسلة المتسلسلة لما خطا العقل اجمالا
وحكم عليها بانها في حكم ممكن واحد فلابد من سبق العلم وذلك العلم السابق لا يجوز
ان يكون حاصلا بعين تلك السلسلة والا يلزم تقدم الشي على نفسه ولا بغيرها لان
تلك السلسلة المتسلسلة مستوعبة للكل فليس صورة علمية اخرى خارجة عنها وكذا
الكلام واذا كان علم الواجب جل شانه بالاشياء قبل ايجادها حضوريا لانه لو كان
علمه تعالى بالاشياء حضوريا فتلك الاشياء الحاضرة عنده جل شانه لا يجوز
ان يكون واجبة بالذات والا يلزم تعدد الواجب بالذات فتعين ان يكون
تلك الاشياء الحاضرة ممكنات بالذات فتلك الاشياء الحاضرة
لا يكون معدومات لان المعدوم بما هو معدوم لا ذات
له ولا صفات له فلا حضور له لان المعدوم
بما هو معدوم

يكون
جميع الذات والذاتيات
سلوبه عنه في الذات مع عدم الذات موجودة
فكيف يتصور ثبوت الحضور بعين الحاضرة وجعلها وقد
والذاتيات فيتفرع ان يكون تلك الاشياء بالذات ان كان بعين حضور
ممكنات ولا يكون وجودها الا بالايجاد والواجب بالذات فذلك العلم السابق ان كان بحضور غيره و
عرفت ان الايجاد والجعل لابد فيه من سبق العلم فذلك العلم وان كان بحضور عين ذلك الشي
تلك الاشياء يلزم تقدم الشي على نفسه وهو فطري البطلان وان كان بحضور غيره و
باطل من وجهين احدهما ان العلم الحضوري بالشي يلزم ان يكون بحضوره وذلك الغير
لا بحضور غيره والا لم يكن العلم حضوريا وثانيهما انا ننقل الكلام الى ذلك الغير على
هذا النقل الى حد فيلزم الدور او التسلسل مع ان ارتكاب التسلسل غير نافع على
ما عرفت مفصلا ولما ثبت عدم جواز كون العلم السابق على وجود الاشياء
للواجب جل شانه حصوليا او حضوريا فلابد من اختيار مسلك آخر وهو التحقيقي
برهانه وهو ان تحقق ان حقيقة العلم بالغير هو ما يترتب عليه الانكشاف الغير
عند العالم وما يترتب عليه الانكشاف فقد يكون
صورة المعلوم بخلاف العلم الحصولي
وقد يكون

بنفسه
بحصول المعلوم عند العالم كما
المعلوم الحضوري وهذا ان القسمات
في العلم ان فيما بين العالمين في الممكنات الحصولي او بامر
ثم العلم ما لو بان ثالث وانحصر العلم عندهم في وقفت
بحيث لا يتحقق بينهم قسم ثالث ما لو بان فيما بين غير المحققين على الموجود
والحضوري ولما لم يمكن القسم الثالث بالزمان والمكان وقفت او بامهم
غير المحققين عليهما كما ان الماويين بالزمان حتى الواجب جل شانه
الزماني والمكاني وقالوا لا يكون جميع الموجودات في الحصولي والحضوري حتى قالوا
ايضا فلاجل الانس والالفة توهموا ان العلم منحصر ان يكون حصوليا او
ان علم الواجب جل شانه بالاشياء قبل وجودها يلزم المختلفة في علم
حضوريا لو كان عالما بها قبل وجودها ولهذا وقعت الآراء جل شانه
الواجب جل شانه بالاشياء قبل وجودها وبعضهم نفوا علم الواجب آخر
العياذ بالله تعالى بالانكشاف ولم يعلموا ان ههنا قسما البرهان
من العلم بمعنى ما يترتب عليه الانكشاف وقد اثبته البرهان وهو ان يكون
الدال على عينية الصفات الكمالية في الواجب جل شانه فيجب الواجب
العلم الذي هو من الصفات الكمالية عين
جل شانه على ان يكون ما يترتب

عليه
الانكشاف انما هو ذات
العالم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن كل ما عداه فانه يكون ما يترتب عليه الانكشاف من
صورة المعلوم او نفس المعلوم بل يكون ما يترتب عليه
هو ذات العالم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه وذاته واذا كان مناط
الانكشاف وما يترتب عليه الانكشاف نفس ذات العالم في مرتبة الذات فلا يكون
لوجود المعلوم ولا الصورة ولا العين ذاته دخل في مناطية الانكشاف وترتب
الانكشاف واذا لم يكن لشيء منها دخل في مناطية الانكشاف وترتب الانكشاف
يلزم ان يكون علم ذلك العالم بمعلومه قبل وجوده وبعد وجوده وحين وجوده
على نهج واحد بلا تفاوت اصلا ولما اقمنا البرهان على وجوب علم الواجب
جل شانه بالاشياء قبل وجودها واقمنا البرهان ايضا على انه لا يجوز ان
يكون علم الواجب جل شانه بالاشياء قبل وجودها حصوليا او حضوريا
فوجب ان يكون ذلك العلم السابق الذي اقمنا البرهان على ثبوته للواجب
جل شانه من قبيل القسم الثالث لان ذات الواجب
جل سلطانه لما كانت حقيقة
تامة من جميع

١٤٣

الوجوه الحائز يكون اذا ذاته بذاته
ومرتبته في جميع الاطلاق ماعدا ذاته فذات الاشيا
النقص وعينيته على الاطلاق عن كل ماعدا الاشيا قبل وجود
ذاته بذاته مع قطع النظر وما ترتب عليه انكشاف الاشيا قبل وجود الاشيا
انكشاف الاشيا تفصيلي تام بحيث لا تمام فوقه لجميع الاشيا ويكون وجوب
الواجب جل شانه علم واحد بلا تفاوت اصلا ويكون الانكشاف
ولعد وجوبها وحين وجوبها على نهج الانكشاف ولعدابه الاعتبارات علما
وصورها ونفس اعيانها لغوا في مناطية الانكشاف باعتبار من الاعتبارات ذاته
يلزم ان تكون الاشيا معلومة فقد ولا يكون باعتبار زايدا على
للواجب جل شانه والا يلزم ان يكون علم الواجب جل شانه
وقد عرفت انه لا يجوز كون شي من الصفات الكمالية للواجب جل شانه
زايدا على ذاته وايضا قد علمت ان كل عالم بالعلم الزايد على ذاته يكون
جاهلا في مرتبة ذاته فلا يجوز ان يكون وغير ذاته البسيطة الحقة جل شانه
مبدا الحصول علم الواجب وانكشاف الاشيا عنده والا يلزم
انهدام قاعدة اعينية الصفات الثابتة بالبراهين العقلية وقد
عرفت ان العالم بالغير اذا كان في نفس ذلك
العالم ما ترتب عليه الانكشاف ومناط

الانكشاف

الانكشاف الانتقاد
يلزم ان لا تفاوت لا يمكن بالسبب
حال وذلك العالم قبل وجود المعلوم وحين وجود المعلوم
معلومية قبل وجود المعلوم الواجب جل شانه عالما بجميع الاشيا تفصيليا بانها
فوجب ان يكون الواجب ذاته قبل وجود الاشيا علما تفصيليا وذلك العلم
والجزئية بحيث لا يعزب عنه مثقال ذرة في تلك الاحوال ويكون ذلك بالبرهان
التام ولعد الوجوب ايضا بلا تفاوت اصلا في الحقيقة من صفات الكمال وقد ثبت
هو ذاته البسيطة من كل وجه لان العلم خصوصا العلم التفصيلي زايدا
انه لا يجوز ان يكون العلم الثابت للواجب جل شانه زايدا على ذاته وادلة
فيجب ان يكون عينا او جزءا والجزئية باطلة لانها مستلزمة للتركيب وكل مركب يمكن الوجود
لان كل مركب من جزئية في الوجود نفسه وكل شانه من الوجود في نفسه عن الغير معلول الغير
وكل معلول الغير باعتبار وجوده في نفسه يمتنع ان يكون واجب الوجود بالذات
لان واجب الوجود بالذات علة العلل ومبدا المبادي فلا علة لوجوده في نفسه والا يلزم
انقلاب البينة فظهر بالبرهان انه يجب ان يكون في عالم الوجود علم تفصيلي قايم
بالذات واجب الوجود بالذات وذلك العلم عين ذات الواجب بالذات
فيصدق على ذلك العلم انه بسيط حق لا كثرة فيه ومع ذلك يكون
علما تفصيليا بجميع ذات الوجود كليها وجزئيها
وموجودها ومعدومها وكاينها و
فاسدها

قبل الوجود وبعد الوجود على نهج واحد بلا تغاير
وحين ان بنا ظهر انك في الاشياء قبل الوجود وبعد الوجود وانه في رتبة ذاته مع
اصلا بمعنى ان الاشياء قبل جل شانه باعتبار ذاته منكشفات صرفة ومعلومات صرفة
عليه انكشاف جميع الاذات الواجب جل شانه باعتبار ان الاعتبارات على ما ذهب اليه النحويون
الوجود ليس الا ذاته ويكون جميع الاشياء باعتبار ان الاعتبارات يلزم ان
قطع النظر عن كل ما عداه ذاته للواجب جل شانه ولو باعتبار الذات يكون جاهلا في
بحيث لا يجوز كونها علوما للواجب تعالى لانها لو كانت علوما له تعالى على الذات جاهلا في
التحقيقات لانها لو كانت وكل عالم بالعلم الزائد على الذات يكون الواجب بالذات
عن جادة التحقيقات زايدة على الذات وانه في رتبة
يكون تلك العلوم زايدة على ما عرفت بالبرهان ولا
مرتبة الذات على ما عرفت باعتبار نفس العلوم وبما حققنا ذاته
مرتبة الذات العياذ بالله تعالى على ذوي العقول الصافيات ان للواجب جل شانه
وارباب التحقيقات على ما لا يخفى على ما ذهب اليه كثير من فحول العلماء من كتبهم وانا قلنا انه بطل
ذاته وبما حققنا ظهر بطلان ما ذهب اليه الى آخر ما ذكره لان العلم الاجمالي
علمين كما اجمالي وعلم تفصيلي غير كالي لا كلام مجمل لا يحصل الا ان ثاقوى
لان القول بان للواجب جل شانه علما اجماليا لان العلم التفصيل اشد انكشافا واقوى
ناقص بالنسبة الى العلم التفصيل ولهذا الجوز ترجيح العالم الذي
ظهورا من العلم الاجمالي وانه على وجه التفصيل على العالم
يعلم الاشياء على وجه التفصيل على ذلك الشئ
الذي يعلم على

وجه

وجه الاجمال
التفصيل على العالم على وجه الاجمال
الذي يعلم ذلك الشئ على وجه منحصر في مرتبة شانه
وايضا يكون مرتبة التفصيل غير ثابت للواجب جل شانه في مرتبة
العلم الاجمالي واذا كانت العلم الثابت التفصيل ثابتا له في الاجمال
علما اجماليا في رتبة الذات يلزم ان لا يكون العلم التفصيل باعتباره التفصيل
الذات فيلزم الجهل العياذ بالله تعالى ولو كان التفصيل اجمالا ولا التفصيل
يلزم عدم الفرق بين الاجمال والتفصيل فيلزم ان لا يكون الاجمال اجمالا والتفصيل
تفصيلا بل يلزم القول بالتفصيل فقط وان الاجمال يرتفع عند التفصيل وايضا قالوا ان
بعض مراتب علم الواجب جل شانه اعيان الموجودات ولا شك ان اعيان
الموجودات زايدة على ذاته تعالى فيلزم ان يكون للواجب جل شانه علم زايد
على ذاته وقد عرفت ان العلم الزائد على ذات العالم يكون سلوبا عنه في
مرتبة الذات فيلزم الجهل في مرتبة الذات على ما عرفت مشروحا وايضا كل علم
ثابت للواجب جل شانه وتنصيف حقيقة لا مجازا يكون كمالا فلا يمكن لاثبات
العلم التفصيلي للواجب جل شانه حقيقة لا مجازا مع القول بانه لا يكون
كمالا للواجب جل شانه وايضا جعل العلم الاجمالي كمالا والتفصيلي غير كمال
انحراف من الصواب وبالجملة ما ذكروه في كتبهم اكثر
من ان يحصى فعليك ان تأخذ
بعقلك

نقاسم

١٤٤

الصافي في ما يشتمل على
ما صفا وترك ما قال ولا تنظر الى من قال بنظر الحسيف
لغطاء وانظر الى ما قال الحكيم الرباني ارسطو اليوناني فان وقيل الحس علما
قال ونعم ما قال الحكيم فاذا تخالفا فالحق احق بالاتباع الا الاكثر الالسن
جينا والحق حينا فاذا بسيط حقيقي بحيث لا تكثر فيه جزئياتها ومجرداتها وماديتها
يجوز ان يكون امر واحد بسيط حقيقي بحيث الموجودات كلياتها قبل الوجود وبعد الوجود وحين الوجود
تفصيلا تاما نهاية التمام بجميع الموجودات آخر غير ذاته اصلا قلت هذا
وكانيا تها وفاسداتها بجزئياتها واحتياج الى شيء آخر غير ذاته والمتكلمين ذهبوا الى
على نهج واحد بلا تفاوت وبلا احتياج المحققين من الحكماء والقدرة و
محض استبعاد الوهم الازلي ان جميع البراهين العقلية مع ان العلم والقدرة و
عينية الصفات الكمالية بحكم البراهين العقلية مع ان العلم امور متكثرة
الارادة وغيرها من الصفات الكمالية في غير الواجب جل شانه امور مريد عليه
الضمانية قابل مصحح حمل عالم على ريد مثلا غير مصحح حمل قادر عليه ومصحح
غير مصحح حمل عالم وقادر وبالعكس وهكذا الكلام في غيرها من الصفات الكمالية
بخلاف الواجب جل شانه فان مصحح حمل عالم عليه يكون بعينه مصحح حمل قادر عليه وبالعكس
وبالعكس ومصحح حمل مريد عليه يكون بعينه مصحح حمل عالم وقادر عليه واسم الحكمي
وهكذا الكلام في بواقي الصفات الكمالية
في ذلك هو انه لما ثبت بالبراهين
العقلية عينية

الصفات

الصفات
الكمالية فيجب بحكم البرهان العاصل بين جنفاء الطغيان
البرهان الفاصل بين الاهية باعتبارها اعتبارا ما
بان يكون الذات الالهية مع قطع النظر عن جميع ما عداه
كنه حقيقتها البسيطة الحقة مع قطع البرهان فيكون مصحح حمل كل
مصحح حمل موجود وعالم وقادر ومريد وغيرها بحكم البرهان الواجب جل شانه الا ان مصحح حمل عالم
واحدة واحدة في الصفات الكمالية هو تام مرتبة ذات الواجب زائدة على ذواتهم
غير مصحح حمل قادر كما في غير الواجب جل شانه في الكاملين الذين يكون كلا منهم بالصفات
لان عينية الصفات خواص الواجب جل شانه فكمالاته بحكم البرهان يجب الاذعان بغيته
الكمالية مع انها امور متكثرة في غير الواجب جل شانه كذلك يجب الاذعان بحكم البرهان
بعينية العلم التفصيلي الذي ذكرناه على الوجه التفصيلي لانا قد رهنا بفضل الله تعالى
على كون العلم التفصيلي المذكور عينا له تعالى على ان العلم التفصيلي في غيره تعالى
من العالمين فيه كثرة والحصول بدون الكثرة وايضا اذا قام البرهان على امر فلا يكون
استبعاد الوهم مسموعا لكل امر ثابت بالبرهان انه من خواص الواجب جل شانه
يجب الاذعان واطاعة البرهان والا لزم الفسق والطغيان وباذن الله تعالى
قد برهنا ان بعض خواص الواجب جل شانه هو ان يكون ذاته البسيطة
الحقة باعتبار كنه مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه
علما تاما تفصيلا نهاية التمام بذاته
وبجميع ما عداه

وذاته لا بغيره
بحيث يكون التفصيل الثاني شيئا ما
عن علمه التفصيلي بماهياتها ووجوداتها وجودا ازليا اتى صها سرمدية
الاشياء كلياتها وجزئياتها وفاسداتها وباقياتها التفصيلية الثابتة فيه او عنده كما
وما دام باقيا وكاينا انها عليه جميع تلك الالات الى حصول صور الاشياء عنده
ويكون ما ترتب عليه جميع ذلك دون الاحتياج الى العاقلين والى حضور عين الاشياء ان
ذاته البسيطة الحقة الصرفة تعالى عما لا يليق العالمين والحكمة في ذلك
في العلم الحصولي بالقياس الى غيره تعالى من العالمين يجب ان ينتهى
تعالى كما في العلم الحضوري بالقياس الى غيره تعالى الكل كمال بالغير الى ان لا
كل كامل بالغير يجب ان ينتهي الى الكامل بالذات وكذا الكمال بالذات والا يلزم ان لا
الى كمال بالذات لان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات كما عرفت سابقا وعلومهم
تحقق ما بالغير ابدا الا ان ارتكاب السلسلة غير نافع كما عرفت سابقا ولما كان
العالمين من الممكنات علومهم بالغير لان حقيقة الممكن وجميع كمالاته بالغير
علومهم بالغير فيجب ان ينتهي علومهم الى العلم الذي لا يكون بالغير والعلم الذي
لا يكون بالغير لا يكون الا العلم الذي لا علة له والعلم الذي لا علة له يجب ان يكون
واجب الوجود بالذات وكذا الكلام في الوجود والقدرة والارادة وغيرهما
فكلما تحقق كمال بالغير في عالم الوجود يجب ان ينتهي
الى كمال لا علة له وهو الكمال الذي لا
علة له يجب ان

يكون

يكون واجب الوجود بالذات
وبناء على امتناع تعدد الواجب
بالذات لا يجوز ان يتعدد الكمال بالذات
فوجب ان ينتهي جميع الكمالات التي بالغير الى كمال واحد بالذات
ويكون ذلك الكمال الواحد بالذات امرا بسيطا صرفا وهو واجب الوجود
ويكون ذلك الامر الواحد البسيط بخصوصه منشأ لجميع الكمالات بالغير
بالذات ويكون من الممكنات اذ اعلم بشيء انه اثر مترتب عليه جميع التفصيل
ولا شك ان العالم الذي يكون ان اصل العلم الا بالذات على الوجه الذي
فلا شك ان هذا العلم التفصيلي كمال له كما ان اصل العلم كمال وذلك العلم التفصيلي
يكون كمالا له يكون علما بالغير وكمالا بالغير وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فيجب ان
يكون في عالم الوجود تفصيلي بالذات لانه لو لم يكن في عالم الوجود علم تفصيلي بالذات
يلزم ان لا يتحقق افاضة العلم التفصيلي الذي يكون بالغير فكما ان الوجود بالغير لا يتحقق
الا بالوجود بالذات فكذلك العلم التفصيلي الفايض من الغير الى الوجودات
بالغير التي يكون معلولة للغير يجب ان ينتهي الى الوجود بالذات فكذلك سلسلة
علوم التفصيلية التي يكون معلولة للغير يجب ان ينتهي الى العلم التفصيلي بالذا
وكيف لا ولو لم يكن مفيض العلم التفصيلي عالما على وجه
التفصيل لما امكن له افاضة العلم
التفصيلي

كما لم يكن له
انه لو لم يكن له افاضة الوجود
وجوديا لكن الواجب جل شانه بمقتضى العلم ولا يخلو ان يكون
ولما كان الواجب جل شانه ان يكون له علم تفصيلي ولا يخلو ان يكون ابدا على ذاته يلزم عين
التفصيلي فوجب ان يكون كل عالم بعلمه ان يكون علمه التفصيلي بالذات
علم التفصيلي زائدا على ذاته على ما عرفت سابقا فوجب ان يكون علمه التفصيلي بالذات والعلم في قوته
ان يكون حادثا بلا فرق في رتبة ذاته في عالم الوجود وعلمه تفصيلي يكون العلم
ذاته فظهر لانه لا بد ان يكون بالذات فوجب للواجب جل شانه يجب ان يكون
هو الذي لا علة له وليس هو الا الواجب بالذات للواجب جل شانه التفصيلي عين
عين ذات الواجب جل شانه لان كل كمال ثابت كان العلم
في اعلى مراتب الكمال بحيث لا كمال فوقه والا يلزم النقص التكثر في ذاته
ذاته جل شانه يلزم ان لا يكون فيه تكثر بوجه من الوجوه والا يلزم علما مفصلا بما
تعالى وهو مربوط بالبرهان فيلزم ان يكون تام كنه ذاته جل شانه بل يكون
بكل واحد واحد من فردات عالم الوجود بلا تفاوت وبلا تقدم وتاخر باعتبار اعتبار
الجميع في رتبة واحدة وان كان بينها تقدم وتاخر باعتبار خفائها فيها الا بها
معلوليتها للواجب جل شانه فان جميعها في رتبة واحدة من علمه تعالى في رتبة
بلا تفاوت اصلا فيكون الجميع في علمه تعالى في مرتبة
واحدة ودرجة واحدة ولا
بعد ان

يكون

يكون
ذاته تعالى وانه
واسع عليم اشارة الى جميع ما في الوجود
مفصلا والغنا الغني بالذات والا يلزم ان لا يتحقق
وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات والغني على الاطلاق في وجوده
ما بالغير ابدا على ما عرفت واراد بالغير بالذات ذاته ولا في ان يكون له ابدا
ان لا يكون محتاجا الى الغير لا في ذاته ولا في كمالات ذاته بل مستغنيا عنه والغني
ومع ذلك يكون ما سواه ذاته من الاشياء محتاجا اليه في الوجود وقبل وجودها وبعد وجودها
المغني لا يكون الا الواجب جل شانه بجميع ذرات الوجود فوقه كل كمال له تعالى والا يلزم
وحين وجودها على الوجه التفصيلي التام الذي لا تفصيل فوقه بالذات بالغني
الجهل العياذ بالله تعالى وقد عرفت ان الواجب جل شانه غني بالذات وانه
المذكور فيلزم ان لا يكون في ثبوت ذلك النحو في العلم له محتاجا الى ما عدا
والا يلزم الاحتياج والافتقار في ثبوت الصفة الكمالية له تعالى فيكون ذلك
العلم بالنسبة بالنظر الى ذاته في رتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
وكل كمال للواجب بالذات يجب ان يكون عينا له تعالى واذا كان عينا له
تعالى يلزم ان يكون ذاته جل شانه بما يترتب عليه انكشاف الاشياء
ويكون علمه التفصيلي التام بالاشياء قبل الوجود
وبعد الوجود وحين الوجود
على نهج واحد
بلا تفاوت

اصلا بل ان ذلك البسيط
لان مناط انكشاف الاشياء انما هو كونه ذاته البسيط
الاشياء انما هو كونها حاضرة عنده فيكون علمه التفصيلي
بحضره وذاته حاضرة عنده ازلا وابدا بلا تغير وتجدد وحدوث في
التام حاضرا عنده التغير والتجدد والحدوث والبقاء والفناء والزوال الى التام
علمه قطعا بل التغير والتجدد بالاشياء لان المفروض هو ان العلم التفصيل بل
متطرق على الاشياء لا على العلم بكيف يتصور تطرق التغير والحدوث والفناء
بالاشياء انما هو عين ذاته تعالى بكيف يتصور ان يصدر الاشياء التي تكون منكشفة
والزوال وطريق صدور الاشياء منه جل شانه هو ان يصدر الاشياء فالانكشاف
عنده انكشافا تاما تفصيليا تاما قبل صدورها وقبل وجودها مقصد الاشياء
منه جل شانه منكشفة لان الانكشاف فلا يحدث بحدوث الاشياء ازلي والانكشاف
التام التفصيلي الحاصل بنفس الذات الاقدسية الالهية ازلي والانكشاف
والمعلومات حادثة في اللاازل ولا في وفي ذلك لان حدوث العلم
والعلم عند حدوث المنكشفات انما يلزم على تقدير كون العلم
عند تلك المنكشفات حضوريا بان يكون اعيان تلك المنكشفات لحادثة
علوما حضورية وقد عرفت ان علم الواجب جل شانه بالاشياء الاعيح
ان يكون حادثا ولا حصوليا ولا حضوريا بل بنحو اخر على ما عرفت مفصلا
وقد عرفت ايضا مفصلا وجه بطلان القول بالعلم
الحضوري او الحصولي واما
القول

يكون

يكون
فهو قول مخالف للعقل والنقل ... تعالى حادثا
ويحتمل ان يكون جميع ما حققنا حق العقل والنقل والتحقيق السلام
بالتصديق اثر حاصل ... وما رواه ثقة الاسلام محمد بن بعقوب الكليني قدس سره باسناده عن محمد بن يعقوب
محمد بن يعقوب الكليني قدس سره قال سمعته يقول كان الله تعالى ولا شي غيره ولم يزل عالما بما يكون
عن ابي جعفر عليهما السلام قال سمعته يقول كان الله ولا شي غيره ولم يزل عالما
فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه الحديث واعلم ان قوله عليه الصلوة والسلام
كما انه يدل على كون علمه تعالى بالاشياء عين ذاته تعالى على ما ربنا باذن الله تعالى
كذلك يدل على عينيه ما عدا العلم من الصفات الكمالية ايضا لان جميع الصفات
الكمالية ثابتة له جل شانه في الازل بها او اتفاقا بين المحققين من الحكماء والمتكلمين
وثبوت تلك الصفات الكمالية له تعالى في الازل لا يخلو من ان يكون بطريق كونها
زائدة على ذاته تعالى وقائمة بها تعالى في الازل كما هو مذهب الاشعري او نيابة عينية
فيلزم عليهم ان يكون تلك الصفات الكمالية امور ممكنة بالذات موجودة
في الازل شريكة للواجب بالذات في الازلية فاشار عليه الصلوة والسلام
الى نفي هذا القول الشريف ولا شي غيره او يكون ثبوت تلك الاشياء الصفات
له تعالى في الازل بطريق الجزئية وحينئذ يلزم ايضا ان يكون
تلك الصفات موجودة في الازل شريكة للواجب
جل شانه في الازلية فاشار عليه
الصلوة والسلام

١٥٢

ومن ثم اتكت وما لا حاجة فيه لزم ان يرتب على نقص ذات واجب الوجود ان لم يكن ... اي فيه الاجمال

لقوله الشريف والا يحتاج ان يكون بين يدي

عرفت بالبرهان ان العقل يقتضي بطلان ان يكون لا عبرة وقد تبين

الاعتبار ونفي احتمال ثابت حق وهو ان يطلق العبد الى السلام الى هذا الاجمال

تلك الصفات الكمالية للواجب جل شانه بطريق الصلوة والسلام كما لما كان الواجب جل شانه

وجه حقيقة هذا الاحتمال بالبراهين العقلية واشار عليه الصلوة والسلام بما يترتب عليه

بحق بقوله الشريف فعلمه قبل كونه كعلمه بعد كونه ووجه الاشارة ما عدا ذاته الوجوه

باعتبار ذاته الاقدس وحقيقته الاتمية مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته جل شانه الوجود

انكشاف جميع الاشياء على الوجه التفصيلي الاتم بلا احتياج الى غيره ذاته جل بلا تفاوت

قبل وجود الاشياء وبعد وجود الاشياء وحين وجود الاشياء على نهج واحد

اصلا على ما عرفت مفصلا لان وجود الاشياء ليس لها دخل في مناطية الانكشاف

بل تلك الموجودات منكشفات قبل الوجود وبعد الوجود وحين الوجود على نهج واحد

منكشفة على الوجه التفصيلي الاكمل مترتبة على ذاته تعالى بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا

ذاته فالعلم والعالم ازليان والعلوم وهو المنكشفات العلومية غير ازلي وهذا

وان كان يستبعد عند الوهم وعند العقل المشوب بالوهم ايضا لكن

هذا واضح عند العقول الصافية والاذهان العالية بعد التامل المنصف

فيما ذكرنا من المقدمات اليقينية والبراهين العقلية

الموجبة للهدى وذلك فضل الله يؤتيه

من يشاء

فان

فان

قيل قد قلتم ان ينتهي بغيره الى العلم

كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات وقد قلتم انها مقدمة يقينية لانها

الى ما بالذات وقد قلتم في المقدمة الكلية لعاقل ان يقول وجها بالغير الى العلم التفصيلي

برهانية وبنا على هذه المقدمة كان العلم التفصيلي فيه وجه بالذات فكان ان العلم ينتهي

الاجمالي موجود في عالم الامكان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات كذلك يجب ان

معلول الغير وقد قلتم ان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى العلم التفصيلي بالذات والعلم الاجمالي اذا كان

الذي في عالم الامكان يجب ان ينتهي الى العلم الاجمالي بالذات فيلزم ان

العلم الاجمالي الذي في عالم الامكان الى العلم الاجمالي لا يكون الا الواجب بالذات على ما ذهب اليه جماعة من محققي العلماء

بالذات فلا علة له لان الامر الموجود بلا علة بالذات على ما ذهب فيكون ما بالغير وكل

يكون العلم الاجمالي عين ذات الواجب بالذات واقع في عالم الامكان على

قلت هذا منقوض بالعلم الاحساسي لان العلم الاحساسي المتوقف على

ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فيلزم ان يكون العلم الاحساسي والجسمانية

الحواس في وجوده عين ذات الواجب جل شانه فيلزم ثبوت الحواس ما بالغير

فيلزم المحال بالذات وايضا الكثير واقع في عالم الامكان فيكون ما بالغير

وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فيلزم ان ينتهي الى الكثير

ايضا لان كل كثير معلول بلا علة وهو موجود بالذات

بالذات ان الكثير

لانه

سيما يفيد بالذات وجوده
وهو كل ان يكون بالذات الغير فى نفسه من حيث هو عين
لا يصح ان يكون معلول الغير وجوده فى نفسه لانه بالغير بالذات الى
بل كل ما يترتب بالغير باعتبار وجوده والعلم الحضوري الحصولي بالذات والكل
فى نفسه لان كل الحصولي بالغير والعلم الى العلم الحصولي فلذا اللزوم من
جزئه وكذا الكلام فى العلم ان ينتهى العلم الحصولي بالغير البطلان قولنا كل ما بالغير يجب
بناء على الاستدلال المذكور ان الحضوري بالذات والذى من ظاهر لان التسلسل فى المعلولات
والعلم الحضوري بالغير الى العلم انما هو يفتقر الغير وان تكاب الى ما بالذات
هذه التشكيكات باشتباه من سوء فهم المقدمة الحقة الية لانه ان ينتهى الى ما بالذات
ان ينتهى الى ما بالذات معناه ان كل ما بالغير معلول الغير فلا بد ان ينتهى الى الموجود بالذات
مع كونه باطلا لا يكون نافعا على ما عرفت مثلا وجدانه يجب ان ينتهى الخلاف الوجود
مثلا الموجود بالغير معلول الغير وكل موجود بالغير معناه ان كل نحو من انحاء الاول
يعني انه لا بد من الانتهاء الى الموجود بالذات من هذا النحو ليس الا ان يثبت ان الصادر
بالغير يجب ان ينتهى الى الوجود لا علة له وليس معناه ان وجوده بالغير وجوبه ذاته الوجود
وجوده وجوبه بالغير امكانه ذاته ووجود علته ووجود لا بالغير ولا نحو واحد وكذا الوجود
ما بينهما فلا يمكن ان يبقى وجود العلة ووجود المعلول من نحو واحد لانه يجب ان
الحادث بالغير متحقق فى عالم الامكان ومع ذلك لا يمكن ان ليس انه يجب
ينتهى الى الموجب الحادث بالذات وكذا الوجود الحادث
الزماني متحقق فى عالم الامكان
ومع ذلك

لا يمكن

لا يمكن ان ينتهى الى الواجب وكذا الموجود
ان يبقى ايجاب بالذات وكذا الوجود
الى الوجود الحادث ينقص فى عالم الامكان ومع ذلك بالذات الارادة و
الحادث الزماني لا يجب ان ينتهى الى الوجود الحادث بالذات واصل الى اصل العلم بالذات
لا يمكن ان يبقى انه يجب ان ينتهى القدرة وكذا القدرة الى الغير من الوجود ولو وجود
وكذا الكلام فى اصل العلم ونحو العلم واصل القدرة لا بد ان ينتهى العلم بالذات لما عرفت من الحلل و
ونحو الارادة وغيرها لان الانتهاء الى ذلك النحو من العلم علة ما علة لها وعن
لان كل نحو من العلم بالغير يجب ان ينتهى الى ذلك معلول لا بد له من علة ابدا ولان ذلك غير
ولما كان العلم الاجمالي الواقع فى عالم الامكان وكل معلول لا يكون الا علة يكون صادر انتهاء الا ان
مبداء المبادى فوجب ان يكون لذلك العلم الاجمالي علة الى الذات ليس الحضوري
كل ما بالغير يجب ان ينتهى الى ما بالذات لان ذلك العلم الاجمالي كان العلم الحصولي و
لازم من قولنا كل ما بالغير يجب ان ينتهى الى ما بالذات والضيا كما ان العلم الاجمالي
والعلم الحاصل من طرق الحواس منتف عنه جل شانه لانه يلزم منه المحال لما عرفته كذلك العلم
بالنسبة الى الواجب جل شانه من الصفات السلبية على ما عرفت بانتفائه بخلاف العلم التفصيلي
التام المحيط بجميع ذات الوجود فانه من الصفات الثبوتية على الوجه الذي مر من وفرق
بين بين العلم الاجمالي وبين العلم التفصيلي التام المستوعب للكل ولهذا احكم البرهان على
ان الاول من الصفات السلبية الى نسخة عزه جل شانه والثاني من الصفات الثبوتية
الكمالية الثابتة فى مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن
كل ما عداه ذاته ثم هذه الرسالة الشريفة

المعلول لكون ان يتم
لا العلم الا جاليا

رسالة في تحقيق عينية الوجود للواجب ووحدته

اعلم ... [illegible]
ان كل مفهوم لا بد ان يكون له فرد والمفهوم كلي او هو الضيبان ... مفهوم
منه كل معنون لا يكون له فرد مفهوم كلي البديهة على بداهة ان كل موجود
كلي لابد ان يكون وقوع من الموجودات افراد الانسان حتى اليقيني على ان كل انسان مجعول
تراع للوجود والنوع عند كل احد افراد الاستدلال لان الانسان لان كل اجزائها
معنون ومعنى بديهي عند كل فرد وما يمكن الا من الانسان بديهة عند جميع الاتفاق
ويعبر عنه بالفارسية بلفظ هستي بديهية عند كل فرد ومن العضية بديهة ومبدا الاثار
الوجود الانتزاعي ان قضية انا موجود بديهة وهذه بداهة الوجود الذي هو مبدا الاثار وغيرها
نعلم بداهة انه موجود بحيث وجوده بانا موجود مستلزمه لبداهة الوحدة والوجوب ينبغي
الذي هو موجود بديهي عنده وبداهة الموجود ... مفهوم الوحدة على ان البرهان قائم
لان مبدا الاشتقاق جزء المشتق وبداهة الكل ... بالغير بناء على ان ينتهي الى ما بالذات
العائة ونقول ايضا لا شك في ان وجود الممكن بالذات وجود بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات
الاولوية الذاتية وستذكر برهان على نفيها ايضا وكل ما بالغير يجب ... الاصل وارتكاب الدور
لان ما بالغير فرع ما بالذات ولا تصور تحقق الفرع بدون تحقق الاصل على تقدير تسليم جواز
او التسلسل غير نافع لان الموجودات الغير المتناهية بالفعل على تقدير ... فللعقل الغير المشوب
حقية الدور والتسلسل اذ كانت معلولة وداخلة في ما بالغير بالفعل بعنوان الاجمال
بالوهم يجوز ان يتصور تلك السلسلة الغير المتناهية الملحوظة بعنوان الاجمال
ويحكم عليها بان مجموع تلك السلسلة الغير المتناهية سواء كان وجود
في حكم معلول واحد داخل فيما بالغير تلك الموجودات المعلولة حاصلة
بطريق الدور

[illegible]

او التسلسل

او التسلسل والدور ... بان يكون بعض اجزائها ... فقد
لان ارتكاب لا يكون بان يكون بعلة اجزائه ما بالغير الموجود
والتسلسل لا يكون مستغنية بالكل ما بالغير بحيث ان احد ما
عن المعلولية فالمعلولية الاجمال انه بالغير ما بالغير اذ لا يكون الا الواجب
على المجموع الملحوظ بعنوان الاجمال المشتملة على جميع ما بالغير بالذات لا يكون فقد حكم
فلابد ان يكون مجموع تلك السلسلة وهو خارج عنه ويلزم يكون وجوده بالذات لان البرهان قد حكم
المعلولية مستندا الى ما بالذات والموجود الذي يكون وجوده التسلسل لان الى الواجب
علة فاعلية يكون وجودها بالذات وثانيها بطلان تلك السلسلة التناهي
بالذات فثبت وجود الواجب بالذات فيلزم انتهاء تلك فان التناهي وعدم
بانتهاء تلك السلسلة الى الواجب ويستلزم له ولا شك في ان السلسلة واحدة
بالذات والانتهاء اما عين الانقطاع او مستلزم له لا يجتمعان فسلسلة الغير المتناهية
وكذا الانقطاع وعدم الانقطاع امران متنافيان فان الواجب بالذات خارج عن تلك السلسلة بالفعل دون
ولو بالف علة وما يتوهم من ان الواجب تلك السلسلة غير متناهية لانه ان اريد ان الواجب
ولا يكون داخلا فيها فلا نسلم فانه بين كونه ساقط عن درجة الاعتبار وجوده في
كونها معلولة للواجب بالذات ساقط عن معلولات باعتبار داخلا في
بالذات لا يكون جزء من الجملة التي يكون اجزاؤها بالذات لا يكون داخلا في
انفسها فهو مسلم ولا ضير فيه وان اريد ان الواجب بالذات لان الواجب بالذات
سلسلة العلل المتناهية ما فوق المعلول الاخير فهو باطل لان المتناهية
علة العلل ومبدا المبادي وغاية الغايات فسلسلة العلل منتهية الى العلة التي
من ما فوق المعلول الاخير الواجب
لا علة فوقها وهي الواجب بالذات

فيكون الواجب سلسلة العلل والعلل سلسلة
ان الواجب جزء من سلسلة ان ينتهي اليه سلسلة انتهائه
بالذات ووجب ان ينتهي العلل فيلزم ضرورة من ذلك بطلان
التسلسل ووجب سلسلة الى غير النهاية بالفعل ويلزم انقطاعها وانتهائها بالغير
واذا انقطع سلسلة ذهابها الى غير النهاية بالفعل بل يجب الممكنات وجودات بالغير
العلل اليه وعدم ذهاب الموجودات الممكنة الى غير النهاية ولما كان وجودات ممن ذوات ذلك الغير
ذاهب سلسلة الموجودات على ما ذكرنا مفصلا ولما كان اثر ثابت للغير بعلة خارجة يمن ذوات ابنا فوجود
الى الواجب بالذات معللا بالغير وكل امر ثابت للغير فلا منصور ان يكون ذا ابنا يكن يجوز
فيلزم ان يكون ثبوته لها كالحرارة للماء واذا كان ثم بها بعلة خارجة عنه الجسم بل يجب
يلزم ان يكون امرا غريبا بل يكون امرا غريبا نشانه بالقياس الى الجسم ليت امرا
الممكن بالذات لا يكون امرا ذاتيا انضماميا كالسواد والبياض العلوله بالنسبة الى الجسم
ان يكون ذلك الامر الغريب غريبا انضماميا كالسواد والبياض بالنسبة الى انضماميا
ان يكون غريبا انتزاعيا على ما يجي ووجودات الممكنات بالذات لو كان امرا انضماميا
انضمامية بالنسبة الى الحقايق الممكنة بالذات كالسواد والبياض الممكن بالذات
والا يلزم الدور او التسلسل لان الوجود الخارجي للممكن بين حقيقة الممكن نعت
كالسواد والبياض بالقياس الى الجسم يلزم ان يكون بين وكل حال خارجي
وبين وجودها اثنينية خارجية ويكون وجودها امرا حالا فيها وكل المحل الخارجي
لمحله الخارجي كالسواد بالقياس الى الجسم فلا بد ان يكون وجود المحل وجوده عن
منقدما على وجود الحال الخارجي عقلا كالسواد المتاخر وجوده
وجود الجسم تاخرا عقليا فذلك الوجود السابق
ان كان عين الوجود اللاحق
يلزم

لقدم

يلزم تقدم نفسه
لقدم الشيء على نفسه وان كان ينتهي
الى الدور وان التسلسل الى او رجع
وهو المراد من الكلام الى غير النهاية بالفعل يلزم ان يكون او جد
غيره ينقل الكلام الى ان يذهب الى غير النهاية بالفعل فيلزم البطلان والى الوجود الخارجي
الى حد فاما ان يذهب التسلسل وصورة بالفعل فان واحد وبوجود متشخص
فيلزم الدور او التسلسل وفي بيننا نسبة بالفعل وان واحدا لا متشخص
فيلزم موجودات غير متناهية بالعدد واذا كان الوجود الخارجي التميز
تشخصي خارجي لوجود الموجودات بالعدد اشخاصا غير متناهية بالفعل بناء على ان
التميز والتشخص الخارجي التميز بتكافيان بالعدد ويكون متشخصا واحدا خاصا نظرى
غير متناه بالفعل يلزم ان يكون ذلك التشخص الواحد متشخصة خارجية يلزم
الوجود الخارجي التميز والتشخص الخارجي متكافيان بالعدد لا لوجود الخارجي ثم والسواد
البطلان وايضا اذا كان بين حقيقة الممكن الخارجي وبين وجودها الخارجي كالجسم
يكون كل واحد منهما امرا خارجيا ممكنا بالذات ومجعولا بالجاعل وانه مجعول والمفروض
فيلزم ان يكون لكل منهما وجود خارجي متميز كوجود الجسم ووجود البياض والعيا
ان الوجود امر انضمامي بالقياس الى الممكن الوجود فيلزم ان يكون وجود الوجود بس
امرا انضماميا لان المفروض انه امر انضمامي واذا كان انضماميا كالسواد بالقياس
الى الجسم يلزم ان يكون وجود الممكن نعتا له وكل نعت متاخر التحصل عن المنعوت
وكل متاخر التحصل ممكن بالذات فيلزم ان يكون وجود الممكن بالذات ممكن
بالذات لا متصور كونه واجبا بالذات واذا كان ممكنا بالذات
والمفروض انه امر خارجي انضمامي فيكون امرا ممكنا
بالذات ومتحققا في الخارج وكل امر
متحقق في الخارج ومع
ذلك

تحقق وتحقق البعد ... بناء على ان ... داخل ... باعتبار م

يكون بالذات
ممكنا يكون مقصود بالفصل باعتبار اصل التحقق ايضا منفصلة مرتبة
يلزم ان يكون وجوده بل باعتبار ان وجوده الممكن ايضا مسبوقا بالفصل عن ان يكون ينتهي
وتحققه وجوده ولما كان المفروض ان وجود الوجود بنات الفصل والوجود الى ان الى ان كان النقل
ايضا ولما كان يلزم ان يكون وجود للوجود دون الفصل والوجود بنقل الكلام اليه وهذا
الخارج امر انضمامي يلزم ان يكون نعتا للوجود فذلك ان غيره بنقل الكلام اليه التسلسل
فيلزم ان يكون وجود الوجود يحصل قبل يحصل نعته فذلك الدور وان كان غيره وعلى تقدير
فيلزم ان يكون للوجود يحصل قبل نفسه وهو المراد من الدور او التسلسل منفصلة كما لا يظهر
فيلزم ان يتقدم الشيء على نفسه او يرجع فيلزم الدور الجسم مثلا الخارجية
اللاحق يلزم ان يذهب الى غير النهاية وهو التسلسل في وجود المفروض للممكنات الخارجية
الى حد فاما ان يذهب في صورة التسلسل ان وجودات التي نزعها العقل فضربان
يلزم المفاسد التي ذكرناها في المقدمات الحقة من الامور الانتزاعية الخارج وبين وجوده
بالتامل الصادق فظهر مما ذكرناه انه لابد ان يكون من الوجود في الخارج يكون
ليست امور انضمامية بل لابد ان ليس بين الممكن الموجود في الخارج الانتزاعي
التعقل العقلي فظهر بالبرهان انه بمعنى وجوده الخارجي ان الممكن مفهوم الوجود
الخارجي اثنينية خارجية بل بمعنى انه ينتزع منه بحسب حال الخارج على الممكن الموجود
في الخارج كحالة تصح للعقل ان ينتزع زيادة الوصف الخارجي الا يلزم الاثنينية الخارجية
المشترك المعنوي بضرب من التحمل العقلي في الخارج والا يلزم زيادته في العقل فقط
في الخارج ليست زيادة وقد مر بطلانها بل زيادته في العقل الفريد ولهذا قال المحقق
في

التجريد

التجريد في التصور
وزيادته بادراكنا في ابطال الخارج وبين الوجود
واعلم ان جميع بين الممكن الموصوف الاثنينية الذهنية بين الموجود بالتامل الصادق
الاثنينية الخارجية يكون جاريا في ابطال الاثنينية بالنقل كما نظر للممكن الموجود
وجوده الخارجي يكون جاريا في ابطال ايضا ضد النقل بالنقل الخارجي للممكن الموجود و الذهني
الذهني وبين وجوده الذهني ايضا امرا انتزاعيا كالوصف الخارجي العقل في الموجود
فلابد ان يكون الوصف الذهني ايضا امرا انتزاعيا انتزعه العقل من الموجود
في الخارج فالوجود الذهني ايضا يكون امرا اذ لم يكن بين الوصف والموجود بالممكنة
بضرب من التحمل العقلي كالوصف الخارجي فان قيل الوصف عارض الحقيقة
اثنينية لا في الذهن ولا في الخارج فكيف يصح القول بان الوصف الخلط والتعرية
وزائد عليها قلت عروض الوجود للحقيقة الممكن انما هو في ظرف الذهن لا يكون
الى الواسطة بين الخلط الصرف والتعرية الصرفة لان الموصوف في الذهن فالعقل
لتعريه بتعرية صرفة عن الوصف الذهني والا يلزم ان لا يكون في الذهن يلتفت
اذا اراد التمييز بين الحقيقة الموجودة في الذهن وبين وجوده التي يكون
الى نفس الحقيقة الموجودة في الذهن ولا يلتفت الى الوصف الذهني آخر
حالتها وصفها بل يلتفت الى الوصف بالتفات آخر
غير هذا فالالتفات الى الوصف التفاتا ثانيا بالنسبة الى الاول

ففي الالتفات ملحوظ العقل هو الحقيقة
هذا يكون ملحوظ الوجود الذي محمول ان فيه تعرت يكون
الاول يكون الوجود دون هذا الالتفات ان فيه يصح للحاكم ان
نفس الحقيقة فيصدق على هذا الجملة فهذا الالتفات يصح القدر كاف
مخلوطة به وخلط الصفات الجملة الحقيقة معروضة له وهذا والحقيقة
عن الوجود في الجملة وكون الحقيقة يكون الوجود عارضا و
الوجود عارضا لحقيقة الممكن الموجود في الحكم يكون الوجود لان
في حصول التميز بين العارض والمعروض في الحكم الحقيقة الموجودة
الموجودة معروضة له وفي الحكم يكون الوجود متاخرا عن الحقيقة
الوجود يلتفت اليه العقل في الدرجة المتاخرة عن التفات نفس الحقيقة.
التي يكون معروضة للوجود العارض لها ولما اقمنا البرهان على ان الوجود لا يجوز
ان يكون معنى انضماميا لا في ظرف الخارج ولا في ظرف الذهن فلابد ان يكون
معنى انتزاعيا على الوجه المذكور مشروحا ولا يجوز ان يكون وجود شيء من
الاشياء معلولا له وصادرا منه لان الوجود اذا كان معلولا يجب ان
يحصل تاثير المؤثر فيكون متاخرا عن ذلك التاثير بحسب المرتبة العقلية
ولا شك ان المؤثر في شيء يجب ان يكون في حال التاثير مخلوطا بالوجود
لانه لو لم يكن مخلوطا بالوجود حال التاثير لما يتصور منه التاثير والايجاد
والافاضة لان كلا منهما شان الموجود بما هو موجود
لا المعدوم بما هو معدوم لان

المعدوم

المعدوم لا يكون لا ذات حتى المعدوم من الثبوت بالخلط
بما هو معدوم لان المعدوم لا ذات له بين الوجود والعدم يكون بالخلط فلابد ان
مصدر الشيء لان الاشياء بسيطة بين الوجود والعدم بعين يكون فلابد
له ويكون جميع الا ولا واسطة في شيء معدوم والافاضة والجعل بالتقدم
الذات والذات باطل يكون المؤثر في شيء والايجاد والافاضة يكون مع التاثير
التحقيق واذا بطل كون حال التاثير والايجاد الذي يكون مع
كما هو او مخلوطا بالوجود حال التاثير مع الوجود فذلك الوجود الذي هو نظر البطلان
فيه موجود او مخلوطا بالوجود فيكون التاثير مع الوجود تقدم الشيء على نفسه وهو
بالوجود حال التاثير فيكون التاثير فيلزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب الوجود.
ان كان عين الوجود المتاخر عن التاثير لاحد فاما ان يذهب سلسلة الدور
او غيره فينتقل الكلام اليه وهذا النقل لا ينتهي فيلزم الدور وارتكاب
المعلول الى غير النهاية بالفعل فيلزم التسلسل او يرجع وحاد في صورة
الدور او التسلسل مع كونهما محالين عينا على ما ارشد ان
التسلسل يلزم الفاسد الذي ذكرنا مفصله من البرهان المذكور نظيره ان
احدهما بطلان القول بوجود الممكن بالاولوية الذاتية لان وجود الممكن ولا
بالذات لا يخلو من ان يكون ثابتا له بلا علة راسا او لاجلية ذات الممكن
علية غير ذاته مطلقا فيلزم ثبوت الوجود لذات الممكن بلا علة راسا
والوجوب الذي ليس له علة راسا لا يكون الا الوجوب الواجب بالذات
فيلزم ان يكون الممكن بالذات واجبا بالذات
فيلزم الانقلاب الممتنع والضيا الامر الذي

يكون بلا علة
ثابتا بالامر ان يكون ذاتيا ان يكون ثبوته
راسا يلزم ان لا امرا ما ان معلول الوصف الثابت
له لان الامر الثابت بينهما والعرضي فاذا كان الوصف الذاتي لما هو ذاتي له
ذاتيا او عرضيا لا واسطة لا يكون ثبوته بعلة راسا فاذا ثبوت الذاتي ان يكون الموجود بوجود
بعلة والذاتي لا يلزم ان يكون ذاتيا فلزم ان يكون بالذات او يكون
لامر ليس بعلة الذاتي الا الوجوب ان يكون يمكن الوجوب ان الممكن وان
ضروري وليس الضروري بالذات ولا يصح الذاتية بمعنى
لا علة له واجب الوجود بالذات بالاولوية ذاته بالغا الى حد الوجوب
ثابتا له بان يكون ذات الممكن علة لوجوده الذي يكون معلول ذاته يكون الشيء
كان علة لوجوده لكن لم يجعل وجوده فنقول قد ابطلنا القول بالوجوب اولا
حتى يلزم ان يكون واجبا بالذات بالغا الى درجة الوجوب بطلان
علة لوجود نفسه سواء كان ذلك الوجود المعلول منضما وثانيهما بطلان الذاتية
كما دل عليه البرهان الذي ذكرناه مشروحا بعد التامل زائدا على ذاته ومعلولا بل
القول بكون وجود الواجب بالذات تابعة في ذلك تعالى الله سبحانه عما يقول
كما هو المشهور من مذهب الاشعري ومن تابعه البرهان على انه لا يجوز
الظالمون علوا كبيرا او وجه البطلان هو انا قد اقمنا وجوده
ان يكون الشيء علة لوجود نفسه ويكون سواء كان
معلول نفسه وذاته
وذلك الوجه المعلول
بالغا

درجة اولا ان يكون بذره
الوجوب على الاشعري ان وجود الواجب
ويلزم على الواجب جل شانه عين ذاته فانهم بان وجود الواجب امر زائد على ذات الواجب
وجود الواجب بيان اللزوم ان الاشعري هو امر زائد على ذاته الاقوال الاثار الخارجية
المحققون بيان الوجودات واتمها واكملها هو بذاته مصدر للاثار الخارجي فيلزم
الذي هو اقوى الوجودات ان يكون ذات الواجب بذاته مصدرا للاثار الخارجي
وصادر من ذاته فيلزم ان ذات الواجب لانا لا نعني بالوجود
واتمها واكملها فيصدق ان ذات الوجود الخارجي الا الاقوى الاثر الخارجي والحكماء
ان يكون ذات الواجب جل شانه عين الوجود الاقوى مذهب الحكماء ومذهب
الا ما هو مصدر للاثر الخارجي فكيف اذا كان مصدر كما هو مذهب مفهوم الوجود
واته فظهر ان وجود الواجب جل شانه عين ذاته الحق فنقول العقل
المحققين من المتكلمين واذا ثبت ما ذكرنا من المقدمات ان يعني ان
الكلي المشترك المعنوي يصح انتزاعه من حقيقة الواجب جل شانه بان الواجب
المشوب بالوهم يحكم باعانة البرهان مع شدة الدهشة عين ذاته
جل شانه لما كان موجودا في الخارج ويكون وجوده الخارجي عين ذاته يصح انتزاع
يلزم ان يكون ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه بلا احتياج الى
مفهوم الوجود المشترك المعنوي من ذاته بلا حيثية تعليلية
حيثية تقييدية
فيكون

بنسبة الى تلك الخرجية بنسبة الى المفهوم بمفهوم
مفهوم الى ذات مثل نابة كما ان الانسان الذاتي نسبة الا المفهوم
المعنون فانه الى الانسان نسبة المفهوم الذاتي الى الانسان فكذلك نسبة الى المفهوم
مفهوم الانسانية الى الانسان بالنسبة الى الانسان نسبة المفهوم الذاتي الى المعنوى
مفهوم الانسانية الى الكتابة والحياة بالنسبة مثل نابة بنسبة المفهوم الكلي المشترك المعنو
العرضي مثل مفهوم الكتابة الى ذات الواجب مثل انتزاع المفهوم الوجود الكلي الاول لان
الوجود المشترك المعنون فقين ويصح ليس مثل الانتزاع الاول
الوضعي كالخالقية والرازقية الاضافية ايضا لكن هذا الانتزاع خارجة عن ذاته بكامه
من حقائق الممكنات الموجودة ايضا فلا تثبت له الا العلة استنادا و الى
الوجود بالنسبة الى الممكن امر غريب حيثية تعليلية فلا بد من الانتزاع
فانتزاع الوجود من الممكن الموجود محتاج الى استناد الى الجاعل ولا يصح
الجاعل ليصح انتزاع الوجوب منه مصحح الانتزاع هو الاحتياج الى حيثية تقييدية
بدونه فذلك الانتزاع وان كان محتاجا الى حيثية تعليلية لكنه لا يحتاج الى مفهوم الوجود
بناء على ان وجوب الممكن لا يجوز ان يكون امرا انضماميا كما مر ولما كان مفهوما كليا مشتركا
الانتزاعي الذي ينتزع من الواجب بالذات والممكن بالذات مفهوما واحدا ولا يجوز
معنويا فيجب ان يكون المعبر عنه بهذا المفهوم الواحد الكلي واحدا لا يجوز ان يكون
ان يكون متعددا لان المفهوم الواحد لا يجوز ان يكون بازاء حقيقتين مختلفتين كمفهوم الانسان
ومفهوم الفرس

ومفهوم

ومفهوم الارض
الشمس ومفهوم السماء فان المفهوم الواحد لا يكون المعبر عنه
وغيرها من المفهومات الكلية بحدس بان يجوز ان يكون المعبر عنه الواحد والمريد
بعد تتبع المفهومات الواحد نعم يجوز ان ذلك المعبر عنه والقادر
الواحد لا يكون له الا المعبر عنه بكل واحد منها عن ذلك العالم
عنه الواحد مفهومات متعددة يعبر بمفهوم واجب الوجود وبمفهوم العالم
كما يعبر عن ذات الواجب جل شانه بمفهوم ان يكون المفهوم واحدا كلي اثنان
والحي وغيرها من الصفات الكمالية وايضا نقول لا يجوز ان يكون لمفهوم ذلك
من المعبر عنه لانه لا يخلو من ان يكون لخصوصية شيء من ذينك الاثنين دخل في ثبوت اصل ذلك
المفهوم له اولا فان كان لها دخل فيه يلزم ان لا يتحقق في الاخر وان لم يكن لشيء من
الخصوصيتين دخل فيه يلزم ان يكون خصوصية كل منهما لغوا في ثبوت ذلك المفهوم
له فيلزم ان يكون المعبر عنه بذلك المفهوم الواحد قدرا مشتركا بينهما وذلك القدر
المشترك لا يجوز ان يكون متعددا لعين هذه الحجة التي ذكرناها فلا بد ان يكون
واحدا فظهر ان المفهوم الواحد لا يجوز ان يكون له المعبر عنه المتعدد ولما كان مفهوم
الوجود الانتزاعي الكلي البديهي واحدا وقد ثبت ان المفهوم الواحد لا يكون
له الا المعبر عنه الواحد فلا بد ان يكون المعبر عنه بذلك المفهوم لا يكون الا واحدا
وقد ثبت سابقا ان وجود الممكن لا يكون منضما انضماميا الا في الخارج ولا
في الذهن بل يكون انتزاعيا فيها وقد ثبت ايضا
ان وجود الممكن امر غريب بالنسبة
اليه

دورا صرفا وظهورا صرفا واذا كانت فعلية مرة
ويكون معلولا للغير وقد ثبت ان العبر
ايضا ان كل ما بالغير يجب ان يكون حقيقة واحدة ويكون
ينتهي الى ما بالذات فوجب ان الكلي البديهي حقيقة فلا يجوز ان يكون بينها
عنه بمفهوم الوجود والامر اعم وجودا صرفا وفعلية صرفة كمالاته في مرتبة ذاته لانه لو لم يكن جميع
تلك الحقيقة الواحدة بذاتها وجودا ويكون جميع الصفات الكمالية ليس له الا بذات
ثانية ابهام والا لم يكن فعلية صرفة بالقوة باعتبار تلك الصفات الكمالات لم يكن له الا كل امر بالذات
كمالاته في مرتبة ذاته لكانت الذات بالقوة في مرتبة الذات لم يكن النوعية لان كل امر بالذات
الذي لم يكن كمالاتها في مرتبة ذاتها واذ لم يكن في مرتبة الذات بل نسبتها اليه نسبة العرض سطة
الى الذات نسبة الذاتي الى في مرتبة الذات او في المرتبة المتاخرة ولا اولا
لشي لا لخ من ان يكون ثابتا له في مرتبة العرض لما هو عرض لم يحتاج الى العلة فتلك
بينهما والاول ذاتي والثاني عرضي وثبوت العرض ذاته والثاني باطل لان كل موجود
العلة اما ان يكون عين ذات الواجب او غيره ذاته المحققة والوجود وجميع
سوى الواجب بالذات يحتاج الى الواجب بالذات فيكون علة ثبوت الكمالات
كمالات الوجود فلو انعكس وارتفع الاول وهو ان يكون الواجب جل شانه اقوى الكمالات
لذات الواجب جل شانه حي ذاته ولا شك في ان كمالات الواجب تعالى مع قطع النظر عن كل ما
واتمها واكملها فيلزم ان يكون ذات الواجب ولا شك في ان يكون اولا في نفسه
عدا انما مصدر الاقوى الكمالات يجب ان يكون ما ترتب عليه
اقوى الكمالات كاملا حتى يصح ترتب الكمال

في مرتبة
علية فمن علته ان يكون في
لان الناقص لا يجوز ان يكون علة ان يكون بنفسه قول
في نفسه لا يجوز ان يكون الكمال بحسب الكمال وهذا اشنع من قول العلول
فاعلية للكمال فثبتا على الكمال ثم ترتب عليه الكمال بالكمال السابق على الكمال العلول
علة فاعلية للكمال كاملا ثم الفاضي عنه فلا بد من كمال سابق او غيره والاول باطل لان الباطل
الحكماء العظام لانه يلزم ان يكون عين الكمال اللاحق او غيره والاول باطل لانه يلزم
فذلك الكمال السابق اما ان يكون عين الكمال اللاحق فلا بد ان يكون ذاتيا او عرضيا هو
تقدم الشي على نفسه وان كان غيره ينتقل الكلام اليه فلا بد ان يكون ذاتيا او عرضيا او
وان كان عرضيا فيحتاج الى العلة ويساق الكلام الى آخره وهذا التسلسل الا بينهم
يكون ذاتيا معينا الا ذاتيا جزئيا فثبت بهذا البرهان عينية الصفات الكمالية فيكون
فعلا صرفا ويلزم ان يكون امرا واحدا متشخصا بذاته لبساطة صرفا بذاته لان كل
ذلك بما هو مركب يمكن بالذات وكل ممكن بالذات يكون بالوجود بالنسبة اليه امرا زائدا
معلولا للغير فلا يكون الوجود ذاتيا له كما مر شرحا ويلزم ان يكون ذلك الواحد الشخصي
بذاته لا قائما بالغير والا يلزم ان يكون متاخرا عن ذلك باعتبار بالذات فيلزم ان يكون
معلول الغير وكل معلول الغير ممكن بالذات وقد ثبت ان الوجود بالنسبة الى الممكن
بالذات امر غريب وليس بذاتي والبسيط الصرف لا يمكن تحديده لان الحد
مركب من الجنس والفصل وايضا اذا كان المعبر عنه بالوجود امرا متشخصا
بذاته فيلزم ان لا يكون له ماهية كلية زائدا لا ماهية جنسية
ولا ماهية نوعية والا يلزم التركيب
والامكان

فليس عنه والمعبر عنه الواحد في عالم
في عالم الوجود الا ذلك فليس المعبر في عالم الواحد متشخصا ومنه
بمفهوم الوجود واجب الوجود بالذات ويكون ذلك الوجود بالذات ممكنة به
الذي هو واحد وواحد فقط ويكون واجب الوجود لها وموجود بها منبع
الوجود الا وجودا وموجودا بالذات والموجودات انا وجودها في ظهور كل شي بقضه
وجودا بالذات وما عداه من الوجود فهو نور حق وظهور مطلق في عالم الامكان
بالذات وما عداه بالارتباط به والماديات فجميع عالم الامكان هو خالق كل شي
بالاستناد اليه وبالارتباط من المجردات والماديات لا اله الا هو خالق كل شي
المجردات وجاعل الحقائق من المجردات على ما قال جل شانه وعند الاشراقيين يعبر عنه
وقبضته صادر منه وفائض من لديه الواحد بالوجود وعند الاشراقيين يعبر عنه
وعند المشائين يعبر عن ذلك المعبر عنه بالنور في قوله تعالى الله نور السموات
والارض وكان بالنور الحقيقي والظهور الحقيقي ويحتمل ان يكون النور في ظهور كل شي ووجود كل شي
بالنور الحقيقي والظهور الحقيقي الذي يكون في ظهور كل شي سبب ظهور
والارض محمولا على النور الحقيقي الذي يكون سببا لظهور الاشياء ظهور حسيا فكذلك النور الحقيقي
النور الحقيقي يكون سببا لظهور الاشياء من الظلمانية الى الايس النور في ظهورا تاما
حقايق الاشياء وخروجها من الليس الظلمانية الى الايس النوري لان كل ما عدا
حقيقيا بل لا نسبة اصلا لان ظهور النور الحسي ايضا بالنور الحقيقي ولولا الاستناد
النور الحقيقي معلول للنور الحقيقي ومستند اليه ومربوط به ويلزم ان يكون ما يوسا
والربط يلزم ان لا يتحقق راسا ويلزم ان يكون فهو في نهاية
من استشمام رائحة الايس
وظ النورية

والظهور

والظهور
بحيث لا يحصل تعقل بعض من الظهور به
المادة في مرتبة نورية ما ورد وفيما من الحكماء والصوفية
العقلاء ومعرفة العرفاء على ما ورد بانوار الحقيقة من الحكماء من البرهان لقول
الادعية المأثورة بالنور والنور ويان بقول المحققين في الحكماء الموافق لما لا يمكن
وجميع ما ذكرنا معضلا شرح الذي ذكرناه في ترويحا موافق نحو سبط لانه لو لم
بوحدة الوجود فوحدة الوجود وبالغيب من الايس الى وجود متشخص او امرا
المحققين من اهل الملل والاديان ونقول ايضا من ان يكون امرا متشخصا او
تشخصا يلزم ان يكون كليا لان الذات الخارجية اما ان يكون كليا بذاته ويكون
كليا ولا واسطة بينهما فاذا لم يكن متشخصا بذاته يلزم ان يكون
التشخص والتعين عارضا له لانه لا يجوز ان يكون التشخص عينا له والا يلزم ان يكون
متشخصا بذاته فلا يكون كليا بحت ولا يجوز ايضا ان يكون التشخص جزءا له لوجهين
احدهما الجزئية للتركب المستلزمة للامكان فيلزم ان يكون المعبر عنه لمفهوم
الوجود الذي فرض انه لا علة له معلولا بحت فتعين ان يكون زائدا وحينئذ
فلا يخلو من ان يكون ذلك التشخص معلولا لذاته وذلك الكلي العروض او لغيره
لا جائز ان يكون معلولا للذات ذلك الكلي لان الكلي امر مبهم لا تعين ولا
تشخص له باعتبار ذاته والا لم يكن بذاته بل يكون جزئيا حقيقيا ولا شك
في ان اقوى التحصل والمرتبة الاخيرة من التحصلات هي التحصل
البالغ الى درجة التعين والتشخص
فيكون الكلي

١٧٨

ضعيف والتشخص
والتعين المصدر الى ما صدر
التحصل ولاشك ان نسبته وما صدريته التعين حاصلا تاثير الوجود
قوى التحصل ضعيف التحصل التعين وما صدريته التعين والتشخص يكون المؤثر في
لايجوز ان يكون والضيا مصدر التعين والتشخص فيكفيه وكانه يلزم ان يكون حال
منه بل الامر بالعكس للتعين والتشخص العقلية فيه ومخلوطا به
والتشخص يكون علة فاعلية للتعين تاثير الجب المرتبة التاثير مخلوطا بالتعين
العلة الفاعلية ومن خواص تاثير الوجود ومع الوجود في والتعين والتشخص حال
مخلوطا بالوجود حال التاثير في الوجود ان يكون المؤثر في التعين والتشخص حال
التاثير كما ذكرنا فكذلك يلزم ان يكون والتشخص فيلزم ان يكون مخلوطا بالتعين كالوجود
والتشخص حال التاثير في التعين والتشخص الذي هو التعين والتشخص مخلوطا بالتعين فذلك
التاثير المتقدم على المعلول الذي هو التعين الصافية من الكدورات الوجهية فذلك
بلا تفاوت بينها عند الاذهان العالية الصافية فان كان الاول يلزم الدور
التعين السابق اما ان يكون عين اللاحق او غيره وجميع المفاسد
المح وان كان غيره ننقل الكلام اليه وهذا النقل الى حد بالتسلسل
التي ذكرناها في الوجود مفصلة جارية في التشخص والتعين ايضا كما يظهر بالتامل
الصادق وايضا اذا كان التشخص معلولا يلزم ان يكون ممكنا بالذات
والفرد التشخص في الواجب بالذات يعتبر فيه التشخص اما بطريق الجزئية
او العينية وعلى التقديرين يلزم ان يكون ما هو فرد الواجب بالذات
ممكنا بالذات اما على تقدير الجزئية فلان امكان الجزء

والتفاره

سانعام

متشخص

والتشخص

واقتصاره الى العلة يستلزم امكان الكل لان كل
الى العلة وافتقاره الى العلة علة وجود الكل لامكان ان يكون
الكل وافتقاره وجود الجزء يتوقف عليه ويستلزم امكانه يستلزم ان يكون الوجود متشخصا
ما يتوقف عليه وجود التركيب والتركيب يستلزم الامكان ولا جائز ان يكون ممتنع فيلزم ان
والضيا الجزئية بيستلزم ان التركيب يستلزم الامكان ان يكون علة فاعلية للتشخص
واما على تقدير العينية فظاهر لان ذلك علة الغير على تقدير كونه متشخصا ان يكون علة فاعلية للتشخص
معلولا للغير لان ذلك المتشخص بالغير على تقدير كونه متصورا ان الممكن التشخص العبارة بانتساب الممكن
ان يكون ممكن الوجود موجودا متشخصا وذلك التشخص بالذات لان كلا حقيقة
تشخص الواجب بالذات من خواص تشخصه الى الواجب بالذات والوجود بالذات
كل ممكن بالذات يحتاج في وجوده وتشخصه الى الغير الذي هو الحقيقة بالذات على ما مر وما
ووجوده وتشخصه وكلاهما يكون بالغير ومعلول الغير فرع لما بالذات تشخص الواجب
والوجوب بالذات والكلام بالذات لان كل ما بالغير يلزم ان يكون من خواص تشخص الممكن بالذات
فاذا كان تشخص الممكن بالذات تشخصا وبالغير يلزم تشخص معلولا لا يلزم
بالذات واذا كان تشخص الواجب بالذات من خواص التشخص
يلزم الدور المح وايضا التشخص نحو من الوجود وعند المحققين فلو كان التشخص
ان يكون الواجب بالذات معلولا في وجوده وكل ما هو معلول في وجوده يكون
ممكنا بالذات فيلزم الانقلاب المح وايضا اذا كان تشخص الواجب بالذات
معلول الغير يلزم ان يكون كل ما هو فرد الواجب بالذات محتاجا في
للغير فيلزم ان لا يكون مبدا المبادي وعلة العلل وكان
ان بعض خواص الواجب بالذات
ان يكون مبدا
المبادي

التشخص للغير معلولا في تشخص

وعليه ما ذكرنا
العلل فقط المعبر عنه بمفهوم التشخص اذ لا يكون الامكان
مفصلا ان المعبر عنه يجب ان يكون في مرتبة ذاته واذا ثبت انه يكون مستندا الى الذات و
الوجود الانتزاعي ثابتا له في ذاته فلا يخلو اما ان يكون التركيب بالذات وجود التشخص
بذاته فيكون التشخص ثابتا له واذا كان ذاته مستلزما للتركيب ان لا يكون ما فرض ذاته وجود يكون
في مرتبة ذاته يكون ذاتيا له لان الجزئية فيلزم ان لا يكون عين ذاته وكل امر يكون
جزوه او عينه والاول باطل لان الوجود والحقيقة يكون التشخص عين الوجود الانتزاعي
والامكان مستلزم للعلولية فتعين الثاني وهو كون المعبر عنه بمفهوم التشخص بل
وجودا بالذات بل وجوده بالغير فيلزم ان لا يكون المعدمات الحقه لان الواجب بالذات
عين ذاته يمتنع تجويز شركة بين الكثيرين وبناء على ما ذكرنا من وقوع تعدده لان الانتزاعي
الى امر او واحد تشخصا واجبا بالذات فضلا من وقوع الوجود الانتزاعي وجب
الصادق انه لا يتصور تعدد الواجب بالذات وليس المعبر عنه بمفهوم كما ذكرنا عليه بالفعل
ليس الا عين المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعي ولا يجوز ان يكون كليا مشتركة فيه بالفعل
الا امرا واحدا فقط وذلك الامر الواحد لا يجوز ان يكون فضلا من وقوع المعبر عنه بمفهوم
ان يكون امرا تشخصيا يمتنع تجويز شركة بين كثيرين امرا كليا او جاز كون المعبر عنه يثبت
نعم لو لا جاز كون المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعي بالذات فبادي الراي الى ان الوجوب
واحد متعدد والجاز تجويز تعدد الواجب بالذات جواز كون المعبر عنه بمفهوم متعددا
بالبرهان بعينه لكن قد اقمنا البرهان على عدم جواز كون المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعي
الانتزاعي كليا وعلى عدم جواز ما ذكرنا في مفهوم الوجود بمفهوم
يكون جاريا في الوجوب

فكما

فكما وجود
ان الوجوب وجود بالغير لا يكون الا وجودا
بالذات ووجود المعبر عنه لا يكون بالذات وامر موجود هو واحد
مطابق الانتزاع والمعبر عنه في الخارج قائم بالذات بمفهوم موجود بالذات
وذلك الواحد امر متحقق في الخارج موجود بالذات الا ان المعبر عنه لا يكون الا البسيط
بسيط صرف كما مر وكذلك لا يكون الا الواحد بمفهوم الموجود لا يكون الا التشخص
تشخص الانتزاع والمعبر عنه ومطابق الانتزاع بمفهوم الموجود ويكون هو الموجود
بالغير ومطابق الاحكام فالمعبر عنه النظر عن كل ما عداه وذاته امرا معينا لانتزاع مفهوم
لا يكون الا واحد الذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه وذاته امرا نسبيا بل
الذي يكون موجودا اذ ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه الموجود اليه بالنظر
الحقيقي يكون ذاته بذاته مع قطع نسبة مفهوم الموجود ثابتا له بالنظر الى ذاته
منه بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية فيكون مفهوم الموجود الذاتي لما هو
الانسان الى حقيقة الانسان وبناء على هذا يكون ذاتيا وثبوت الذاتية وكل امر يكون
الذات وكل امر ثابت في مرتبة الذات يكون ضرورة الذاتية الوجود
له ضروري ذاتي فيكون ثبوت الموجودية بطريق ضرورة يكون واجب الوجود بالغير
بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن كل ما عدا الذات يكون بالغير لان كل ما بالغير
بالذات فلا بد من الموجود بالذات ليصح ان يستند اليه الموجود بالغير على ما مر شرحا
يجب ان ينتهي الى ما بالذات لان ما بالغير فرع ما بالذات يستند الى الموجود
فجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات بالذات ومربوطة به فيكون موجودية
ما سواه جل شانه انما يكون

باعتبار والیه وانتزاع منها ثبوت
الاستناد والانتساب الیه بل المعنون بها الموصوف بالذات انضمامیا
الارتباط والانتساب الکلی المنتزع الاستناد والی الموصوف بالغیر ولیس امرا انضمامیا انما یکون
المفهوم الموجود حیثیة الانتزاع لان وجود الموصوف بالغیر والموجودات بالغیر
علی الحیثیة التعلیلیة التقییدیة الا ان وجود الموصوف المحمول علی الموجودات بالغیر
ولا یتوقف علی حیثیة فقط کما مر وجاء والموصوف ومعبر عنه فی الخارج امرا انتزاعیا
بل یکون امرا انتزاعیا لیس لیطابق ومعبر عنه امرا انضمامیا بل یکون جزء المبدا
بل یکون امرا انتزاعیا الذی الوجود المحمول امرا انضمامیا المشتق ان ذلک المبدا
مشتقا من الوصف الانتزاعی باخذ اشتقاق الموجود المحمول ان یکون لان مفهوم
الوجود الذی یکون ماخذ اشتقاق امرا انتزاعیا یلزم ان یکون انتزاعیا لان الموجودة
واذا کان ماخذ الاشتقاق امرا الذی یکون مفهومه مفهوما انتزاعیا الموجود
مفهوما انتزاعیا باعتبار ذلک المبدا الذی یحمل علی الذوات فی الخارج
المبدا جزء المفهوم المشتق فان قیل مفهوم الموصوف یحمل امرا ثابتا فی الممکنات
فی الخارج کالسماء والارض فیلزم ان یکون المعبر عنه بمفهوم الموجود ومعبر عنه
ومتعددا فکیف یصح ان یق مفهوم الموجود ومفهوم انتزاعی لیس له معبر عنه
الموجودة بل المعبر عنه واحد فقط وهو ذات الموجود بالذات قلت مفهوم الموجود
ذات ثبت لها الوجود فاذا قلنا السماء موجودة یکون معناه الموجود فی هذه القضیة
ذات ثبت لها الوجود وغایة ما یلزم من ذلک ان یکون السماء ذات ثبت لها
الوجود وقد ثبت ان وجود الممکن لیس امرا انضمامیا بل یکون امرا
انتزاعیا یحتاج انتزاعه الی الحیثیة التعلیلیة کما مر وبناء
علی هذا یلزم ان یکون انتزاع
مفهوم الموجود

منها تحققا و بذلک یکون الخارج کما ان فی الخارج
السماء التعلیلیة ولا بد من تحققا فی الخارج
الحیثیة التعلیلیة امرا متحققا الموجود بل معبر عنه فی الخارج منحصر
منها یکون ذات السماء مفهوم الموجود معبرا عنه ان یکون المعبر عنه الکل
وذات السماء لا یکون تاما لا یکون احد جزئی مفهومه لجواز ان یق ان مفهوم الکل
جزء المفهوم ولا یلزم ان یکون ایضا معبرا عنه فی الخارج یصح ان یق بذلک لان
ان یکون لمفهوم جزء اخر واذا کان معدوما فی الخارج وفیما نحن فیه
بجزء اخر معدوما فی الخارج ولا یکون معبرا عنه فی الخارج بالذات فالذات
من التحقق وغیر المتحقق لا یکون متحققا الانتزاعی الذی ینتزع من الممکنات
مفهوم الموجود مرکب من الذات والوجود الانتزاعی الذی فی الممکنات الموجودة
وان کان لها معبر عنه فی الخارج لکن الوجود الموصوف المنتزع من الممکنات لیس له
علی ما مر سابقا فبهذا الاعتبار یصح ان یق ان مفهوم الممکنات الموجودة و
یحتاج الی الحیثیة التعلیلیة کالوجود الانتزاعی الذی ینتزع من الوجود الانتزاعی والموجود
معبر عنه فی الخارج لمطابق الانتزاع والمعبر عنه بکل من مفهوم الوجود والموجود
الانتزاعی لا یکون الا ذات الواجب جل شانه فلا یکون الوجود بالذات والموجود
بالذات الا واحدا وهو ذات الواجب جل شانه فذات الواجب جل شانه
بذاته مع قطع النظر عن کل ما عداه ذاته یصح ان ینتزع منها مفهوم الموجود بلا احتیاج
الی حیثیة تعلیلیة والاجنبیة تقییدیة فیکون نسبة مفهوم الوجود
الی ذات الواجب جل شانه نسبة
المفهومات الذاتیة لا العرضیة

178

وايا بعينها الى الموجودات ذراعه
نسبته جل شانه الى الموجود لان انتزاعه بالنسبة الى الممكن
الواجب جل شانه العرضية لان الوجوب امر انتزاعي عن ذات العباد وبالتدبير وابد
نسبة المفهومات التعليلية العلة الفاعلية والخارجية بالذات لا يكون بينهما قدر مشترك
منها المحتاج الى الحيثية ويحتاج الى العلة والوجود واحيانا فالحيثية المطلق والوجوب
الى الممكن بالذات ان يكون في عالم البسيط فقط كالوجوب المطلق وليس
مرارا فان قيل لم لا يجوز ان يكون تشخصا بذاته امرا عرضيا والوجوب الخاص مما به الاشتراك
ويكون كل واحد منهما امرا تخصيصيا لا يكون الا امر الوجوب الخاص ويلزم التركيب
بوجه من الوجوه بل المشترك بينهما انما هو الذاتي والذاتي فليس
وهو امران عرضيان لهما لان الذاتي يلزم الاشتراك في الذاتي جل جلاله لنسبته
شيء من ذينك الخاصين مشترك بينهما حتى يلزم التركيب بالعرضين بان
وما به الامتياز كما هو مذكور في الاستدلال المشهور على توحيد الواجب ان يكونا مشتركين
بينهما سوى العرضي كالوجود المطلق والوجوب المطلق لانه يجوز ان يكون بينهما وما هو مشترك
الى الوجود الخاص والوجوب الخاص فما هو الذاتي ليس بمشترك بينهما الاستدلال
بينهما فليس بذاتي لهما بل هو امر عرضي لهما فلا يرد ابطال هذا الاحتمال لتتميم الاستدلال
قلت يخص هذا السؤال بهو شبهة ابن كمونة المشهورة بالاشكال الملقبة بداية العضال
وليست كذلك عند اصحاب الحقيقة والحال فنقول باذن الله تعالى ان هذا
الاحتمال مبني على جواز ان يكون المعبر عنه بمفهوم واحد متعددا وقد مر
بطلانه شروحا والنصا ان بعض خواص الواجب
بالذات ان لا يكون وجوده معلولا

لذاته

لذاته
والا يلزم انفصاله والا يلزم ان يكون وجوده عن
الشئ ذكرنا انما انفعل ذاته العيان بالذات ان يكون عن كل التشاجر عن الذات
ولا معلولا لغيره ذاته يمكن بالذات النظر عن التسمية يكون معلولا
ان يكون الواجب اذ لم يكن معلولا اصلا بل يكون ثابتا له في ذاته والوجود
الانقلاب الممتنع في مرتبة ذاته بذاته لا يكون ثابتا له في مرتبة ذاته
الواجب بالذات ثابتا له في مرتبة ذاته لا امر ولا يكون كالحرارة للنار
ذاته لانه لو لم يكن بالذات لكان كل اثر ثابت لذات ذلك الامر معلولا لعلة قطع
الذات يلزم ان يكون كالزوجية للاربعة او لغيره والواجب بالذات ثابت بذاته مع
اما الذات ذلك الامر بطلان ان يكون وجود الواجب ثابتا له في مرتبة الذات والذات
للممكن بالذات وقد ثبت وجود الواجب بالذات في مرتبة ذاته شيء الا الذات او جزء والثاني
مفصلا توجب ان يكون وجود الثابت في مرتبة ذاته والذاتي اما عين او جزء
النظر عن كل ما عدا الذات وليس الواجب بالذات ذاتيا له فلو كان للواجب بالذات
فيلزم ان يكون وجود الواجب مركب بل يمكن ان يكون وجود الواجب بالذات
باطل والا يلزم التركيب وكل مركب ممكن بالذات فتعين الاول وهو ان يكون ثبوت الذاتي
جزء يلزم الانقلاب الممتنع فتعين ان يكون عينا وثبوت الوجوب الذاتي
عينا له فيكون وجود الواجب بالذات ذاتيا له والذاتية الا الوجوب الى ذاته
لما هو ذاتي له ضروري ذاتي ولا بمعنى الضرورة الذاتية بالذات الى ذاته
فيكون نسبة وجود الواجب بالذات الى الانسانية للانسان
مثل نسبة فيكون ثابتا له بالضرورة الذاتية

١٨٠

فكل ما يصدق عليه انه يكون ... بذاته
يصدق عليه بالذات ان بعض ما يكون منشأ ... ويطابق
واجب الوجود بذاته اذ ما عداه ... المفهومات الذاتية الى ذي
وجوده ضرورية من كل ما عداه المعنون وذلك نسبة الذاتية الى الوجوب
بذاته مع قطع النظر من الانتزاع ويكون نسبة الوجوب الى الذات
انتزاع مفهوم الوجوب الحيثية التقيدية والتعليلية ... ذاته مطابق انتزاع مفهوم الوجوب
انتزاعه بلا احتياج الى الحيثية ... وكذلك ذاته في الذاتيات ثابتة
نسبة مفهوم الانسانية الى الانسان باعتبار ذاته فيكون الوجوب ثبوت المفهومات
مثل نسبة مفهوم الانسانية بالذات يكون ... وتعليلية فيكون ثبوت واجب
الذاتية لان الواجب بالذات ... تقيدية ... ذاته كما هو شان ... عليه انه واجب
بالذات بلا احتياج الى حيثية النظر عن كل ما عداه ان كل ما يصدق عليه مطابق انتزاع
مرتبة ذاته بذاته مع قطع ... للانسان فظهر ان ذاته بذاته في مرتبة ذاته الوجوب الذاتية
الذاتية كثبوت مفهوم الانسانية ... ان ذاته بذاته مفهوم الوجوب مفهوم كل من
الوجود بالذات ومن بعض خواصه ومطابق انتزاع ... نسبة مفهوم ...
مفهوم الوجود والانتزاعي المشترك المعنون وتعليلية فيكون كنسبة
المشترك المعنون بلا احتياج الى الحيثية تقيدية ... المشترك المعنون ...
الوجود والانتزاعي المشترك المعنون والوجوب الانتزاعي ... المفهومات الذاتية
مفهوم الانسانية الى الانسان فيكونان من قبيل نسبة ... الذات
المعقولات العرضية التي تكون معلولة ومتاخرة عن مرتبة الذات
فلو لم يكن الوجود وجوب ثابتين في مرتبة الذات يلزم ان يكونا معلولين
ثابتين في المرتبة المتاخرة فيلزم ان يكون الذات ... عن
في مرتبة ذاتها عارية عن الوجود

والوجوب

والوجوب ... بل
ويكون ... من الذات والسالم ...
في الممكنات بالذات علة لوجوده ووجوبه
كذوات الممكنات الموجودة بالوجود والمعلول والوجوب
ان يكون ذوات ... الموجودة بالوجود ... كل ذات موجودة بالوجود فظهر
بل يجب ان يكون الذات لوجوب ان يكون واجبا بالذات في
المعلول عليتها امر خارج عن الذات ولا يجوز ان يكون واجبا معلولا لاغيره باينه
المعلول والوجوب المعلول ممكنا بالذات ووجوبه عرضيا بالذات
انه لا يجوز ان يكون شيء من وجود الواجب الى ذات الواجب المتاخرة عن الذات
مرتبة الذات فيكون نسبة الوجود والوجوب العرضيات المعلولة المتاخرة كمفهوم الابيضية
الذاتي كنسبة الانسانية الى الانسان لا نسبة المتاخرة عن الذات الجسم
لان المعقولات الوضعية انما يصح انتزاعها في المرتبة ... بل لا بد او لان يصير
الجسم فانه لا يصح انتزاعها في مرتبة ذاته الجسم التقيدية بل التعليلية
معروضا للبياض حتى يصح انتزاع مفهوم نسبة فلا بد ان ينتهي الى ما بالذات
في صحة مفهوم انتزاع الابيضية من الجسم وايضا كل ما بالغير يجب ان ينتهي
لان ما بالغير فرع ما بالذات فلا بد ان ينتهي الوجود بالغير وهو وجود الممكن بالذات
الى وجود بالذات كما هو ... ويلزم ان يكون وذلك الوجود بالذات متاخر
قائما بذاته لانه لو لم يكن قائما بذاته لكان قائما بالغير وكل قائم بالغير معلول
عنه في المرتبة العقلية وكل متاخر في المرتبة العقلية ... قائما بالغير
فلو كان الوجود بالذات ... يلزم ان يكون وجودا

بالغير بالذات الوجود علته قطع
لا وجودا بالذات ان يتحقق في عالم الشيء بل هو في مرتبة ذاته يمتنع عن المعلول
كما يجب ان يتحقق بذاته ولا يكون معلولا لشيء في مرتبة الاثر عن المشترك بذاته فكذلك
وجود قائم بذاته المبادي ويكون بذاته مفهوم الوجود بالذات القائم بذاته لان ما بالغير
العلل ومبدأ لما عداه اذ انه يطابق انتزاع الوجود بالذات القائم بذاته لا القائم
النظر عن كل ما عداه بالغير يجب ان ينتهي الى الوجوب بالذات القائم بالذات
البديهي وكما ان الوجود بالغير الى الوجوب بالذات القائم بالذات الذاتي
يجب ان ينتهي الوجوب بالغير في عالم الوجود ان يكون ذلك الوجوب مفهوم الوجوب
ما بالذات فيجب ان يتحقق فيلزم ان يطابق انتزاع ذلك الوجوب
بالغير لما ذكرنا في الوجود بالذات اذ ما عداه تعليلية فيكون ذلك بذاته
في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه بلا احتياج الى الحيثية التعليلية بذاته في مرتبة
الانتزاع المشترك المعنوي البديهي مفهوم الوجود ومفهوم الوجوب بذاته المشترك المعنوي
الذاتي القائم بذاته مطابق انتزاع مفهوم الوجود يصح انتزاع مفهوم الوجود والتعليلية قطع ما
بمعنى ان ذاته بذاته في مرتبة ذاته كافية بلا احتياج الى الحيثية التقييدية ان يكون كل من الوجود
ومفهوم الوجوب المشترك المعنوي بالذات ان يكون ما عداه ذاته فيلزم ان يكون
حققنا الى بعض خواص ما هو فرد للواجب بالذات النظر عن كل ما عداه الذاتية لان
والوجوب ثابتا له في مرتبة ذاته بذاته مع قطع مثل نسبة المفهومات عرضي للواجب
نسبة مفهوم الوجود والوجوب الى ذاته ان الوجوب الذاتي انما هو في المرتبة
المفهومات العرضية فلا يصح ان يتوهم ثبوت العرض لما هو عرض له الا في مرتبة الذات
بالذات لان المتاخرة عن الذات
وقد تبين ان بعض

خواص

خواص ان
بالذات الوجود والوجوب قطع النظر
يكون كل ذاته بذاته مع الوجود والوجوب الى الانسان
ثابتا بالغرض فيكون نسبة مفهوم الانسانية الذاتية دون
عن كل ما عداه بالذات مثل نسبة المفهومات الواجب جل شانه والوجود
الى ذوات الواجب بالذات مثل زايدا ان في الواجب جل شانه والوجود
نسبتها الى ذوات المطلق والوجوب المطلق التحصيل لان كل ما هو فرد للواجب
فيكون ما اشتهر من ان الوجود عينه جل شانه بكلام خال عن مفهوم الوجود
العرضية وما اشتهر بكون كل منها عينه اذ انه مطابق انتزاع الوجود والوجوب
الخاص والوجوب الخاص يكون عن كل ما عداه فيكون نسبة الوجود المطلق دون
بالذات يكون ذاته بذاته مع قطع النظر مفصلا الى الانسان
ومفهوم اصل الوجوب بلا تقييد بشيء اصلا على ما بينا الانسانية الى المطلق
المطلق الى ذاته جل شانه نسبة المفهومات الذاتية مراد من قال زيادة الوجود
المفهومات العرضية المتاخرة عن مرتبة الذات كما ان الواجب جل شانه دون الحاجبين
والوجوب المطلق ان مفهوم المطلقين زايد على ذات الواجب جل شانه
فهو ايضا كلام خال عن التحصيل لان نسبة الصفات الكمالية في الكمالية
ليس مراده ان مفهوم العلم والقدرة وغيرهما من مفهومات الصفات فكيف
عين له تعالى لان تلك المفهومات المذكورة ذهنية ممكنة بالذات وقايمة بالذهن
يجوز ان يكون تلك المفهومات الممكنة بالذات عين له تعالى بل مرادهم ان المعبر
عنه بمعنى نسبة تلك الصفات الكمالية عين له تعالى بناء على ان
بمعنى نسبة مفهومات الصفات الكمالية الى ذاته جل
ان ذاته تعالى نسبة المفهومات الذاتية بمعنى
بذاته

فيه مرتبة ذاته مع قطع النظر من كل ما عداه اذ اثبتت الكمالية تعليلية عن المطلقين
النظر من كل ما عدا الصفات حيثية تقييدية و المطلقين بل الفرق بين المقيد
انتزاع مفهومات تلك الصفات الى الخاصين لان مفهوم بالفرق يجوز ان يكون الحيوان
ومطابق انتزاعها بلا احتياج بين المطلقين بلا تفاوت قطعا فلا وجه للفرق بين المطلقين
وعلى هذا لا تفاوت بين الاعين الا الوجود والمطلق مع المقيد وذاته للانسان
ومفهومي الخاصين زائد ان الخاص الا ان الا شمل ان نفي الحيوان نسبة مفهوم
والخاصين وايضا ليس الوجود والخاص وبل هذا المطلق فظهران الكمالية
ذاتيا ويطلق ذلك المقيد عرضيا والوجوب الخاص والوجوب وغيرها من الصفات متروحا
المطلق ذاته وكذا نسبة مفهوم العلم والقدرة والارادة وذكرناه مرارا العباد
ونسبة مفهوم الخاصين ونسبة المفهومات الذاتية بالمغير الذي بالذات
الى ذات الواجب جل شانه الحقة نقول لو كان في عالم الوجود واجباب بالذات والا يلزم
وبعد ثبوت تلك المقدمات كل منهما ما هو خواص الواجب بالذات والوجوب الى
بالله تعالى يلزم ان يتحقق في كل منهما بالبرهان ان نسبة الوجود ان يكون اشتراك
ان لا يكون واجبا بالذات وقد بينت بالبرهان ان نسبة الذاتي دون العرضي فيلزم ان يكون ما به الاشتراك
ما هو فرد للواجب بالذات نسبة الذاتي دون العرضي ولما ثبت تحقق الخارجية
الوجود والوجوب بينهما اشتراك الذاتي والالم يتحقق الاشتراك
فلا بد من تحقق ما به الامتياز في كل واحد منهما بخصوصه وما به يمتاز احدهما عن الاخر
فيلزم ان يتحقق في كل منهما ما به الاشتراك الذاتي وما به الاشتراك
فيلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا وكل مركب ممكن
وما به الامتياز بالذات فيلزم

ان

ان يكون كل واحد منهما
ممكنا بالذات فيلزم ان يكون بالذات
ما فرض انه واجب بالذات ان يكون ما به الاشتراك الذاتي
وايضا نقول لا يخلو اما ان يكون الاول لا بد من وجود الفصل وعلى التقدير
طبيعة جنسية او طبيعة نوعية فعلى الاول لا بد من وجود الفصل ان يكونا واجبين بالذات
لا بد من وجود التعين والتشخص فيلزم ان يتحقق في كل فرد ذلك الا ان الامران اما ان يكونا واجبين بالذات
وبها الجنس والفصل او النوع والتشخص وبعد ذلك نقول ذلك الامران باطلان لان
او ممكنين بالذات او يكون احدهما واجبا بالذات والاخر ممكنا بالذات والاخيران يستلزم
كل شيء يكون الممكن بالذات واختلاف قوام ذاته يكون ممكنا بالذات لان امكان الجزء علي
لامكان الكل لان ما يتوقف عليه الجزء في وجوده يتوقف عليه الكل ايضا في وجوده فيلزم
التقديرين الاخيرين ان يكون فرض انه واجب بالذات ممكنا بالذات فيلزم ان
الخ فيكون الاحتمالان الاخيران باطلين واحتمال الاول ايضا باطل لانه اذ اكان الامران
وبها الجنس والفصل او النوع والتشخص واجبين بالذات يلزم ان يكون الجنس واجبا بالذات
والفصل واجبا اخر بالذات واذا كان الامر كذلك يلزم ان يكون وجوب الوجود
امران ايضا اشتركا بينهما في كل موضع يتحقق فيه ما به الاشتراك الذاتي يجب ان يتحقق
فيه ما به الامتياز ايضا فيلزم ان يتحقق في كل ذينك الواجبين بالذات
امران وهما ما به الاشتراك وما به الامتياز ثم ننقل الكلام
اليهما فانهما اما ان يكونا واجبين
بالذات

او بالذات
ممكنين بالذات
او احدهما ممكنا بالذات والاحتمالان الاخيران
والاخر واجبا بالذات الاول ايضا باطل لانهما اذا كانا
باطلان لما مر تفصيلا ان يكون وجوب الوجود قدرا مشتركا
واجبين بالذات فيلزم ان يتحقق فيه ما به الاشتراك الذاتي ويجب ان يتحقق فيه ما به
ذاتيا لهما وفي كل موضع يتحقق فيه ما به الاشتراك ينتقل الكلام اليهما وما به الامتياز
الامتياز ايضا فلا بد ان يتحقق في كل منهما امران ايضا ثم ما به الاشتراك
الاحد فيلزم التسلسل في الاجزاء التاليفية على تقدير كون كل واحد ان يكون الواجب
واجبا بالذات وذلك التسلسل باطل برهانا واتفاقا ويلزم ايضا ان يكون واجبات بالذات
واجبا بالذات واجب الوجود الواحد فقط واجبا واحدا فقط بالذات
الشخص الذي فرض انه واجب فيلزم الخلف فظهر ان تعدد الواجب للموجودات
غير متناهية بالفعل كما مر شرحا فيلزم ان لا يصح ان يكون علة فاعلية للموجودات بالذات
باطل فاسد معدوم ولا شك ان المعدوم لا يصح فلو تعدد الواجب بالذات والارض
التي هي الموجودات المحسوسة مثلا مثل السموات والارض كالسموات والارض ايضا فتعدد الواجب
التي هي الموجودات التي هي الموجودات ابتداء ايضا ولما كان وجود
يلزم ان لا يوجد اظهر الموجودات فساد معلولها ابتداء المعلول يحقق
لان فساد العلة وبطلانها ابتداء يلزم يستلزم لعدم بالذات ممن عدم
بالذات يستلزم لعدمه وعدم العلة وجود الواجب بالذات يلزم عدم تحقق الممكن
الممكن يستند الى الواجب بالذات ولا يبعد ان يكون
بالذات قوله تعالى

لو كان

لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لعل ما ذكرنا اشارة الى البرهان الصحيح ببيان الملازمة على تقدير التعدد
تفصيلا لان ما ذكرنا بيان تحقق التالي لكن بيان الملازمة الآية لا بد
الواقعة بين المقدم والتالي وبيان النقيض لبيان الملازمة والآيات
تحقق المقدم ويحتمل ان يكون وجه عدم اولى الالباب العارف الالهية
والتالي في كلام الله تعالى هو انه الله تدبر البراهين اليقينية ومثل هذا
من صرف عقولهم الى انظار العقلية وتحصيل البراهين راجع
بذلك للفوز بالسعادة الكبرى في الدارين وبالدرجة العليا في الثنية وفيهما
وتتبع اسرار القرآن الكريم الآيات الالهية كما يظهر بالتصفح وتدبر الموجودات
الى السموات والارض دون غيرهما من الموجودات الممكنة بدون ان اظهر الموجودات
هو الموجودات المحسوسة لان وجوه المحسوسات لا ينبغي التشكيك فيه بخلاف الوجود
النظري فانه لا استبعاد في التشكيك فيه فلو تعدد الواجب بالذات العياذ بالله
تعالى يلزم عدم وجود اظهر الموجودات التي هي الموجودات المحسوسة كالسموات
والارض راسا وابدا واللازم باطل لتحقق السموات والارض في الخارج وبطلان اللازم
دليل على بطلان الملزوم ولما ثبت ان وجود الممكن بالذات يستند الى وجود
الواجب بالذات وثبت بطلان تعدد الواجب بالذات فيلزم
ان يكون وجود السموات والارض وكذا غيرهما من
الموجودات الممكنة بالذات مستندا
الى واجب الوجود

الواحد لا غيره
بالذات ان يكون قوله تعالى لا اله ما ذكرنا
ويحتمل ان يكون شي اشارة الى جميع اشارة الى
الا هو خالق كل شي وقوله تعالى ولم يكن له كفوا احد اشارة الى البرهان ان بعض
تفصيلا وكذلك قوله تعالى نفي الشريك ولما اثبت بالبرهان الوجوه الا انه ليس
جميع ما ذكرنا مبسوطا فان نفي الشريك صرف لا كثرة فيه بوجه من الوجوه بل يكون
خواص الواجب بالذات اي بسيط صرف لا كثرة فيه بوجه ما ان الله تعالى احد الذات
فقط فيكون الواجب جل شانه احد الذات على انه بسيط اشارة الى ان الله تعالى احد الذات ونفي
بسيطا حقا صرفا فالحق ان قوله تعالى قل هو الله احد اشارة الى الاثبات الوحدانية
بالمغرب الذي ذكرناه كما ان قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد اشارة الى كونه جل شانه احد الذات
الشريك فقط سورة الاخلاص اشارة الى مطلبين حقين عظيمين احدهما كونه جل شانه غفلا
وثانيهما كونه جل شانه واحد الذات والعجب ان صاحب الكشاف والبيضاوي
وحملا على مطلب واحد وهو مطلب اثبات الواحدية فقط فيلزم ان يكون قوله تعالى
ولم يكن له كفوا احد تاكيدا لقوله تعالى قل هو الله احد وقد تقرر عند اهل العربية
انه اذا امكن حمل الكلام على التاسيس فالحمل على التاسيس راجح والحمل على التاكيد
مرجوح حينئذ فظهر انهما تمسكا بالمرجوح وتركا الراجح وفيه رمز فتدبر مم مم

هذه رسالة في ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد

بسم الله الرحمن الرحيم يتوقف ولا يكفي
اعلم ان الممكنات منها ما يتوقف ايضا ولا [illegible] المتوقف ولهذا
اعلم ان الامكان الاستعدادي الحوادث الزمانية ان زمان دون زمان فروانا علمت
وجوده على الامكان الذاتي فقط كالحوادث بعضها في زمان بين تلك الحوادث وانا بان يكون
في وجوده الامكان الاستعدادية المرجحة لوجود بعضها فيما بينها الزمانية فيه بلا بد ان يكون
وجودها على الكيفية الاستعدادية الانفكاكية الخارجية في الخارج غير مجتمعة والا لغني
يحصل التعديات والتاخرات الانفكاكية بمنه لبتده في الخارج الى ما بالذات ولما
انها زمانية لان هذه التعديات والتاخرات بالغير ينتهي الى ما بالذات في الخارج
في الخارج كم متصل غير قار بالذات بناء على ان كل ما بالغير ينتهي الى وجود الزمان في الخارج ومنها ما لا يتوقف
ما زمان الا هذا وبعد التامل الغار يظهر ان هذا برهان على وجود الزمان في الخارج ومنها ما لا يتوقف
لكن الزمان مقدار الحركة القطعية فلا بد من وجودها ايضا في الخارج كالعقول المجردة والفلك
على الامكان الاستعدادي بل الامكان الذاتي كاف في وجوده والزمان وهما متاخران عن
الاعظم فان الامكان الاستعدادي لا يوجد الا بالحركة والزمان وهما متاخران عن العقل والفلك الاعظم
الفلك الاعظم وهو متاخر عن العقل فكيف يتصور كون وجود العقل الاول بما تحت الكون وعن التالي
بسبب الامكان الاستعدادي ايضا ويعبر عن القسم الاول بما فوق الكون الفلكي خارجي بل يكون
بما فوق الكون وليس فيما بين افراد ما فوق الكون الفلكي ان المفروض ان الامكان الذاتي
فيما بين وجود الجميع معينة خارجية فقط لان المفروض ان ما فوق الكون والامكان الذاتي
يكون كافيا في وجود ما فوق الكون بل ليس مقولا بالتشكيك ليتصور
لبس بينه القريب

والبعد

والبعد بين الامكانات
والتوسط بالنسبة الى الجميع وجود افراد
الذاتي متساوية بين ما فوق الكون منفكا عن فيما بين بعض وتاخر
فلو كان وجود بعض ما فوق الكون بلا مرجح فليس بين بعضها على بعض الضا
بعض آخر منه في الخارج يلزم الترجيح بلا مرجح بل يكون بعضها الى الخارج والعقول الى
ما فوق الكون بتقدم وتاخر في ظرف الخارج بل يكون بظرف الخارج لكن يتقدم
بعضها عن بعض بحسب المرتبة العقلية فقط دون ما تحت الكون فلا بد
كما ان الممكن الموجود في الخارج ينقسم الى ما فوق الكون وما تحت الكون واما الثاني فلان
مركب خارجي وبسيط خارجي اما الاول فظاهر كالاجسام المركبة خارجيا
كل مركب موجود في الخارج لا يجوز ان يكون كل جزء خارجي منه مركبا خارجيا
كله ويكون كل جزء جزء منه مشتملا على الجزء الخارجي لانا ننقل الكلام الى الجزء
وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية بالفعل فيلزم وجود
كلات مترتبة غير متناهية بالفعل لان جزء الجزء جزء فيلزم ان يكون الكل
المفروض وجوده اولا في الخارج مشتملا على وجود كلات غير متناهية بالفعل
لان وجود الكل يستلزم الوجود وجميع اجزائه فان وجود الكل الموجود جميع
اجزائه ولما كان المفروض عدم انتهاء المركب الخارجي الى البسيط الخارجي
فيلزم ان يكون حال كل كل يكون جزءا للكل الاول مثل حاله في وحيث
الاشتمال على الاجزاء الخارجية الغير المتناهية الموجودة
المترتبة بالفعل فيلزم التسلسل
المحح وبطلان

اللازم على تقدير كون المركب
ودليل علي ايضا ان كل كثير خارجي له جزء خارجي بسيط وجوده فيه فساد
اللزوم من تركب خارجي الى البسيط الخارجي وجعل الكل بلا وجود جزئه لاستحالة الموجود
خارجي بالجزء المركب الخارجي الى البسيط فيلزم والذهني نظر الى البسيط البسيط
فلو لم ينته المركب الخارجي الى البسيط الخارجي فيلزم من تركب الخارجي الى المركب الذهني
وجود الكثير الخارجي بلا واحد خارجي الوحدة جزء الكثرة المركب الموجود انتهى الى البرهان
لان الواحد جزء الكثير كما ان الوحدة فوجب انتهاء المركب على وجوب الخارج بحكم البرهان
اللازم مستلزم لفساد الملزوم وخلاصة هذا البرهان جارية في خارجي بسيط في الذهني بحكم البرهان
الخارجي بحكم البرهان المذكور يجب انتهاؤها الى جزء ذهني بسيط وهو الجنس العالي البسيط
الذهني فكما ان الاجزاء الخارجية الاجزاء الذهنية ليس له جزء ذهني وهو الفصل الاخير البسيط
المذكور فكذلك يجب انتهاء سلسلة الاجناس الى جنس ليس له جزء ذهني وهو ونقول الصبا
المذكور فيجب انتهاء الفصول الى فصل ليس له جزء ذهني عند ارباب الحقائق تعلق
الذهني وكذا سلسلة بالباطل الصادق العقلية بمعنى ان العقل نسب الاثنين بناء
الذهني وجميع ما ذكرنا يظهر بحسب المرتبة العقلية متقدم عقلا على جعل الواحد
وجود الكل متاخر عن وجود جزئه فان جعل الواحد متقدم واذا كان وجود الواحد
بجعل اولا بالجزء ثم بالكل فان جعل الاثنين متقدم عقلا على جعل الاثنين فيلزم منه تقدم جعل الوجود
على ان وجود الواحد متقدم بحسب المرتبة العقلية فيلزم منه عقلا والتعبير
على ان وجود الاثنين بحسب المرتبة العقلية على جعل الوجود الناشر عقلا ولا تسبيبا
متقدم على وجود الاثنين بحسب المرتبة العقلية على جعل الوجود ذاتا ولا ذاتيا له ولا عرضيا له
المتقدم عقلا بحسب المرتبة بالنسبة الى جزئه ذاتا وعلة لوجوده فيكون عرضيا له
الكل ولا شك في ان العرض

ليس

ليس في الذهن ان يتصور وجود الخارج وجود
في ان ما ذكر ان في الذهن تكليف وجود الخارج وجوده
والذات ما ذكر ان الكل في الخارج واتصاف وجوده في الخارج
ان يكون وجود الكل بان ذات الكل في الخارج جعل الجزء وجوده في الخارج
وكيف يتصور ان يكون جعل الكل في الخارج متاخرا عن ذات الكل ووجوده في الخارج جميع
وكيف يتصور ان يكون الكل وذات الكل متاخرا لا بناء في الخارجية
الكل متاخر عن ذات الكل بحسب المرتبة العقلية مع ثبوت المعية معها
وتحققه بحسب المرتبة العقلية فلا يتصور ان يكون العقلية باعتبار ويكون
ووجوده وجعله في المرتبة وهذا التقدم بحسب حركة المفتاح في الخارج متنافيان
ان حركة اليد متقدمة على حركة المفتاح بحسب الخارجية امران متنافيان
ان حركة اليد ان يكون حركة اليد متقدمة على المعية الخارجية فانه لا يجوز ان
ان حركة اليد ان يكون التقدم الخارجي المنزان زمان واحد
بينهما لا يلتئم لا يجوز ان نقول التقدم باعتبار آخر في آن واحد او زمان
ايضا في الخارج باعتبار ولو بالف علة واعتبر ذلك في آن واحد لان
والمتنافيان لا يجتمعان ولو بالف منهما راجحة ومرجوحة المعية الخارجية اما
يكون كقه واحدة منهما راجحة الخارجي والمعية الخارجية وكذا المعية الخارجي
ولو بالف علة وانما قلنا ان التقدم الخارجي يستلزم اجتماع التقدم
التقدم الخارجي اما عين الانفكاك الخارجي او يستلزمه وعلى التقدير يمتنع ان واحد او زمان
عين عدم الانفكاك الخارجي بالنسبة الى شيء معين اخر في آن واحد بالمعز
والمعية الخارجية في شيء معين بالنسبة عن الآن والزمان وهو ظرف الدهر
واحد او غيرهما وهو نفس الخارج العاري حققنا وتعاليقنا قطعنا كما حققنا
الامر على ما بيناه في ان التقدم الخارجي لا يتصور بدون
الانفكاك الخارجي

في ظرف الخارج الا الذهني

كان التقدم بدون الانفكاك الذهني بمجموع ما سوى الله تعالى بالفعل

متصور بدون الذهن ونقول ايضا المجموع ان يكون مركبا من اجزاء علة بان يكون الشيء فلابد

نحو ان الوجود الذهني الموجوده لا يصح ان يكون تلك الاجزاء علة والا يلزم ان يكون الوجود بالذات

تعالى من الممكنات بالفعل يكون علة صدورية الصرفة يمكن الوجود بالذات

على اجزاء غير متناهية بالفعل يمتنع ان يكون التالف من الممكنات يمكن الوجود

لذلك المجموع والعلة التالفة ان المجموع والموجود الخارج لينتهي اليه وجودات

علة فاعلية لنفسه ولا شك ان ذلك المجموع بالذات الى ان يكون اجزاء

لزم علة صدورية موجودة خارجة عن ذلك الوجود واجب الوجود بالذات لما لا يلزم منه

ليس الا الواجب بالذات فوجب الاجزاء الموجودة الممكنة بالذات من جانب الماضي

الممكنات بالذات فلو كانت الاجزاء الموجودة غير متناهية بالفعل في جانب [illegible] اذا كانت

الممكنات بالذات تعالى من الموجودات غير متناهية افراد الممكن بالذات المتناهي

لمجموع ما سوى الله تعالى بالفعل بين حاصرين لان يلزم منه وقوع الغير

الحصار الغير المتناهي في جانب الماضي كما هو المفروض بالذات الذي انتهى اليه

غير متناهية بالفعل في جانب الماضي بين الواجب بالذات فثبت بذلك البرهان

بالفعل بين الحادث اليومي وبين الواجب بالذات كما يظهر بالتامل منصفا [illegible] افراد

وجودات الممكنات بالذات وثانيهما عدم جواز ان يكون اجزاء

امر ان احدهما وجود الواجب بالذات في جانب الماضي فوجب ان لا يكون [illegible] جانب

الممكن بالذات غير متناهية بالفعل في جانب الماضي [illegible] بالفعل في جانب

بمجموع ما سوى الله تعالى من الممكنات الموجودة غير متناهية افراد الممكن

الماضي وايضا نقول لا يجوز ان يكون [illegible] بالذات غير متناهية بالفعل في جانب الماضي

لانه

لانه الا [illegible] بعينه [illegible] وجوده

لو كان لنا ان نعين [illegible] اليومي وبين الوجود [illegible] اجمالا الى غير النهاية

يلزم ان يكون الحادث اليومي [illegible] لانه لا يلزم [illegible] باطل لا على عدد

معين كالحادث وبين [illegible] استغراق المتسلسل [illegible]

مبدا بين هذا المعين [illegible] فان كان متناهيا [illegible] المطلوب [illegible]

ثم نقول على سبيل [illegible] فان كان متناهيا [illegible] المطلوب [illegible] الذهن علة

في جانب الماضي [illegible] المتناهي [illegible] الاول [illegible] الذهن علة

لما ان يكون متناهيا [illegible] بالفعل يلزم [illegible] بالفعل في ظرف الخارج فلابد له

الكل وان كان غير متناه [illegible] لبطلان اللازم على اجزاء غير متناهية [illegible] الخارجي فلا يلزم

بطلان اللازم ايضا [illegible] يمكن الوجود كالمركب الموجود [illegible] علة صدورية وكل

جواز كون المركب الذهني الموجود في الذهن [illegible] اجزائه الى التالفية [illegible] قبل وجوده

الخارج لانه لا شك في ان المركب [illegible] ان يكون شيء من اجزائه موجودا [illegible] سلسلة اجزائه

صدورية خارجة عنه بناء على انه لا يجوز تقدم الشيء على نفسه وكون الشيء [illegible] انتهاء الى العلة

ان يكون الشيء علة فاعلية لنفسه فيلزم تقدم [illegible] خارجة عنه فيلزم انتهاء [illegible] الذي ينتهي

من اللازم بين الاستحالة فلا بد له من علة صدورية في طرف او غير الطرف الذي لان

اليها فان قيل لم لا يجوز ان يكون غير متناهية الاجزاء في طرف الذهن بالفعل

الصدورية فقط قلت لما وجب ان يكون جميع اجزائه فلو كان له اجزاء غير متناهية يلزم منه

وجود الكل انما يكون لوجود جميع اجزائه [illegible] ينتهي فيه الى العلة الصدورية والاخر

في الجانب الاخر المقابل للجانب الذي [illegible] احدهما العلة الصدورية المتناهية

وقوع الغير المتناهي بالفعل بين الحاصرين [illegible] فالتلك الاجزاء الغير [illegible] الطرف

الذهن الذي يكون ظرفا بالفعل الموجودة فيه لان الطرف طرف

تنبيهات وفيه والنفيا اليه ينظر وفيه للمحات فيلزم بين الفاعل تمكنه بالفعل ولا

المحل علة قابلية للمحات بالفعل بين الفاعل موجود ولا ذهنا ولا بالفعل تمكنه بالفعل

وقوع الغير المتناهي المحال ويستلزم المحال غير موجود المتناهيات بالفعل حسب المتناهي

والقابل فيلزم المحال ويستلزم ان الغير المراد منه والكل ان حقيقة الغير المتناهي

خارجا فان قيل هذا انما يتم فيما يتصور ليس المراد بل المراد منه ان بعنوان الغير بالذات

تصوره مجملا وان لم يمكن تصوره تفصيلا فلنا تفصيلا بل المراد ان حقيقة الواجب بالفعل

ما هي حقيقة الغير المتناهي بالفعل يحصل في الذهن مجملا لا العنوان كان ان المتناهي

بالفعل يحصل في الذهن ويحكم على العنوان بحيث يسري على ذات العنوان وجود الغير المتناهي

والممتنع بالذات وانما قلنا ذلك لان البرهان قد حكم بامتناع وجود ذات عنوان الغير

ذهنا وخارجا على ما بينا مفصلا فكيف يجوز القول لوجود ذات بالفعل سواء كان في جانب

بالفعل في الذهن وايضا نقول في ابطال الغير المتناهي بالفعل سلسلة بين لجاز

واحد فقط والجانبين معا انه لو جاز وجود الغير المتناهي بالفعل في هذا الجزء وبين

لنا ان نعين جزءا معينا من اوساطه ونجعله مبدا لهم نقول ما بين ويكون غير

اي جزء منه على سبيل الاستغراق الشمولي اجمالا اما ان يكون متناهيا او وبه

متناه بالفعل فان كان متناهيا يلزم تناهي الكل بناء على ان هذا التر متناه في

يكون جاريا في كل من الجانبين متناهيا يلزم تناهي الكل وان كان غير متناه لها

كل الجانبين يلزم وقوع الغير المتناهي بالفعل بين حاصرين مرتين احدهما في

جانب واحد والاخرى من الجانب الاخر المقابل له واللازم فظاهر الاستحالة و

هذا البرهان يكون جاريا في ابطال الغير المتناهي بالفعل

جانب واحد فقط ايضا ويظهر تقريره

مما بينا بادني التفات

وبهذا

البرهان

البرهان كل جملة

يمكن ابطال كل بالفعل سواء كان

غير متناهية بالفعل وجوده الكم المتصل والمنفصل و

اجزاؤه ما بين مراتبه القوة بالفعل المحض كما في بعض ازمنة تقدماتها خارجيا

في الكم المتصل اوكانت بالفعل المحض على بعض فيه بعضه فتصور في القرب

نقول ايضا بسبب تقدم جعل بعض ما تحت الكون على البعض الذي يحصل له المتوسط

انما هو الامكان الاستعداد لانه لما كان مقولا بالتشكيك جعل على جعل الكون

والبعيد والمتوسط فالذي حصل له الاستعداد القرب بتقدم جعله على وجود او ما فوق

متقدم على جعل الذي حصل له البعيد وهذا الامكان الاستعدادي لا يكون موجودا انفكاكية

على ما بينا سابقا ولهذا الاخص فيما بين افراده ما فوق الكون بقدمات وباخرات انقلب

خارجية ممتدة كما فيما بين افراد ما تحت الكون والا يلزم الاستداد الزماني فيلزم

المهية وعلى هذا يلزم ان لا يتحقق انفكاك خارجي بين افراده ما فوق الكون ولا يتقدم جعل

شي منها على شي آخر منها لقدما خارجيا بل يكون تقدم جعل واحد منها على جعل الاخر منها

منحصرا على التقدم بحسب المرتبة العقلية فقط وكما ان الامكان الاستعدادي فيما تحت

الكون سبب مرجح لتقدم جعل بعض افراده على جعل بعض آخر منه فكذلك الشرافة

المقولة بالتشكيك فيما بين افراد ما فوق الكون سبب مرجح لتقدم جعل بعضها على

جعل بعض بحسب المرتبة العقلية فكلما كان العلول فيما فوق الكون اشرف واكرم واقرب

يكون اقدم جعلا بحسب المرتبة العقلية بناء على ان الاشرف والاكرم والاقرب

بالنسبة الى الجاعل الحقيقي من غيره شرفا وكرما ولا شك في ان الاقرب

المذكور سبب مرجح لتقدم جعل ما هو الاشرف على

جعل غيره ما هو الاشرف اذا

كانا

داخلين
فيما فوق الكون الاشرف متاخرا
وانما قلنا ذلك لان الكون يجوز ان يكون الاستعدادي على
فيما تحت الكون الاخس بينه بناء على الامكان الاستعدادي للوجود والاخس يستعدها والعظام والنبات
جعلا عن الاخس بينه بناء على الامكان الاستعدادي والعلقة والمضغة بمراتب شتى بناء على بعض نفد ما تقبلها هو الناقه
لانه يجوز ان يكون الامكان الاشرف كما في الدم جعلا عن الاخس منه بمراتب على بعض افراده على بعض صادر
الامكان الاستعدادي للوجود الاشرف متاخرا تقدم جعل بعض افراده الخارجي اول صادر
الانساني فانه مع كونه اشرف يكون السبب المرجح لا يجوز ان يكون الكثير الخارجي اول ما صدر
الاستعداد فيها فوق الكون يكون في افراده ونقول الصانع التحقيقي بل يجب ان يكون اول ما صدر و
القوة بالتشكيك المحققة فيما بين افراده ما صدر من الجاعل الحقيقي جزء الكثير الخارجي
صدر من الجاعل الحقيقي بل يجب ان يكون اول ما بينا ان الواحد الخارجي يكون الكثير الخارجي
من الجاعل الحقيقي بسيطا خارجيا واحدا خارجيا لانا بينا ان الكل فلا يجوز ان يكون الكثير الخارجي
بينا ايضا ان جعل الجزء متقدم بحسب المرتبة العقلية على جعل الكل يلزم منه وجود الكثير الاول
صادرا اولا وايضا على تقدير كون الصادر الاول هو الكثير الخارجي يلزم الجعل الاول
بلا واحد خارجي لان الكثير الخارجي اذ لو كان صادرا اولا يلزم ان يكون جعله هو جعله يلزم
يجب المرتبة العقلية ولا يكون جعل اخر قبل جعله عقلا لانه لو كان جعل اخر قبل جعله يلزم
ان يكون الصادر الاول هو ما تقدم جعله على جعله فيلزم ان لا يكون ما فرض صادرا اولا
صادرا اولا هف واذا لم يتقدم على جعله جعل آخر يلزم منه ان لا يتقدم على جعله جعل
الواحد الخارجي ومن انتفاء تقدم جعل الواحد الخارجي على جعل الكثير الخارجي بتقدمها عقليا
مع وجود الكثير الخارجي يلزم انتفاء وجود الواحد الخارجي مع وجود
الكثير الخارجي لان تقدم جعل الواحد الخارجي على جعل
الكثير الخارجي قبلية عقلية لان
من لوازم

وجود
الواحد الخارجي انتفاء جزء انه
على ما بينا مشروحا فيلزم من ترك الانتفاء الخارجي فيتعين
اللازم يلزم انتفاء وجود جزئه وهو الكثير الخارجي موجودا ان يكون الخارجي
وجود الكل مع انه يكون الصادر الاول هو الكثير ان يكون موجودا وهذا باطل لان الذي
فظهر انه لا يجوز ان يكون الا اثر الجعل اولا وبسيطا منهما فقط فان يكن
ان يكون الواحد الخارجي اما واحد خارجي او كثير خارجي اذ لا الواحد الخارجي اول صادر
وهو الموجود الخارجي صادرا اولا فتعين ان لا يكون الصادر الاول الا الواحد الخارجي ويكون ان
الكثير الخارجي لكون الكثير الخارجي صادرا اولا وجوب ان افراده فوق الكون بل يكون ان
بالبرهان هو امتناع كون الكثير الخارجي واحدان خارجيان فصاعدا على الاخر نعم عقليا بل يكون هذا
بقي احتمال آخر وهو انه يجوز ان يكون جعل شيء منهما متقدما على جعل الاخر اشرف احدهما منهما
صادرين من الجاعل الحقيقي ولا يكون مرتبة واحدة بلا رجحان موجود او ان كان كل واحد
في درجة واحدة عقلية لجواز ان يكون في رتبتهما في مرتبة عقليا موجود اوان كان المركب منهما
التقدير لا يكون بسبب تقديم جعل احدهما على الاخر تقدما عقليا يكون جزء الكثير من صدور
متقدما على الكثير المركب منهما تقدما عقليا بناء على ان كلا منهما لا يكون متاخرا عن صدور منهما وهكذا
فيكون كل واحد منهما صادرا اولا بناء على ان صدور شيء منهما المركب منهما فيتحقق في عالم
الآخر قبله قبلية عقلية والصادر الثاني يجب المرتبة العقلية هو الكثير فيجوز ان يتحقق منفصلا
الكلام فيما زاد عن الصادرين المذكورين كما نظيره بادنى تامل بجزئياته منفصلا
الوجود صادر اول على الوجه الذي ذكرناه شروحا وبهذا الاحتمال الذي يجب
يظهر توجه الاعتراض المشهور على ما ذهب اليه الحكماء ان الواجب و
جل شانه بسيط حق وواحد من جميع الجهات تكثر لا باعتبار
ليس في حقيقته الحقة الاجزاء

واما باعتبار الصفات
الكمالية مطلقا فيكون واحدا
في جميع الجهات ولا الصدور الا الواحد ولمحض الاعراض من ان
في اول مرتبة الصدور ورتبة الالة الواحد واحدا حقا واحدا في جميع معلوما له في المرتبة
الواجب جل شانه مع كونه بسيطا حقا ويكون جميع ما سواه عليه لشيء يجب
يكون مناطا لانكشاف جميع ما سوى الله تعالى التي بما سواه متقدما على علمه تعالى لشيء على شيء
في درجة واحدة بحيث لا يكون علمه تعالى في مرتبة واحدة عقلية بلا تقدم والاصدار والخلق يستلزم العلم
العقلية بل يكون الجميع معلوما له تعالى فلم لا يجوز ان يكون حال الايجاد والاصدار على شيء
عقلا والا يلزم الجهل العباد بالله تعالى فلم لا يجوز ان يكون في مرتبة واحدة بلا تقدم الحادث على الاطلاق
بان يكون صدور جميع الاشياء منه جل شانه في مرتبة واحدة لا يكون واردا على ان وجود
المرتبة العقلية ويكون حال الايجاد مثل حال العلم وهذا الاعتراض ولا شك في ان العرض
الموجودات الممكنة بالذات بعضها الجواهر وبعضها الاعراض خصوصية حقيقة متاخر
لان الموجودات على وجود الجواهر وهذا التوقف ان جعل وجود الموقوف فلا وجه
الاعراض موقوف على وجود الجواهر وقد بينا سابقا ان جعل حركة المفتاح
فيكون من قبيل القابل لا من قبيل الفاعل وقد بينا كاف حركة اليد وجعل وجود الجواهر
عن جعل وجود الموقوف عليه بل المرتبة العقلية ان جعل وجود الاعراض
بالعقول بان جعل وجود الاعراض لا يكون متاخرا بالنسبة الى المركب
بل يكون جعلهما في مرتبة واحدة عقلية فيكون الاعراض المذكور بالنسبة الى
منه فعلا واما الجواهر فبعض منها مركب كالاجسام ولا شك في ان جعل وجود
متاخر عقلا من جعل وجود جزئه بناء على ان وجود الموقوف عليه متقدم عقلا على جعل
الى وجود كله وجعل وجود الموقوف فهذا الاعتراض مندفع بالنسبة الى الجواهر المركبة
وجود الموقوف بالنسبة الى الجواهر
الخارجية

الجواهر البسيطة
الخارجية فان كانت
ما فوق الكون وكان بعضها اشرف
في بعض آخر منه فلا بد ان يكون جعل الاشرف اقرب
متقدما عقلا على جعل غير الاشرف لان الاشرف الى
الجاعل الحقيقي من غير الاشرف على ما بينا سابقا فهذا الاعتراض مندفع ويكون
بالنسبة الى هذا القسم من الجواهر وان لم يثبت اشرفية بعضها بالنسبة الى البعض
اتصاف الشارح في الشرف والكمال بانها مع توجه الاعتراض على الوجه الذي ذكرنا واولا على الوجه
المشهور فانه غير صحيح بالكلية كما بينا شروحا والصادر فرق بين الجاعل والواجب جل شانه
وبين علمه جل شانه بها بناء على ان شاط انكشاف الاشياء بالنسبة الى الله تعالى انما هو
البسيط الحقة مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته بلا بد خلية شي ان الايجاد والوجود بيان
تعالى لان الايجاد والشيء الذي يتحقق فيه الايجاد وشروط القابلية الايجاد والوجود بين
ان الممتنع بالذات لما لم يمكن قابل الايجاد والوجود ولم يتحقق فيه الايجاد والنقصان
على نهاية نقصانه لا ان هذا ان في العباد بالله تعالى شي من نقصانه الموجودية الماديه
قدرته التامة وفوق التام وكذا الكلام في الوجود الكامل المجرد والوجود والكمال
فان ذلك الكمال والنقصان بينا ان بهما خصوص حقيقة المجرد والماديات الى غير ذلك
الكمالات والنقصان الراجعة الى خصوصيات القوابل فانها اثر من البعض فلا وجه
لكون الايجاد والواجب جل شانه كعلمه تعالى على ما بينا مفصلا وشرح باذن الله تعالى
وجه في دفع الاعتراض الذي وجهناه وحاصله انه ثبت ان الصادر الاول الجوهر
ان يكون من المركبات ولان الاعراض ولان الجواهر المجردة البسيط الحادثة
كالنفوس المجردة الانسانية فيتعين ان يكون جوهر المجرد البسيط
خارجيا حادثا دهريا كما هو المذهب الحق
او قديما كما هو المذهب
الباطل

وعلة بين وفعله
كل منها مستغنيات في ذاته ونقايصه ان الشخص
يكون مستغنيا وقد ثبت فيما نوعا منحصرا على هذا الوكان واحد
عن المادة وذاته وفعله يكون الشيء المادي وبناء على ان يكون كل نوع كل واحد
الجوهر المجرد في ذاته وفعله الافراد والاشياء المعترض يلزم من المادة ويكون جنسية
ولا يكون النوع السلسلة كما ذكره المعترض وفعله عن تلك الامور طبيعية
الصادر الاول اعدادا متعددة بجواهر المجردة اغنياء في ذاته وفعله عن تلك الامور مستندة الى
في تلك الامور المتعددة ان يكون مابه الاشتراك الذاتي بينها مستندة الى الذي يكون
منها منحصرا في الشخص ويلزم ان يكون الاثار المشتركة بين الحيوان الانسان
ومابه الامتياز الذاتي هو الفصل ويلزم ايضا ان الحيوان فانه مستند الى المختص
مابه الاشتراك الذاتي كالشيء المشترك بين افراد منها كادراك المعقولات واو اتحدت
طبيعة جنسية مشتركة بينها والاثار المختصة بكل واحد منها كالتقرب نقاصه والا يكون
فانه مستند الى مابه الاختصاص الذاتي وهو الناطق كما ذكره والكمال والعرض
المقدمات فنقول لا يجوز ان تكون تلك الامور متساوية في الشرف والكمال المشتركة
بينها اختلاف في درجة الكمال والشرف بل يكون الجميع في درجة واحدة كما ذكره
لانه لو كان الامر كذلك للزم ان يكون هذه الدرجة الواحدة في الشرف والكمال ثبوت
بين الجميع امرا عرضيا مشتركا بين الجميع ولا يكون لخصوصية واحدة منها دخل في ثبوت
ذلك الامر العرض المشترك بينها له والا يلزم ان لا يكون ثابتا للاخر لان وجوده الموقوف
بدون وجوده الموقوف عليه باطل واذا لم يكن لخصوصية شيء منها دخل في ثبوت
ذلك الامر يلزم ان يكون مستندا الى الامر المشترك الذاتي الذي هو الجنس
كالشيء المشترك بين افراد الحيوان ولا يكون لخصوصية شيء من افراد الحيوان دخل
في ثبوت الشيء له والا يلزم ان لا يتحقق في الاخر لامتناع
تحقق وجوده الموقوف عليه فيلزم ان يكون
مستندا الى القدر المشترك
بين

تلك

بتلك الحيوانيات ذاتيات فيلزم في الشرف ايضا
الافراد وهو كذا اشتراكا ذاتيات فيلزم في الشرف ايضا
الذي يكون قدرا مشتركا بالخصوصيات واحدة من خصوصياتها وخصوصيات
وجب لها الى اي شيء من المفروض ان درجة واحدة خصوصيات المشتركة الخصوصيات
خلاف الفرض لان الخصوصية المتعددة باعتبار الطبيعة المشتركة لا يكون كل واحد
والكمال مستندة الى الاشرف والاولى ان يكون الصادر الاول هو تلك الطبيعة الجنسية
يلزم ان يكون الاشرف اول فيلزم ان الفصول المنضمة الى الطبائع النباتات
الشرف فرض انها صوادر اول لاشك في ان الفصول المعادن والانواع
المندرجة تحتها ونقول ايضا لا ريب ان كل نوع من الانواع المختصة وكذا
مبدا الكمال المختص لكل نوع نوع مبدا الكمال المختص بها الى ما به الاختصاص باعتبار
والانواع الحيوانات يكون له فصل قريب والاثار المختصة بانضمامه الى الانواع
الاثار المشتركة مستندة الى المكنة مابه الاشتراك مختلفة فصول الانواع الجمادات وفصول
لبعض من تلك الانواع اتم من كمال البعض الاخر لان الفصول الانواع الحيوانات
الكمالية والاكملية الا ترى ان فصول انواع النباتات وفيما بين فصول الانواع الحيوان فاذا
انواع الحيوانات اكمل من فصول الانواع النباتات الى الفصول الانواع منحصر في
يكون فصل نوع الانسان اتم واكمل بالنسبة الى كل واحد منها نوعا والكمالات
كان الصادر الاول امورا متعددة يلزم ان يكون كل مستند اليه والكمالات بالتر
كما ذكرناه فيكون لكل واحد منها فصل معين وكمال معين لتلك الامور المتعددة في الكمال
المستندة الى الفصول المختلفة مختلفة فلابد ان يكون لكمالات درجة واحدة في فضل
فرض انها صوادر اولى مختلفة ولا يصح ان يكون جميعها في المختص بكل فصل
كما ذكره المعترض بل لابد من الاختلاف في الكمال والشرف بعض آخر باعتبار تحقق
فيكون بعض تلك الانواع اشرف من بعض فيما بين فصول تلك الانواع
الاختلاف فيما بين فصول
المختلفة فبطل قول المعترض

لما ذكرنا مفصلا
وايضا قد بينا ان تلك
الافراد المختلفة بالنوع يجب ان لها ان في الشرف والكمال وقد بينا ان الذاتية
يكون جواهر مجردة فيكون الجواهر واحدة مشتركا بين جميع الاشتراك بينها ففي اي موضع
واذا كان جميعها في درجة امرا عرضيا مستند الى مابه الاشتراك يكون جنسا مشتركا بينها افراد الانواع
فيلزم ان يكون تلك الدرجة ان يكون مستندة الى الجوهر الذات يكون جنسا الى جميع مع
فيلزم ان الاشتراك العرضي يلزم ان يكون مستندة الى الجوهر كالمشي بالنسبة والنبات
ان مابه الاشتراك الدرجة فيه تلك الدرجة ايضا كالمعادن ونار على هذا الوجه الصبا
فيلزم ان يكون تلك الدرجة يلزم ان يتحقق المادية الغرض نار على الاختلاف
تحقق ذلك الجنس لجنس الجواهر قول الغرض يلزم ان يتحقق
الحيوان واللازم باطل لان الجوهر فيها فبطل اول يلزم واحد
عدم تحقق تلك الدرجة من الشرف والكمال انها صورا مندرجا تحت نوع واحد فلابد
وايضا لو تركنا هو القول بان تلك الامور التي فرض الجميع تحت نوع واحد ان
النوعي بينها وقلنا انها لا يكون مختلفة بالنوع بل يكون الجميع المندرجة تحت نوع الانسان
فنقول يجب ان يتحقق الاختلاف التشخص بين تلك التشخصات اشخاص كنسبة
التشخصات المختلفة في الكمال والشرف التشخصات الى الاشخاص
تحقق التشخصات المختلفة في نسبة ان يكون المختلفة كالتشخصات
المختلفة في الشرف والكمال فيلزم ان يكون علة للكمالات المختلفة في الشرف والكمال فلا يجوز
الفصول الى الانواع فكما ان الفصول المختلفة في الشرف والكمال فيهما وبالجملة
المختلفة علة للكمالات المختلفة كالاشخاص الانسانية بل لا بد من الاختلاف المخصوصة
تساوي تلك الاشخاص في الشرف والكمال والاشخاص لا يجوز ان يكون مستند الى القدر المشترك على
الامر العرضي المشترك بين الانواع والاشخاص ويجب ان يكون مستندا الى مابه
شيء من تلك الانواع او الاشخاص فكان مابه الاختصاص يجب ان
ما اقتضاه البرهان عليه الاشتراك فلك مابه يستند الى مابه
ان يكون الاختصاص

ولما

ولما يتحقق تخصص بتخصص
لزم ان امر يجب في كل الامور العرض قبل القطع وجوبات
في كل شيء مابه الاختلاف فلا يجوز لكان الاشرف على اعلى الاصحاب جميع
فلابد من تحقق فيهما والكمال لانه يكون جعل لكان الاخص او احد
واذا تحقق الاختلاف في الشرف والكمال فلابد ان يكون جعل الاخص العالية بان الجوهر
الشرف فرض انها صورا اول الاشرف والاعتراض ودفنت المقدمة البسيط المفضل المتقضين
واذا تحقق الاختلاف في الشرف على ما هو انه يلزم من اجتماع
جعل غير الاشرف في اجوبة اسولة الواحد البسيط لا يلزم ليس لا صدور به
واستدلال الشيخ ان الصدور الا الواحد وليس بنقيض صدور آ هو نقيض الشيء فانه
لا يصدر منه في اول مرتبة مثلا كان مصدرا الا ولما ليس بان نقيض الحاصل ان نقيض سلبه
مصدر الامرين كا و ب مثلا تبعية عليه لا غير آ او صدور آ او العكس
واعترض فخر الدين الرازي وغيره بان رفع آ او نسبته رفع صدور آ وبالعكس
اعني صدور ب وذلك نقيض آ هو رفع صدور ب او سلبه وكذلك ليس رفع آ او السلب
فصدور آ نقيضه رفع صدور آ لا صدور ب غير صدور ب فلا شك في ان الغيرية لا يستلزم التناقض قطعا
ما في الباب ان يكون صدور آ غير الآخر ولا لزوم بان النقيضين باعتبار
بل اللازم ان يكون كل منهما مجتمعان في الوجود الشفاء بان عنها في
ان زيدا غير عمرو ومع ذلك صح ان الشيخ ما طيفور باس لانه يجوز اجتماعهما
يكن من وجه آخر وهو ان الشيخ صرح باعتبار الحمل الاشتقاقي فيه رائحة ولا رائحة
بحمل المواطاة لا يكون بينهما تناقض باعتبار ان يجتمع فيه على النفاح
محل واحد باعتبار الحمل الاشتقاقي كالتفاح فانه يجوز ان يحمل عليه المواطاة ومع ذلك
كاللون مثلا فانه يحمل عليه لا رائحة بالحمل المواطاة وصدور الكثير عن
ان نقول ان اللازم في صورة صدور آ و ب
الواحد الحقيقي معا

فجهة واحدة
وجهة واحدة الصدور والصدور بلية
عقلية فليس اول المحقق واحد صدور ا لا بالحمل فصدور ا ولا على ما ذكرنا
هو ان يكون الواحد مصدرا لـ ا وهو مصدر ب لانه لا بد النقيضان الخ كان زيد كاتب وزيد
آ وذا الا صدور ا لا صدور ا كالحمل على عمرو وانه قبل اجتماع كان لي زيد كاتب وفي صورة
بالحمل المواطاة فيه وذلك لا يكون شيء قبل الحمل المواطاة كان الحمل ذي
صدور المجتمعان فيه النقيضين باعتبار في ذات زيد باعتبار الاعتراض وفخر الدين الرازي
مثر وحاصل الخ هو اجتماع كاتب ولا كاتب بهذا المحصل والعجب منه تمره
لا كاتب فانه لا يجوز اجتماع كاتب لا يلزم بهذا الخ شنعا وقال الاعلى حتى نفخ في غلط
صدور الكثير من الواحد الحقيقي شنع على الشيخ بهذا المطلب والمنقولات
بعد ذكر هذا الاعتراض ثم بهذه فيمثل هذا المطلب في المعقولات الذي ذكره الشيخ
في المنطق ليعصمه عن الغلط ثم جاول حل عرش المحققات الاستدلال التقابلية
يضحك منه الصبيان وقد حاول ولنور ربه توجيه الحيثيات انها لا تصح
في كتاب الايماضات قدس سره وقال واما ذلك كله انها العرضية
بحيث يندفع عنه اعتراض فخر الدين الرازي مع الذات للذات الناطقية
بخصوصها في حق طباعها بما هي حيثيات متقابلة بكثرة اولا فلا الشيء
في ذات واحدة الا بعد حيثيات تقييدية سابقة من حيثية اخرى وانما الشيء
فان شيئا من الحيثيات الذاتية والعرضية لا يكون للشيء من حيث المتكلمية في موضوع واحد
مثلا يكون من حيث الحيوانية ولا المتحركية لا يصطدمان اقترانا بخصوصها
ونقيضه من سبيل الحمل الهو هو معقولات حيثية تقييدية التعليلية
بعينه بالحمل الهو هو من نفس الامر فانما يجب باختلاف الحيثية التعليلية ان
فليس يسوغ مثبته الا والا اختران التقيضان
من سبيل

حمل

حمل الهمابين اذا كانت
كل منهما بعينه ليس بعينها بحيث
ذلك الحمل بعينها وبايجي بالضرورة الفطرية اذا كانت
حيثية بانكنه نفيها اللاحركة كانت المواطاة واحدة ليس ان الحمل
تركب عليها اللاحركة فيها المواطاة العقلية ليس لا بعينها
حركة فيقترن النقيضان من سبيل الحمل جهة واحدة بلقاء حيثية
اللاحركة ليس هو بعينه انبعاث الحركة بحيث النقيضان ما
تنبعث الحركة فاذا كانت اللاحركة والحركة فتحيث وبحيث حيثية
لا تنبعث عنها الحركة ولا تنبعث وكذلك اللاحركة بنفس الامر بالحيثية التقييدية
الاشتقاق اشتقاقا بين الاقتران في الموضوع بحيث الموضوع كلامه
بخصوصها من الحيثيات النفس الامرية وكذلك من لا اختلاف في الموضوع والحصول
ولا اختلاف الحيثية التعليلية انتهى ما ارشادنا نقله بالفاظ رحمه الله تعالى وفي الاستدلال
قدس سره انه مهد لدفع الاعتراض المذكور بمقدمته من ان ما قاله الشيخ ان اراده ان
المذكور وما قاله في قاطيغورياس الشفا ليس في موضوع واحد باعتبار الحمل
النقيضين بحسب الحمل المواطاة وان جاز اجتماعهما في الحيثية التعليلية يتعدده
الاشتقاق لكن لا يطلقا بل انما يجوز ذلك اذا كانت الحيثية التعليلية والحيثية
اولا فراده انهما يجتمعان في موضوع واحد في نفس الامر بشرط تحقق تعدد الحيثية
التعليلية لا على الاطلاق لانه لولم يتحقق ذلك التعدد ويلزم التناقض على ما
اشار اليه الشيخ بقوله لو كان الواحد الحقيقي الخ وبيان لزوم التناقض
انه لو جاز ان يصدر عن ذات واحدة بسيطة
بحيثية واحدة تعليلية
امران

للزم النقيضين ذاتيات واحدة
اجتماع الحمل المواطاة ذات واحدة بعينه قد سبق عن غير الف جزئية التي
يجب الحمل لانه اذا صدر غير ذات الف ولا الف ايضا وانه بالضرورة مرتبة جهته
الصادر لانه اذا صدر تقليبية الف او بالعكس اللاحركة بحث المفتاح بحث
حيثية واحدة بصدر لا الف المقدمة لقوله كانت ان يجب عليها بحث المفتاح اذ لم يكن
يلزم ان بصدر تلك المقدمة اذا فرضنا ان يجي اي يترتب عليها مفتاحا لانه واحدا
ادعي البداهة في ذلك انا اذا فرضنا ان ترتب على الحيثية الباب والباب
ويمكن ان يلقي بها فيلزم ان يكون المفتاح بحث المفتاح وشغل بحث الباب فاذا
بحث الباب بها شي اخر اصلا يكون شغل مفتاحا والمفتاح بابا مثلا
الباب بدون انضمام شي اصلا يلزم ان يكون الباب بعينه الف وجوب انضمام
بدون انضمام شي واحدا يلزم ان يكون الف ولا الف بعينه الف بلا الف بعينه
واذا كان شغلهما واحدا ترتب عليه الف ولا الف ترتب عليها جعل لا الف بعينه
فرضنا ان بسيطا حقا ترتب على عين العلة التي جعل الف من حيثية يجب الحمل
فيلزم ان ترتب لا الف على عين جعل حيثية فيلزم اجتماع النقيضين يجب
امرا ليهارا اساوح يلزم ان يكون شي اصلا فيلزم اجتماع منهما لحمل عليه
غير الف بدون انضمام شرط وشي الف وب لان كل واحد النقيضين ويحتمل ان
المواطاة في كل من الصادرين وهما الف فيلزم اجتماع النقيضين الخ وكانه يلزم اجتماع
الف ولا الف بالحمل المواطاة فيلزم اجتماع النقيضين وعلى ما بينا فيه وحاكذلك
يكون هذا مراد الشيخ في قوله فيلزم اجتماع الصادر على المحال يجب الحمل الا باشتقاق
النقيضين المحال بحسب حمل المواطاة في النقيضين لكن في المصدر لا في
يلزم اجتماع ايضا الصادر

وبيان

وبيان انه لا يمكن ان يجتمع سواد
ذلك انه لا يمكن رفع سواد ونقط فلا يجوز رفع سواد
ان يجتمع في وقت واحد السواد والرفع بالصفات البسيطة العرض
في محل واحد في وقت واحد بعينه سواد وداع الصفات البسيطة تعليلية كما يقوله
ان يكون موضوع واحد وكذا الحال في جميع علة واحدة تعليلية الملازمة
معا في وقت واحد اذا تقرر هذا فنقول اذا صدر عن علة تكتنية والملزوم وفطران
الا موصوفا بها اذا تقرر وجوب بلا تعدد وحيثية تعليلية تلك العلة فلا يجوز ان
ولا الف بعينه غير الف ورفع صدر وغير الف في الحركة بعينه غير الحركة ولا الف
الخصم يلزم اجتماع صدور غير عين تلك الحركة والكلام في صدور الف ولا الف
وبيان اللزوم انه قد بينا انه اذا صدر عن حيثية ترتب اللاحركة غير حيثية ترتب اللاحركة
يكون حيثية ترتب الحركة عين حيثية ترتب الحركة تفصيلا واذا كان الامر
بعينه غير الف وامثالهما بل يجب ان يكون الصادر كما هو تفصيلا عين حيثية
بعينه غير الحركة والا يلزم اجتماع النقيضين الخ في بعينه غير الف عين
كذلك فاذا صدر عن علة واحدة بسيطة الف ولا الف لا يجوز ان يصدر لا الف
ترتب الف لما مر سابقا في حيثية صدور الف لانه اذا لم يكن صدور الغير
وحينئذ لازم حيثية صدور الف هو رفع صدور غير الف بناء على عدم الواسطة
في مرتبة تلك الحيثية يلزم ان يكون رفعه في تلك المرتبة بناء على ان هذه
بين الايجاب والسلب فيكون عدم الغير لازما للغو بانه هذه المرتبة لان لان هذه
المرتبة وهذه الحيثية علة لذلك الرفع لان رفع الغير وعدم مستند
الى عدم علة وجود الغير بناء على ان عدم
المعلول يستند الى العدم
العلة

ولا جهتيه ... تعليليه فيلزم
وفرض ان واحده فيها ان تكون واحده ... التعليليه له يكون
التعليلية واحدة والا الف ويكون تعدد حيثية بل بحيثية نفس الامر فلا يلزم ان
صدور الف والا لتعدد حيثية غير الف موجود في الخارج وانتفاء الجنسية علة هذا انتزاع
في رتبة الصدور لصدور غير الف وذلك انتفاء العلة وبناء على هذا الصدور الغير
فلم يكن حيثية تعليلية نفس الامر لصدور غير العلة الى عدم ان يكون ذا رفع
انتفاء الحيثية التعليلية في العلول يستند الخصم وان يكون النقيضان الى
يلزم رفع صدور غير الف لان عدم الف كان مورد الخصم اجتماع النقيضين ان
المصدر ذا احد وغير الف بحيثية صدور الدليل الذي ذكر ان فيلزم اجتماع النقيضين
الصانع الواقع ونفس الامر بناء على الدليل قدس سره والا اختيار الى لزوم اجتماع
يجب الحمل الاشتقاقي ايضا وهذا شرح قوله قدس سره الى لزوم الاحتمال
من سبيل كل من الحملين ويحتمل ان يكون كلام الشيخ ايضا اشارة الى ذلك الاحتمال ان
الحج باعتبار كل واحد من الحملين على ما ذكر ناشر وحالان كلامه لا يابى عن ذلك ان
هذا نهاية الكلام في المقام لكن يبقى شيء لا بد من بيانه وهو ان الواجب جل
فياض على الاطلاق وجواد على الاطلاق وليس في فياضيته وجوده وضنانة وتقصير
قطعا والتفاوت الواقع بين انواع الممكنات الموجودة وانحاء صدورها بالكمال
والنقصان انما يكون بحسب خصوصيات القوابل دون الجاعل والا يلزم الترجيح
بلا مرجح وهو باطل لانه يستلزم للترجيح بلا مرجح وهو فطري البطلان عند كافة العقلاء
لخصوصيته جل شانه الخاصة المتخصصة الكاملة الواحدة حيثية واحدة تعليلية
لصدور خصوصيات المعلولات بلا احتياج الى تعدد الحيثيات التعليلية
كما ذهب اليه من قال بانه يجوز صدور المعلولات الكثيرة من العلة الواحدة
من جميع الجهات بلا احتياج الى تعدد الحيثيات التعليلية
ولهذا قال المحصلون من ارباب تحقيق العلوم

العقلية ان نسبة التفاضل وجواد
ان نسبة على الاطلاق ... وبالاستفاضات
الفياض على المعلولات بالكمال والنقصان
على الاطلاق الى جميع انواع مبينا باختلاف خصوصيات الموجودات القابلة
على السوية والاختلاف في القوابل فقط لانها مجاريات النقصان كالوجود وجل شانه بالقياس
الى الخصوصيات والوجودات المختلفة النسبة افاضته والجادة على الاطلاق
رجع الى الافاضات والوجودات ان نسبة فياضيته على الاطلاق وجود به
انحاء الافاضات ولما ثبت ان نسبة فياضيته على الاطلاق في رتبة واحدة بحيثية
والمبادي على ما اشرنا اليه بالنظر الى فياضيته جل سلطانه وما ذكره قدس سره
الى جميع معلولاته بتفاوت ... بالنظر الى جل سلطانه في زمان ... النظر وجعل
فلا يابى جل شانه عن استنادا الف وب ... المقدمة ... وجعل النظر
واحدة تعليلية مع كونه جل شانه بسيطا حقا ولا بد لنفيه من الدليل الذي يكون محل النزاع الا نصيد
في توجيه كلام الشيخ واتمام دليله مبني على دعوى البداهة في المدعى الذي يكون محل النزاع لان بحسب ان
دعوى بداهتها رجع الى دعوى البداهة في المدعى الذي في انه بل لا يحسب لم يسلم
فيلزم منها دعوى البداهة في اصل محل النزاع لان النزاع في انه لا يجب بالاطلاق
عن الواحد الحق والبسيط المطلق الا الواحد او لا فمن قال بانه فياضا على الاطلاق
الا حركة بمعنى غير الحركة لو صدرت من البسيط الحق الذي يكون الله حركة وحركة
وجود اعلى الاطلاق بكنه الحيثية التي صدرت الحركة يلزم ان يكون لان
لا حركة بالضرورة الفطرية كما ذكره قدس سره لان هذا اول النزاع واول البحث الف
هذا الكلام محصله انه يجوز ان تصدر من البسيط الحق بحيثية تعليلية واحدة وبل
وب وغيرهما بلا احتياج الى التعدد في الحيثية التعليلية فكيف يسمع دعوى البداهة
هذا بالمآل الا دعوى البداهة في المدعى الذي يكون محل النزاع بين العقلاء ولو كانت
هذه بديهية لما يتصور الخلاف بينهم فان قيل قولهم الواحد
لا يصدر منه الا الواحد مدافع لقولهم ان
المتلازمين يجب ان يكون

احديهما علة للآخر او يكونا معلولي علة واحدة لان بهذا واحدة
معلولي علة وواحدة ومعلولين بعلة واحدة صريح في ان العلة الواحدة منهما فلئن علة للآخر
صريح في جواز صدور الا الواحد صريح في انه لا يقع منهما احديهما علة للآخر
وقولهم الواحد لا يصدر منه الا الواحد معلول واحد فيلزم ان لم يمكن ان المتلازمين يجوز ان
لا يجوز ان يصدر منها اكثر معلول علة للآخر فلا اشكال وان يراد بهم ان قولهم ان ذات
لا يجوزان ان كان احدهما علة للآخر فالحق ان لو ان يكون لو وحدة فيكون في درجة
المتلازمان ان كان معلولي علة واحدة فالحق ان العلة تحب بحيثيتين تعليليتين يكونان احدهما
بل يكونان معلولي علة واحدة بهوان ذات العلة لا بطلقا بل بحيثيتين اللذان لا يكون الآخر
يكون معلولي علة لذلك المعلولين لكن ان يتحقق التلازمان ان احدهما لا ينفك عن الآخر
تلك العلة لذلك الكلام في هذا المقام منهما باعتبار ان احدهما باطل والاول على
واحدة وتفصيل الكلام ان يكون التلازم منهما ارتباط افتقاري غير دائر وقال بعضهم
علة للآخر لا يخلون ان يكون منهما ارتباط لغوا فيتعين الثاني وقال للآخر
بمحض الصحابة الاتفاقية او يكون التلازم لغوا فيتعين احدهما علة للآخر
بمحض الصحابة الاتفاقية ويكون التلازمين اللذين لا يكون احدهما فلا يلزم ان يكون
يتحقق التلازم المصطلح بين المتلازمين الابوة والنبوة وامثالهما الوجود فيحتاج
بهذا التقدير الناشئ ان الامرين المهية كمهية الابوة والنبوة التلازم بحسب المهية كالابوة
ان كان تلازمهما غير دائر واما اذا كان تلازمهما آخر فان كان
بينهما ارتباط افتقاري غير دائر اذا كان المتلازمين اذا قيس الى امر آخر ذاتيا بل يكون
الى رابطة وفيه نظر لان كل امرين اذا لم يكن ذاتيا ولا ذاتيا للآخر
والنبوة فلابد من رابطة ايضا والابوة والنبوة ليس احدهما ان يكون بمحض
ذاتيا او ذاتيا له فلا يحتاج الى رابطة والابوة والنبوة مع مهية الآخر اما ان يكون التلازم
خارجا وعرضيا فلابد من رابط وايضا لو كان مهية احدهما مع مهية الآخر من قبيل التلازم
فلابد من رابط وايضا لو كان مهية احدهما فلا يكون تلازمهما من قبيل ارباب العلوم
الصحابة الاتفاقية المصطلح بين ارباب العلوم العقلية

او لبس

او رابطة
سبب لزم القول لا يحتاج الى الولادة
وح يهدم اذا كان بين الابوة والبنوة بحيثيتين تعليليتين بين ان
التلازم اذا كان ارتباط بين الابوة والبنوة بحيثيتين انه اذا كان على انه لصدق
الى الرابط والارتباط الولادة والاعتداد بينهما على انه الاول و
لانه ترتب على الولادة واحدة بحيثيتين جاعلها الارتباط بينهما يتحقق المعلول الا
يكونان في درجة واحدة فلا يحتاج الا ان لو جاعلها الموجبة العلة الموجبة
معلولي علة واحدة كلما تحققت العلة الموجبة على العلة لا
انه كلما يتحقق احدهما يتحقق الآخر يجب تعدد المعلول لا يلزم ان
يتحقق احدهما كلما يتحقق الآخر ووجه عدم الاعتداد المتلازمين ان يكون احدهما
للآخر بناء على وجوب تعدد الحيثية التعليلية القضايا يكونا في
تكرار الوسط فيلزم العقم فان قيل ان في القضايا الكلام في
علة للآخر او يكونا معلولي علة واحدة ينتقض بتلازمين وكذا الكلام في
قولنا كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان متلازمين معلولا علة
تلازم الشرطيات وعكوسهما مع ان احدهما ليس علة للآخر ولا معلولا ان
واحدة قلنا العكس والاصل معلولان لعلة واحدة لان الامر الذي جعل كل انسان
حيوانا جعل بعض الحيوان انسانا وتفصيل الكلام ان المحمول اوالت الى الاصل
يكون ذاتيا للموضوع او المقدم او عرضيا لهما فان كان الاول فكان قضية
مطابقتها ذات الموضوع بلا احتياج الى حيثية تقيدية او تعليلية فكذلك الحال
في العكس مثلا قولنا كل انسان حيوان يكون مطابق تلك القضية ذات الموضوع
بذاته بلا احتياج الى حيثية تقيدية او تعليلية لان ثبوت المحمول للموضوع
صورة حمل الذات والذاتيات ضروري ذاتي
على ما برهنا في مقام الانكار بلا احتياج

الى وعلة انتبوع ونكته
رابط وعلة الى الموضوع بمطابق بعض ان
المحمول الذي الى الانسان يكون اليه او فيكون بسبب تعجب حك
وهو بعض الحيوان الموضوع لان الانسان ان ضاحك بعض الفعل الى بل العاقل بعض
الحكم فيه ايضا ذات نفس الامر ونحو كل انسان كاتب فيه ثبوت بكر وهو بعض
حيوان هو البعض الحيوان وان كان عرضا يكون كافية ايضا لان حيوانا واعلم
المحمول ذاتيا فيطابق العكس ايضا لان ذاته بذاته لا يكون العكس الكلي عن ان
ذات الانسان بذاته فيطابق بحمل التعجب فنده العلة بعلة فيسرى
الى رابط وعلة خارجة عن حقيقته وهو التعجب فانه يتعجب رابط فلا يعرف ان
ان ان لا يتم صدقه بدون ذلك الرابط الذي هو التعجب المدققين بسلسل
فزكناه المشى على الوفاق على عدم جواز تعدد الواجب بالذات وحاصله انه لو تحقق
واجبان بالذات العياذ بالله فلا يخلو من ان يكون بينهما تلازم مصطلح او لا فان كان
وفي هذا الاستدلال الاخر وهذا ايضا بالذات وان لم يكن بينهما تلازم مصطلح بان يكونا معلولي علة واحدة وكل منهما ان يكون احدهما علة للآخر
يكون منافيا للوجوب بالذات فنظهر انه لا يجوز تعدد الواجب بالذات في الوجوب بالذات فيلزم امكان رفع احدهما مع بقاء في وجوب الوجود
الخاص بالقياس الى الغير وتفصيل الكلام عدم الفرق بين الامكان انما هو الامكان الخاص بالقياس الى الغير
امكان خاص بالنظر الى الذات والاخر امكان خاص بالنظر الى الذات لا الامكان
الخاص بالنظر الى الذات فكذلك الامكان العام بالقياس الى الغير وهو اعم من الامكان
الخاص بالقياس الى الغير وكذا الكلام في الوجوب والامتناع فانه يتصور الوجوب بالغير
والوجوب بالقياس الى الغير والوجوب بالذات ومعنى الوجوب بالقياس
الى الغير هو كون الشئ بحيث اذا قيس الى الغير بالى ذلك الغير من عدم تحقق ذلك
الشئ مثلا اذا قيس المعلول الى علته يابى تلك العلة من ان لا يكون معلولها محققا
فللمعلول بالقياس الى علته وجوب بان وجوب بالغير ووجوب
بالقياس الى الغير ايضا واذا قيست العلة
الى معلولها

فلها وجوب بالقياس الى معلولها لان ذات المعلول تطلب تحقق علتها
وتابى عن عدم تحقق علتها وليس لها وجوب بالغير بالقياس معلولها
فليس للعلة بالقياس الى معلولها الا وجوب واحد وهو الوجوب بالقياس
الى الغير لا الوجوب بالغير ايضا كما في المعلول بالقياس الى علته ومعنى الامكان
الخاص بالقياس الى الغير هو ان شيئا اذا قيس الى شئ آخر لا يطلب المقيس
اليه ضرورة وجود المقيس ولا ضرورة عدمه ومعنى الامكان العام بالقياس
الى الغير هو ان شيئا اذا قيس الى شئ آخر لا يطلب المقيس اليه سلب ضرورة الطرف
المخالف للحكم سواء طلب ضرورة الموافق للحكم او لا يطلب اذا تمهد هذا فنقول
اذا لم يكن بين امرين علية ومعلولية وعلاقة افتقارية مطلقا سواء كان احدهما
علة للآخر او يكونا معلولي علة واحدة فلا يكون لشئ منهما وجوب بالقياس الى
الآخر لانه لا يكون شئ منهما مستدعيا وطالبا لوجوب الآخر لانه اذا قيس احدهما
الى الآخر فلا يابى عن كونه موجودا ولا عن كونه معدوما فلا يابى ذات كل منهما
عن وجود الآخر ولا عن عدمه فلا يكون شئ من الوجود والعدم ضروريا بالقياس
الى الآخر ولا معنى الامكان الخاص بالقياس الى الغير الا سلب ضرورة الوجود والعدم
بالقياس الى الغير بمعنى ان الغير لا يطلب ضرورة وجود المقيس اليه ولا ضرورة
عدمه لانه لا علاقة ولا ارتباط بينهما عقلا كما هو المفروض كما ان معنى الامكان
الخاص بالنظر الى الذات هو ان الذات لا تقتضي ولا تطلب ضرورة وجوده
ولا ضرورة عدمها لان الممكن بالذات ليس له ضرورة الوجود بالذات
ولا ضرورة العدم بالذات والا يلزم انقلاب الماهية فيكون كل ممكن الوجود
بالذات مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى الذات وبناء على
ما ذكرنا يظهر وجه اندفاع ما ذكره غياث المدققين من الاستدلال المذكور

لو نقد الوجوب زائد
بالذات ان لا يكون العقل بينهما
تعالى بالوجوب بوجه من الوجوه وان ارتباطا يكون بكل الى الآخر وان ولذا بينا
علاقة افتقارية بين امرين علاقة وارتباط بالقياس الى التعدد والفرض انه ليس
انه اذا لم يكن ضرورة الوجود والعدم بين امرين فعا نه بالنظر الى الذات والغير والا الامكان
مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى الذات لا يمكن خاصا بالنظر الى الذات الامكان الخاص بالقياس الى الغير وارتباط
لم يجز ارتفاع شي منهما بالقياس الى الذات الا الامكان بينهما علاقة افتقارية وارتباط
من ان يكون كل منهما ممكنا خاصا بالنظر الى الذات فلا يكون بينهما علاقة يكون لشي منهما امكان خاص
للوجوب الذاتي انما هو الامكان شرطا واما الامران المعلولان لعلة واحدة فلا بد بالقياس الى الغير
العام بالقياس الى الغير كما بينا او كانا معلولي علة والوجوب بالغير والامكان العام بالنظر
عقلي باي وجه كان سواء كان احدهما علة للآخر هو الوجوب بالنظر الى الذات والامكان الخاص
خاص بالقياس الى الآخر بل الثابت ح بالتامل الصادق فيما ذكرنا مفصلا بالنظر الى الذات علي ما نظهر
بهذا المقام ذكرها وبهذا بين ارباب العلوم والعلية شهورة
لتحقق الملزوم والامكان الاول ممكن بالذات لعدم الواجب جل شانه وذلك الملزوم ممكن بالذات وبهذا ان عدم العقل الاول ملزوم
وما فرض لازما لازما مع عدم جواز تحقق الملزوم مستلزم لامكان لازمه لانه اذا كان عدم العقل
ايضا ممكن بالذات وعدم الواجب جل شانه ممتنع بالذات يلزم جواز
انه ممتنع بالذات فيلزم ان لا يكون ما فرض ملزوما ملزوما
وانهما لا يجوز فلا بد ان يكون الملزوم اذا كان ممكن بالذات يكون لازمه
وجود الملزوم بدون اللازم وهو خلف فيلزم ان يكون عدم الواجب بالذات ممكنا بالذات مع
انما هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان وقال المحقق الدواني في الحاشية القديمة في ذكر هذه الشبهة
اللازم بالقياس الى ذات الملزوم وبهذا نكتة وهي ان امكان الملزوم بدون امكان اللازم يستلزم امكان
الملزوم بدون اللازم وهو ينافي اللازمة بينهما ومحال ان امكان الملزوم

لا امكانه بالقياس الى ذاته ولا يتوهمن ان هذا قول بالامكان بالغير فان
ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكانه
بالقياس الى الغير لا امكانه في ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى كلامه
وحاصل دفع الشبهة انا لا نم ان امكان الملزوم بالنظر الى ذاته يستلزم
امكان لازمه بالنظر الى ذات ذلك اللازم حتى يلزم المح المذكور بل المسلم
هو ان امكان الملزوم بالنظر الى ذاته يستلزم لامكان لازمه بالقياس
الى ذات ذلك الملزوم سواء كان ذلك اللازم بالنظر الى ذاته ممكن بالذات
او ممتنعا بالذات او واجبا بالذات فالذي يكون ضروريا ولا بد منه
هو ان يكون الامكان بالقياس الى الغير الذي هو الملزوم ثابتا للازم سواء
كان ذلك اللازم ممكنا بالذات او ممتنعا بالذات او واجبا بالذات
وقد بينا ان الامرين اللذين يكون بينهما ارتباط عقلي باي وجه كان لا يجوز
ان يكون لاحدهما امكان خاص بالقياس الى الآخر بل لا بد ان يكون الثابت
لاحدهما بالقياس الى الآخر هو الامكان العام بالقياس الى الآخر وعلى
هذا يكون مراد المحقق من الامكان بالقياس الى الغير هو الامكان العام
بالقياس الى الغير لا الامكان الخاص بالقياس الى الغير لان كلامه لا يابى
من هذا التوجيه الذي ذكرناه واعلم ان عدم العقل الاول ممكن بالذات بالنظر
الى ذات ذلك العقل لانه مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى ذاته
لكن لما كان عدمه مستندا الى عدم الواجب جل شانه وهو ممتنع بالذات
ولا يجوز وقوعه فغاية ما يلزم من ذلك ان يكون عدم العقل الاول ممكنا بالذات
وممتنعا بالنظر الى امتناع عدم الواجب جل شانه فيلزم ان يكون ممتنعا
بالغير لا ممتنعا بالذات ولا منافاة بين كون امر ممكنا بالذات وممتنعا
بالغير كما انه لا منافاة بين كون امر ممكن بالذات وواجبا بالغير والعلم ايضا

ان نقض الذي ارازي ذي ان نصه فصح

الاعتراض فخر الدين الرازي على انه لا يجوز ان يحد بذ من اعتراض فقد

اورده فخر الدين ذكر الشيخ ان رح بمنه الاعتراض صدور لا فقد

على الدليل الذي ذكره الواحد الا الواحد اورده لدفع هذا الاعتراض الضعيف بصدور الصدور العالي اوني

بصدور من الواحد الدو انه في الحاشية القديمة ان صدور اثما الضعيف حيثيتين بصدور بلا صدوره

وتصدق المحقق الدو انه ليس صدور أ فهو لا صدور ان يكون متصفا بحيثيتين ثم بغير من النقض

فيها اقول صدور لا الف احب ف حاز ان يكون واحدة لم يصح ان يتصف واما اذا لم يمكن الا حيثية

الصف لا صدور أ فاذا كان احب حيث الاتصاف بهما اللزوم النقض ويعقل ان

الذي ذو الملكة وان يجوز اجتماعهما بحيثية واحدة فان الكاتب بعد ما ذكر الشيخ

عنه الا انهما مطلقتان وان كلم فلا تناقض بين قولنا صدر عنه أ ولم يصدر

اقول المطلقتان انما يصدقان لاحتمال وقوع كل منها في زمان فاذا اتحد الزمان

فيهما لم يمكن اجتماعهما في الصدق ثم لا يخفى ان جعل ههنا الحيثيات بمنزلة الازمنة اولا

معنى لا عتبار الزمان ههنا واراد بالمطلقتين ما لم يعتبد الحكم فيه بعموم الحيثيات وبالدوام

ما قيد معهما وح نقول انما ز صدق المطلقتين وبهذا المعنى لا يختص اختلاف الحيثية اما اذا

الحيثية فلا يمكن صدقهما معا وذلك ظاهر وعند هذا النظر انعكاس تشنيع الامام على

الشيخ ثم ان بهمن يار استدل في التحصيل على هذا المطلب بانه قد تقرر انه عالم لا يجب صدور

الشيء لم يوجد لا يصدر عنه فان صدر عنه أ ج من حيث يجب صدور ب منه لم يكن واجب

صدور ب منه فاذا ان صدر منه ج من حيث يجب صدور ب منه كان حيث يجب صدور

ب منه يصدر ما ليس ب فلا يكون اذن صدور ب منه واجبا وانت تعلم انه

موقوف عليه انه لا يلزم من المفروض وهو صدور ج من حيث لحق صدور

ب ان لا يكون ب واجبا من حيث وجب

بعينه وبمثل الكلام الا بعينه د

منوع

بمثل

بمثل ما ذكرنا يمكن نقض قوله من صدوره

فقد ارادته ان قدر هنا قطع بين الذات اذا الصدور

فهو لا صدور أ الى ادا المخصص وبوانه الا بمنع ان الاول صدور ب

في لا احد في ادا الخلصين وبوانه لا له الا بمنع الاول من صدور ب بمنع الممكن بعدد

أ رفع صدور أ وبلبه في الخارج وكيف لا ولو لم يعد ما يحدده بمنع الملزوم لا نبي

في الخارج رفع صدور أ وسلب صدوره بل يلزم رفع صدور جميع الدليل على بطلان الملزوم

عمرو رفع صدور زيد وسلب صدوره بل يلزم من البطلان وبطلان الذي لزم وادا اذا كان صدور ا

الموجودة بجريان خلاصة الدليل فيه واللازم من البطلان العدد والمذكور واذا اعتبر صدور د

مراده انه لو كان صدور أ وب بحيثية واحدة تعليلية يلزم الغير اذ انما علق التقدير صدور

بحيثيتين تعليليتين فلا يلزم الغير والمذكور والمذكور في زيادة النقض بل يلزم

الممكنات بحيثية واحدة تعليلية واما اذا كانت حيثيات متعددة تعليلية فلا يلزم ان تكون صدور كل

المذكور لا نا نقول محل النزاع هو انه هل يجوز ان يصدر بحيثية واحدة تعليلية لا بد بين

اولا وغاية ما يسلم في صدوره تعدد صدور امور المتكثرة بحيثية وسلبية الاخرى في

واحد منها غير صدور الاخر لان صدور كل واحد منها رفع صدور الحيثية التعليلية

البطلان كما يظهر بادنى التفات وبالجملة القول بانه لا بد تعدد الجعل ولا بد لانيانه

صدوره صدور الامور الكثيرة امر نظرات ومحل النزاع بين ارباب المراد في لا

في برهان تام وما ذكره ليس بتام لما ذكرنا مفصلا والضيا اذا كان المراد في لا

صدور الف رفع صدور أ رفع صدور أ فلا يكون ح اجتماع صدور أ او لا بالف

علة فلا نقع لاعتبار تعدد الحيثية التعليلية في نحح اجتماع صدور رفع

مع صدور أ على تقدير كون المراد في الله صدور ويلزم

الصدور كما يظهر بادنى التفات المذكورة

في جميع المفاسد ولا

ولا يندفع شي منها باعتبار تعدد الحيثية التعليلية وان اراد من لا صدور ا
فهو مسلم ولا يلزم منه التعدد المذكور قطعا لان الغيرية لا تستلزم الرفع
والسلب والتعدد والمنافاة كما يظهر بادنى تامل وكذلك قوله ان اتصاف الشي
بامر هو لا اتصافه بآخر فيه نظر بين ايضا لانه ان اراد من اللااتصاف
بامر سلب الاتصاف بآخر ورفعه فهو ممنوع بل باطل لما ذكرناه مفصلا وان اراد
من اللااتصاف غير الاتصاف بالآخر فهو مسلم ولا يلزم منه فساد قطعا
لما ذكرناه من ان الغيرية لا تستلزم الرفع والسلب كما يظهر بادنى التفات
وكذلك قوله فلا يجوز اجتماعهما من حيثية واحدة فيه نظر بين ايضا لان هذا
يرجع الى المصادرة على المطلوب لانه لم يثبت بالدليل الذي ذكره الشيخ
انه لا يجوز صدور امور كثيرة بحيثية واحدة تعليلية فكيف يصح في مقام
الاستدلال مع عدم اقامة دليل تام على اثبات هذا المطلب دعوى
عدم جواز صدور اكثر من واحد بحيثية واحدة تعليلية مع كونه محل النزاع
بين العقلاء ومما ذكرناه ظهر حال قوله وعند هذا انظهر انعكاس
تشنيع الامام على الشيخ لان ما ذكره في دفع اعتراض فخر الدين الرازي
كلمات غير ملائمة لارباب التحقيق فلم يندفع التشنيع فضلا عن الانعكاس
ايضا قبل الحاشية التي نقلناها قوله لا يفهم منه الاستدلال على ان الواحد
لا يصدر منه الا الواحد حيث قال فيها وتحريره العلة يجب ان يتعين بالنظر
اليها وجود المعلول ولا يتحقق ذلك اذ كان نسبتها اليه والى غيره على سواء
بل يلزم ان يكون لها اختصاص به ومن البين ان الشي الواحد من حيثية
واحدة يكون اختصاصه بالشي ولغيره فان الاختصاص باحدهما ينافي الاختصاص
بالآخر بداهة وبهذا يندفع الاعتراض بانه يجوز ان يكون لذات واحدة جميع

الجهات

الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيرها فيصدر
عنها تلك الامور باسرها لان تلك الخصوصية لان كانت مشتركة بين المجموع
وبين كل واحد من الاحاد فلتبت من وحدها من شانه تعين صدور المجموع والانشاء
تعين صدور كل واحد فانها ليست خصوصية مطلقة بل خصوصية بالقياس الى ما عدا
اجزائه فقط فتلك الخصوصية لا تكفي في صدور شي من تلك الاجزاء لان نسبة العلة
بحسب هذه الخصوصية الى كل جزء والى غيره من تلك الاجزاء سواء فلا تقتضي شيئا
من الخصوصيات هذا تقرير البرهان على وجه يندفع عنه كثير من الشبه وللقائل
ان يقول لا نم ان العلة يجب ان يكون لها مع كل واحد من معلولاتها خصوصية
ليست لها مع غيره مطلقا وما ذكرتم من ان العلة يجب ان يتعين بالنظر اليها
وجود المعلول ان اردتم انه يجب ان يترجح بالنظر اليها وجوده على عدمه فمسلم
لكن ذلك يقتضي ان يكون لها بالنسبة الى وجوده خصوصية لا يكون لها بالقياس
الى عدمه لان لا يكون لها بالقياس الى غير ذلك المعلول مطلقا فجاز ان يكون
لها مع جميع المعلولات خصوصية يترجح بها وجود كل منها على عدمه وان اردتم
انه يجب ان يترجح بالنظر اليها وجوده على وجود غيره مطلقا فممنوع بل هو
اول المسئلة والجواب ان الحكم المذكور ضروري فان العقل يحكم بانه لا بد ان
يكون بين العلة والمعلول خصوصية لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيرها
والا لكان صدوره دون صدور غيره عنها ترجيحا بلا مرجح وفيه نظر اذ دعوى
البداهة في محل المنع والترجيح بلا مرجح انما يلزم لو صدر عنها ما ليس لها معها خصوصية
او صدر عنها البعض بلا تلك الخصوصية دون البعض اما لو صدر عنها جميع ما لها معها
تلك الخصوصية كما فرضنا فلا يلزم الترجيح بلا مرجح وذلك لان آحاد ما له تلك الخصوصية

حيث ان تلك الخصوصية التي
على ما يسبب الخصوصية وعرضها فلا يبحج لاحدهما التعرض على النقض
الخصوصية وصدور ما عرضها ان بدل امدادها الا ان يرد عليه بان
واشتركت في البحث وهو ان معنى كل معلول الحيث الا قول لا يخص على القطن بين
على الاخر وقد يلخص هذا البحث ان كل معلول يجب ان يكون لعلة خصوصية موجودة او لا قول لا يخص بكل واحد لم يخصص القدر
انه يجب ان يكون للعلة خصوصية تلك الخصوصية الى الجميع ولم يتحقق بالخصوص شيئا لا يقتضيه آخر
غيره مطلقا سواء كانت تلك الخصوصية بالنسبة الى الجميع ولم يتحقق الخصوصية لو اقتضت الوجه
انه اذا اشتركت الخصوصيات التي لها ثبات غير غيره فتلك الخصوصية بحقق المقام
خصوصية كل واحد وهو بها التمايزه فعليك بالتامل الصادق وحي وجوب
المشترك فلم يتحقق الامور التعدده التمايزه المختل النظام يرجع حاصله الى ادعاء وجوب
انتهى كلامه واعلم ان جميع ما ذكره من الكلام وعدم جواز صدور الامور المتعدده بخصوصية
بحقق الخصوصية المتعدده في الفاعل بقدر تعدد معلوله وقيل ان ذلك المدعى
واحدة تعليليه بلا اقامة دليل تام يدل على اثبات ذلك المدعى ولو قيل لسر الاذكار
بديهي لا يحتاج الى دليل فلا يكون مسموعا وكيف لا وهذه المسئلة محل النزاع ومعركة الاخر
بين العقلاء وهل هذه الدعوى بالاجمال الا دعوى البداهة فانه نظر عند العقلاء وحجبها الاكثر
على اولى النهى وقد بينا ان الفاعل اذا كان فياضا على الاطلاق وجوادا على مستفيض
من معلولاته على السوية والتفاوت بالكمال والنقصان الواقع بين تلك المعلولات القابل
من قبل خصوصيات القوابل والا يلزم الترجيح بلا مرجح كما سنا قد بيناه على هذا
ان نقول لم لا يجوز ان يكون لذلك الفاعل المذكور خصوصية خاصة واحدة بخصوصية وهي
حيثية واحدة بخصوصية تعليليه لصدور خصوصيات جميع معلولاته منه من يكون كافية
في صدور خصوصيات معلولاته منه وعلى هذا لا يثبت الاحتياج الى ان يتحقق الخصوصيات
المتعدده التعليليه في الفاعل المذكور لصدور خصوصيات معلولاته
منه فلا يلزم وجود الخصوصيات وحيثيات ذلك الفاعل
التعليليه في الصدور

منه
خصوصيات الكثرة وهذا لان تميس فان
المعلولات لا بد ليقتضيه الحيثيات العقلية جوازه واحد والاختلاف الذي يحصل من قبل الشمس
احتمال عقلي لا بد هذا الاختلاف والاثاره والاختلاف في القوابل المختلفة لا ترجع الى
عقلي وما ايد بين ان يها الى جميع القوابل على السوية وحرارة
عالم المحسوبات ونسبتها الى جميع القوابل على السوية وحرارة اختلاف خصوصيات القوابل
الحرارة في القوابل بالشدة والضعف لا الى الشمس والا يلزم الترجيح بلا مرجح
الواقع بين القوابل في عالم المحسوسات الا ترى ان الحرارة الحادثة من الشمس بسبب
وتركيب الماديات فالوحدة الشمس وحرارتها اليها على السوية وتبيض الثوب مع ان الشمس
الجواهرية فضلا على نور النور وهي عالم النور يكون جائزا ايضا بالطريق الاولى لسواد وجه القصار
بسيطا حقا حقيقيا على ما ثبت بالبراهين النورية العقلية وبما ذكرنا
وان ظهر وجه اندفاع ما ذكره في النور من اوله الى آخره لكن مع ذلك لا بأس بالتوجه
الى ما يرد على بعض عباراته بخصوصه فنقول قوله ومن البين ان الشيء الواحد
ثم مبني على وجوب ان كل علة لها اختصاص بمعلولها فلا يجوز ان يصير علة
المعلولين بحيثية واحدة تعليلية وحده لا يصدر الا الواحد
فلا يجوز ان يصدر من الواحد ان الواحد له اختصاص بمعلولين بعين الحيثية
وفيه نظر بين لان كل علة لها اختصاص بمعلول اذا كان على خلاف ذلك
منه الا الواحد لم يسلم ان العلة يجب ان يتحقق ذلك الاختصاص على حصوله الى
بل هو اول النزاع واول البحث وقوله لا يتحقق الفاعل له لا احتياج
بالنظر اليها وجه المعلول فهو غير مسلم عنده لان على سواء يقتضي معلولاته بلا بصدور
نسبتها اليه والى غيره على سواء الاطلاق الى جميع معلولات خصوصيات انه يجوز ان يصدر
والجواد على الاطلاق والغير حيثية واحدة تعليلية لصدور خصوصيات بانه قال بخصوصية
واحدة بخصوصية بصيرحيثية التعليلية كما ذهب اليه من كثرة
تعدد حيثيات الجهات التعليلية
في الواحد من جميع الى التعدد وحيثيات
لا احتياج وقوله بل يلزم ان يكون
لها

٣٢٤

تخصيص ... وتوجيه الجموع

فيه محل النزاع بل هو اول النزاع بحسب تلك الخصوصية الا ... والخصم جواز ا
اول البحث خصوصية لما كانت تلك الخصوصية ترتب عليها ... عليها ... عدم ... ار
لان تلك الخصوصية لان الخصم يقول ان بتلك الخصوصية يجوز ان يترتب من ترتبها عليها ... بدل ... اثره وجاء ار ا
منظورية لان الخصم تشخصية يجوز ان ... قوتها ... على ما ذكرنا ... وقوله وقد
الح منظورية خصوصية واحدة لنهاية بكالها وثانية قوتها لانها معلولاتها على ما ذكرنا ... اول النزاع في العلة الح
امراكليا بل ... لانها لا ... لنهاية ... البحث واول النزاع لان ... معلول الح
الكثيرة التشخصية لانها ... اذا كانت هذا اولى ... الاجزاء لان ... خصوصية معلول كل
لا نسلم ان العلة التشخصية منها لان هذا ... صدور شئ ... تلك للعلة ... بانه الى كل
صدور شئ ... تلك الخصوصية لا يكفي في صدور شئ ان يكون للعلة ... خاصة معلولية
فظهر اندفاع قوله فتلك الخصوصية على انه يجب ان يكون لها خصوصية بانه لا يجوز صدور
لمحض هذا البحث ان يراد هذا التقرير ان العلة يجب ان ... على القول بان هذا اصل البحث
منظور فيه ايضا لان القول بان العلة يجب ... معلول آخر ... ان هذا اصل البحث وهو
معلول معلول بحيث لا توجد بالقياس الى معلول ... وقد عرفت ... على المطلوب ... هو انه
من علة واحدة من جميع الجهات بحيثية واحدة تعليلية ... المصادرة على ... بمحل النزاع هو انه صدور
واول النزاع فيلزم بالاخرة اخذ المدعى في الدليل فيلزم ... ايضا لان ... تشخصية بها صدور
باطل وقوله لم تحقق منشأ خصوصية كل واحد الح منظورية واحدة تشخصية تعليلية
هل يجوز ان يكون لعلة واحدة من جميع الجهات خصوصية ... التعدد بحيثيات المقدم
معلولات متكثرة بحيث لا يحتاج في صدورها منها الى التعدد ... او ادعاها بين المقدم
حسب تعدد المعلولات اولا فمن قال بالجواز منع الملازمة ... وقوله فتلك الخصوصية
والتالي المذكورين في كلامه لان هذا اول البحث واول النزاع على تقدير
او اقتضت بشيئا لاقتضت القدر المشترك بمحل البحث لان هذا تسليم بجواز
ان يكون الخصوصية المذكورة مقتضية للخصوصيات المعلولات والخصم يقول مقتضية
للخصوصيات معلولاتها بل احتياج الى التعدد الخصوصية الواحدة من جميع الجهات
التعليلية نعم لو لم يكن ... حيثية

الخصوصية

خصوصيته
خصوصيات
مقتضية للخصوصيات بتقاوه مع ... المحققين ... الحكماء
ويكون الخصوصيات المعلولات هو القدر الذي اره هو ان هذا النظام الحكمى ... تسيدلوا
بعدم ان يكون العقول النظام التام واتم ... هذا الاول للنظام الشديد المتكثر
فقط وليس ... ومما بنا ... اشرف ... الذات ... الاخر ... منها ... لما وجد بالفعل
ان الحكماء ... انه لانتظام الصادر الاول الذات ... لا يكون ... كلما وجد ... موجودا
الجلي الواقع في عالم الوجود الصادر في سلسلة البدو ولمحض ... بانه كلما فوق الكون
المجعولات واثرها في سلسلة الاشرف الذي يكون داخلا فيما فوق الصادر
هو الازم هذا المدعى بقاعدة الامكان الاشرف ... فرض انه اشرف في وجوده
على اثبات ... فيما فوق الكون ان يكون الممكن الاشرف الذي كان فيما ان وجوده
الاخس الواقع فيما فوق الكون يلزم ... لان الممكن الذاتي وحينئذ لا بد
بالفعل ايضا قبله وتقبله بحسب المرتبة العقلية ان يكون الامكان الذاتي مستلزم
الاول لما كان داخلا فيما فوق الكون فيلزم ان الامكان باطل لانه
على ما بينا فيما سبق فلا بد ان يوجد بناء على كفاية الاول باطل لانه لا يصدر
اما ان يوجد في درجة الصادر الاول او بعده او قبله والاول ... ثبت انه لا
للباطل وهو صدور ما فوق الواحد عن الواحد في جميع الجهات وقد ثبت فيه
عن الواحد الا الواحد وقد ظهر من هذا ان التمسك بقاعدة امكان الاشرف في
اثبات المدعى المذكور لا يتم الا بعد تمامية ان الواحد لا يصدر منه الا الواحد
ذكرنا قاعدة امكان الاشرف بعد اثبات ان الواحد لا يصدر منه الا الواحد
والثاني ايضا باطل لانه يستلزم ان يكون الاشرف الذي يكون داخلا فيما فوق
وذلك باطل لان الموجودات الواقعة في سلسلة البدو والداخلة فيما فوق
الكون يلزم ان يكون الاشرف متقدما بحسب المرتبة العقلية على الاخس بناء على
ان الاشرف لاشرفيته وارفعيته اقرب الى الجاعل من الاخس درجة
بحسب الدرجة واقربيته والاقرب الى الجاعل
اقدم صدورا منه

الى غير الاقرب رجحانه وقربه وعلو درجته وايضا الاقرب الى الجاعل يكون
فاضلا وغير الاقرب يكون مفضولا وتقديم رتبة المفضول على رتبة الفاضل ترجيحها
عليها قبيح عقلا ولا يصدر عن الحكيم على الاطلاق والقادر على الاطلاق والغالب
على الاطلاق مباشرة القبيح راسا فتعين الاحتمال الثالث وهو ان يكون الاشرف
موجودا بالفعل قبل وجود الاخس قبلية بحسب المرتبة العقلية وبذلك يظهر حقية المدعى
المذكور وهو انه كلما وجد المعلول الاخس الداخل فيما فوق الكون يلزم ان يوجد بالفعل
المعلول الاشرف قبله قبلية بحسب المرتبة العقلية لا يقال ههنا احتمال رابع
وهو ان يكون الاشرف ممكنا ولا يوجد راسا لانا نقول هذا الاحتمال باطل لان
المفروض ان الممكن الاشرف داخل فيما فوق الكون وكل ما هو داخل فيما فوق الكون
يكون الامكان الذاتي كافيا في وجوده على ما مر سابقا مشروحا واعترض
على هذا الاستدلال المذكور بما محصله ان امكان المعلول لا يستلزم امكان علته
لان عدم العقل الاول ممكن بالذات وعلته وهو عدم الواجب بالذات
ممتنع بالذات وبناء على هذا القائل ان يقول يجوز ان يكون الممكن الاشرف
ممكنا بالذات ومع ذلك لا يوجد راسا لجواز ان يكون ذلك الممكن الاشرف
مستدعيا لوجود جهة اشرفية في علة وجوده ولا تكون تلك الجهة الاشرفية
موجودة في علته لجواز ان يكون وجود تلك الجهة الاشرفية المصححة لوجود الممكن
الاشرف ممتنعا بالذات وبناء على هذا يلزم ان لا يوجد الممكن الاشرف
ازلا وابدا مع كونه ممكنا بالذات لكون ممتنعة بالذات كما في عدم العقل
الاول وهذا الاعتراض مدفوع لانه قد ثبت بالدلايل الشرعية والبراهين
العقلية انه لا موثر في الوجود الا الله ولا خالق سواه ومن خواص الواجب
بالذات ان يكون كاملا من جميع الوجوه بحيث لا ينظر اليه شايبة نقصان
ما لوجه من الوجوه فيجب ان يكون لكل كمال وكل شرف وكل جهة اشرف وكل

كما

كمال الكل يتصوره المتصورون يكون ما فوقه ثابتا لتعالى في مرتبة ذاته
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته فيجب ان يكون جميع كمالاته جل شانه
فوق ما يتصوره الكاملون من العقول والنفوس فظهر انه لا يجوز ان يفوت
عنه جل شانه جهة ما من جهات الاشرفية والا يلزم النقص لتعالى شانه عن ذلك
نعم لو جاز ان لا يكون بعض جهات الاشرفية ثابتة له تعالى لكان لما ذكره
المعترض وجه وليس فليس فظهر ان بناء كلام المعترض على امر باطل فان قيل
فعلى ما ذكرتم يلزم ان يكون جهات الاشرف غير متناهية في الواجب جل
شانه ويلزم ان يتحقق باعتبار تلك الجهات الاشرفية الغير المتناهية بالفعل
معلولات مترتبة غير متناهية بالفعل متصفة بالاشرفية مجتمعة في الوجود
وذلك باطل اتفاقا وبرهانا قلت اما اولا فلانه لم يعلم من كلامنا سابقا
ان الجهات الاشرفية الغير المتناهية بالفعل عددا موجودة في الواجب جل شانه
بل المعلوم مما ذكرنا هو ان كل جهة اشرفية يتصورها الكاملون يكون ما فوقها
موجودا في الواجب جل شانه بمحض ذاته المقدسة البسيطة من كل وجه بلا احتياج
الى حيثية تقييدية ولا الى حيثية تعليلية كما ان الوجود والوجوب والعلم والقدرة
وغيرها من الصفات الكمالية يكون فوق ما يتصوره الكاملون من تلك الصفات
الكمالية ثابتا له تعالى في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
بلا احتياج الى حيثية تقييدية ولا الى حيثية تعليلية لكن لما كانت مراتب
الاشرفية المتحققة في الممكنات التي في سلسلة البدو منتهية الى الصادر الاول
فوجب انتهاء الجهة الاشرفية المتحققة في سلسلة البدوية ومن انتهاء
الجهة الاشرفية المتحققة في الممكنات لا يلزم انتهاء الجهة الاشرفية المتحققة
في الواجب جل شانه ايضا لان جهات اشرفية تعالى لا ينتهي الى حد معين
ان الجهات الاشرفية التي يتصورها الكاملون يكون ما فوقها بمراتب غير

ثابتة ثم
متحققا في الواجب تعالى بمحض احتياج
جل شانه وثانيا بالنسبة الى كل وجه بلا احتياج الى جل شانه ذاتيات
ذاته الحقة البسيطة ولا الى حيثية تعليلية فكان الامر فيجب ان الجهات ومعلولها
الحيثية تقييدية تعالى لحده وراء ما لا نهاية بل الكثرة فيه بان يلزمه وجوه
وجهات اشرفية فيه تعالى وذاته ولا في صفاته الكمالية لما ثبت انه بلا مانع فيقول الا يلزم منه
مع عدم الكثرة في ذاته الاعتبارية فقط والاشرفية الواجب تعالى شانه فيقول سلسلة البدوية
صفاته الكمالية ليس الا الكثرة الاعتبارية فقط والاشرفية المحققة في الصادر الاول ولا يكون ما فرض
الاشرفية غيرت انيته بالفعل عددا في الواجب تعالى ان الجهة الاشرفية الصادر قبليته يجب المرتبة
مترتبة محققة غيرت انيته بالفعل بما يلزم ان لا يحقق بالفعل قبله الممكن اشرف منه
الاول بحيث لا اشرفية فوق اشرفيتها والا يلزم ان يحقق الكلام لو امكن بعين
صادر اولا صادرا اولا لانه لو امكن اشرف منه لوجب وكذا اول مادرنا فلو لم
العقلية فيكون هو الصادر الاول دون ما فرض انه صادر اول بعد الجهة الاشرفية
في السلسلة البدوية
باطل لان وجود السلسلة البدوية وعدم انتهاء السلسلة البدوية
المجهولة وجوب انتهاء وجود السلسلة البدوية
الموجودة في الخارج الى الموجود بالذات الذي هو وجوب الواجب
بالذات فلا يلزم انتهاء سلسلة البدوية الى الواجب بالذات
فيلزم ان يحقق فيها صادر اول يكون اشرف المعلولات والاشرفية المجهولة
الاشرفية المحققة في السلسلة البدوية بحيث لا اشرفية فوقها للحكم قاعدة الامكان الاشرف
بما يلزم انتهاء الجهة الاشرفية المحققة في سلسلة البدوية الى الصادر الاول للحكم قاعدة
الامكان الاشرف لا يلزم انتهاء الجهة الاشرفية المحققة في الواجب جل شانه ايضا ولا يلزم التفصيل
ايضا يجوز ان يكون في الواجب جل شانه جهات اشرفية متعددة بحيث يكون
العقول والنفوس فاخرة من ادراكها ولا يكون شيء منها
معنى الصدور الحكمي من الممكنات لنهايته
الاشرفية وعلو درجتها
بحيث

يكون

يكون ثبت بالذات
فوق نحو الواقعة للممكن بالذات الادرى
المجازية الى الواجب بالذات وحركات الكمال دون الواجب
بالنسبة الى الحركات بالعقول الافلاك بحيث العقول والنفوس
ان الحكماء قالوا الحركات بالعقول الاخصل تتحقق بحيث العقول للواجب جل شانه
شوقية الى التشبهات وعلو شانه بحيث الكمال لان كل كمال ثابت للعقول والنفوس
جل شانه تعالى جده بحيث التطابق وذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه وذاته
تشبه بالواجب جل شانه بالتطابق الى غيره واجابات ما بينهما من البون البعيد
كمال وجوبي ذاتي ثابت له وما ثبت لهما والقدرة والارادة فكيف يتمكن بالذات
والنفوس كمال امكاني ذاتي والوجود والعلم تكيف تصور النسبة تحقيق الصفات
جل شانه يكون مباين الحقيقة والممكنات بالذات يكون على ما رواه محمد بن يعقوب الكليني
الكمالية مباينة ذاتية بالجميع منفصلا يحتمل ان يكون
بالواجب بالذات وجميع ما دونه ابن عمر قال سمعت ابا
والتشبه كلام عجيب كل العجب فتام ما بذاته عبد الله عليه السلام يقول ان
كانه دفع دهم تمام التعجب ان الله تعالى امر الله تعالى عجيب كلا لا انه قد احتج
وبين ما سواه من الموجودات مباينة تامة باعتبار عليكم بما قد عرفكم من نفسه
العقول والنفوس في نوع من الكلام السابق لان المعلوم من الكلام السابق هو ان بين الله تعالى
هذا الوهم بان حجة الله عليكم في تحصيل معرفة الله تعالى

وان كانت [illegible] علي [illegible] يطلب [illegible]
بما خفي من جلاله الفيضان شروطها تامل الحمل والتفكر
العارفين ممن يكن الفيضان العاقلة علي ما بالجملة الطالب بتفصيله من المعرفة الوجوب المطلق
والتفكر وصرف القوة العاقلة علي ما بالجملة بتفصيل العلم بمفهوم الواجب ان ينتهي
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ولا يمكن الا بعد العلم بان كل ما بالغير يجب ان
شرط التفصيل واعلم ان المعرفة للواجب بالذات وانه يمكن بالذات ان كل ما بالغير يجب بدون
بالعنوانات الكلية من المفهومات التي له ينعطف النظر بتكيف بتصور وجوب الفرع
والقادر المطلق وغيرها من المفهومات لان ما بالغير فرع ما بالذات وقدرة بالغير وارادة
الى ما بالذات والاله يتحقق ما بالغير ووجوب بالغير وعلمه بالغير و
اصله ولما كان في عالم الوجود وجود بالغير وغيرها فلا بد ان يتحقق في عالم الوجود
بالغير وحيوة بالغير ووحدة بالغير وشيئية بالغير وقدرة بالذات وارادة بالذات
بالذات ووجوب بالذات وعلمه بالذات فالعنوانات بالذات وحيوة
للواجب والمطلع بحصول التفصيل
معلوم العنوانات يحكم عليها باحكام شرعية ذي
معلوم الكنه ومجهول الكنه لان ذو العنوان
ممتنع نعم يمكن ان يكون المحكوم عليه معلوما بالكنه عند الحاكم بل لا
معلوما بحقيقة العلم بالعنوان صادق عليه وقد يكون معلوما بالكنه في
مادة يمكن تحصيل العلم بالكنه ولما امتنع العلم بكنه حقيقة الواجب جل شانه لغيره
تعالى فلا بد ان يكون علم غير الله تعالى بذاته تعالى وحقيقته تعالى وبصفاته الكمالية
ومن خواص الوجوبية الذاتية منحصرا في العلم بعنوان صادق عليه لا غير وبالجملة معرفة الله تعالى
الذي وقع بها الحجج الصادقة علي الجاهلين ثم معلوماته تعالى وكلامه بخصوصها انما هي المعرفة الحاصلة
من العنوانات الصحيحة الصادقة عليه جل شانه بحكم البراهين العقلية فالبراهين العقلية
التنزيهية القدسية تشهد بان سنة القدسية الصادقة علي حقوقه
حقيقته وعلى حقوق صفاته الكمالية ولا خفاء فيه ان الوجوبية
القدسية الا هي وتشهد ايضا علي ان حقيقته
كذلك

البسيطة

البسيطة من كل وجه وكنه صفاته الكمالية القدسية وكنه خواصه الوجوبية الذاتية
لا يكون معلوما لغيره تعالى على ما اشار اليه سيد المرسلين واشرف الاولين
والآخرين صلى الله عليه وآله الطاهرين بقوله الشريف ما عرفناك حق معرفتك
لان حق معرفة الله تعالى هو المعرفة بالكنه وهي لا تحصل لغيره جل شانه بحكم
البرهان الفارق بين الحق والبطلان فيصدق ان حق معرفة الله تعالى
لا يكون حاصلا لغيره تعالى ولهذا قال سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الطاهرين
ما عرفناك حق معرفتك

تم

رسالة في تحقيق معنى الكلي

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]

[illegible] الجزئي الحقيقي [illegible] بين الكلي يعني [illegible]

اعلم ان [illegible] الممتنع [illegible] تعريف الكلي [illegible] ان الكلي

ثم قولوا الكلي ما لا يمتنع فرض المذكور [illegible] التعدد [illegible] لا يمتنع [illegible] يكون [illegible]

ولا بد ان يكون الفرض بمعنى التجويز [illegible] عقليا [illegible] والتعين [illegible]

التجويز العقلي ولا يجوز [illegible] تعريف الكلي لان زيدا يجوز عقليا [illegible] التشخص [illegible]

[illegible] حقيقي [illegible] بين كثيرين [illegible] التشخص [illegible] بين كثيرين [illegible]

وشمول الجزئي [illegible] الممتنع [illegible] حقيقيه [illegible]

بين كثيرين بل [illegible] ولا يعتبر [illegible] التشخص [illegible] يكون [illegible]

بما هو كلي لما كان فيه ابهام [illegible] يكون التشخص [illegible] الكلية لا يكون [illegible] الكلي بما هو كلي [illegible]

الاشخاص والمندرجة تحته فلذلك التشخصية والحقيقة خارج عن حقيقة [illegible]

على ان التعين والتشخص داخل في التعين والتشخص [illegible] يكون [illegible]

بين كثيرين بتجويز العقل [illegible] على ان [illegible] يكون [illegible]

[illegible] التعين [illegible] والتشخص [illegible] الاشخاص [illegible]

بين الوجود والعدم [illegible] الكلي [illegible] المندرجة تحته [illegible]

موجود الا ان الفرد الكلي بحسب نفس الامر قد يكون معدوما [illegible] ان يكون موجودا [illegible]

ويكون [illegible] معدوما خارجيا [illegible] في الازل فيكون الممكنات المعدومة في الازل افرادا للكلي بحسب نفس الامر

والواقع لمفهوم كلي هو المعدوم الازلي فظهر ان ما هو فرد الكلي بحسب نفس الامر اعم

ان يكون موجودا او معدوما وايضا الكليان المتباينان بينهما

كلي كالموجود الخارجي والمعدوم الخارجي

لا يصح ان يكون فردا احدهما [illegible]

فلا يصح

فلا يصح ان يكون ما هو فرد الموجود الخارجي فرد المعدوم الخارجي وبالعكس لان ما هو فرد للموجود الخارجي يلزم ان يكون موجودا خارجيا والا لم يكن فردا له فلو صدق عليه المعدوم الخارجي ايضا يلزم ان يكون معدوما خارجيا ايضا والا لم يكن فردا له فيلزم ان يكون امر واحد بعينه موجودا في الخارج ومعدوما فيه معا وهو فطري البطلان فظهر ان العقل لا يجوز دخول فرد احد الكليين المتباينين بحسب المتباين الآخر دخوله بحسب نفس الامر والواقع لكنه يجوز بتقدير دخوله تحت المباين الآخر [illegible] الفرق بين التجويز العقلي والتقدير العقلي وايضا من خصوصية [illegible] ان يكون فرده موجودا خارجيا كمفهوم الموجود الخارجي بخلاف مفهوم [illegible] الخارجي لا يكون فرده الا الموجود الخارجي كما ان من خصوصية لبعض آخر منها ان يكون فرده معدوما في الخارج كمفهوم المعدوم الخارجي كما ان من خصوصية لبعض آخر منها ان يكون فرده قد يكون موجودا او قد يكون معدوما كالانسان فانه لا يكون شي من الوجود والعدم معتبرا فيه ولهذا قد يكون فرده معدوما واذا تمهدت المقدمات فنقول لا يخفى على احد من اذكى المتعلمين فضلا عن العلماء المحققين ان مفهوم الواجب الوجود بالذات والممكن الوجود بالذات والممتنع الوجود بالذات كليات متباينة تباينا كليا بحيث لا يجوز العقل صدق الاثنين منها او الثلثة على امر واحد نعم يجوز بتقدير الصدق وقد عرفت الفرق بين التجويز العقلي والتقدير العقلي ونقول ايضا مفهوم الواجب الوجود بالذات مفهوم كلي فلا بد ان يكون فرده موجودا في الواقع وبحسب نفس الامر او معدوما فيها اذ لا واسطة بين الوجود والعدم بحسب نفس الامر والواقع كما مر والاحتمال الثاني باطل لانه لو كان معدوما

فلا یخ من ان یکون عدمه لذاته او لغیره ولا واسطة بینهما فان کان لذاته یلزم
ان یکون فردا للممتنع الوجود بالذات ایضا کما انه فرد للواجب الوجود بالذات
کما هو المفروض فیلزم دخول امر واحد تحت الکلیین المتباینین وتباینا کلیا
وقد مر بطلانه ویلزم ان یکون ذلک الامر واجب الوجود لذاته وممتنع الوجود
لذاته لانه فرد لکل منهما وهو فطری الاستحالة وان کان لغیره یلزم ان یکون
عدمه مستندا الی عدم علة وجوده فیلزم ان یکون محتاجا فی کل من وجوده
وعدمه الی علة وکل امر محتاج فی وجوده وعدمه فهو ممکن بالذات فیلزم الانقلاب
المحال بق لما لم یثبت وجود الواجب بالذات بعد فاثباته تعالی اول
النزاع واول البحث فلم لا یجوز ان یکون فرد مفهوم الواجب بالذات
ممتنعا بالذات ویکون مفهوم واجب الوجود من قبیل الکلیات الفرضیة
التی لیس لها فرد موجود فی نفس الامر کمفهوم العنقاء ومفهوم انسان له
الف راس لانا نقول قد بینا سابقا انه فرق بین بین التجویز العقلی والتقدیر
العقلی فکما ان العقل الغیر المشوب بالوهم لا یجوز دخول امر واحد تحت الموجود
الخارجی والمعدوم الخارجی بناء علی انهما کلیان متباینان ودخول امر واحد
تحت الانسان والفرس لانهما کلیان متباینان فکذلک لا یجوز العقل
الغیر المشوب بالوهم دخول امر واحد تحت مفهوم واجب الوجود بالذات
ومفهوم ممتنع الوجود بالذات لانهما کلیان متباینان تباینا کلیا کمفهوم
الوجود الخارجی ومفهوم المعدوم الخارجی والتفرقة تحکم علی ما یظهر بالتامل
منصفا وکما انه یجوز تقدیر دخول امر واحد تحت مفهوم الموجود الخارجی
والمعدوم الخارجی ولا یصح تجویز دخوله فیهما تجویزا عقلیا فکذلک یجوز تقدیر
دخول امر واحد تحت مفهوم واجب الوجود بالذات وممتنع الوجود بالذات
ولا یصح تجویز دخوله فیهما تجویزا عقلیا لکن کلام المستدل فی التجویز العقلی لا التقدیر

العقلی

العقلی کلامنا علی [illegible] التقدیر [illegible] بین [illegible] ان
حتی یرد علیه بالجملة لا انفعال [illegible] الفرق بین [illegible] بالفرضیة [illegible] الوجود
لائق وبالجملة والتغافل من الفرق فیما بین الکلیات [illegible] لیمکن لها فرد موجود [illegible] کل
الفضلة والتغافل بین [illegible] والعال والفضا [illegible] الوجود فاذا [illegible] الی اخره والفضا
العقلی خلط بین [illegible] واصحاب القبل [illegible] العدم والوجود [illegible] فی الکلام [illegible]
للنزاع والجدال واصحاب [illegible] فی نفس الامر بین العدم [illegible] علی العنوان [illegible] الجاریة
وان لم یمکن لها فرد موجود [illegible] معدوم [illegible] فرد معدوم [illegible] والفرس فالاحکام الجاریة
یکون لها فرد موجود فلا بد ان یکون له [illegible] کلیا ولهذا الحکم [illegible] وکذا الاحکام
بالذات فرد موجود [illegible] اخر مباین له [illegible] الخارجی والانسان [illegible] الخارجی [illegible] العقل الغیر
عنوان لفرده لا لفرد [illegible] الموجود الخارجی والمعدوم [illegible] افراد المعدوم [illegible] فی ذلک [illegible] ولهذا
الحکم علی ذی عنوانه کالموجود الخارجی [illegible] علی افراده دون افراد الفرس والسر [illegible] کلیا [illegible] وعنوان
علی الموجود الخارجی لیسری علی افراده دون افراد [illegible] کلیین متباینین [illegible] الواحد و[illegible]
علی الانسان [illegible] علی افراده [illegible] امر واحد تحت [illegible] لامر واحد وذلک [illegible] ذی
المشوب بالوهم لا یجوز دخول امر واحد [illegible] عنوانین لامر واحد او معدوما غیر ذی
لا یصح ان یکون الکلیان المتباینان [illegible] منهما سواء کان موجودا او معدوما
لهما فیلزم ان یکون ذو عنوان کل واحد [illegible] وذو عنوانه یجب ان یکون معدوما
عنوان الاخر [illegible] ان اللاشی المطلق مفهوم کلی [illegible] بالوهم صدقه علی موجود
فی الخارج والذهن ولهذا لا یجوز العقل الغیر المشوب بالوهم [illegible] الشی الا اللاشی
خارجی او ذهنی لان الصادق علی الموجود الخارجی او الذهنی هو الشی
المطلق ولهذا یکون مفهوم اللاشی المطلق وبین مفهوم الشی [illegible] کل [illegible]
لا یجوز العقل الصحیح اجتماعهما فی مادة واحدة کما یظهر بادنی تامل منصفا اذا
لم یمکن دخول امر واحد تحت کلیین متباینین تباینا کلیا صحیحا
عقلیا فیلزم عدم سرایة حکم احد الکلیین المتباینین
علی فرد کلی اخر مباین له
تباینا

كليا كما ... الى ان يبلغ
وبما حققنا ان العقل الصحيح الغير المشوب ... الكليات واحدة لذاته ومن ثمت
ان العقل الصحيح يكون عنوان الكليات واحدا لذاته ... داخل تحتها عقليا فلذ
بالوهم لا يجوز ان يكون عنوانين له عنوان الواجب الوجود دخول ما هو داخل بالذات ومفهوم الممتنع
تباينا كليا عنوانين بين مفهوم الواجب فلا يكون الوجود بالذات ومفهوم
لاحد من العقلاء ان بين تباينا كليا فلا يكون مفهوم الممتنع الواجب بالذات اذا كان مفهوم
مفهوم الممتنع الوجود بالذات لذاته تحت مفهوم الواجب ومالاته اذا كان ذلك
مفهوم الواجب الوجود بالذات بالوهم ان يكون موجودا او معدوما لامر واحد يلزم ان يكون
يجوز العقل الصحيح الغير المشوب عنوان واحد سواء كان موجودا عنوانين لامر واحد بالنظر الى الذات
بالذات بعنوانين لذ الممتنع بالذات وضرورة العدم ان يكون فيلزم
الواجب بالذات وبالنظر الى الذات ضرورة العدم وضرورة الوجود
الامر الواحد ضرورة الوجود باطل وبطلان اللازم محال واللازم
بطلان الملزوم نعم يصح القدر دليل على
لا يجوز العقل كما مر ازاو ليس كلام العقل
بين القضية جمع ما ذكرنا ان المحققين بل الجوز العقل لا يستدل
فيما على الحكم بهما على الافراد الموجودة المحققة القضية الكلية المحققة فقط كلام ويويد
في افراد الموجودة في الخارج وعلى الافراد الغير الموجودة في الخارج ذاو في مقام الوفق
الملكة الافراد المقدرة الوجود وحرحوا بان الافراد المقدرة تحت موضوع القضية الكلية الحقيقية يكون الحكم
بطريق الامكان لا الاعم من الامكان والامتناع والالزم ان يكون من الافراد
ان لا يحقق القضية الكلية الصادقة ابدا فيما ... ايضا كالافراد
ذلك انا ان اقول كل انسان كاتب ... المفروضة انواعها

يكون

يكون الافراد الانسان
المراد ... الافراد المندرجة تحت الانسان ان ... ذهنيا
جو الافراد الامكان والامتناع ان لا يكون ... ان يكون ما
بطريق الامكان والممتنعة ايضا كالافراد الانسان ... والفرس والغنم فان الافراد الانسان ...
الافراد ان ... كالحجر والشجر ... الانسان ... بعض الانسان ان رجع كل انسان
بل يكون لا ... فلا يصدق ... كل انسان ... الكتابة ... فيلزم ان يصادق ... الانسان
ثابتة لها ... والحجر والشجر فلا ... بعض الانسان ... الكتابة ... ابدا ... بعض الافراد
ايضا كالمدر والحجر جزئية صادقة ... كل انسان كاتب ... الكلية ابدا ... الكلام ... ثبت
كاتب ... فيلزم ان لا الصدق ... بعض ... على وجه الكلية ... صدق القضية الموجبة الكلية
ليس بكاتب فيلزم ان لا الصدق ... موجبة ... وبطلان اللازم ... ودليل على بطلان اللزوم
الكليات الموجبة فيلزم ... والازم ... اذ ظهر ... تايد ما نقلناه
ابدا يلزم عدم انتاج الشكل الاول ... الكليين المنقول ان يكون فرد الكلام
اجتماعهما ... بالنظر الى ... امر واحد ... الكليين المتباينين ... يكون فرد
الوجود والعدم ... لهما ولا شك ... المتباينين ... فرد الامر ممتنع ... العقل
نقيض ... بالنظر الى الذات ... ان ... موجود او معدوم ... العقل الغير المشوب بالوهم
... ذات واحدة لان ... الوجود بالنظر الى الذات عنوانين له ... داخلا تحت
... بالذات ... ضرورة العدم ...
بالوهم ليس ... لا يجوز اجتماعهما ... عقلا ... يصح عند العقل الصحيح
بالذات والممتنع بالذات ... مفهوم ... باطل ... العقل الصحيح الغير المشوب ... يجوز اجتماع
المفهوم ... ان كلام ذلك ... والواجب ... بالذات والممتنع ... بالوهم يجوز

الثلاثة مفهوم كلي يجوز العقل المذكور صدقه على كثيرين يجوز اعقليا فيجوز
صدق مفهوم الواجب بالذات على كثيرين بالنظر الى نفس المفهوم و
اذا لم يكن له برهان على امتناع الصدق يذعنه في بقعة الامكان على ما قال
الشيخ كلما قرع سمعك في عالم الطبيعة فذعه في بقعة الامكان ما لم يذدك
عنه قائم البرهان وبالجملة لا فرق عند من انصف من نفسه بين كون مفهوم
الممتنع بالذات كليا يصح عند العقل صدقه على كثيرين وبين كون مفهوم
الواجب بالذات كليا يصح عند العقل صدقه على كثيرين والتفرقة تحكم
وعناد الا يرى ان جميع العقلاء قائلون باحتمال المواد الثلث اى الامكان
بالذات والوجوب بالذات والامتناع بالذات وبما ذكرنا يندفع
ما يتوهم في بادي الراى انه لم يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات كليا
ليس له فرد موجود في نفس الامر ولا فرد معدوم ايضا كمفهوم اللاممكن
بالامكان العام فان الممكن بالامكان العام شامل لجميع الموجودات في
نفس الامر ولجميع المعدومات فيها ايضا فليس لمفهوم اللاممكن بالامكان العام
فرد موجود ولا فرد معدوم ايضا في نفس الامر ويكون كليا بمحض الاختراع والجعل
فلم لا يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات ايضا كليا اختراعيا جعليا
كمفهوم اللاممكن بالامكان العام ووجه الاندفاع هو انه فرق بين بين
مفهوم الواجب بالذات وبين مفهوم اللاممكن بالامكان العام لان
العقل اذا لاحظ شمول مفهوم الامكان الامكان العام لجميع المعدومات
والموجودات في نفس الامر فيكون ذلك الشمول مانعا للعقل في تجويز صدق
مفهوم اللاممكن بالامكان العام على امر موجود في نفس الامر او معدوم فيها
بخلاف مفهوم الواجب بالذات فان المانع من صدقه على كثيرين لا
يكون ثابتا عند العقل اذا لم يثبت عنده مانع من ذلك الصدق فلا شك في
انه يجوز صدقه على كثيرين يجوز اعقليا لان كل ما لا دليل على امتناعه عند العقل

بلغ

في بقعة الامكان ما لم يذدك عنه قائم البرهان
على ما وضح من الكلام الا بالبرهان بالذات [illegible]
لوجود فرد ذلك وجود الواجب بالذات [illegible]
بهذا الاحتجاج فان قيل غاية ما يثبت بما ذكر [illegible]
الى البرهان فان [illegible] يكون ذلك المنع [illegible] لان السابق [illegible]
لا ابطال المنع بالجواز يكون ابطال ذلك المنع [illegible]
لا ابطال السند المذكور وابطاله [illegible] مسلك [illegible]
ثم ابطال السند [illegible] منصفا وههنا مسلك [illegible]
الجواب على ارتكابه انما هو [illegible] الصدق الخارجي [illegible]
ما ذكر تفصيلا كما يظهر بالتامل [illegible] بين كثيرين والمعدوم [illegible] بالفعل
وهو ان مفهوم الموجود الخارجي [illegible] بين كثيرين [illegible] والنقيض [illegible]
نفس مفهومه ان ما لا يمتنع فرض [illegible] بالامتناع ليس موجودا ازليا
صدق تعريف الكلي عليه باعتبار نفس مفهومه يلزم ان يكون جميع [illegible] في الازل
المعدومات في الازل فيكون ذلك [illegible] المعدوم
اى الخارجي الازلي ولا [illegible] العقلاء فان مفهوم [illegible]
اى الخارجي الازلي ومفهوم المعدوم الخارجي الازلي [illegible]
بيانا كلما اذا لوحظ هذا المنقول مفهوم الموجود الخارجي مفهوم [illegible]
وكل مفهوم [illegible] لا بد ان يكون فرده موجودا في الخارج او معدوما [illegible]
بين الموجود الخارجي والعدم الخارجي فلا يصح ان يكون فرد الموجود الخارجي الازلي موجودا
الازل او معدوما فيه اذ لا واسطة بينهما والاجتماع [illegible] باطل والا يلزم اجتماع النقيضين
بيانا كلما في مادة واحدة [illegible] بطلانه وبيان لزوم الاجتماع بما ان فرد الموجود الخارجي
الازلي وهو مما لا يابى العقل عن تجويز صدقه لان الكلام في الفرد الذي يصح عند العقل
صدق الكلي عليه بناء على ان الكلام في المجوز العقلي لا التقديري
يلزم ان يصدق عليه الموجود الخارجي الازلي صدقا
بحسب التجويز العقلي لا التقدير
العقلي

فقط فالفرد الذي يصح عند العقل صدق مفهوم الموجود الازلي عليه لو كان معدوما
ازليا لوجب ان يكون فرد الموجود الخارجي الازلي بناء على ان الكلام في الفرد الذي
هو فرد يجوز العقل كونه فرداله ولما فرض كونه معدوما خارجيا ازليا ايضا
يلزم ان يكون فرداله ايضا فيلزم اجتماع الكليين المتباينين تباينا كليا في
مادة واحدة واللازم ظاهر البطلان وبطلان اللازم دليل على بطلان الملزوم
فظهر بطلان الاحتمال الثاني واذا ابطل الثاني تعين الاول لعدم الواسطة
بينهما فلزم من البرهان وجود موجود خارجي في الازل ولما ثبت عقلا ونقلا
ان الموجود الخارجي الازلي لا يكون الا الواجب جل شانه فيلزم ان يكون
ذلك الموجود الذي ثبت وجوده الخارجي في الازل بالبرهان المذكور هو الواجب
جل شانه لا غيره وهو المطلوب وبهذا البيان والبرهان يمكن اثبات تحقق
ما صدق عليه المعدوم الخارجي الازلي في الازل كان يقال لا نزاع في ان المعدوم
الخارجي الازلي مفهوم كلي لصدق تعريف الكلي عليه فلا يخلو من ان يكون فرده
وما صدق عليه موجودا في الازل او معدوما فيه والاول باطل والا لزم ان
يكون فرد الموجود الخارجي الازلي ايضا فيلزم اجتماع الكليين المتباينين
تباينا كليا في مادة واحدة وقد مر بطلانه فيلزم ان يتحقق فرد المعدوم
الخارجي الازلي في الازل فعند القائلين بحدوث ما سوى الله تعالى من
الموجودات يكون تلك الموجودات عدمات ازلية فيكون الجميع
معدومات ازلية وافراد اللمعدوم الخارجي الازلي وعند القائلين بقدم
بعض الموجودات تحقق المعدومات الازلية الخارجية ايضا لان الموجودات التي من الحوادث
الزمانية حادثة عندهم وليست قديمة فيكون جميعها معدومات في الازل
وموجودات في اللاازل وكذا افراد الممتنع بالذات كشريك الواجب واجتماع النقيضين
وغيرهما من افراد الممتنعات فانها معدومات ازلا وابدا

تمت

بسم الله

رسالة في تقرير البرهان على احدية التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم

لو كان في عالم الوجود واجبان بالذات العياذ بالله تعالى لوجب ان
يكون حقيقة الوجوب الذاتي مشتركا بينهما اشتراكا ذاتيا ولا يجوز ان يكون
وجوب الوجود مشتركا بينهما اشتراكا عرضيا كما هو مذكور في شبهة ابن كمونة
لان وجوب الوجود اذا كان عرضيا يكون معلولا وكل معلول يكون
ما بالغير فيلزم ان يكون الوجوب المشترك بينهما وجوبا بالغير وكل ما بالغير
يجب ان ينتهي الى ما بالذات لان ما بالغير فرع ما بالذات فكيف
يتصور تحقق الفرع بدون تحقق الاصل وارتكاب التسلسل في ما بالغير على تقدير
تسليم حقيقته غير نافع لان جميع ما بالغير اذا كان غير متناه بالفعل فلا شك
في ان العقل يمكن له ان يتصور الغير المتناهي بالفعل مجملا ولما كان كل جزء
من تلك الاجزاء الغير المتناهية بالفعل ما بالذات كما هو المفروض ولا شك
في ان الجملة المتالفة مما بالغير يجب ان يكون ما بالغير ككل جزء من اجزائه
فللعقل الغير المشوب بالوهم ان يقول لنا يتصور تلك الجملة الغير المتناهية
بالفعل مجملا ويحكم عليها بان مجموع تلك الجملة الغير المتناهية بالفعل في حكم
امر واحد مما بالغير باعتبار كونها بالغير فكما ان الامر الواحد اذا كان
ما بالغير يجب ان يكون مستندا الى امر خارج عن ذاته ويكون ذلك الخارج
علة فاعلية له فكذلك تلك الجملة يجب ان يكون مستندة الى امر خارج عن ذاتها
وعلة فاعلية لها ولا يصلح ان يكون العلة الفاعلية الا الوجوب بالذات
فثبت ان الوجوب بالغير يجب ان ينتهي الى الوجوب بالذات ولا شك
فانه اذا كان في عالم الوجود واجبان بالذات العياذ بالله تعالى
يلزم ان يكون الوجوب بالذات ثابتا لكل واحد منهما بالنظر الى ذات
كل منهما في مرتبة الذات مع قطع النظر عن كل ما عدا الذات بلا احتياج

رابع تقییدیة
حیثیة تعلیلیة بنا علی
وحیثیة خواص الواجب بالذات بنا انه تقییدیة وتعلیلیة
ان بعض خواص الواجب بالذات الحیثیة تقییدیة فی مرتبة الذات وتعلیلیة کما بینهما ازدا ان یکون
ان یکون الوجوب بلا احتیاج الی الحیثیة [illegible] بالذات ذاتا [illegible] فیلزم ان
فی مرتبة الذات واجبا بالذات وکل [illegible] احدهما عن الآخر بالذات
والا لم یکن واجبا بالذات وکل ما عدا الذات ان یکون الوجوب [illegible] ترکیب یکون بالذات
مع قطع النظر عن کل ما عدا الذات [illegible] فی کل واحد منهما ما یتمیز به عن الآخر وکل مرکب فان قیل
یلزم ان یکون ذاتا له [illegible] ما به الاشتراک وما به الامتیاز [illegible] متغایرة
کان ذاتا اشترک بینهما فلابد ان یتحقق بالذات مرکبا عن ما به [illegible] بالذات الوجوب
کل واحد من الواجبین بالذات احدهما غیر الوجوب [illegible] فان مفهوم الواحد
ان یکون کل واحد من الواجبین بالذات [illegible] قلت لانه ینتزع المفهوم
لم لا یجوز ان یکون الوجوب بینهما [illegible] انتزاع ینتزع ذلک المفهوم
لم لا یجوز ان یکون ولا یکون بینهما ولا یجوز ان یکون مصحح [illegible] ودخل فی انتزاع الذی
الحقیقة [illegible] حقیقتین
بحسب تمام [illegible] کل واحد منهما لخصوصیة احدیة [illegible] فلا یصح انتزاعه من
بالذات ینتزع [illegible] ان یکون لخصوصیة احدی الحقیقتین ودخل [illegible] ان یکون خصوصیة
حقیقتین مختلفتین [illegible] الخصوصیة [illegible] یلزم ان یکون ما بازاء ذلک
الواحد منهما اولا فان کان لخصوصیة [illegible] انتزاع ذلک المفهوم منها یجب ان یکون ما بازاء [illegible] الخصوص
وان لم یکن لخصوصیة شیء منهما دخل فی انتزاع ذلک المفهوم [illegible] الانتزاع دون شیء من
کل من تینک الحقیقتین لمنافاة فی انتزاع [illegible] یکون المصحح [illegible] الکلام فی [illegible] مفهوم الواجب
المفهوم امرا واحدا [illegible] الا المعبر عنه الواحد [illegible] الواجب الوجود بالذات
فثبت انه لا یکون لمفهوم واحد منهما مفهوم [illegible] الذات ولا یجوز ان یکون
الوجود بالذات لانه ینتزع من کل ما عدا الذات [illegible] الواحد بنا علی البرهان
فی مرتبة الذات مع قطع النظر عن [illegible] المعبر عنه الواحد [illegible] ان یکون المعبر عنه
لمفهوم واحد الا المعبر [illegible] المذکور فیلزم ان یکون الواحد الذی
یکون ـ

مطابق

مطابق مفهوم الوجوب [illegible] فکل [illegible] الوجود
انتزاع امرا واحدا ذلک المفهوم [illegible] وکل منهما [illegible] الا ذاتا رابعا
بالذات [illegible] امتناع [illegible] تقییدیة وتعلیلیة [illegible] الذات وکل [illegible] الوجود ینتزع
ذاتا بینهما لان الاحتیاج الی الحیثیة [illegible] مرتبة الذات [illegible] المعبر عنه [illegible] مفهوم
واحد منهما لا احتیاج الا انتزاع [illegible] فیلزم ان یکون [illegible] فان قیل حقیقتان
المعبر عنه ومطابق [illegible] یکون ذاتا [illegible] تحقق ما به الاشتراک [illegible] الذات فان المذکور ان
لشیء فی مرتبة الذات [illegible] الوجود وان المذکور الممکن
بالذات واثنینیة [illegible] کما بینهما [illegible] بالذات والوجود [illegible] معلول وجود ینتزع
بالذات الاثنینیة الخارجیة [illegible] وجود الواجب بالذات وغیر معلول لمفهوم الوجود منهما
والا لم یتحقق [illegible] بالذات [illegible] بالذات [illegible] متباینین [illegible] فیلزم انتزاع
من وجود الممکن بالذات [illegible] الواجب بالذات حقیقتین المفهوم الواحد من
متباینان لان [illegible] وجود الواجب [illegible] ان یکون حقیقتین متباینتین فیلزم
بالذات ما بالغیر ویکون معلولا [illegible] الکلی لمفهوم الوجود
[illegible]

وهو وجود الواجب بالذات كما مر واما انتزاع مفهوم الوجود من الممكن
الموجود وان لم يكن محتاجا الى حيثية تقييدية بناء على ان الوجود الممكن
ليس بمعنى انضماميا وليس مطابق ذلك المفهوم الانتزاعي متحققا فيه والا
يلزم ان يكون وجود الممكن بمعنى انضماميا كما يظهر بادنى التفات لكن
انتزاع مفهوم الوجود من الممكن الموجود الذي هو المنتزع منه فقط محتاج الى
حيثية تعليلية فما لم يكن الاستناد الى الجاعل متحققا في الممكن لم يصح انتزاع
مفهوم الوجود منه لان وجود الممكن وجود بالغير وثبوت ما بالغير موقوف
على الاستناد الى الغير والامر الثابت لشي بسبب وعلة لا يكون ذاتيا له و
لهذا لا يكون نسبة الوجود الى الممكن نسبة الذاتي بل يكون نسبته اليه نسبة العرضي
بخلاف الواجب بالذات فان نسبة الوجود اليه نسبة الذاتي لان ذاته بذاته
مع قطع النظر مع قطع النظر عن كل ما عداه اذ انه مصحح انتزاع مفهوم الوجود ومطابق
انتزاعه بلا احتياج الى حيثية تقييدية او تعليلية كما ان الانسان بذاته في مرتبة
ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه اذ انه مصحح انتزاع الانسانية ومطابق انتزاعها
بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية وبالجملة وجود الممكن بالذات اذا كان
خارجيا يكون امرا انتزاعيا بحسب حال الخارج ويكون صفة خارجية والصفة الخارجية
قسمان احدهما ان يكون كل واحد من الموصوف والصفة موجودين في الخارج
وذلك اذا كانت الصفة امرا انضماميا كالجسم والسواد الحال فيه وثانيهما ان
يكون الموصوف موجودا في الخارج ولا يكون الصفة كموجودة فيه بل يكون منتزعا من
ذلك الموصوف الخارجي بحسب حال الخارج كالوجود الخارجي للممكن الموجود في الخارج
فانه لا يصح ان يكون امرا انضماميا لما من بل يكون امرا انتزاعيا فقط بمعنى
ان العقل بعد جعل حقيقة الممكن منتزع منها مفهوم الوجود من التحليل العقلي والى هذا
اشار المحقق الفريد في التجريد بقوله وزيادته في التصور ليس بين الممكن الموجود
في الخارج وبين وجوده الخارجي اثنينية خارجية والا يلزم ان يكون وجوده خارجي

امرا انضماميا كالسواد والبياض واذا لم يكن بينهما اثنينية خارجية فيلزم
ان يكون الشيء الخارجي هو حقيقة الممكن المجعولة بالجعل البسيط ولا يكون الشيء
الخارجي هو حقيقة الممكن المجعول بالجعل البسيط ولا يكون وجودها شيئا خارجيا
والا يلزم ان يكون امرا انضماميا فوجب ان يكون وجودها لا شيئا
في الخارج وشيئا في الذهن زائدا عليها في الذهن فظهر ان الوجود الخارجي
للممكن بالذات ليس له مطابق في الخارج موجود في ذلك الممكن فليس مطابق
الوجود الخارجي الا حقيقة الواجب جل شانه وليس الممكن الموجود الخارجي الا
المنتزع منه فقط كما مر مرارا فثبت انه لا يكون المفهوم واحدا الا المعبر عنه بالوجود
فقط وهذا هو المراد من وحدة الوجود عند الصوفية والحكماء المحققين وايضا
لو كان وجوب الوجود مشتركا عرضيا بين الواجبين بالذات العياذ بالله
تعالى كما هو مذكور في شبهة ابن كمونة يلزم ان يكون ذلك الوجوب المشترك
العرضي معلولا لان كل عرضي لشيء معلول فيكون ذلك الوجوب وجوبا بالغير
لا وجوبا بالذات كما مر لكن لما كان الوجوب وجوب الوجود يلزم ان
يكون الوجود ايضا وجودا بالغير ومعلولا للغير فيلزم ان يكون وجود كل
منهما حاصلا بعلة والوجود الذي له علة يكون ممكنا بالذات لا واجبا بالذات
فيلزم ان يكون كل من الواجبين المفروضين ممكنا بالذات فيلزم الانقلاب
المحال وخلاف الفرض ايضا وايضا اذا كان وجوب الوجود عرضيا مشتركا
بينهما يكون وجوبا بالغير فلا بد له من علة فاعلية والعلة الفاعلية للوجوب
ما لم يحصل لها وجوب الوجود اولا لم يكن كونها علة بعيدة وجاعلة لوجوب
الوجود فكما ان العلة الفاعلية للوجوب لا بد لها اولا من ان يثبت لها الوجوب
ثم يصير بعيدة للوجوب فكذلك حال الوجوب والتفرقة بين الوجود والواجب

لحكم ولهذا ذهب المحققون من ارباب العلوم العقلية الى ان العلة الفاعلية يقدمه
على معلولها الموجود بايجادها بحسب الوجوب والوجود فلا بد ان يتقدم العلة
بوجوب الوجود عليه بالوجوب والوجود فلا بد من الوجوب السابق فان
كان الوجوب السابق عين الوجوب اللاحق يلزم تقدم الشيء على نفسه وان
كان غيره ننقل الكلام اليه وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية
بالفعل فيلزم التسلسل في السلسلة المترتبة المجتمعة وهذا التسلسل مع
كونه باطلا لا يكون نافعا على ما ذكرنا سابقا فلا بد ان ينتهي الى وجوب بالذات
ومن خواص الواجب بالذات ان يثبت له الوجوب بالذات في مرتبة الذات
بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية وكل امر ثابت لشيء في مرتبة ذاته بلا احتياج
الى حيثية تقييدية وتعليلية يجب ان يكون ذاتيا له وبناء على هذا يلزم ان يكون
الواجب بالذات اشتراكا بينهما اشتراكا ذاتيا لا اشتراكا عرضيا كما هو مذكور في
شبهة ابن كمونه وبعد ثبوت الاشتراك الذاتي يلزم التركب مما به
الاشتراك وما به الامتياز كما مر وذلك التركب هو المطلوب بالاثبات
في الاستدلال الذي تمسك به المستدل في اثبات تركب كل واحد من الواجبين
اللذين فرض وجودهما صاحب الشبهة وقد اثبت المستدل بطلان هذا
الفرض بلزوم تركب كل واحد من الواجبين المفروضين وقد بينا بيانا تاما كاملا
مفصلا بحيث يظهر بادنى الالتفات منصفا ان الواجب بالذات لو تعدد
العياذ بالله تعالى يلزم تركب كل واحد من الواجبين بالذات كما مر توضيحا
وايضا لو كان الواجبان المفروضان مشتركين في الوجوب الموضوع تقديرنا
ان الوجوب وجوب الوجود فيلزم ان يكون لوجود كل واحد من الواجبين المفروضين
وجوبا بان احدهما الوجوب بالذات بناء على ما ثبت من ان بعض خواص الواجب
بالذات هو ثبوت الوجوب بالذات له في مرتبة ذاته بذاته وثانيهما الوجوب

بالغير

بالغير ثبوته
كما اوجده بالغير يكون له وجوب
ان يكونه فيلزم من ان ثبت له الوجود بيان فان
كل منهما الواجبين المفروضين ثبت لانهما ثبت لا الحق لانقول قال
بالذات والوجوب بالغير ووجوب الاخر لو بالغير علته لا العين عنه يكون عين الواجب بالذات
وتنافيان والتنافيان لا الاجتماعان ومفهوم وجوب الوجود التي الحاصلة في الذين يمكن بالذات
ان الوجوب عرضي ثم نقل بان المفهومات بالذات عينه الواجب لاحدات ان بمفهوم
لعينية الصفات الكمالية ثم لا يلزم منه اذ لا يتصور ان يكون الممكن بالذات لانه لانزاع يكنه زايد
لان هذا باطل صرف لا يكنه الى الذين بكيف يتصور الوجوب بالذات الا ان بيه للانسان
لاحتياجها في وجودها الى الذين وكذا الكلام في الوجوب الذاتية كمفهوم الانسان وكذا الصفات الكمالية
والا يلزم الانقلاب الممتنع الجانبين وكذا المفهومات الذاتية هو عين او زايد وكذا المفهومات الذاتية
الواجب بالذات وان كان من المفهوم كل هو عين المفهوم بنفسه
على ذاته تعالى بل النزاع في ان العبر عنه بهذا المفهوم وان كانت من الصفات الكمالية منها بلا احتياج الى حيثية
فانه لا نزاع في ان مفهومات تلك الصفات الكمالية منها في ان العبر عنه بمفهومات
يعني ان الذات بذاتها كافية في انتزاع تلك المفهومات بل النزاع في ان التسلسل في الوجوبات
وتعليلية لكن مع ذلك يكون زايدة على ذاته تعالى على تقدير ارتكاب التسلسل لانه يلزم
الصفات الكمالية هل هو عين او زايد وايضا على تقدير تسلسل الوجوبات بالفعل العروضين
العلولية يلزم ان يكون الوجود الواحد له وجوبات غير متناهية بالفعل في وجود كل واحد من الواجبين سواء كان
اجتماع تلك الوجوبات الغير المتناهية بالفعل الى درجة الوجوب الى درجة
ولا يصح ذلك الاجتماع لان كل وجود اذا وصل الى الوجود الواصل الى درجة
بالذات او بالغير يلزم تحقق ذلك الوجوب لان الوصول الا بعد تعينه
الوجوب الفعلية الواجب

على نقيض الارتفاع والخارجية فافض ... الواحد حصل ثبته
الذاتية فعلية هو الوجوب فظهر ان الوجوب لو حصل واحد منه بالنظر الى ذاته بتحصيل يلزم
منتظرات بالذات او بالغير فلو كان الوجوب على ما نظرنا والايجاب بين المفروضين
كان بالذات يلزم تحقيقه بالفعل فلم يستأنف بتعدد الوجود لكل واحد من الواجبين المفروضين
الى درجة الوجوب بتحصيل الحاصل تحصيل يستلزم لكل واحد من الواجبين ولكل واحد الواجب
من وجوب واحد وايضا تعدد وصورة التسلسل في وجوب كل ان يحقق في كل واحد متناهية بالفعل
الغايات منضمة وايضا يستأنف بين الواجبين المفروضين وجوبات غير متناهية بالفعل
الحاصل بتحصيل وجود كل واحد من الواجبين المفروضين وكل واحد منهما موجود الوجود والتشخص
التسلسل الغايات في كل واحد ان يحقق يستلزم ان يكون كل واحد الوجود الخارجي بتعدد
المفروضين فيلزم متناهية بالفعل بسلسلة وايضا التشخص الخارجي الغايات بحسب نقصان
ووجودات غير متناهية بالفعل اذ لا تعدد التشخص الخارجي بلا زيادة و
متناهية بالفعل ولا تركيبه من له اذ التعدد الوجود الخارجي بتعدد التشخص الخارجي المفروضين
متكافئان بالعدد فاذا تعدد التشخص الخارجي بحسب تعدد كل واحد من الواجبين بالفعل
الوجود الخارجي يلزم تعدد التشخص الغير المتناهية بالفعل في كل واحد متناهية بالفعل
من اجتماع التشخصات الغير المتناهية بالفعل المفروضين اشخاصا غير وارد على القول بكون
يلزم ان يكون كل تشخص من الواجبين المفروضين التي تكون جميعا على القول بكون
واللازم ظاهر البطلان واعلم ان المفاسد التي ذكرنا مفصلا ترد جميعا على القول باستخراج
وجوب الواجب بالذات معلولا على ما ذكرنا مفصلا كما يظهر بالتامل غاية الظهور فعليك باستخراجها
وجود الواجب بالذات معلولا كما ظهر ... الوجوب اذا كان معلولا
تفصيلا على محاذاة ما ذكرنا مفصلا في الوجوب
تمت الرسالة

رسالة في الفرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع ومعنى نفس الامر ومطابق الحكم الصادق

بسم الله الرحمن الرحيم والافاضة من العليم الحكيم
اعلم ان القضية اما ان تكون موجبة او سالبة ولا واسطة بينهما ولا مشترك بينهما
في ان وضع كل واحدة منهما يقتضي وجود الموضوع في الذهن لان كل قضية
بما هي قضية لا بد فيها من تصور الموضوع والمحمول والنسبة وكل متصور موجود ذهني
لان التصور هو حصول الشيء في الذهن فثبت ان موضوع كل قضية سواء كانت
موجبة او سالبة وسواء كانت صادقة او كاذبة يجب ان يكون موجودا
في الذهن لكن مع ذلك فرق من وجه آخر بين موضوع القضية الموجبة الصادقة
وبين موضوع القضية السالبة الصادقة لان الموجبة الصادقة مفادها ثبوت
المحمول للموضوع في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض
وتصور المتصور لان القضية الموجبة الصادقة خبر صادق عن ثبوت المحمول
للموضوع فلا بد ان يكون لموضوع القضية الموجبة الصادقة وجود آخر
مع قطع النظر عن تصور المتصور مثلا اذا قلنا الجسم الكذائي ابيض وفرض
ان هذه القضية صادقة فلا بد ان يكون للجسم المذكور وجود آخر غير الوجود
الذهني ويكون بحسب ذلك الوجود الآخر متصفا بالبياض ويكون البياض
ثابتا له مع قطع النظر عن تصور المتصور بمعنى ان تصور المتصور لا دخل له
في كون ذلك الجسم ابيض بل لو لم يتصوره المتصور فقط يكون ذلك الجسم
ابيض وهذا الوجود الآخر مطابق بالفتح والوجود الذهني مطابق بالكسر
لان صدق القضية عبارة عن مطابقة مفادها ومضمونها للواقع ونفس
الامر فيحصل المطابق بالكسر والمطابق بالفتح واما موضوع السالبة الصادقة فلا
يجب وجوده بطريق الدوام والكلية ان يكون له وجود آخر غير الوجود الذهني

كما الموجبة الصادقة وتحقيقه
فالقضية ان انتفاء المحمول عن زيد بين وجهين تصور بينهما
لان بنفاد فهم الموضوع مع انتفاء تصور قطع النظر عن المحمول المعدوم بان فيكون معدوم
هو الاخبار الصادق عن المحمول عن نفس الامر مع قطع النظر عن تصور المتصور بان هو
الموضوع وانتفاء الموضوع موجود ان فيكون الموضوع موجودا او قطع النظر عن نفسه لان المعدوم
احدهما ان يكون المحمول مسلوبا عنه في نفس الامر مع قطع النظر عن نفسه لان الذات
المتصور ويكون الموضوع كلاهما معدومين فالمسلوب عنه حين انعدامه في اصلاحي
ان يكون المحمول والموضوع كلاهما معدوما الاشياء المنسوب بالوهم فلان ثبت يكون الحكم
الموضوع معدوما وما في نفسه يكون جميع الغير فيكون المحمول منتفيا عنه ويكون تصدق
لاشيء ولا يثبت لاشيء بل بانواع لا شيء على الفهم اعنه فيكون صادقه القضية ان يكون زيد
والذاتيات فيصح حين انعدام الموضوع ان لو فرض ان هذه احدهما ان يكون الشجاعة
نفي المحمول صادقا فاشتراك اذا قلنا زيد ليس بشجاع وفرض ان وجهين التصور بالشجاعة ويكون وكل
هذه القضية الصادقة انتفاء المحمول لها عن موضوعها بتصور المنصور ولا يكون متصفا بالشجاعة
موجود او في الواقع مع قطع النظر عن تصور المتصور بل يكون معدوما في نفسه والذاتيات وج
مسلوبة عنه وثانيهما ان لا يكون زيد موجودا في الواقع بل والذاتيات والذاتيات
معدوم في نفسه في الواقع لا يصح ثبوت شيء له اصلا حتى الذات والذات
ليصدق ان المحمول المذكور مسلوب عنه لان كل شيء مسلوب عنه في نفسه فظهر ان يصدق
تصدق السالبة على هذا التقدير يكون بانعدام الموضوع وانتفائه في نفس الامر مع قطع
السالبة لا تستدعي وجود الموضوع في الواقع بل تستدعي كليا
النظر عن اعتبار المعتبر وتصور المتصور وصدق الموجبة يستدعي المتصور
وجود الموضوع في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر يكون التر
ولا تفاوت في ذلك بين الموجبة الصادقة بالخوزيد
المحمول منها امرا وجوديا وبين
كانت الموجبة

الصادقة

والمحمول انه زيد الكاتب
ان يكون المحمول تحو زيد لا كاتب بسوا كان وجوديا
التي سلبيا عدميا مطلقا فلان ربط كليا فلان الربط الايجابي
منها امرا عدميا الصادق يستدعي المتصور لان الربط عن ثبوت التصور
لان الربط الايجابي يستدعي تصور اخبار صادق عن تصور المعتبر
ربط امر وجودي او عدمي مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وتصور المعتبر
الموضوع في الواقع مع قطع النظر اذا كان صادقا فيكون بنفاده عن النظر عن اعتبار
الذي في القضايا الموجبة الثبوت المثبت له مع الموضوع قطع النظر عن
لا مرو ثبوت امر لامر يستلزم ثبوت المستلزم له في الموضوع مع قطع صادق في
وما ذكرنا ظهر ان الموجبة السالبة المحمول اذا كانت صادقة هو اخبار لثبوت
تصور المتصور لان بنفاد الموجبة ايضا لامر يستلزم امر لامر يستلزم
ثبوت امر عدمي للموضوع وثبوت امر لامر الواقع ونفس الامر الايجابي الربط
المثبت له سواء كان الامر الثابت له امرا وجوديا او عدميا لان الربط
لذلك كما يظهر بالتأمل متصفا وبالجملة فرق كثير بين ربط اعتبار المعتبر وتصور
والذي لا يستدعي كليا وجود الموضوع مع قطع النظر عن اعتبار الربط
المتصور انما هو سلب الربط لا ربط السلب كما في الموجبة السالبة المحمول الا ان
الايجابي اذا كان صادقا فارجع الى الاخبار الصادق عن ثبوت المحمول للموضوع سواء كان
المحمول امرا وجوديا او امرا عدميا والاخبار الصادق عن ثبوت امر لامر او حكاية
عن ثبوت ذلك الامر له بحسب الواقع فلا بد من وجود المثبت له والمثبت
له في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وتصور المتصور فان قيل زيد معدوم
قضية موجبة فيكون مشتملة على الظاهر الايجاب وقد ذكرت ان القائل الايجاب
مطلقا يستلزم لوجود الموضوع فيلزم ان يكون زيد موجودا
ومعدوما معا وهو قطعي البطلان قلت
ربط السلب فيهما ان
احدهما

الربط موجود فيه
سبب الرفض فيه الموضوع محمول زيد نفسه الموضوع معدوم او نفسه
الربط وهذا وجهه العدو ولزيد الوجهه كان الموضوع فلا يثبت الشيء اصلا
الربط موجبة المعدوم نفسه ويكون جميع الاشياء
الاكانت السالبة المحمول منها الموضوع مسلوبة عنه حتى الذات والاثبات
في الموجبة الربط رجع اليه العدم فيجب ان يكون زيد معدوما وقضية موجبة
وهذا القسم زيد ليس بموجود واذا كانت سالبة بسيطة حقيقة ويكون الم
بحسب اللفظ وسالبة بسيطة حقيقة ويكون
فلا يلزم منه فساد اصلا لان السالبة البسيطة لا تستدعي استدعاء
كليا وجود الموضوع لان صدقها قد يكون بانتفاء الموضوع على ما مر وكذا
وكذا القياس العقلي في اجتماع النقيضين او ارتفاعهما وشريك الواجب
بالذات ممتنع الوجود بالذات وغيرهما من الموجبات التي يكون بحسب اللفظ
موجبة وسالبة بسيطة حقيقة واعلم ان المحمول اما ان يكون عين ذات
الموضوع كما في حمل الشيء على نفسه او جزء ذات الموضوع والمحمول الذي
يكون جزء ذات الموضوع منحصر في الجنس والفصل او لا يكون المحمول عينا
ولا جزءا فح يلزم ان يكون خارجا عن ذات الموضوع ويكون المحمول
ح محمولا عرضيا ومبدأ المحمول العرضي اما ان يكون امرا انضماميا
خارجا نحو الجسم ابيض او امرا انتزاعيا والانتزاعي يكون بحسب حال الخارج
نحو هذا الكون الجسم واحد في الخارج وموجود في الخارج وقد يكون بحسب حال
الذهن فقط نحو الحيوان جنس الانسان نوع فان عروض الجنسية والنوعية
انما هو في الذهن وبعد تخلية الوجود الذهني بمعنى ان لوجود المعروض في الذهن
دخلا في ثبوت العارض الذهني لمعروضه وقد يكون الانتزاعي لا بحسب
خصوص حال الخارج ولا بحسب خصوص حال الذهن بل يكون باعتبار آخر

وبه العينية بين الخارجي ... في ذلك الا ان اللازم
ان يحصل ان يحقق ... مثل ... الخارجي ... المهية لو كان لوجود المهية
مع قطع النظر عن ... لوازم ... او وجود خارجي
والذهني جميعا كما في الاربعة فان مهية الاربعة ... دخل في ثبوت ذلك اللازم
الزوجية من الاربعة ... لها يلزم ان يكون ذلك اللازم من
او الذهن كافية في انتزاع لوازم الوجود لان لوازم المهية يلزم بجملته
فظهر ان العوارض التي يكون مبادي المحمولات
العرضية اقسام الاحكام التي في القضايا لانه من ان
يكون في القضايا الخارجية بخصوص الخارجية نحو الجسم شاغل للمكان والسواد
قابض للبصر والبياض مفرق للبصر والجسم قد يكون كبيرا وقد يكون صغيرا
او في القضايا الذهنية بخصوص الذهنية نحو الحيوان جنس والانسان نوع
او في القضايا التي لا يكون لشيء من الخارج بخصوصه ولا للذهن بخصوصه
دخل في ثبوت المحمول للموضوع نحو الاربعة زوج والخمسة فرد والمحمولات
التي في الامور العامة قد يكون بحسب حال الخارج وقد يكون بحسب حال
الذهن ولا يكون منحصرة على حال الخارج فقط ولا حال الذهن فقط نحو هذا
موجود وواحد وعلة وغيرها من الامور العامة فان الامور العامة ليست
من العوارض المخصوصة بالوجود الخارجي مثل الصغر والكبر والحرارة والبرودة
ولا من العوارض المخصوصة بالوجود الذهني كالكلية والجنسية والنوعية فان
الامور العامة تتحقق في الموجودات الخارجية والذهنية جميعا كلوازم
المهية لكن مع ذلك فرق بين لازم المهية وبين الامور العامة فان
لازم المهية ما يكون نفس المهية علة مقتضية له ومستقلة في اقتضائه كمهية
الاربعة بالنسبة الى الزوجية فان مهية الاربعة كافية في ثبوت الزوجية

٢٥

لها مستقلة وثبوتها بشي
وعلية الزوجية وثبوتها فان لازم الماهية
في اقتضاء الامور العامة المهية فان الزوجية الاربعة من بين المهيات
لها بخلاف الامور العامة ان يكون من لوازم المهية ان يكون مهية في العينيات على ان لا
منها لا يصح ان يكون المهية علة لها لانه الاقتضاء لها والا يصح ان يكون بتسلسل وتعاقب اخرى وغيرها على الامور
بعينها فيه ان يكون الامور العامة الوجود والا يصح التسلسل الوجود والوحدة ووحدته
الى مهية الاربعة وفي ان الامور العامة يلزم من الدور او التسلسل وبالجملة الممكن بالذات ويكون
وحقيقة من الحقائق علة مقتضية لبعضها في اعتبار الغير فان وجود الممكن بالغير
تفصيلا فربما بل الوجود ويجب للممكن بالذات فيكون بالغير فيكون ثبوتها لموضوعاتها الى الامور
العامة الوجودية انما يكون ثابتا للممكن بالذات يكون بالغير فيكون ثبوتها بالنسبة
ووجوبه وغيرهما من الامور العامة الوجودية فيكون حقائق الممكنات القابلة
ثبوتها لموضوعاتها محتاجا الى حيثية تعليلية فيكون حقائق تلك الحقائق بسبب
العامة الوجودية قوابل محضة والامور العامة في متفرعات الممكنات امرا انضماميا
المحضة لانه لا يصح ان يكون شي من الامور العامة الوجودية الثابتة مثلا لانه لو كان وجود
بالقياس الى الحقائق الممكنة بالذات كالوجود والوحدة والبياض بالنسبة الى
الممكن بالذات او وحدته مثلا امرا انضماميا كالسواد والبياض كالسواد او
الجسم يلزم ان يكون كل واحد من الوجود والوحدة امرا متحققا في الخارج وكل واحد من الوجود
والبياض فيكون حقيقة الممكن بالذات امرا متحققا في الخارج فيكون للموجود وجود وللوحدة وحدة
والوحدة ايضا يكون امرا متحققا في الخارج امرين انضماميين كالسواد والبياض لا يجوز
لان الوجود والوحدة على تقدير كونهما امرين انضماميين والا يلزم تعدد الواجب بالذات
ان يكون شي منهما واجب الوجود بالذات وكل ممكن الوجود بالذات
فوجب ان يكون كل واحد منهما ممكن الوجود بالذات لان الموجود اما ان يكون موجودا بذاته او موجودا بغيره
يكون وجوده بعلة غير ذاته ولا واسطة بينهما والاول يكون واجب الوجود

بالذات

بالذات
والثاني يمكن الوجود ان يكون انضماميا وحدة الوجود
بالذات والعروض والوحدة ايضا انضماميا وحدة من الوجود الخارجي
كل واحد من الوجود والوجود ايضا امرا انضماميا فيكون كل واحد منهما في الخارج يلزم التسلسل
فيكون وجوده ايضا امرا انضماميا فيكون كل واحد في الخارج للشي يلزم ان يكون موجودا
الوحدة ايضا امرا متحققا متميزا عن الموضوع في الخارج لا يشبه المحصل بل يلزم ان يكون لها
ووحدة الوحدة امرا منفصلا الوجود وهذا النقل يستلزم تسلسل التسلسل ان يكون الثانية الممكنة
وتفصيل الكلام الى وجود ووحدة وجود تكرار ووحدة تكرار في الخارج والوحدة للحقائق
نظرا لما ذكرنا ان كل امر يلزم من وجوده ثابت للممكنات فيكون منفردا في الخارج يجعل الحقائق
في الخارج فاستحال ان يكون الوجود امرا انتزاعيا فيكون تعليلية فيكون العلة المقتضية
في الخارج امرا انضماميا بل الابدان يكون محتاجا الى حيثية وكذا القياس العقلي
وبكون ثبوت كل واحد منهما لموضوعاتها محتاجا الى العلة المقتضية وكذا الممكنات
الجاعل والحقائق الممكنة بين العلة القابلية فقط لا الثانية لحقائق الممكنات
في وجوب الممكن بالذات وغيره من الامور العامة الوجودية الثابتة ان جميع الامور العامة
فلا يصح ان يكون شي من الامور العامة الوجودية في لوازم المهية فيكون ثبوتها لموضوعاتها
الثانية لحقائق الممكنات انما يكون ثابتة لموضوعاتها بالغير فيكون ثبوتها بالقياس
محتاجا الى الحيثية التعليلية على ما عرفت شرحا فان قيل لا نسلم ان المهية كالزوجية
الى الاربعة مثلا امر وجودي محتاج الى المؤثر والجاعل وبناء على ما ذهب اليه الحكماء والصوفية
والاشاعرة من المتكلمين انه لا مؤثر في الوجود الا الله ولا جاعل سواه لا يصح ان يكون
العلة المقتضية والمؤثرة في الزوجية مهية الاربعة فكيف يصح ان تعالى ان لازم المهية
مستندة الى نفس المهية ويكون المهية علة مقتضية لها فان قلت ان زوجية الاربعة
مثلا لها اعتبار ان احدهما ملاحظتها باعتبار حقيقتها التصورية
وبهذا الاعتبار يكون حقيقة من الحقائق الممكنة
وجاعلها ليس الا الله ولا
جاعل

سواه وثانيهما باعتبار الهية التي ليفيها كون ذات الاربعة بحاله يكون مقتضيه
لكونها زوجا بمعنى ان الاربعة انما يكون محتاجة الى الجاعل باعتبار اصل هويتها وحقيقتها
التصورية بناء على ان حقيقة الاربعة حقيقة ممكنة بالذات وكل حقيقة ممكنة
بالذات مجعولة للجاعل الذي هو الله ولا جاعل سواه واما كون الاربعة زوجا فهو
من مقتضيات طبيعة الاربعة وذاتها بمعنى ان الاربعة يمتنع انفكاكها عن الزوجية
باعتبار ملاحظة ذاتها فيكون وجود الزوجية راجعة لذات الاربعة باعتبار
ملاحظة ذات الاربعة بحيث لو جاز وجودها بلا جاعل لكانت الزوجية
لذاتها وذاتها يكون كافية في ثبوت الزوجية لها فليست الزوجية امرا
غريبا بالنسبة الى ذات الاربعة كغرابة الوجود والوحدة والوجوب
وغيرها من الامور العامة الوجودية فالاحتياج الى الحيثية التعليلية انما هو لثبوت
الامر الغريب الذي يكون من مقتضيات الذات لا لثبوت الامر الذي
يكون من مقتضيات الذات ولا يكون غريبا بالنظر الى الذات ونظير
هذا ما قالوا في كون المكان طبيعيا للجسم فالجسم انما يكون محتاجا الى الجاعل
في اصل حقيقته وهويته لا في كونه مالئا للمكان وشاغلا للحيز لان الجسم
لما كان بذاته طويلا عريضا عميقا فيكون كونه مالئا للمكان وشاغلا للحيز
من مقتضيات حقيقة الجسم وذاته ولا يكون امرا غريبا بالنظر الى ذات
الجسم ليستلزم الاحتياج الى جاعل يجعله مربوطا بذلك الامر الغريب كالوجود
والوجوب والوحدة فان كل واحد منها غريب بالنسبة الى حقيقة
الممكن بالذات ولهذا لزم الاحتياج الى جاعل يجعله مربوطا بذلك الامر
الغريب فظهر الفرق بين المحمولات التي من لوازم المهية وبين المحمولات
التي من الامور العامة واما الفرق بين المحمولات التي من لوازم المهية
وبين المحمولات التي يكون ذاتيا او ذاتية لموضوعاتها فهو ان المحمولات
التي يكون ذاتيا او ذاتية لا يكون محتاجا الى حيثية تقييدية لان التقييد الحقيقي

خارج

خارج عن التقييد ولا يحتمل خروج الذوات والذاتي عما هو ذات وذاتي
له فلا يحتمل الحيثية التقييدية ولا الى حيثية تعليلية لان العلة خارجة عما هو معلول
لها فلا يصح ان يكون الموضوع علة للمحمول الذي هو عين ذات ذلك
الموضوع نحو الانسان انسان ولا يصح ايضا ان يكون غير ذات الموضوع علة
لان الاحتياج الى العلة انما يكون لثبوت الامر الغريب وبالجملة الاحتياج
الى العلة انما يكون اذا كان نسبة المحمول الى الموضوع نسبة امكانية لان
الاحتياج الى العلة الخارجة عن ذات الموضوع معلول الامكان الذاتي
لانه الممكن فاحتاج ونسبة ثبوت الذات والذاتي لما هو ذات وذاتي
له نسبة ضرورية ذاتية اما اذا كان المحمول عين ذات الموضوع فظاهر
ان المحمول ليس امرا غريبا بالنسبة الى الموضوع فلا يتصور تخلل الجعل و
اما اذا كان ذاتيا له فلان ذاتي الشيء ما هو داخل في قوام ذاته وظاهر ان
الامر الداخل في قوام ذات الشيء لا يكون امرا غريبا بالنسبة اليه ولا يكون
نسبة الذاتي اما هو ذاتي له نسبة امكانية لان النسبة الامكانية انما
يتصور فيما اذا كان وجود امر لامر وعدمه متساويين بالنسبة اليه وهذا
لا يتصور الا في الامر الغريب لا في الذات والذاتي فلا يصح ان يكون
ثبوت المحمول الذي يكون ذاتيا او ذاتيا للموضوع معللا بشيء اصلا لا
بذات الموضوع ولا بغير ذات الموضوع واما المحمولات التي يكون
من لوازم مهية الموضوع نحو الاربعة زوج فيكون ثبوت ذلك المحمول
للموضوع محتاجا الى حيثية تعليلية لكن لا لعلة غير ذات الموضوع بل لعلة
هي عين ذات الموضوع على ما عرفت مشروحا والسؤال الذي ذكرنا في لازم المهية

آن ثبوت الجواز
على ثبوت لما هو ذاتي له
والذاتيات الجواب واعلم ان [illegible] العدو بين كيات الاول مطلب
وذاته هو الجواب بل واعلم ان الذات والذاتيات المطالب الاربعة ثم [illegible]
تصرف كما نظر بالذات [illegible] عنه لان امهات المطالب ثم مطلب هل البسيطة [illegible] ثبوت وجود
يكون جميع الاشياء ضعيف ثم مطلب بالحقيقة ثم مطلب الذي ثبوت
والهذا الا يكون للامر العدو [illegible] البسيطة ثم [illegible] هل البسيطة [illegible] بثبوت
مطلب ما الشارحة ثم [illegible] وهو متاخر عن المطلب بل الصادقة قد يكون ثابتين
بالحقيقة مطلب تحديد الحقيقة المحمول للموضوع بالفعل [illegible] فصدق
اذا عرفت هذا فنقول الحكم بثبوت المحمول للموضوع بالفعل وزيد كاتب بالفعل ليصح الحكم بثبوت
المحمول للموضوع بالفعل نحو الجسم جوهر بالفعل ووجود زيد بالفعل ليصح المحمول
القضيتين موقوف على وجود الجسم بالفعل وعلى هذا التقدير يكون الصحيح بالفعل
الجسم بالفعل وثبوت الكتابة لزيد بالفعل [illegible] جوهر او زيد كان
[illegible] فيكون [illegible] الموضوع [illegible] الكاتب [illegible]
[illegible] الوجود الذهني [illegible] الموضوع عن [illegible] الذهن [illegible]
[illegible] الصادق [illegible] المحمولات [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] الوجود الذي [illegible] الخارجية [illegible]

وريدا

وزيد جميع
ونفي جميع الطالب فيكون
اعم من ان يكون المطالب الخارجية موجودا
تلك الصور يكون المحمول القضية الخارجية ايراد وتعبا موجود الخارج
بالفتح ويتبع المحمول بالخارجية الذهن ويبين بان تلك الاذهان العالية
مطابق جميع القضايا يكون بين بان [illegible] موجوده مطابقتها بالفتح [illegible]
في الخارج والمطابقة العالية ولا لما هو [illegible] مطابقها [illegible] الخارج
ولا دخل للوجود الاذهان العالية لان صح المحمولات الخارجية منها فالشيوع
من الاحكام في تلك المطابقة لان يصح المفهومات الخارجية [illegible]
في الخارج بكمالية يصح استراع مفهوم الخارج وليس يصح المحمولات [illegible] نظير
والتابع لهو ما في الذهن لا انه حكاية عما في التصورات والتصديقات
بالفتح ما يكون موجودا في الاذهان العالية [illegible]
[illegible] التصديق [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] التصديق [illegible] الخارج [illegible]
[illegible]

بحيث ان صدق
الاذهان فلما كان الصادقة بالحكم بان الاذهان
السافلة في الاحكام بتلك صدق في الاذهان التصديق لذلك
الحكم تحقق في السافلة بتلك الصادقة التي مطابقة في الاذهان وبين
التي في الاذهان احدى الاحكام ان صدق الحكم الصادقة التي في ... فلا بد من العالي
يتحقق في كل واحد وقد ذكرت للتصديقات اذا كانت في ذهن اخر والتصديق العالي
العالية والتفرقة بحكم اخر فلا بد التصديقات الست والقول بان الحكم الكلي العالية
التصديق اذا كان بالكسر في ذلك ذهن التصديقات الواحد فيلزم ان الذي هو في الاذهان مطابقا
العالية ان يكون مطابقة بالكسر لانتهى بالكسر للواقع فلا يتصف بكونه مطابقا ووقع
آخر وتنقل الكلام اليه وهذا التسلسل فلا يكون مطابقا في الاذهان العالية لانه ان اريد انه
اذا كان في الاذهان ان التصديق في الاذهان للواقع محل بحث لانه ان اريد ... البرهان
في التصديق واما اذا كان مطابق بالكسر للواقع ان اريد انه برهان فلان كان
بالكسر للواقع لانه نفس الواقع الاصطلاح وان اريد ثبوت القيام ... القيام
الاصطلاح كذلك فلا مشاحة في الاصطلاح مثلا قضية حكم فيها على زيد بثبوت القيام في الخارج يكون هذه القضية
وليس مثل ... زيد قائم ... صادقة مطابقة بالكسر للواقع
... كون موضوع القضية ... هو الذهن ... وان لم يكن القيام في الخارج يكون كاذبة ... مطابقة للواقع ولا
... انتزاع مفهوم المحمول ... في القضية المذكورة
... الموضوع ... حصول المطابقة هو ... كون الموضوع
... ان المطابقة ... انتزاع مفهوم المحمول ... القضايا
... لا يصح انتزاع

مفهوم ... بحسب ... الذهن ... وفيها في التصديقات
المحمول ... الحاكي بحصول ... المطابقة ... وغاية ما يلزم من وجود الاذهان
قطع النظر عن ... العالية ... العالية هو ان يكون الاذهان العالية
وتصور ... الذهن ... شرطا لفيضان العلوم على الاذهان السافلة
... لان مدار المطابقة وعدمها كون ما في الاذهان
العالية وهكذا القياس العقلي في سائر القضايا فافهم
المذكورة وعد ... في معنى المطابق بالكسر والمطابق بالفتح ان ثبت ان الموضوع
المتلبس بالمحمول الذي يكون موجودا او متحققا في القضية الصادقة يكون له
وجودان باعتبارين احدهما اعتبار الوجود الذهني الذي لا بد منه في حصول
القضية على ما عرفت فيما سبق وثانيهما ان يكون ذلك الموضوع متلبسا بذلك
المحمول ويصح انتزاع مفهوم ذلك المحمول منه لكن لا باعتبار الوجود الذهني الذي
لا بد منه في حصول القضية بل باعتبار آخر غير الاعتبار الذي يكون ضروري القضية
مثلا زيد كاتب بالفعل قضية فهي اذا كانت صادقة فلموضوعها وجودان
احدهما وجود زيد في الذهن متلبسا بمفهوم الكاتب فيه لضرورة القضية
وثانيهما وجود زيد في الخارج بحيث يصح انتزاع مفهوم الكاتب منه ويكون
متلبسا بما عبر عنه بمفهوم المحمول بحسب حال الخارج فالمطابقة تعتبر بين وجود
الموضوع في الذهن متلبسا بمفهوم المحمول فيه وبين وجود الموضوع
في الخارج بحيث يصح انتزاع مفهوم ذلك المحمول منه بحسب حال الخارج ويكون
متلبسا بما عبر عنه بمفهوم ذلك المحمول بحسب حال الخارج فالمطابق بالكسر
هو ما في الذهن لانه تابع لما في الخارج لانه لو لم يكن ما في الخارج لم يكن ما في الذهن
صادقا بل يكون كاذبا اختراعيا محضا بلا صحيح اصلا والمطابق بالفتح
هو ما في الخارج لانه متبوع لما عرفت واما معنى كون صدق الحكم مطابقة للواقع
هو انه لما كان للموضوع المتلبس بالمحمول وجود آخر غير الوجود الذهني على

ما عرفت مشروحا فيكون ذلك الوجود الا فرا مرا واقعيا وموجودا في الخارج
والواقع وذلك الوجود الا فر يكون مصححا لصدق الحكم ولو لم يكن ذلك
الوجود الا فر لكان ذلك الحكم كذبا محضا واذا كان الحكم صادقا فيكون مطابقا
للواقع اي موافقا للواقع ولا يكون مخالفا له لان مصحح صدق ذلك الحكم
موجودا في الخارج فيكون صدق الحكم مطابقا للواقع لكونه موافقا للامر الواقعي
وكون مصحح صدقه موجودا في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وتصور
المتصور فيكون مصحح صدق الحكم ومنشأ صدقه موجودا مع قطع النظر
عن اعتبار المعتبر وتصور المتصور واذا كان مصحح صدق الحكم ومنشأ صدق
الحكم موجودا في الخارج نصدق ان ذلك الحكم مطابق للواقع وموافق له
ولا يكون مخالفا له لان مصححه ومنشأه موجود في الخارج والواقع ونفس الامر
فكيف لا يكون مطابقا للواقع وموافقا له هذا معنى صدق الحكم مطابقته
للواقع لان صدقه مطابقته لما في الاذهان العالية على ما عرفت فيفيد هذا
مشروحا وكما ان الحكم في القضية الموجبة الصادقة قد يكون بثبوت المحمول
للموضوع بحسب حال الخارج كما في القضية الخارجية على ما عرفت مشروحا كذلك
قد يكون الحكم بثبوت المحمول للموضوع بحسب حال الذهن فقط نحو الحيوان جنس
والانسان نوع ولموضوع كل واحد من هاتين القضيتين وجودان في الذهن لكن
تلك الاثنينية اثنينية اعتبارية عقلية وانما قلنا ذلك لان الموجود الخارجي كما
انه لا يجوز له وجودان في الخارج متميزان كذلك الموجود الذهني لا يجوز له وجودان
متميزان في ذهن واحد لكن يجوز ان يحصل في ذهن واحد وجود واحد
وله اعتباران فيحصل بسبب ذلك تعدد الوجود بالاعتبار ويحصل
اعتباران لذلك الوجود الواحد الذهني احدهما باعتبار الوجود العقلي الذي

الا انه [illegible] الفصل [illegible] باعتبار [illegible] وجودا بمفهوم [illegible] الخارجي
منه بحصول [illegible] بانها تكون [illegible] ان الحيوان وجعله انتزاع [illegible] الثاني
على ما عرفت الوجود الذهني [illegible] اخذ الحيوان انه ويكون بحمل الاتحاد والوجود
اعتبار العقل لان الحيوان بحصن الجنس منه ويكون بانه الاتحاد الوجود
اعتبار العقلي باخذ مفهوم الحيوان لكنه يتصف بكل بهذا الوجود
الاعتبار كونه مجردا الحيوان الذهن [illegible] الخارجي فيكون بهذا الوجود
لا انه شرط الاعتبار بصيرة [illegible] وان كان في الذهن والعارض الخارجي بالجنسية فيكون بين
عن الفصول بهذا الاعتبار الثاني عليه الحكم الخارجي الذهني [illegible] المطابقة بين
الجنس وبهذا الوجود الثاني كما انه ترتب عليه العارض الذهني بحصل صدق
بعض ان الوجود الخارجي كما [illegible] الذهني والعارض الحيوان بانه ويكون ان يصح
الذهني ترتب عليه صدق الحكم [illegible] الذهني بالاعتبار الذهني باعتبار
الذهني ترتب وثبت [illegible] الوجود الثاني بالاعتبار الذهني بالاعتبار الذي
الثاني يصح حمل الجنس وبين الوجود الجنسية هو الوجود الذهني وكذا للانسان
الوجود الاول بالاعتبار الذهني العارض [illegible] الخارجية [illegible] فيحصل
الحكم بالجنسية وثبوت ذلك العارض [illegible] ما عرفت في القضية [illegible] بانها
الثاني فيحصل المطابقة بينهما على قياس ما عرفت على ما عرفت ان
الذي في الانسان لنوع له وجودان بالاعتبار [illegible] حصول القضية لان العقل او اخذ الانسان
اعتبار ان احدهما الوجود الذهني الذي لا بد منه [illegible] العقلي [illegible] الانسان بحص باعتبار
وثانيهما الوجود الذهني الذي يكون باعتبار [illegible] باخذ الانسان بهذا
بشرط لا اي بشرط كونه مجردا عن العوارض الشخصية [illegible] الانسان
ويجعله مجردا عن المشخصات التي في اشخاص الانسان مفهوم النوع
العقلي بحيث يصح انتزاع مفهوم النوع منه ويكون محل انتزاع [illegible] بانه
وهذا الوجود الثاني وان كان في الذهن لكنه يتصف
[illegible] حذو الخارجي كما ان الوجود الخارجي
بصيرة [illegible]
[illegible]

٢٦٤

صدق وحصول وجه في الوجه الذي
الحكم الخارجي كذلك ومعنى الذي بين المحمول في الخارج
العارض الخارجي بغير وحصول العارض من الذهن الاول وبين المحمول بحسب الخارج ان
اتحاد حذو الخارجي وحصول العارض بالاعتبار على الموضوع للاربعة بثبوت ... الخارجي
لزم صدق الحكم بين الوجود وقد يكون الحكم اثبات الزوجية وثانيهما الوجود الاربعة
هو النوعية ويحصل المطابقة بين ... المقصود ... كان حصول القضية يستلزم الوجه
بالاعتبار الثاني كما عرفت ... الاربعة زوج فان كان بضرورة تصور متصور مرارا
الذهن والخارج مثل ... ان احدهما في الذهن معتبر على ما عرفت وان
فيكون للاربعة وجود ... بحسب حال الخارج ... في الخارج كان المقصود
ثبوت الزوجية للاربعة ... بين ما في الذهن وبين ... اثبات الزوجية
في الخارج ومع تحصل المطابقة ... ان تكون للاربعة في الذهن ينبغي
... باعتبار ... في الذهن مع ... تكون للاربعة في صفة في الذهن
ان ... الاربعة ... حصول القضية ... احدهما باعتبار الوجود الذي
كانت موجودة ... حصول القضية ... الوجود الذي ... الاربعة بالاعتبار
بهما على ما عرفت ... الذهن ... الزوجية ... اذا كانت ... الاربعة ... الاعتبار
بالاعتبار الاول وبين ... لتحقق لازم ... الاربعة ... في الخارجي
ما عرفت مرارا ويكون ... بين ... المطابقة بين الوجود الذي ... الزوجية منهما اذا
على الاربعة بالزوجية ... صدق الحكم ... بالاعتبار الثاني ... فتح ارتباط الزوجية

انا ... باعتبار اثباته
هو الوجود ويكون ذلك الحقوق كما عرفت ... ووجودا ...
الثاني هو الاتحاد وخروج الخارجي ... واحد فان اريد ... في الذهن وبين باني
الذهني هو الاتحاد العقلي في هذا الشيء ان يكون بالموضوع في ثبوت ... الذهن ... والتابع
مرارا وكذا ... بحسب حال الخارج ... وثانيهما في الخارج بين ما في بالفتح
ان هذا الشيء واحد ... حصول القضية ... والمطابق ... الموضوع
احدهما في الذهن بضرورة ... الثبوت له ... في الخارج ... صادق ... وثانيهما
بحسب حال الخارج يستلزم ... المحمول هو ما في الذهن ويكون القضية وهذا
الخارج ويصح صدق الحكم وثبوت هذا الشيء واحد في الذهن ... حصول القضية ... الذهن
والمطابق بالكسر يكون في الذهن ان اريد ... باعتبار ضرورة ... حصول ... نفسه ولان
وجودان باعتبار احدهما وجود الموضوع في الذهن ... قطع النظر عن ثبوت ... ابوين
الاعتبار الثاني ... باعتبار حاله في نفسه ... ويكون له ... الواقع ونفس
... بالوحدة ... باعتبار ... الامر ... قطع النظر عن ... الخارج
... الذهن ... كان ... الوجود ... ذلك
... الوجود والوجود ... نفس ... يكون
... الوحدة ... والمطابق بين الوجود ... الذهني
... الذهني ... صدق الحكم ... باعتبار
... الوجود ... الخارجي ... الموضوع
... نفس ... الامر ... والاعتبار ... وثانيهما
... الاربعة ... الزوجية ... الوجود
... القضية

نحو ان يصدق الخبر به الخارجية ان الخارجي ان الخارج ب
الخبر بان ان يصدق للنسبة الذهنية اعم من الوجود الخارجي فقط الوجود بنفسه وعلى
يطابق النسبة الخارجية باعتبار ان الكلام ان بهما ما لا يكون الخارج حال الخارج جنس
بان يراد بهم ان يكون كلا باخذ الخارج كالسماء والارض ونحوها من الامور الاعتبارية صرفة المذكور
الوجود الذي يكون كلا بنفسه موجود في الخارج كالامور الخارجية او ذهنية من التعريف
نعين احدهما يكون منشأ انتزاعه موجودا في القضية الخبرية الصادق فيكون
في الخارج بل يكون جميع الخبرية سواء كانت ولا يلزم خروج الشي الا ان الامر ينقض عارض
بهذا التوجيه يكون جميع تعريف صدق الخبر معناه يعني الشي ان لا يكون الا بلا اختراع
والانسان نوع داخله في تعريف نفس الامر في نفسه او ان نفس الامر
بالمعنى الذي ذكرنا في التوجيه المذكور ونقط نفسه ومعنى الشي بحسب نفس الامر بار وادراطبا
بمعنى نفس الشي ومعنى نفس وجيه لحيثية وكون الشي بحيث يكون مركبا من الهيولى
واختراع مخترع وتقدير مقدر يعلم باحد من وجوه ثلثة احدها بالبداهة الجسم المطلق موجودا
مخترع وتقدير مقدر يعلم باحد وجوه وثالثها بالبرهان انها علم باحوال الاعيان وذلك
سيما الا وثانيها بالوحي او الالهام الحكمة وهو انها علم بنفس الامر في البرهان
والصورة ولفظ نفس الامر في تعريف يعلم بالبرهان فيكون لفظ نفس الامر وعلى هذا يعلم من البرهان الا ان
والصورة ولفظ نفس الامر يكون محمولا على ما يعلم بنفس الامر وانما قلنا ذلك
على ما اي عليه في نفس الامر كونه امرا واقعيا بحسب نفس الامر والاشراقيين
التعريف يعني ما يعلم بالبرهان وعدم كون الشي بحيث ما فيما بين المشائين ونفس الامر اتحاد عام
كون الشي ثابتا بحسب نفس الامر يكون مثبتة بالبراهين بحسب الواقع كلها والحكماء
الحكم المعرفة بتركيب الجسم من الهيولى والصورة في الاجسام كلها الى ذلك ان
فالحكماء القائلون بتركيب البرهان على اثبات وجود الهيولى اتحاد عامهم الى الهيولى
الى ذلك ما اقاموا البرهان دليل القائلين بوجود الهيولى
القائلون بنفي وجود لا يكون

تماما

تماما بزعمهم ولا احتياج الى وجود الهيولى لان جميع ما ترتب على وجود الهيولى
ترتب على وجود الصورة بزعمهم فيكون وجود الهيولى مستغنى عنه
بزعمهم بل وجود الهيولى يستلزم مفاسد كثيرة على ما ذكره المحقق الفريد
في التجريد لكنا قد دفعنا تلك المفاسد بوجوه تفصيلية واقمنا البرهان
التام على اثبات وجود الهيولى من اراد الاطلاع عليه فليراجع الى صحفنا
الحكمية خصوصا الى كتابنا الموسوم بالتحقيقات وح يكون عدم الهيولى
امرا واقعيا بحسب نفس الامر عند القائلين بنفي وجود الهيولى امرا واقعيا
بحسب نفس الامر بناء على عدم تمامية برهان اثبات وجود الهيولى فعدم
وجود الهيولى ايضا يكون امرا واقعيا بحسب نفس الامر بناء على عدم تمامية برهان
وجود الهيولى عند القائلين بنفي وجود الهيولى وهكذا القياس في جميع المسائل
الخلافية التي في الحكمة ويصدق على كل واحد من القائلين بوجود الهيولى وبعدم
ايضا وكذا في سائر المسائل الخلافية من الحكمة انه حكيم لان اعتقاداتهم في احوال
اعيان الموجودات ناشئة من البراهين عندهم فيكون امورا واقعية في
نفس الامر لانك قد عرفت ان لفظ نفس الامر الواقع في تعريف الحكمة
محمول على ما يعلم بالبرهان والقياسات العقلية والحاصل ان المعصوم
من العلماء الالهيين والعلماء الربانيين ليس الا الانبياء والاوصياء صلوات الله
تعالى وتسليماته عليهم اجمعين وعلومهم وادراكاتهم ليست بطريق النظر والفكر
بل علومهم وادراكاتهم علوم لدنية حدسية حاصلة بالوحي او الالهام ومن عداهم
علومهم حاصلة بطريق الفكر والنظر والقياسات العقلية والبراهين الاستدلالية
ولهذا اجاز الخطاء في الفكر والنظر وتخطئة بعض اهل الفكر والنظر لبعض آخر وصح

258

ووقوع الخلاف بينهم وكون بعضهم مخطئا في الخلاف

اختلاف بينهم عن تجويز الخطاء عليهم ووقوع الخلاف بينهم واذا

جايز الخطاء والاجتهاد من المجتهدين فبسبب الاديان الالهية فيما بينهم

حكماء ربانيين كما ان جمهور من كونهم الخطاء عليهم ان يقع الخلاف فيه بين الانبياء

وجواز خطائهم لا يجوز جميع الاصول الخطاء عليهم الى ان وقع الخلاف

من بعض الرسل بل من الحكماء بين يبس لا لم يصح جواز الخطاء على الانبياء

صحيفة الانبياء صلوات الله عليهم ولم يقع بينهم اذ لا يجوز الخطاء على الانبياء في الفروع الدينية

صلوات الله تعالى وتسليماته عليهم وقد عرفت بين ملل الانبياء ... واحد بالنظر

تخصيص لا يتصور بدون تخطئة احدهما الاخر وقد عرفت الخلاف في اعمال تخصيص

الانبياء صلوات الله وتسليماته عليهم وما وقع الخلاف وكذا القياس

انما هو لاجل مقتضيات الوقت ومصلحته كما انه يقع لباس الصيف

مقتضى الوقت فان لباس الشتاء غير لباس الصيف ...

الربانيين

الربانيين ...

والحكماء المتقدمين بين القول بوجود الهيولى ونفيه

كالخلاف الواقع بين افلاطون وارسطو في القول بوجود ... بينهما ... والذي ان

وهما افلاطون وارسطوطاليس الالهية احدهما دون الاخر في نفس الامر

وعدمه وغيره الى بل الخلافية ان يكون الحكيم احدهما على ما هو عليه في نفس الامر

الخلاف بينهما لا يستلزم ان يكون الموجودات على ما هي عليه ... ان يكون

الحكمة التي هي العلم باحوال اعيان الموجودات في نفس الامر ...

الهيولى مثلا اما ان يكون موجودة في نفس الامر او معدومة ...

ومعدومة تعالى ليصح ان يكون القول بوجود الهيولى ...

يكون احد القولين باطلا وصاحب القول الباطل لا يكون حكيما ...

الحكيم احدهما دون الاخر فصح ان كل واحد من القائلين يكون حكيما ...

طاقته وبذل مجهوده في العلم باحوال اعيان الموجودات بقياسات
عقلية وبراهين استدلالية يكون حكيما ولا يقدح احتمال الخطاء في كونه
حكيما بل لا بد ان ينظر في قياساته العقلية وبراهينه الاستدلالية فان كانت
صحيحة يجب الاذعان بحقيقتها وان كانت غير صحيحة يجب بيان عدم الصحة
واظهار موضع الخطاء وبعد ذلك البيان والاظهار لا يصح الحكم بانه لا يكون
حكيما لان المعتبر في كونه حكيما هو بذل الجهد وصرف الطاقة في العلم باحوال
اعيان الموجودات بقياسات عقلية وبراهين استدلالية وذلك الامر
المعتبر متحقق في كل من الحكماء المشائين والاشراقيين ولا يعتبر في الحكيم كونه
غير جائز الخطاء والا يلزم ان لا يكون الحكيم الا المعصوم واعتبار العصمة منتف
باجماع العقلاء ومثل هذا ان المجتهد يعتبر فيه بذل جهده وصرف طاقته
في العلم بافعال المكلفين من حيث الصحة الشرعية والفساد الشرعي بالادلة
الشرعية التفصيلية ولا يعتبر فيه العصمة وعدم جواز الخطاء لانه لو لم يجز الخطاء
على المجتهد لما جاز الاختلاف بين المجتهدين في مسئلة من المسائل وليس للمقلد
بل لا بد في ادلته الشرعية فان كانت صحيحة يجب الاذعان بالصحة وان كانت
غير صحيحة فلا بد من بيان عدم الصحة واظهار موضع الخطاء وبعد ثبوت ذلك
الخطاء منه لا يصح الحكم بانه لا يكون مجتهدا والا يلزم ان لا يكون احد من
المجتهدين الذين كانوا مجتهدين اتفاقا مجتهدا الا ان المجتهد الذي لم يصدر منه الخطاء (يصدر صح)
في مسئلة من المسائل الشرعية لم يوجد في زمان من الازمنة على ما يظهر
بالتتبع التام على اولى الافهام فظهر ان وقوع الخطاء عن بعض الحكماء في
بعض المسائل الحكمية لا ينافي كونه حكيما وبالجملة المجتهد قسمان مجتهد في

الرجحان

الشرعيات ومجتهد في العقليات ولا يكون المجتهد منحصرا على المجتهد
في الشرعيات كما يتوهم في بادي الراي واول النظر فكما انه لا يعتبر عدم جواز
الخطاء في المجتهد الشرعي كذلك لا يعتبر عدم جواز الخطاء في المجتهد العقلي
كما لا يخفى على غير البليد وظهر ايضا ان لفظ نفس الامر الماخوذ في تعريف
الحكمة محمول على نفس الامر التي يكون معلومة من القياسات العقلية والبراهين
الاستدلالية بطريق الفكر والنظر وقد يكون الحكم بثبوت المحمول للموضوع
غير مقيد بزمان ولا مكان ولا اختصاص له بوقت دون وقت نحو الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء وامثالهما لان ثبوت نصفية الواحد
للاثنين واعظمية الكل لا يكون مقيدا بوقت دون وقت ومكان دون مكان (عظمية صح)
وزمان دون زمان لكن مع ذلك لا يلزم ان يكون نصفية الواحد للاثنين
ثابتة للاثنين في الازل والابد معا لانه ان كان المقصود اثبات نصفية
الواحد للاثنين في الخارج بان يكون الواحد نصف الاثنين قضية خارجية
صادقة فعلى هذا التقدير يلزم ان يكون الواحد موجودا في الخارج
لان ثبوت امر لامر بحسب حال الخارج يستلزم لثبوت المثبت له
في الخارج ويلزم ان يكون الاثنان ايضا موجودا في الخارج لان
الواحد اذا كان بحسب حال الخارج نصفا بالفعل لا بالامكان فقط
للاثنين فوجود النصفية للواحد في الخارج بالفعل لا يمكن بدون وجود
الاثنين بالفعل في الخارج لان النصفية الخارجية بالفعل نصفية امر آخر
بالفعل لان النصفية امر اضافي يتوقف ثبوته بالفعل على ثبوت الطرفين
بالفعل كما يظهر بادنى تامل فثبوت النصفية بالفعل للواحد بحسب حال
الخارج يستلزم لوجود شيئين بالفعل في الخارج احدهما ذات الواحد

وثانيهما ذات الاثنين فقضية الواحد نصف الاثنين انما تكون خارجية صادقة
اذا كانت ذات الواحد وذات الاثنين كلتاهما معا موجودتين
في الخارج ولا يصح ان تكون تلك القضية اذا كانت خارجية صادقة خارجية
ازلية بناء على انه ليس الموجود الازلي الا الواجب جل شانه ولا يجوز ان
يكون الموجود الازلي سوى الله تعالى باجماع المليين وبالبراهين العقلية
من اصحاب اليقين وقد ذكرناها في الرسالة الملكوتية التي عملناها باذن الله تعالى
في اثبات حدوث العالم وكذا القياس العقلي في قضية الكل اعظم من الجزء
وبالجملة القضية الموجبة الصادقة الخارجية الازلية تكون منحصرة فيما ان يكون
موضوعها الواجب جل شانه او صفاته الكمالية دون الصفات الاضافية
لان جميع ما سوى الله تعالى معدومات ازلية وكل معدوم لعدم في نفسه
لا يمكن ثبوت شيء له حين العدم حتى الذات والذاتيات فضلا عن السلبيات
في نفسها في الازل لا تصدق الا القضية السالبة البسيطة الخارجية
ولا يصح القضية الموجبة الصادقة الخارجية الازلية على ما عرفت مشروحا
وان كان المقصود في قضية الواحد نصف الاثنين اثبات نصفية الواحد
للاثنين في الذهن بان يكون الاثنان امرا موجودا في الذهن ويكون الواحد
نصفا للاثنين في الذهن فعلى هذا التقدير يلزم وجود امور ثلثة الاول وجود
صاحب الذهن في الخارج ليحصل في ذهنه ويوجد في ذهنه الاشياء
والثاني ذات الواحد الذي يكون موجودة في الذهن والثالث
ذات الاثنين الموجودة في الذهن وعلى هذا التقدير ايضا لا يجوز
ان يكون ثبوت النصفية الذهنية للواحد الذهني في ذهن ازلي موجود
في الازل والا يلزم تعدد الموجود الازلي وقد عرفت ان الموجود الازلي

لا يكون

لا يكون
الا الواجب جل شانه ان يكون قضية الواحد
فكانه لا يجوز ان يكون قضية موجبة صادقة خارجية نصف
نصف الاثنين تنزر وجا فلذلك قضية الواحد لا يجوز ان يكون قضية
ازلية على ما عرفت قضية موجبة ذهنية صادقة لا يجوز الازلي احدهما الواجب
الاثنين اذا كانت ازلية والا يلزم تعدد الموجود الخارجي نقلا وعقلا فان قيل جميع الممكنات
موجبة ذهنية صادقة الذهن وقد عرفت انه باطل المعدومة في الازل معلومات
جل شانه والثاني صاحب الذهن لكن تلك الممكنات المعدومة في الازل فيكون تلك
وان كانت معدومة في الازل لكن تلك المعدومات اجوبة بعلمه في الازل فيكون قضية الواحد
للواجب جل شانه في الازل فيكون تلك المعدومات بعلمه وح يصح ان يكون الازل وجودا
المعدومات موجودة في الازل باعتبار الوجود العلمي موضوعها موجودا في علمه
نصف الاثنين وامثالها في القضايا بالنسبة يكون موضوعها
القضية فيصح عقد الموجبة الصادقة الازلية ولا يلزم تعدد القدماء ايضا لان الوجود
العلمي الازلي يكون ثابتا للممكنات في الازل انما يكون باعتبار علم الواجب جل شانه
لا باعتبار علم غير الواجب جل شانه ايضا حتى يلزم تعدد
القدماء الازلي لا عالم في الازل الا الله ولا موجود غيره فالممكنات
بين ان يكون جميع المعدومات خارجية في الازل وموجودات علمية في الازل ولا استحالة
في الازل لا يجوز ان يكون الممكن بالذات معدوما في نفسه في الازل وموجودا عينيا
في نفسه حتى يلزم الازلي وموجودا في الازل ايضا لكن لا باعتبار الوجود الخارجي في نفسه
في الازل حتى يلزم اجتماع النقيضين في الازل الا انه معدوم في نفسه والوجود
في نفسه وح يلزم تعدد القدماء بل يكون موجودا في الازل
باعتبار الوجود العلمي فلا يلزم فساد نظر هذا البحث
اذا اراد اجراء البحث
في الخارج

فيتصوره اولاً ثم يحدثه على طبق ما تصوره فيصدق على ذلك البيت
بعد التصور وقبل الوجود الخارجي انه موجود بالوجود العلمي ومعدوم في نفسه
بالعدم الخارجي ولا منافاة بين ذلك الوجود وذلك العدم لان المنافي
للوجود العلمي انما هو عدم وجود العلمي لا العدم الخارجي الذي يكون عدما في
نفسه في الخارج وكذلك المنافي للعدم الخارجي الذي يكون عدما في نفسه
في الخارج انما هو الوجود في نفسه الذي يكون وجودا خارجيا لا الوجود العلمي
فقط قلت العالم قسمان احدهما العالم الحق والكامل المطلق وهو العالم
الذي يكون علمه بالاشياء عين ذاته وتكون نسبة العلم الى ذات ذلك
العالم مثل نسبة الانسانية الى الانسان فكما ان ثبوت الانسانية للانسان
ضروري ذاتي له ويكون ثابتاً للانسان في مرتبة ذات الانسان كذلك
ثبوت العلم بالاشياء لذات ذلك العالم ضروري ذاتي لذاته ويكون
ثابتا لذاته في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته ولا يحتاج في
العلم بالاشياء الى غير ذاته وتكون ذاته كافية في مرتبة انكشاف الاشياء
عنده فيكون كاملاً بذاته ويكون كامل الذات ولا يحتاج الى غير ذاته
في ثبوت الصفة الكمالية لذاته فيكون هو العالم الحق والكامل المطلق
فيكون ذاته بذاته مناط انكشاف الاشياء ومدار انكشاف الاشياء
عنده ويكون وجودات الاشياء لا دخل لها في حصول علم ذلك العالم
بتلك الاشياء فيكون وجودات الاشياء وحقائقها منكشفات
لا مناطات الانكشاف فيكون علم ذلك العالم بالاشياء قبل وجودها
كعلمه بها بعد وجودها بلا تفاوت اصلا ولا يكون هذا القسم من العالم
الا الواجب الوجود بالذات جل شانه لان عينية الصفة الكمالية المختصة
بجنابه تعالى وهو جل شانه موجود في الازل ويكون ذاته بذاته مع

قطع

قطع النظر عن كل ما عدا ذاته عالماً تفصيلياً تاما قائماً بذاته شاملا شمولا
تفصيليا تاما ومحيطا احاطة تامة تفصيلية بجميع الاشياء الكلية
والجزئية وبجميع المركبات واجزائها وبجميع الاشخاص المجردة والمادية
وبجميع ما فوق الكون وما تحت الكون حتى عدد انفاس كل فرد
من الحيوان وعدد كل شعر من الابدان قبل وجود تلك الامور في الازل
ولا وجه للاستبعاد في ذلك لانك قد عرفت ان مدار الانكشاف
التام التفصيلي وما يترتب عليه الانكشاف التفصيل التام ليس الا ذات
الواجب جل شانه بذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه وهي امر موجود
في الازل وليس لحصول ذلك العلم التفصيلي التام منتظر الا ذات
الواجب جل شانه والمفروض ان ذاته جل شانه امر موجود بذاته مع
قطع النظر عن كل ما عدا ذاته في الازل فوجب ان يكون ذلك العلم
التفصيلي التام حاصلاً في الازل لان ذلك العلم التفصيل التام لما
كان ثابتا له جل شانه في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا
ذاته فيكون ذاتيا له والذاتي اما عين او جزء ولا يتصور كونه جزءاً
للواجب الوجود بالذات لان وجود الجزء متقدم على وجود الكل
ووجود الكل متاخر عن وجود الجزء وكل متاخر الوجود معلول الوجود
وكل معلول الوجود ممكن الوجود لا واجب الوجود ولا يجوز ان يكون
الواجب الوجود بالذات جزء اصلا فبقي ان يكون ما فرض انه
ذاتي لواجب الوجود بالذات منحصرا في العينية واذا كان ذلك
العلم التفصيل التام ذاتيا له تعالى يجب ان يكون عينا له تعالى ولا
يصح كونه جزءا له تعالى واذا كان عينا له تعالى يجب ان يكون ثابتا

تعالى في الازل والا يلزم انفكاك الشيء عن نفسه ووجود نفس الشيء
وعدم وجود نفسه معا كما يظهر بادنى تامل والكل باطل فوجب ان
يكون ذلك العلم التفصيلي التام حاصلا له تعالى في الازل ويكون عين
ذاته تعالى بمعنى ان ما يترتب على حصول الاشياء او حضور الاشياء
من الانكشاف العلمي للعالمين المحتاجين في العلم بالاشياء الى حضور عين
الاشياء عندهم او حصول صورها عندهم ليحصل لهم العلم بالاشياء
يترتب فوق ذلك الانكشاف العلمي على ذاته جل شانه بذاته مع قطع
النظر عن جميع ما عدا ذاته علما تفصيليا بجميع الاشياء على ما عرفت
مفصلا وثانيهما العالم الذي لا يكون عالما بشيء غير ذاته الا بحضور صورة
المعلوم عنده او بحضور عين المعلوم عنده فيكون ذلك القسم من العالم
محتاجا الى غير ذاته عالما بغير ذاته فيكون عالما ناقصا كالعالمين من
الممكنات بالذات فان علومهم اما حصولية او حضورية ويكونون محتاجين
في كونهم عالمين الى غير ذواتهم وذلك الغير هو حضور الصور العلمية او حضور
عين المعلوم بخلاف الواجب جل شانه فان ذاته بذاته مع قطع
النظر عن جميع ما عدا ذاته علم تفصيلي بجميع الاشياء واذا كان
ذات الواجب جل شانه عين العلم بالاشياء الممكنة بالذات
فلا يجوز الاتحاد بين ذلك العلم وبين المعلومات التي هي الممكنات
بالذات لان العلم واجب الوجود بالذات والمعلوم ممكن الوجود
بالذات والاتحاد بين الواجب بالذات والممكن بالذات
ممتنع بالذات واما ما اشتهر من ان العلم والمعلوم متحدان بالذات
ومختلفان بالاعتبار انما يصح في موضع يكون العلم حاصلا بارتسام

صور

صور [illegible] عنده او حضور عين الاشياء
الا ان العالم او [illegible] المعلوم [illegible] العالم [illegible] عنده ولا يكون ذات
في نفس [illegible] او بحضور عين [illegible] يكون العالم [illegible] صورة [illegible] ذلك العالم الناقص بذاته
الا [illegible] بين الصورتين [illegible] الاشياء الى الحضور [illegible] مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته
العالم مفتقرا [illegible] علمية [illegible] كافية في العلم بالاشياء بل لا بد من حضور
ناقصا محتاجا [illegible] الصورة او حضور عين الاشياء عنده فيكون
علمه هو الصور العلمية الحاضرة عنده اذا كان العلم حصوليا
وليس المعلوم بالذات الا ما هو حاضر عند العالم وفي صورة العلم
الحصولي ليس الحاضر عند العقل الا الصور العلمية فتكون تلك الصور
العلمية علما باعتبار ومعلوما باعتبار آخر فمن حيث الارتسام الذهني
والحضور الذهني والتمثل الذهني علم وباعتبار ملاحظة تلك الصور
العلمية بما هي هي مع قطع النظر عن ملاحظة الارتسام الذهني والحضور
الذهني والتمثل الذهني معلوم وفي صورة كون العلم حضوريا عين الاشياء
يكون عين الاشياء الحاضرة عند العالم علما باعتبار ومعلوما باعتبار
فباعتبار ان تلك الاشياء حاضرة عند العالم وحضورها عنده صار
سببا للانكشاف العلمي تكون علما فيكون عين تلك الاشياء مع اعتبار
حضورها عند العالم علما وباعتبار ملاحظة عين تلك الاشياء بما هي
هي مع قطع النظر عن حضورها عند العالم يكون معلوما فالعلم والمعلوم
في صورة العلم الحصولي والحضوري متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
على ما عرفت مشروحا وليس علم الواجب جل شانه بما عدا ذاته من الاشياء
حصوليا ولا حضوريا بل بنحو آخر غيرهما على ما عرفت مفصلا فلا يتصور
الاتحاد بين العلم والمعلوم في علم الواجب جل شانه بما عدا ذاته نعم يكون

العلم متحدين
والعلوم يكون معلوما ان علمه جل شانه بعين والمعلوم من حقائقها
بالذات اذ كان ذاته بذاته علمه جل والعالم عليه الا شيء
الواجب جل شانه ولما كان حضوري الفرق بين العلم والعالم انه باعتبار على الا بما
جل شانه بذاته علم ان يكون الواجب جل شانه باعتبار انكشاف ويكون وانتفاء علمه بما
ذاته جل شانه فيلزم ان ذات الواجب صاحب الانكشاف الكامل المطلق يكون علمه بما هو الحق
بالاعتبار فقط لان ذات وباعتبار انه صاحب الحق فالعالم يكون حادثا كما هو والصور
ومبدا الانكشاف علم وباعتبار انه معلوم فالعالم قديما بل يكون حادثا ولا الصور
عالم وباعتبار ان حقيقته منكشفة عنده واذ لم يكن العالم قديما والقدماء بدون
ذاته فلا يكون حصوليا ولا حضوريا وجود خارجي في الازل والا يلزم تعدد الصور العلمية لا تحقق
فلا يكون لما سوى الله تعالى وجود في الازل عند الواجب جل شانه ان يكون ذات الواجب جل شانه
العلمية ايضا وجود في ذلك المحل لا يجوز ان يكون ذاته علما حصوليا ومفاسد
الارتسام في محل ادراكي وذلك بما عدا ذاته جل شانه والا يلزم تعدد
والا يلزم ان يكون علم الواجب جل شانه غير ذات الواجب جل شانه لانه لا يكون ما سوى الله
ذلك العلم الحصولي اكثر من ان يخفى ولا في غير ذات لا شيء صرفا لانه لا يكون في الازل وجود
القدماء فظهر ان ما سوى الله تعالى في الازل لا يكون له وجود وصورها العلمية ايضا في الازل فلابد
تعالى موجود الوجود خارجي في الازل ولا الوجود الظلي الذي هو الوجود العلمي ليتصور
الممكن بالذات منحصر في الوجود الخارجي والوجود الظلي والوجود الخارجي والوجود الظلي
يكون حقيقة واحدة محفوظة في كل واحد من الوجود الخارجي وثانيهما الوجود الظلي
ان يكون لحقيقة واحدة وجودان احدهما الوجود الخارجي انما يثبت له اذا كان ذلك الامر
العلمي فالامر الذي يثبت له الوجود الظلي العلمي مرتسمة في محل ادراكي يكون
مرتسما في محل ادراكي لانه اذا كان صورة ذلك الامر في ذلك المحل الادراكي بناء على ان الاشياء
حقيقة ذلك الامر موجودة بوجود ظلي في ذلك المحل وهذا القسم من الوجود العلمي
تحصل بانفسها في الذهن الذي يكون بحصول صورة المعلوم عند

العالم

العالم اذا كان العالم
انما يتحقق اذا كان العالم عالما بانفصاله على ما عرفت فلا يتصور الواجب جل شانه معلوم من
العالم عالما بالذات والكامل المطلق ان يكون علم الواجب بالجملة المعلوم لا بان المعلوم
الذي يكون ممكن بالذات الحق لا ينبغي ان يكون الا بالعلم الحصولي
مشروحا واما العالم من الوجود العلمي على ما عرفت ان المعلوم معلوما بالعلم وبحصول صورته عند العالم
فيه هذا القسم حصوليا او حضوريا وذلك اذا صار ذلك المعلوم بانفسها في
بما عدا ذاته حصوليا ظليا وعلميا صورته العلمية عند العالم يحصل او ا
قد يكون لحقيقة وجود علمي الحصولي بناء على ان الاشياء وجود خارجي وذلك ونرى انهم
اذا صار معلوما بالعلم الحصولي الوجود علمي ظلي لحقيقة بما هو معلوم والنفوس بانفسهم
يصير حقيقة موجودة عند العالم وقد يكون المعلوم بالعلم العقول ان لا يكون
الذهن العالي والسافل وقد يكون الحضور الخارجي وقد يكون المعلوم ما سوى الله حادثا
صار المعلوم معلوما باعتبار الحضور علوم حضورية خارجية اذا كان ما سوى الله منحصرا
فان علومهم بذواتهم وانفسهم ولا وجود خارجي ولا وجود علمي ظلي على هذا التقدير يكون ازلي الوجود والا يلزم
لحقيقة وجود مطلقا لا وجود خارجي كما هو المذهب الحق فانه على هذا التقدير وجود خارجي في الازل لان
حدوثا خارجيا كما هو المذهب الحق ما سوى الله تعالى وجود وعلمي ظلي فيه صورتها
على ذاته جل شانه فلا يكون لحقيقة ما سوى الله تعالى اذا كانت تلك الحقيقة صورتها
تعدد القدماء ولا يكون ايضا لحقيقة المعلوم اذا كان العلم علما حصوليا والعلم الحصولي لا يتحقق
الوجود العلمي الظلي لا يثبت لحقيقة المعلوم اذا كان العلم علما حصوليا والكامل المطلق فلا
مرتسمة عند العالم انما يتحقق اذا كان العالم الحق على ما عرفت مفصلا فعلى
الا في العالمين الناقصين من الممكنات واما عالم الحق حضوريا على ما عرفت وجود خارجي
يكون علمه جل شانه بما عدا ذاته حصوليا ولا حضوريا ما سوى الله تعالى موجبة ازلية خارجية
تقدير كون ما سوى الله تعالى حادثا لا يكون لحقيقة ما سوى الله تعالى عقد قضية موجبة ازلية غير ذات الواجب
في الازل وهو ظاهر فلا يصح عقد قضية يكون موضوعها غير ذات الواجب
صادقة يكون موضوعها جل شانه ولا يكون

تحقيقه تعالى في الازل
ماسوى الله تعالى وعلمه ظلي ظل في الازل انما تحقق في جناب الله تعالى وجود الممكن
ايضا وجود العلم الظلي بالقياس الى جنابه تعالى ماسوى الله تعالى منها وحقائق
لان ذلك الوجود وهو ممتنع بالقياس الى حقيقة في الازل واذا لم يمكن حقيقة
صورة العلم الحصولي بما عرفت سابقا فلا يصح في الازل وجود ذهني انه يكون موضوعها في الازل وبين كونه
الواجب جل شانه بكلي ما عرفت الممكنات وجود ذهنية صادقة معدوما صرفا في الازل وجودا
وجود علمه ظلي فلا يكون لشيء من الممكنات عقد قضية موجبة ذهنية الله تعالى معدوما صرفا ووجود الطلبا او على
ذهني في الازل فلا يصح كون جميع ما سوى الله تعالى سواء كان وجود الاشياء على
بالذات ولا منافاة بين كون وجود الاشياء لان مبتدا انكشاف الاشياء لا يكون
معلوما للواجب جل شانه في الازل لان الواجب جل شانه على الوجه التفصيلي التام لا يكون علم الواجب
خارجيا لغوفي كونه معلومات للواجب انكشاف الاشياء على ما عدا ذاته ولهذا يكون واحدو
الوجه التفصيلي التام ومناط انكشاف النظر عن كل ما عدا على نهج وجودها كونها
الا ذاته البسيطة الحقة بذاته مع قطع النظر وجودها وحين وجودها وعلمه بها بعد كونها
جل شانه بالاشياء قبل وجودها وبعد وجودها كعلمه بها بعد كونها وبعد كونها فلا تفاوت
سنة غير مستدل فعلمه بها قبل كونها كعلمه بها قبل كونها وبعد كونها قطعا بل
كعلمه بها قبل كونها وعلمه بها حين كونها بالاشياء بوجه من الوجوه انما
ولا اختلاف ولا تغير في علم الواجب جل شانه المعلوم فقط واختلاف المعلوم
التفاوت والاختلاف والتغير انما هو في المعلوم لا في العلم الا انفعالي الذي
يوجب اختلاف العلم اذا كان العلم تابعا للمعلوم كما في العلم والمعلوم اتحاد
يكون وجود العلم موقوفا على وجود المعلوم او يكون بين العلم على ما عرفت سابقا
بالذات وتغايرا بالاعتبار كما في العلم الحصولي والحضوري علما انفعاليا
وليس علم الواجب جل شانه بالاشياء حصوليا ولا حضوريا و
وليس علم

الواجب جل شانه داخلا في التصديق وقولهم منها الايجابية
جل شانه والتصور والتصديق العلمي فرع العلمية والتصور
بحث التصور عند القوم بتقسيمهم ليس علمه بالصورة داخلا في التصور الذين ايضا
وما تقرر عند القوم ان العلم اما تصور واما تصديق ليس مرادهم منه الا ان تقسيمهم نفسه داخلا في اركان الذين
العلم اما تصور او ليس مرادهم ادراك تخص الانسان الصورة الحاصلة فان حاصلة الذين
في العلم ونفس الامر لا يكون ادراك الصورة الحاصلة او غائبة او صورة الحصولي والحضوري على الواجب
في المحل الادراكي ولهذا لا يكون التصور الصورة الذي هو صورة بالعلم الحصولي فعلم الواجب
ولا فيه التصديق لان المراد من التصور للتصديق الا في العلم ايضا في علمه جل
ولا في التصديق يكون مباينة بالنوع لا تحقق الا في التصديق فلا يصح
او عاليا التي تكون بالنوع الذي التصور والتصديق
فالعلم التصوري والتصديقي واختلاف لا يكون
جل شانه ولما لم يكن علم الواجب ثم بت على الصورة
شانه بالمطابقة لنفس الامر لان المطابق لنفس الامر انما هو الحكم التصديقي الاذعاني
وقد عرفت ان علم الواجب جل شانه لا يكون داخلا في التصور والتصديق بل
ثم ثبت على ذات الواجب جل شانه على الوجه الاكمل الاتم
بل فيه على الواجب جل شانه بالاشياء بالصدق لغير الحق المقابل
فلما ذكرنا ان الادراك الحاصل للنفس عند حصول تلك الصورتين العلميتين
في الذهن بل المراد من التصور والتصديق ما ذكرنا من الصورتين فلا تكون عدة الحالة
بانه الا للعلم الذي يكون على حصولها وهو ممتنع على الواجب جل شانه
داخلا في التصور والتصديق ثم ثبت على ذات الواجب جل شانه بذاته مع قطع
النظر عن كل ما عداه فوق ما ثبت على الصور الادراكية
الانكشاف في العلم المطابقة لما في نفس الامر
سواء كانت بالصور الادراكية
حقائق الاشياء

او عنوانها اي سواء كانت تلك الصور الادراكية كنه الاشياء او وجهها
بل لا نسبة بين الانكشاف الذي ترتب على ذات الواجب جل شانه
وبين الانكشاف الذي ترتب على الصور العلمية لان ما بالقياس الى
جناب الواجب جل شانه من الانكشاف انكشاف وجوبي بالذات
وما بالقياس الى الصور العلمية انكشاف من الانكشاف وجوبي بالغير وامكاني
بالذات وشتان ما بينهما وايضا الصور المرتسمة في الاذهان العالية والسافلة
لا يجوز ان يكون واحد من تلك الاذهان العالية والسافلة فاعلا لما قبل
من الصور العلمية لان كل واحد من الذهن العالي والسافل عالم وكل عالم مختار
وكل مختار يكون فعله مسبوقا بالعلم فلا بد من سبق العلم فذلك العلم السابق ان
كان عين اللاحق يلزم تقدم الشي على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام اليه
وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية فيلزم التسلسل المحال
وان كان يرجع فيلزم الدور المحال ويستلزم المحال غير واقع والا يلزم وقوع
المحال او وجود الملزوم بدون اللازم والكل باطل فظهر انه لا يصح ان يكون
ذهن من الاذهان فاعلا لما حل فيه من الصور العلمية بل يجب ان يكون العلة
الموجودة لتلك الصور العلمية المعقولة امرا اخر غير ذات القابل وبالجملة
كل عالم يكون علمه حصوليا لا يمكن ان يكون فاعلا لما حل فيه من الصور العلمية
والا يلزم الدور او التسلسل على ما بينا مفصلا وبعد ذلك نقول لو كان
علمه جل شانه بما عدا ذاته علما حصوليا يلزم ان يكون فاعل تلك الصور
العلمية غير ذات الواجب جل شانه لانه لو كان علمه جل شانه العياذ
بالله تعالى علما حصوليا لكان ذاته جل شانه محلا للصور العلمية فيكون
الواجب جل شانه قابلا لتلك الصور العلمية وقد عرفت ان العالم الذي
يكون قابلا للصور العلمية لا يصح ان يكون فاعلا لها بل لا بد ان يكون
الفاعل لها غير ذات القابل فيلزم ان يكون فاعل الصور العلمية الكائنة

والواجب

فى الواجب جل شانه وتعالى عن ذلك
امرا اخر غير ذات الواجب جل للصور العلمية
وذلك لان الامر الاخر الفاعل والمفيض للصور بالوجود او الوجود والموجود مستحضر الموجود
لا يمكن ان يكون معدوما لان المعدوم بما هو معدوم ان يكون موجودا بالغير وهو الممكن
مصدر الاثر الوجود وعلة فاعلية لها فهو الواجب بالذات والموجود بالذات
وهو الواجب بالذات
ولا يجوز ان يكون مفيض الصور
العلمية الحالة في الواجب جل شانه ممكن
الوجود بالذات والا يلزم ان يكون الممكن الوجود
بالذات اكمل من الواجب الوجود بالذات لان المفيض
للصور العلمية اكمل من المستفيض وهو ظاهر واللازم باطل و
بطلان اللازم ملزوم لبطلان الملزوم وايضا ذلك الممكن الموجود الذي
يكون مفيضا للصور العلمية يكون عالما وكل عالم يكون فعله مسبوقا
بالعلم واذا كان فاعلا للصور العلمية فلا بد ان يعلم تلك الصور العلمية قبل
الايجاد فذلك العلم السابق اما ان يكون عين اللاحق او غيره فان
كان عين اللاحق يلزم تقدم الشي على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام اليه
وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية فيلزم التسلسل
او يرجع فيلزم الدور واللازم باطل وبطلان اللازم ملزوم لبطلان
الملزوم ومن هذا البرهان يعلم ان بعض العقول لا يكون مفيض العلم
وموجد العلم بالقياس الى بعض اخر من العقول او النفوس وكذلك بعض
النفوس بالقياس الى بعض اخر ووجب ان يكون مفيض العلم عالما يكون
العلم عين ذاته ولا يكون زائدا على ذاته والا يلزم الدور او التسلسل
على ما بينا هما مفصلا نعم يجوز ان يكون بعضها شرطا لفيضان العلم على بعض
اخر كالمعلم بالنسبة الى المتعلم وكذلك هذا البرهان جار على تقدير
كون الواجب بالذات عالما بالعلم الحصولي لانه لو كان علمه حصوليا
لما جاز ان يكون علة فاعلية لعلمه ولا علة فاعلية لصور علمية لغيره والا يلزم

الدور
او التسلسل وايضا صفاته
علم ما عرفت بالذات باحد ذاته وصفاته
علم الممكن بالذات بحصوله وقد عرفت ان العالم الذي
القائمة بذاته بحصولها لا يجوز ان يكون فاعلا ومفيضا للصور العلمية
يكون علة حصولها مفيض وذلك المفيض لا يخلو اما ان يكون هو الواجب
القائمة به فلا بد له من مفيض او غيره فان كان ذلك الا الواجب المستفيض فلا يخ
بالذات الذي استفاض منه يوجد ويفيض صورا علمية حاصلة في ذاته وموجودة في ذاته والثاني باطل لان
ان يكون ذلك المستفيض لا يكون حاصلة في ذاته ولا يكون موجودة في ذاته والاول يكون عالما بالفيضه ويوجده
ويفيض صورا علمية يجب ان لا يكون عالما بالفيضه ويوجده لان
مفيض العلم ومفيض الصور العلمية
ثم الفاعل المختار يفعل ويوجد
كل عالم فاعل مختار وكل فعل وايجاد في
ان يكون موجدا او مفيضا لما يعلمه
او لا ولما بطل الثاني تعين الاول فلا بد ان
يكون مفيض الصور العلمية على الممكن المفيض عالما
بتلك الصور العلمية اولا ثم مفيضا على ذلك الممكن المفيض والموجد
كون العلم حصولها وكون المفيض للممكن المفيض على الواجب المستفيض
هو ذلك الواجب المستفيض فتكون تلك الصور العلمية قد كانت اولا حاصلة
في ذلك الواجب المستفيض ثم حصلت من ذلك الواجب المستفيض لذلك الممكن المفيض
على الواجب المستفيض وذلك ظاهر البطلان من وجهين احدهما لزوم تحصيل الحاصل
تلك الصور العلمية قد كانت اولا حاصلة في ذلك الواجب المستفيض فاذا كانت حاصلة فيه
اولا فلا يتصور حصولها فيه ثانيا والا يلزم تحصيل الحاصل وثانيهما لزوم التقدم وتقدم الشيء على
لان حصول الصور العلمية في المفيض متقدم على حصول الصور العلمية في المستفيض
فاذا فرض كون مفيض الصور العلمية على الممكن المفيض
هو ذلك الواجب المستفيض فيلزم
ان يكون كل واحد
منهما

الواجب والممكن مستفيضا ومستفيضا ان الصور
بالذات مفيضا الى الآخر وقد عرفت على حصول بالذات فيلزم تقدم
بالذات بالقياس الى المفيض متقدما على واحد منهما الآخر والواجب المستفيض فلا يخ
معا بالقياس الى المفيض ان كل واحد بالقياس الى الآخر غير الواجب المستفيض الى الاول المكونين
حصول الصور العلمية في المستفيض والمفروض معا بالقياس الى غيره ان الواجب والممكن منهما باطل
العلمية في المستفيض مفيض البطلان واذا كان بالذات وكل واحد منهما بالذات
والممكنة بالذات المتقدم وهو ظاهر او يمكن آخر بالذات ان توجد الواجب بالذات
المتأخر وتاخر آخر بالذات وهو باطل بحكم ان علم الواجب علة علمه
من ان يكون واجبا آخر بالذات والمفروض ان يكون فاعلا
الاول يلزم تعدد الواجب بالذات فلا يصح ذاته فلا يخ
والثاني ان ينقل الكلام الى واجب آخر بالذات حصولها بمفيضه غير ذاته يكون
حصوله فيكون علته حصولها الضا واذا كان عليه موجده ومفيضه تلك العلة
عرفت سابقا فلا بد ان يكون للصورة العلمية علة موجدة والمفيض
ان يذهب الى غير النهاية او يرجع واجبا بالذات اما ممكن بالذات او
اليهما وهذا النقل لا ينتهي المحدد فاما ينقل الكلام
او الدور واما الثاني فلوجهين ايضا الاول انه لو كان يتسلسل
لانك قد عرفت ان المفيض يلزم ان يكون الممكن المفيض على الواجب بالذات
يمكن آخر بالذات يلزم ان يكون الحل من الواجب بالذات مرتين
مفيض الصور العلمية على الممكن المفيض فاذا كان ذلك الممكن الآخر
مفيضا على مفيض الواجب بالذات يلزم ان يكون الحل مفيض الوجب بالذات
لان المفيض الحل من المستفيض ومفيض الوجب بالذات الحل منه بمراتب فيلزم ان يكون
مفيض بمفيض الواجب بالذات والحل الاكمل الحل بمرتبتين فيلزم ان
يكون بمفيض بمفيض الوجب
بالذات

٢٨٥

الكل الواجب ... والذي من ... يستفيض ... الفائضة ... فاعلا علم

بالذات ... وبطلان اللازم من الكلام الى ... وصفاته ان يكون فاعلا وذلك بان

فظهر البطلان وبطلان ... انه لا ينقل ... بداءة ... لا يمكن ان يستفيض وذلك لان

لبطلان الملزوم ... بالذات ... فعلية ... لا يمكن فاعل ... او يمكن بالذات فيلزم

المفيض على الواجب بالذات اذ اكان ... منفصلا فلابد انه ... او ... ورجع

بحصوله وقد عرفت ان العالم اذا كان ... واجبا بالذات ... الغير النهاية الدور وكان

بعد الحصول بل يكون فاعلا ... ان يذهب الى ... احد منهما في الدور

لعلمه حصوليا ... سواء ... الصدر فاما ان يستفيض كل واحد منهما دون الانتهاء

المفيض يكون علمه ... ان يكون عالما بالنقل ... يستفيض ... الطبيعي علمه

الفاعل على العلم الحصولي وهذا ... ان يكون ... والآخر ... الذات الى العلم ... بالفيض

الكلام على العلم الحصولي فان قيل ... لا يجوز ... الآخر ... لا يقول الذات ... فلا بد له ... الاحد فاما

التسلسل او الدور ... يستفيض علم الرياضي ... لا يتحكم ... لا يقول ... لا ينتهي

يكون احدهما يستفيض علم الآخر ... لما عرفت ... النقل لا ينتهي ... العقل

لا يلزم في واصلا قلت هذا الاعتبار لعلمه الحصولي ايضا وهذا القياس

حصوليا ولا يصح ان يكون فاعلا لعلمه حصوليا ... او الدور وكذا ان كان علمه حصوليا

الكلام الى المفيض والمفروض ان علمه حصولي ... او الدور اذا كان ان يكون

ان يذهب الى غير النهاية او يرجع فيلزم ان يكون العالم لا يجوز ان للعالم

في العلم الطبيعي وكذا انا برهنا على انه لا يجوز ان يكون علته الحصول

فاعلا لعلمه الحصولي على ما عرفت ... لان العلم ... الحضوري علاوة عن الذات

العالم اذا كان علمه حضوريا فاعلا لعلمه الحضوري بذاته فالعلم الحاضرة ولا يجوز ان

بالقياس الى ذاته والصفات القائمة بتلك الذات ان يكون الشيء موجدا

الحاضرة والصفات الحاضرة القائمة بذاتها والا يلزم ... والعلة اصل ولا

يكون الذات الحاضرة فاعلة لذاتها لان المعلول فرع العلة ويتقدم على الفرع فلو كان

لنفسه وهو باطل ... فان الاصل ... الاصل والفرع واحدا

يلزم

يلزم ان يفيد نفسه ... ظاهر ... والخالق قد ... يكون

تقدم الشيء على نفسه ... والموجد والخالق قد يكون موجده نفسه

وتاخر الشيء عن نفسه والفاعل والموجد ... والفصل ... الشيء خارجا عن ... لان الخارج

البطلان وايضا الفاعل وجوده ... والجنس ان يكون فاعل الشيء خارجا عن حقيقته

هو ما يترتب على وجوده وجود ... والصورة ... فلا بد ان يكون الشيء ... الاثنينية

العلة داخلة في المعلول كالمادة والشرط ... فيلزم من الاثنينية

خارجة عن المعلول كالفاعل والغاية ... موجد نفسه وخالقه ... لنفسه يلزم ان المعلول

وخالقه امرا خارجا عنه فلو كان الشيء ... خارجة عن ذات ذلك الشيء فاعلا لنفسه

والخارج عن الشيء ... يكون ذاته ... وما يخرج عنه ... لا يكون ... والموجد

وما يخرج عنه امران والالم ... الخارج وما يخرج ... المعلول ... الموثر والموجد

بين الشيء ونفسه فيلزم انفكاك الشيء عن نفسه وهو ظاهر البطلان ... على تاثير ... وذات

لا يكون في رتبة ... والموجد والخالق لان المعلول متفرع ... متاخرة عن

والخالق متاخر عن ذات ... الموثر والموجد والخالق فذات المعلول ... الخالق

العلة الموثرة والموجدة والخالقة برتبتين بكيف ... الاتحاد بين ذات ... لنفسه

والمخلوق وذات ... ان يكون الشيء خالقا ... فلا بد

وموجدا لنفسه بل يجب ان يكون خالق الشيء وموجده امرا خارجا عن ذاته بالذات

ان يكون العالم بالعلم الحضوري اذا علم ذاته علما حضوريا لان الممكن بالذات

لا مكانه لا يوجد الا بالجعل والايجاد وكان امكن الوجود يكون ذاته مجعولة ومخلوقة

لا امر آخر غير ذاته لان الممكن بالذات لا مكانه لا يوجد الا بالجعل والايجاد وكذلك

العالم اذا علم صفاته الحاضرة القائمة بذات ذلك العالم لانك قد عرفت ان

العالم يكون فعله مسبوقا بالعلم فلا بد من علم سابق ولا يجوز ان يكون ذلك

العلم السابق عين حضور تلك الصفات القائمة بذات ذلك العالم والا

يلزم تقدم الشيء على نفسه ولا يجوز ايضا ان يكون ذلك العلم السابق علما حصوليا

بان يحصل صور تلك الصفات اولا العالم ثم يوجدها

في ذات العالم ... على وفق

تلك الصور في الخارج قائمة بذات ذلك العالم لانه لوكان الامر كذلك يلزم
ان يكون ذلك العالم عالما بتلك الصفات القائمة بذاته علما حصوليا
وحضوريا معا في آن واحد وهو باطل لان العلم الحصولي والحضوري
نوعان متباينان من العلم ولا يجوز اجتماعهما في عالم واحد بالقياس الى
معلوم واحد في آن واحد لان العلم الحصولي لما كان عبارة عن حصول
صورة الشي عند العقل فلا بد ان يكون العلم في صورة العلم الحصولي عبارة
عن حضور صورة المعلوم عند العالم لا حضور نفس المعلوم عند العالم والعلم
الحضوري عبارة عن حضور نفس المعلوم عند العالم لا حضور صورة المعلوم
عند العالم وبالجملة المعتبر في العلم الحصولي حصول الصورة وفي العلم الحضوري
حضور الصورة ولا شك في انه اذا حصل حضور نفس الشي عند العالم
يكون العالم عالما بذلك الشي ويكون مناط الانكشاف نفس حضور نفس الشي
وتحصيل العلم بمحض ذلك وتكون الصورة العلمية لغوا في مناطية الانكشاف
ولا شك ايضا في انه اذا حصل حضور صورة المعلوم يحصل مناط انكشاف
المعلوم وتحصيل العلم بمحض ذلك والممكن ح وجود مناط انكشاف آخر
وهو حضور نفس المعلوم لانه لا يجوز ان يكون للعالم الواحد بالقياس الى
معلوم واحد في آن واحد امران يكون كل واحد منهما مبدا للانكشاف
ومناطا للانكشاف على سبيل الاستقلال لانه لوكان لخصوص احدهما
دخل في حصول الانكشاف العلمي فلا يجوز حصوله بالآخر وان لم يكن لخصوصية
شي منهما دخل في حصول الانكشاف العلمي ويكون القدر المشترك مناطا
للانكشاف العلمي فيلزم ان لا يكون مبدا الانكشاف ومناط الانكشاف
الا امرا واحدا لا امران مستقلان كما هو المفروض فيلزم الخلف وايضا معنى

العلم

العلم الحصولي هو حصول صورة المعلوم عند العالم لا حصول نفس المعلوم فلا
يتحقق العلم الحصولي بدون اسفاء نفس المعلوم عند العالم ومعنى العلم الحضوري
هو حصول نفس المعلوم عند العالم لا حصول صورة المعلوم عند العالم فلا
يتحقق العلم الحضوري بدون اسفاء حصول صورة المعلوم عند العالم فظهر
ان العلم الحصولي والحضوري متنافيان لا يجتمعان بالقياس الى معلوم
واحد لعالم واحد في آن واحد ومما حققنا ثبت ان كل عالم اذا علم غير
ذاته علما حصوليا او حضوريا لا يجوز ان يكون ذلك العالم جاعلا وخالقا
للصور العلمية الحاصلة في ذلك العالم ولا لنفس الشي الحاضر عنده بل يجب
ان يكون ذلك العالم يستفيض تلك الصور العلمية في صورة كون العلم
حصوليا من غيره ويوجد ذلك الغير تلك الصورة العلمية فيه وكذلك
يجب ان يكون موجد نفس الشي الحاضر عند ذلك العالم في صورة كون العلم
حضوريا امرا آخر غير ذات العالم على ما عرفت بالبرهان ومن هذا
البرهان يعلم ان علم الواجب جل شانه بما عدا ذاته لا يصح ان يكون
حصوليا او حضوريا بل يكون بنحو آخر على ما عرفت مشروحا وتحقيق الكلام
في هذا المقام بحيث يندفع جميع شكوك الاوهام ان ثبت باذن الله الحكيم
المتعال ان الوجود بالغير اي الوجود المعلول يجب ان ينتهي الى الوجود بالذات
اي الوجود بلا علة والا يلزم ان لا يتحقق الوجود بالغير ولا نفع في ارتكاب
التسلسل بان ثبت المعلول الاخير يستند الى ما هو فوقه وما هو فوقه
يستند الى ما هو فوقه وهكذا الى غير النهاية وعلى هذا الاحتمال لا يمكن اثبات
وجود الواجب جل شانه الا بعد ابطال التسلسل كما ذهب اليه جميع من العلماء
ووجه عدم النفع هو ان جميع ما فوق معلول الاخير حكمه حكم معلول الاخير

حيث
هو موجود بعلة ومعلول ذات الوجود
لعلة فاعلية خارجة عن ايكلية ذات الوجود بالذات
المعلول فكما ان المعلول الاخير فاعلية خارجة عن سلسلة الوجود بنفسه ان يكون بما هو علة
بالذات والابد ان تنتهي علة فاعلية ما فوق معلول الاخير ان يكون ... ان يكون ذلك الغير او
المعلول كذلك ... معلول الوجود وكل ممكن معلول الوجود لا يصح عن ذاته ولا يصح ان يكون
وكل ممكن الوجود ومعلول الوجود ان يكون له علة فاعلية خارجة عن المركب ... بسيطا
وعلة فاعلية لنفسه بل يجب لان اجزاء المركب لو كان علة فاعلية لكان ذلك الممكن ...
جزء ذات المركب علة المركب فوجب ان يكون فاعل ... الوجود لو كان ... عن
فاعلية لنفسه ايضا وهو ظاهر ... الممكن المعلول الاخير ان يكون ... وجوده
مركبا او خارجا عن ذات ممكن الوجود وجب ان يكون ...
[illegible]

علته له اوجد
وكل ما له الغير بعينه من الغير ومن قابل
انفعال ... له الغير وكل معلول الغير ايضا كل وجوده زائد
وكل موجود مفتقر الى الغير وكل ممكن ... فانه يحتاج لذاته ... فاعل الجسم
وكل ما يحتاج من الغير بالذات وكل ان يكون وجوده ... ايضا او كان بالقابل
الغير وكل ما لا واجب بالذات ... علة ذاته ... باطل والبياض وكل
ممكن بالذات ... زائد على ذاته بل يجب ... كالسواد والجسم
الوجود يكون وجوده ان يكون فاعلا لوجوده لنفسه ... الوجود ... بالقابل
علة ذاته لا يصح ان يكون الشيء موجدا لنفسه ... كالسواد والبياض بالقابل ... السواد و
فاعلا ايضا يلزم ... لانه اذا كان الوجود خارجية كالسواد ... الجسم البياض
لوجوده يلزم الدور ... انضمامية خارجة عن الموصوف ... فذلك الوجود
يلزم ان يكون وجوده ... المتقدم ان كان
[illegible]

وما يعلله [illegible]
بينها [illegible] الاشعري حمل [illegible]
ما ذهب اليه [illegible] الكمالية للواجب [illegible] ان يكون [illegible]
الصفات الكمالية للواجب جل شانه وقد عرفت ان [illegible] ان يكون زايدة على ذاته وما ذهب
زايدة على ذاته جل شانه تنزه عما يصفون من ذلك ويحتمل ان يكون اشارة الى رد ما ذهب
الى الواجب جل شانه سبحان ربك رب العزة عما يصفون اشارة الى الزايدة على ذاته تعالى فثبت علمه بلا علة
تعالى سبحانه [illegible] تصفه تعالى بالصفات الكمالية الزايدة على ذاته بلا علة وكان ذلك لذلك البرهان ان
اليه الاشعري [illegible] لا بد ان يكون في عالم الوجود وجود قايم بذاته وهو الواجب بالذات وفي هذا البرهان
بالبرهان المذكور انه لا بد ان يكون في عالم الوجود وجود قايم بذاته بلا علة وهو الواجب بالذات كالسواد والبياض
يجب ان يكون في عالم الوجود علم يكون قايما بذاته بلا علة ان يكون امرا انضماميا كالسواد والبياض
ان يكون في عالم الوجود علم يكون بالذات لا يصح ذكرنا تفصيلا فلا بد ان يكون معلوم الوجود
المذكور ان وجود الممكن بالذات والتي ذكرناها تفصيلا تقييدية وفيه فان الوجود الواجب بالذات
بالقياس الى الجسم والا يلزم المفاسد التي ذكرنا تعليلية دون تقييدية ولا تعليلية
الممكن بالذات امرا انتزاعيا محتاجا الى الحيثية تعليلية الحيثية تقييدية ولا
ايضا كون مفهوم الوجود انتزاعيا لكن لا يحتاج ذلك الاشراع الى الحيثية ان يكون
ذاته للواجب بالذات وثبوت الذاتي لما هو ذاتي له لا يحتاج الى حضور بالصحيح ان يكون قايما بذاته
تعليلية لانك قد عرفت ان العالم بغير ذاته علما حصوليا او حضوريا علم قايم بذاته
فاعلا لعلمه بل يكون قابلا محضا وفاعل علمه غير ذاته فلو لم يكن في عالم الوجود بل بنحو آخر على ما عرفت
بلا علة ويكون عالما بالغير ولا يكون علمه بالغير حصوليا ولا حضوريا بالذات بلا موجد وفاعل
سابقا يلزم الدور او التسلسل ويلزم ايضا وجود ممكن الوجود بالذات بلا موجد وفاعل
وخالق لانا اذا فرضنا ذهاب سلسلة العلماء الذين كان علومهم بما عداذواتهم ممكنات غير
او حضوريا الى غير النهاية بالفعل ولا يكون التسلسل باطلا يستلزم وجود ممكنات بلا فاعل
متناهية بالفعل وهي علومهم الحصولية والحضورية لانا قد اثبتنا بالبرهان ان
وموجد وخالق ان كل عالم يكون علمه
بما عدا

ذاته

ذاته او حضوريا بالصحيح
حصوليا بلا محضا العلم بما عرفت منفصلا ويكون ذاته
ان يكون فاعل العلم علي ما عرفت بلا علة وبكون علمه بغير ذاته بلا علة
فلو لم يكن في عالم الوجود وعلمه قايما بذاته ويكون علمه العالم الغاير بذاته بلا فاعل وجاعل
العلم بغير ذات العالم زايدا على ذاته آخر وغير جاعل وهو العلم القايم بذاته بلا علة وجاعل قايم
منحصرا على الحصولي والحضوري وتحقيق في قسم النظائر ان يكون في عالم الوجود
ويكون عين ذات العالم يلزم وجود الكائنات الغير المتناهية بالفعل فلا بد ان يكون حضوريا بل بنحو
ان وجود كل ممكن الوجود لا يتحقق بدون جعل الجاعل والايجاد الموجد فلا بد ان يكون حصوليا ولا حضوريا على
بذاته وبما عداه ذاته مفصلا تاما عين ذاته ولا يكون علمه بما عداه ذواتهم زايدة على
آخر على ما عرفت مرارا ويكون منفصلا بعض العلماء الذين علومهم لا يكون علمه بما عدا
انفسهم ويكون علومهم بما عدا ذواتهم منحصرة في الحصولي والحضوري وكل عالم يكون زايدا على ذاته او كان
ذاته حصوليا او حضوريا لا يكون علمه زايدا على ذاته وكل عالم يكون علمه بما عداه والعالم
على ذاته يتصف بانه ذو علم لانه ذات آخر لا يكون علمه زايدا على الذات على ذاته
علمه زايدا فلا بد ان يكون فوقه عالم بذاته وبجميع ما عداه ذاته ان ذاته
بل يكون عين ذاته عين العلم التفصيلي التام بجميع ما عداه ذاته مع قطع النظر
بذاته يترتب عليها الانكشاف التام التفصيل التام لجميع ما عداه ذاته مع قطع
عن كل ما عداه ذاته فلا يكون مبدا الانكشاف التفصيل وما يترتب عليه الانكشاف
التام التفصيلي الا ذاته بذاته من دون الاحتياج الى صفة زايدة على ذاته ويكون
تلك الصفة الزايدة ما يترتب عليه الانكشاف كما في العلماء الذين يكون علومهم بما عدا
ذواتهم منحصرة في الحصولي والحضوري فالعلماء الذين يصدق عليهم انهم ذو علم
حصولية او حضورية ان ذوات صواحب علومهم زايدة
على ذواتهم

و فوق اولئک العلماء علیم حق بسیط صرف یکون علمه بجمیع ما عدا ذاته
تفصیلا هو عین ذاته بذاته مع قطع النظر عن کل ما عدا ذاته و یکون هو
مفیض العلوم علی اولئک العلماء لانه لو لم یکن فوق اولئک العلماء علیم
حق بسیط صرف یکون علمه التفصیلی بجمیع ما عدا ذاته عین ذاته مع قطع
النظر عن جمیع ما عدا ذاته یلزم وجودات الممکنات بلا جاعل و موجد
وخالق علی ما عرفت مفصلا و اللازم بط و بطلان اللازم یلزم بطلان
الملزوم فوجب ان یکون فی عالم الوجود علیم حق بسیط صرف یکون ذاته
الحقة البسیطة الصرفة بذاته البسیطة الصرفة الحقة مع قطع النظر عن
جمیع ما عدا ذاته علما تفصیلیا تاما بجمیع الاشیاء علی ما عرفت سابقا و فی
قوله تعالی و فوق کل ذی علم علیم اشارة الی جمیع ما ذکرنا تفصیلا و فی قول
امیر المؤمنین و یعسوب الدین و امام المتقین و سید الوصیین علی بن ابی طالب
علیه الصلوة و السلام العلم نقطة کثرها الجاهلون اشارة الی ما ذکرنا
من البساطة الحقة و اشارة الی اثبات الجهل لما ذهب الیه الاشعری من زیادة
علم الواجب جل شانه بما عدا ذاته علی ذاته جل شانه و تعالی عما یقول
الظالمون علوا کبیرا و قد عرفت فساد المذهب الاشعری تفصیلا و من هذا
المسلک البرهانی علی اثبات علم قایم بالذات بلا علة و یکون هو واجب
الوجود بالذات علی الوجه الذی عرفت مشروحا مبرهن علی انه یجب ان
یکون فی عالم الوجود قدرة قائمة بالذات بلا علة و ارادة قائمة بالذات
بلا علة و حیوة قائمة بالذات بلا علة و غیرها من الصفات الکمالیة
لان القدرة و الارادة و الحیوة و غیرها من الصفات الکمالیة لو لم تکن قائمة
بالذات بلا علة و تکون قائمة بالغیر و معلولة للغیر یلزم ان یکون ذلک الغیر

قدرته

قدرته و ارادته و حیوته و غیرها من الصفات الکمالیة زایدة علی ذاته
و قائمة بذاته فیکون ذلک الغیر قابلا لتلک الصفات الکمالیة
فیکون علة قابلیة لها و لا یصح ان یکون علة فاعلیة لها ایضا لانه یصدق
علی ذلک الغیر الذی یکون محلا للقدرة و الارادة و الحیوة انه قادر مختار
و حی و کل قادر مختار اذا کان فعله اختیاریا یکون مسبوقا بالقدرة و الا
والحیوة فاذا کان قدرته و اختیاره و حیوته بایجاده یلزم ان یکون
ایجاده مسبوقا بالقدرة و الاختیار و الحیوة فلا بد من سبق القدرة
و الاختیار و الحیوة و ننقل الکلام الی تلک السوابق فاما ان یکون عین
اللواحق فیلزم تقدم الشیء علی نفسه او غیرها فننقل الکلام الیها فهی قدرة
قائمة بالغیر و ارادة قائمة بالغیر و حیوة قائمة بالغیر و تکون معلولة للغیر
فلا بد لها من علة فاعلیة و المفروض ان العلة الفاعلیة هی المحل الذی یکون
تلک الصفات قائمة به و اذا کان ذلک المحل فاعلا یلزم سبق القدرة
و الارادة و الحیوة ایضا و ننقل الکلام الی تلک السوابق ایضا و هذا النقل
لا ینتهی الی حد فاما ان یذهب الی غیر النهایة فیلزم التسلسل او رجع فیلزم
الدور و کل واحد من اللازمین باطل و بطلان اللازم ملزوم بطلان الملزوم
فظهر ان قابل القدرة و الاختیار و الحیوة و غیرها من الصفات الکمالیة لا یصح
ان یکون فاعلا لها بل لا بد ان یکون فاعلها امرا آخر خارجا عن ذات ذلک
القابل و ننقل الکلام الی ذلک الامر الخارج فنقول ذلک الامر الخارج الذی
یکون علة فاعلیة للقدرة و الارادة و الحیوة یجب ان یکون قادرا مختارا
مثلا لان معطی القدرة و الارادة و الحیوة علی الغیر یجب ان یکون اولی بقدرة
و ارادة و حیوة لان المفیض اقوی و اکمل من المستفیض فلو کان قدرة ذلک
الامر الخارج و ارادته و حیوته زایدة علی ذاته و قائمة بذاته لکان هو قابلا
ایضا لتلک الصفات الکمالیة و لا یصح ان یکون علة فاعلیة لها ایضا علی ما عرفت
مفصلا فلا بد ان یکون فاعلها امرا آخر خارجا عن ذاته و ننقل الکلام الی ذلک

295

الامر الاخر ونقول يجب ان يكون ذلك الامر الخارج قادرا مختارا حيا
على ما عرفت مفصلا وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية
فيلزم التسلسل في القادرين والمختارين والاحياء اذا انت قدرتهم
وارادتهم وحيوتهم زايدة على انفسهم وقايمة بهم او رجع فيلزم الدور
وكل واحد من اللازمين باطل فوجب ان ينتهي الى قدرة وارادة وحيوة
قايمة بالذات ولا يكون معلولة للغير والامر القايم بلا علة لا يكون الا واجب
الوجود بالذات فوجب ان يكون في عالم الوجود قدرة قايمة بالذات
بلا علة وارادة قايمة بالذات بلا علة وحيوة قايمة بالذات بلا علة
وارادة قايمة بالذات بلا علة وحيوة قايمة بالذات بلا علة وهكذا
القياس العقل في ساير الصفات الكمالية لا يقال يلزم تعدد الواجب بالذات
وهو قبيح لما ثبت بالبرهان امتناع تعدد الواجب بالذات لانا نقول
مرادنا انه يجب بحكم البرهان ان يكون في عالم الوجود موجود بلا علة واحد احدي
بسيط حق متشخص بذاته ويكون باعتبار ذاته بذاته مع قطع النظر عن جميع
ما عدا ذاته عين الوجود وعين العلم وعين القدرة وعين الارادة
وعين الحيوة وغيرها من الصفات الكمالية بمعنى ان ذاته بذاته مع
قطع النظر عن كل ما عدا ذاته معبر عنه بمفهوم الوجود والموجود والعلم
والعالم والقدرة والقادر والارادة والمريد والحيوة والحي من دون
الاحتياج الى حيثية تقييدية ولا تعليلية فلا يكون التكثر في الواجب بالذات
الا التكثر الاسمي فقط وبالجملة لما كان ذات الواجب جل شانه في نهاية
مراتب الكمال والكامل الذي في نهاية مراتب الكمال يجب ان يكون كماله ثابتا
له في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته لان كل ما هو كمال
الكامل لو لم يكن في مرتبة ذاته بل يكون زايدا على ذاته يلزم منه الدور والتسلسل

لان

لان اذا كان يكون ناقصا بحسب الكمال لان يتوقف ... عين اللاحق يلزم الدور
الكمال او ذاته يكون قابل الكمال لانه يستلزم ... وهو تقدم الشي على نفسه
زايدا على ذاته فيكون قابل الكمال بغير الدور ... او غيره فينقل الكلام اليه
لذاته فيكون ما علا الكماله ... يكون عين ... وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان
لو كان ما علا الكماله يكون قبل ... يذهب الى غير النهاية فيلزم التسلسل
الكمال يجب ان يكون ... او رجع فيلزم الدور وكل واحد من اللازمين
فلا بد ... باطل وبطلان اللازم يلزم لبطلان الملزوم وايضا
قابل الكمال لا يكون كماله في مرتبة ذاته واذا لم يكن كاملا في مرتبة
ذاته يكون ناقصا في مرتبة ذاته واذا كان ناقصا في مرتبة ذاته لا يكون في
نهاية مرتبة الكمال لان فوقه كامل اخر وهو الكامل الذي يكون كماله في مرتبة ذاته
وكل ما هو كماله في مرتبة ذاته يكون كامل الذات ولا يكون ناقص الذات
فيكون قابل الكمال كماله باعتبار امر اخر خارج عن ذاته فيكون كاملا بالغير
ومستكملا بالغير بخلاف ما هو كامل باعتبار ذاته مع قطع النظر عن كل
ما عدا ذاته فانه كامل باعتبار ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
فيكون كامل الذات في مرتبة الذات فلا يكون ناقص الذات واذا كان
كماله في مرتبة ذاته يجب ان يكون ذاتيا ولا يكون عرضيا له والذاتي منحصر
في عينيته والجزئية ولما كانت الجزئية ممتنعة بالقياس الى الواجب بالذات
فتعينت العينية فوجب ان يكون جميع الصفات الكمالية في الواجب بالذات
ثابتة له تعالى في مرتبة ذاته تعالى بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته ويكون
كل واحد واحد من تلك الصفات الكمالية عينا له تعالى بمعنى ان عين ذاته تعالى
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته مصداق حمل موجود وعالم وقادر ومريد
وحي وغيرها من الصفات الكمالية من دون الاحتياج الى حيثية تقييدية ولا تعليلية

ثم يجب بالغير العلم اراده
انتهاء الوجود بالذات وانتهائه بالغير ت بالذات الى الصفات
الى الوجود بالذات والقدرة بالغير الى الارادة بالغير العقلية انتهى الى الطالب
بالغير الى العلم والارادة وهكذا القياس العقلي في كل ما بالغير ان نظم ذلك
القدرة بالذات الحيوة بالذات قول الاكابر وهو ان كل ما بالغير الصفات للرابع
والحيوة بالغير ما ذكرنا منفصلا في شرح كثيرة ولما ذكرنا المتكلم ابه التي
الكمالية وجميع ما ذكرنا متفرع عليه فروع في تحقيق بمعنى كلام واحد منها
بالذات وهذا اصل اصيل فلنرجع الى ما كنا فيه في تحقيق القدوس ولعل كل واحد
الآلهيات بالتقريبات وذلك لكن المحقق الطوسي قدس سره في رسالة القدوسي
ما هو الحق التحقيق بالتصديق في ذلك الدواني ايضا كلام من شرح المحقق الطوسي قدس سره
صنفها اثبات العقل وللمحقق الدواني منقول في المحقق اما الا انك لا تتكلم في الاسالة
نظر فلا يستقل كلامها ثم بيان ما يرد عليها منقول الاحكام اليقينية التي تحكم
المطابقة بين ما في الاذهان وبين الاعيان بعد ان يكون نصف الاثنين او بان تقول الكل
فاذن لا يجب ان يكون الصنف الذي يعتقد بها او ما سالم من قبيل ذهن اصلا
ولا ذلك في ان الصنفين المذكورين الاحكام التي بجهل الخارج ولا ذهن الامر ولا ان
لا يمكن ان نتصور الاثنين بشيئين متغايرين بالتحقق في نفس الامر ولا ان البطاقة
يكون قابلا بنفسه او متمثلا في غيره والقائم بنفسه اما ان يكون ذا وضع او غير ذي وضع والاول الملك
معين من الاذهنية وكل ذي وضع منقسم بما فيه في جهات العالم ولا يرى اما ان
اما اولا فلان تلك الاحكام غير منقسمة لحلول جهات العالم ولا بالاعيان
انها تطابق ما تلك الاحكام غير ذي وضع لا يقال

ذوات
الاوضاع لانها من حيث
ذوات ثم انه لا تغاير الا وضاع بل انها من حيث جزئية
معقولات الصور الجزئية فلا ان الصور الخارجية المطابقة
الحرفية باعتبار جزئية فرضنا ان كل ما انطبع بنفسه يعرف واما
انها كلية باعتبار وجزئية بغيرها ولو فرضنا ان ذلك الطالب مع الجهل بذلك
اذا كانت كذلك كانت فانية الاعداد الشعور بالمطابقة بين الاحكام وبين المعقولات
ثانيا فلان العلم يكون ذا وضع واما ان الاشياء في المطابقة بين المعقولات والمحسوسات
الشئ من حيث يكون ذا وضع فلا ندركها الا بالجوارح او بما يجري مجرى الجوارح ويقول بالمثل
ذوات الاوضاع فلا ندركها الا بالجوارح وهو ان يكون ذلك القابل غير الافلاطونية واما
من جهة ما هو محسوسات ثم ذا وضع كان ان يكون ذلك الخارج
لامتناع المطابقة فيه لا يمكن ان يكون ذا وضع او غير ذي وضع فان كان
بالفعل ومن ما هو بالقوة وان كان بعض ما في الاذهان بالقوة وذلك
بالقوة ولا في وقت من الاوقات لان الاحكام المذكورة واجبة الثبوت ازلا وابدا
لا يتغير ولا يستحيل ولا في غير متقيد بوقت وزمان ومكان وواجب ان يكون
محلها كذلك والا فامكن ثبوت الحال دون المحل فاذن يثبت وجود قائم بنفسه في الخارج
غير ذي وضع مشتمل بالفعل على جميع المعقولات التي يمكن ان يخرج الى الفعل
لجميعها يستحيل عليه وعليها التغير والاستحالة
والتجدد والزوال ويكون
هو دائما

بحده و ازلا ذلك الوجود
الصفات ازلا وابدا ثبت ذلك الوجود لذاته عز اسمه مبدا الكل
وابدا وازلا ان يكون في الوجود على الكثرة وان يكون لبعض مع الكل وما بين
منقول لا يجوز ان يكون ذلك الواجب الوجود فيه كثرة وانه يشتمل على كل صادر
هو اول الاوايل اعني به واجب الوجود الذي يمتنع ان يكون الاول تعالى المبين المشتمل على احكام صادقة
اسماؤه وذلك لوجوب الاول ابل يمتنع الواجب الاول تعالى بالكتاب قدس سره ان لنا احكاما واعتقادات
لا نهاية لها بالفعل واول الاوايل وجود موجود غير مفطور تارة باللوح المحفوظ لانه قدس سره جل الكل والاعتقادات
ولا لكثرة فاذن ثبت وجود تارة بالالفاظ واعتقادات اصحاب باعتبار وجود او وجود
الذي يخبر عنه في القرآن المجيد قدس سره المجهال وتختلفان باعتبار وجود
وذلك ما اردناه والحمد لله انه كلامه تستفاد الذي تستيقن لها وجود الا بين
بتعين واحكاما كثيرة كالذاتية تستيقن كما تستيقن في الاحكام الصادقة بسبب الواحد نصف العارف
الصادقة اليقينية والكاذبة تستيقن ما سبق فالاحكام كالحكم بان الواحد نصف الحكم
بتعين التصور في ذلك الوجود ولا يكون لا اعتبار الغير
الوجود في نفس الامر على ما عرفت وتصور التصور صادق تستيقن ولا دخل لاعتبار الغير
نفس الامر ولا دخل لاعتبار المعتبر فيها الحكم منها صادق من الاحياز ولا دخل ازلا وابدا
والكل اعظم من الجزء واثنان لهما فان الحكم ولا اختيار فيكون صادقا ازلا الحكم
ربط بزمان ولا مكان ولا وضع من الاوضاع على ما عرفت مرارا فيكون انه الحكم
وتصور التصور في ثبوت الحكم اليقيني مطابقا لنفس الامر فيكون الذهني
وذلك الحكم الصادق ازلا وابدا لكون احكاما صادقة لنفس الامر ويكون الوجود اخذهما
الصادق وهو اخر وراء الوجود في ذهننا وهو في الوجود الاذهني امرين يكون بالكسر
مطابقا بالكسر للوجود يجب بنفس الامر والمطابقة لا توجد الا بين ذهننا مطابق بالفتح
مطابقا بالكسر والاخر مطابقا بالفتح فالحكم الصادق الذي في ذهننا ان بالفتح
والحكم الذي يكون مطابقا بالفتح هو نفس الامر ولما فرض ان
ذهننا صادق ازلا وابدا او كل حكم صادق
ازلا وابدا لكون مطابقا بالكسر

للوجود

لوجود ازلا لتحقق الاحكام الازلية المثل ازلا
بحسب نفس الامر لا بعد تصور الازل فلا بحسب جميع الصادقة الازلية
وابدا وهذا الامر الذي بين الاحكام الصادقة وذلك الامر بحيث دائما
ابدا ازلا يكون ذلك المطابقة بين يكون ابتدائيا والازلي يكون ذلك الامر بحسب جميع
الصادقة وتحصل الصادقة فلا يحصل ابدا لها يكون صدقها ان يكون ذلك الاحكام
ازلا ذهننا وبين الاحكام على اليقينية مطابق بالفتح بحيث سواء كان ذلك
الصادقة صورة الصادقة بمطابق الاحكام الصادقة الازلية غير منطبق بتصور
لان الاحكام ولما كان جميع الاحكام الصادقة الازلية بتحقق صور
الافلاطونية يكون جميع تلك الاحكام بحيث لا يغيب عنه شيء من الاحكام الصادقة
ازليا فلا بد ان يكون صدق ذلك الامر الازلي بحسب تلك الاحكام
الاحكام الصادقة بحيث لا يغيب او لا ان صدق الاحكام ذلك الامر ازلي ازلا ذهنا
متصورها او ابين الحكم واعتبار معتبر فلا بد ان يكون الصادقة الازلية الازلي موجود
متصورا وادراك يدرك التصديق اليقينية الصادقة في الازل موجود في ذاته
جميع الاحكام الصادقة الصور بالفتح فوجب ان يكون ذلك الامر موجودا في
الازلية المرتسمة فيه بالكسر على ما عرفت مرارا فيكون ذلك الامر الاحكام
وما في ازل ذهننا مطابقات بالكسر لا يغيب عن شيء من الاحكام
ازلي قائم بذاته لا ربط له بزمان ولا مكان ووضع بحيث لا يغيب وهو باطل
وفعله ومحلا لجميع صور الاحكام اليقينية الصادقة الازلية بحيث الوجود بالذات وانتهى
الصادقة الازلية وذلك هو الوجود المجرد اما ان يكون واجب الوجود جوهرا مجردا تارة
لان الواجب بالذات يمتنع ان يصير محلا للكثرة فتعين ان يكون جوهرا في القرآن الكريم
بالعقل وهو الذي يعبر عنه بالعقل الاول في كتب الحكمة وفي لسان الاولين والاخرين
باللوح المحفوظ وتارة بالكتاب المبين المشتمل على جميع صور الاحكام
فلو لم يكن ذلك الموجود الكذائي لم يحصل المطابقة بين الاحكام
الصادقة الازلية الحاصلة في اذهاننا وبين
الاحكام الموجودة في نفس
الامر

٢٠٨

بين الاحكام الصادقة الازلية بين الحصول والانتفاء

فوجود جميع الاحكام الصادقة الازلية بحيث لا يشذ عنها شيء من الاحكام
الصادقة الازلية في ذلك العقل بطريق الارتسام فيه مصحح لحصول المطابقة
المرتسمة في ذلك العقل ازلا وابدا لانك قد عرفت ان المطابقة لا يتصور
بدون الاثنينية فوجود ذلك العقل الازلي الذي هو المحل المرتسم فيه في الازل
صور جميع الاحكام الصادقة الازلية بحيث لا يشذ عنها شيء من الاحكام الصادقة
الازلية ضروري لتصحيح تحقق المطابقة فلولاه لامتنع وجود المطابقة للاحكام
الصادقة هذا محصل الاستدلال وفيه بحث من وجوه الاول انه يلزم
بناء عليه القول بوجود موجود ازلي قائم بنفسه سوى الواجب جل شانه
وهو منفي باجماع المليين وبالبراهين العقلية ايضا فمن اراد الاطلاع
عليها فليراجع اليها في رسالتنا المعمولة في اثبات حدوث العالم
والثاني ان المطابقة وان لم تحصل بدون الاثنينية لكن لا نسلم انه لا بد
من الاثنينية المتباينة المنفصلة في الوجود المتعدد بالشخص بل يكفي الاثنينية
الحاصلة بالمغايرة الاعتبارية الذهنية كما في الانسان نوع والحيوان
جنس وفي الاربعة زوج اذا كان المراد اثبات الزوجية في الذهن
لانك قد عرفت ان الوجود الذهني قسمان احدهما الوجود الذهني المشترك
بين الصوادق والكواذب وهو اصل الوجود الذهني وثانيهما نحو الوجود
الذهني المختص بالصوادق وهو الذي يعبر عنه بالحاذي حذو الخارجي على
ما عرفت فيما سبق مشروحا والحاصل ان الاحكام ان كانت احكاما
خارجية نحو زيد كاتب بالفعل فيحصل المطابق بالكسر والمطابق بالفتح
فالمطابق بالكسر هو ما في الذهن والمطابق بالفتح هو ما في الخارج و
لا احتياج في ذلك الى وجود العقل والى ارتسام الاحكام اليقينية

فى

في ذلك العقل على ما عرفت فيما سبق وان كانت احكاما ذهنية فالمطابق
بالكسر هو ما في الذهن بما في الذهن والمطابق بالفتح هو ما في الذهن ايضا لكنه
باعتبار آخر وهو الوجود الذهني الحاذي حذو الخارجي على ما عرفت فيما سبق
والمغايرة الاعتبارية كافية في حصول المطابقة كما ان المغايرة الاعتبارية
العقلية كافية في الفرق بين الكلي والجزئي فان حقيقة الانسان اذا حصلت
في الذهن فيحصل لها اعتباران احدهما من حيث انها متمثلة في ذهن شخص ما باعتبار
التمثل الذهني جزئي شخصي ذهني ومع قطع النظر عن التمثل الذهني اي اخذها بما هي هي
مع قطع النظر عن التمثل الذهني كلي فلا نسلم ان وجود العقل في الازل ضروري لتصحيح المطابق
بالكسر والمطابق بالفتح لانا قد صححنا المطابق بالكسر والمطابق بالفتح بلا احتياج
الى وجود العقل في تصحيح المطابق بالكسر والمطابق بالفتح قطعا على ما عرفت سابقا
تفصيلا بل قد بينا انه لو كانت المطابقة باعتبار وجود الاحكام الصادقة في العقل
يلزم الفساد فلا نطول باعادته والثالث انه اذا كان ما سوى الله تعالى حادثا
كما هو الحق عقلا ونقلا فيكون جميع ما سوى الله تعالى معدوما في الازل وقد عرفت
ان المعدوم بما هو معدوم لا يثبت له شيء قطعا وقد يكون جميع الاشياء مسلوبة
عنه سلبا بسيطا تحصيليا حتى الذات والذاتيات فلا يصح عقد قضية موجبة
صادقة ازلية يكون موضوعها ممكن الوجود سواء كانت تلك القضية الموجبة الصادقة
الازلية خارجية او ذهنية على ما عرفت فيما سبق مشروحا فالحكم بان الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ونحوهما صادق ازلا كاذب ازلا لانه
لو كان الواحد نصف الاثنين صادقا في الازل يلزم وجود الواحد والاثنين
في الازل والعقل والنقل قد حكما بان ما سوى الله تعالى معدوم في الازل وقد عرفت
ان المعدوم بما هو معدوم يكون جميع الاشياء مسلوبة عنه حتى الذات والذاتيات
ولا شك ان الحكم عبارة عن الصورة العلمية الاذعانية واذا فرض ان الحكم الصادق
يكون صدقه ازليا وصدقه عبارة عن مطابقته مع نفس الامر فيلزم ان يكون
في نفس الامر حكم موجود ازلي يكون هو المطابق بالفتح وقد عرفت ان الحكم

٢٠٤

[illegible]

عبارة عن الصورة العقلية [illegible] بذلك جائز فيه بان صدق الحكم ازلي

عن الصورة فيلزم من ازلية الحمل الذي [illegible] القول بان تحقق في الازل

الاذهانية فيلزم ازلية المحل الذي [illegible] لان الحكم

الصورة مع ازليته باطلة فلا يصح صدق الحكم [illegible] ايضا [illegible] لا يتحقق الحكم

وازلية ما سوى الله تعالى [illegible] وجود المحكوم عليه [illegible] في الازل

الحكم ازلي لانه في الازل مستلزم لوجود المحكوم عليه في زمان الحال بل

ووجوده في الازل لا يكون [illegible] هذا الحكم زيد لا يكون في زمان

واما صدق الحكم لا يكون [illegible] الان بصدق [illegible] فما يكون تحقق [illegible] ووقت

قائما في الزمان الماضي فحكم [illegible] زيد [illegible] ومكان ووضع وغيرها فان

تحقق في الزمان الماضي يكون [illegible] صدق الحكم [illegible] زمان ومكان [illegible] النفوس

الماضي فقط فظهر انه يجوز ان يكون [illegible] المتعلقة [illegible] الان الطرفة الانية

هذا جار في الاحكام الكلية الصادقة [illegible] ازلي الحكم [illegible] وتكون تلك الاحكام صدقها

لان المطابقة [illegible] زمان [illegible] ووقت فيكون صادقا [illegible] بزمان ومكان ووضع [illegible] الحادثة النفوس الناطقة

وابدا [illegible] وبهذه المطابقة لا يكون [illegible] الحكم [illegible] لا يكون

المطابقة [illegible] الواقع [illegible] في نفس الامر [illegible] دون

بالكم الحكم [illegible] عبارة عن مطابقة

وموافقة [illegible] في نفس الامر [illegible] زمان دون

وصف ثابت [illegible] المحقق [illegible] صادقا ازلا

للموصوف [illegible] بان يكون [illegible] في الوجود

الوجود [illegible] صدق الحكم [illegible] الازلية

بدون

وجود

وجود [illegible]

الموصوف [illegible] فاذا [illegible] موصوفا [illegible] الازل [illegible] عليه

ذلك [illegible] فيلزم [illegible] ان يكون الحكم [illegible] بالموصوف [illegible]

صدق الحكم [illegible] في الازل [illegible] الحكم [illegible] الازل

موصوفا بالصدق في الازل [illegible] الموصوف [illegible] المحتاج [illegible]

بالصدق في الازل بدون وجود الموصوف فيكون [illegible] ان لا يكون [illegible] الحكم [illegible] المتعلقة

لان وجود الصفة بدون وجود الموصوف [illegible] الحكم الصادقة

حيثية افتقارية الى الموصوف المحتاج اليه [illegible] بدون [illegible] الكلية

ووجود المحتاج بدون [illegible] فظهر ان ازلية صدق الحكم [illegible] بدون [illegible] لحدوث الصفة

اليه فيلزم التخلف [illegible] الحادثة [illegible] وبالجملة الصفة تابعة

ان الاحكام الصادقة [illegible] بزمان ومكان ووضع [illegible] لموصوفها في الحدوث والازلية

بزمان ومكان [illegible] ان صدق تلك الاحكام [illegible] لان الصفة لا تجوز وجودها مفارقة

ينعكس كنقيضها الاصح [illegible] عن موصوفها [illegible] بكون الموصوف

[illegible] بان الاحكام الحادثة [illegible] وصفة متحققة في الازل فالقول

[illegible] ان امكان الممكن بالذات [illegible] امور حادثة [illegible]

ولا يكون الموصوف [illegible] الحادث الموجود بعد ان كان معدوما في الازل

الممكنة لان المواد [illegible] بالذات فيكون الوصف ازليا متحققا في الازل

لا يكون ذلك [illegible] الممكن بالذات [illegible] في الازل يلزم ان

لان امر [illegible] المواد الثلث [illegible] بالذات او ممتنعا بالذات

او الممتنع بالذات [illegible] ان يكون [illegible] واذا كان واجبا بالذات

ممكنا بالذات [illegible] فيلزم الانقلاب

صادق [illegible]

٢٠٥

وخلف لا ابد

سعا فثبت ان امكان الممكن بالذات ما عرفت

ان يكون امكان الممكن آ مع على ان الان يكون صفة

ثم تارة في الازل والا يلزم ان يكون نفي لا يخفى ان لو كانت عبارة عن

مفصلا فلك تحقيق المقام ان الممكن بالذات الامكان الذاتي عبارة عن سلب ضرورة الوجود والعدم

الامكان الذاتي صفة وجودية ثابتة الممكن او لا يكون كذلك بل يكون ان يكون ممكن بسلب ضرورة

انضمامية او صفة انتزاعية او الوجود والعدم بالنظر الى الذات ان يكون صفة انتزاعية تحسب الوجود

سلب ضرورة الوجود والعدم بالذات في الازل سواء كانت انضمامية او انتزاعية من بسلب ضرورة بالنظر

كان صفة وجودية ثابتة للممكن بالذات سواء كانت عبارة عن

لانك قد عرفت ان وجود الصفة وان كان عبارة فيكون الامكان الذاتي سلب بسيط تحصيلي الى الذات

الموصوف ويمتنع بدون وجود الموصوف

[illegible]

بالفعل قطعا
وجوده ادا ابا او بالفعل موقوف ولا يقع ذلك تحققه فيه صدق
لان صدق الحكم بالفعل وتحققه في الانقطاع لا يقع يحصل بالفعل
على وجه الحكم بها لفعل وعدمه الحكم اصل الحكم بالفعل بالحكم
يكون موقوفا على دوام وجوده الحكم بالفعل في المطابقة بالجملة صدق الحكم وان كان
الوجه كما نظيره بادنى تامل فان اذا تحقق بالفعل واذا تحقق وجود اذا انقطعا وبالجملة ابا وان كان
بالفعل يكون كافيا في حصول المطابقة وجود اذا ابا او وجود اذا انقطعا ازليا او ان يكون
الحكم دائما سواء كان وجه الحكم بالفعل ازليا او لا يكون صدق الحكم ولا يصح
تابع لوجه الحكم بالفعل فان كان وجه الحكم حادثا الا ان صدق الحكم الزاعية ازليا
وجود الحكم بالفعل حادثا يكون صدقه ايضا حادثا صفة انضمامية او صفة انتزاعية الواحد بانه
الموصوف حادثا ويكون صفة سواء كانت صفة برار افاد الحكم حاكم على الواحد ازليه
ثابتا في الازل للموصوف الحادث على ما عرفت بالفعل قد يكون ازليا او حادثا غير ازلي
نصف الاثنين فلا يخلو من ان يكون وجوده ذلك الحكم بالفعل على ما عرفت مشروحا وضع
فان كان قديما ازليا يكون صدقه ايضا حادثا غير ازلي على ما عرفت ووقت وحيز ووضع مقيدة
وكون الحكم الذي في الواحد ونصف الاثنين غير مقيد بزمان ومكان حادثة كلية غير
لا يستلزم كونه ازليا او كون صدقه ازليا لان الحكم احكاما كثيرة كلية تنعكس الى موجبة
بزمان ومكان ووقت وحيز ووضع مثل قولنا كل موجبة كلية ينعكس الى السالبة
جزئية وكل سالبة كلية تنعكس كنفسها وكل معلول الوجود لا يوجد بذاته مع قطع النظر
عن كل ما عداه ذاته بل يجب ان يكون وجوده بجاعل خارج عن ذاته وغيرها من
الاحكام التي يحدث وجودها في ازمنة الحدوث ولا يكون وجود تلك الاحكام متعلقا
بزمان ومكان ووقت وحيز ووضع لان الحدوث لا يكون منحصرا على الحدوث
الزماني لان الحدوث قد يكون دهريا ايضا فان الحدوث عند
الحكماء القائلين بحدوث العالم لا يكون
حدوثا زمانيا

بل
يكون حدوثا دهريا
على ما بينا في رسالتنا المعمولة في النفس الناطقة وجودها
في حدوث العالم واثبات النفوس في النفس بان يكون ازليا كما هو المحقق
الا ان نفسه حادثة عند حدوث البدن ولا يكون بالانه النفس الناطقة بان المجرد باب
في النفس حادث عند حدوث البدن بل يكون حدوثا دهريا لان الوجود في النفس
وليس حدوثها حدوثا زمانيا بل يكون متعلقا بزمان ومكان ووقت وحيز واذا كان الوجود للجرد
وليس الوجود في نفسه للجوهر المجرد متعلقا بزمان ومكان ووقت ووضع الكلي الطبيعي
وجوده في نفسه لا يكون حدوثه دهريا بالزمانيا والعقل الكلي كما كان الوجود في
للجوهر المجرد حادثا يلزم ان يكون حدوثه حدوثا داخل في المجردات فاذا كان الحوادث
في الخارج بحكم البرهان العقلي وكل كلي طبيعي داخل دهريا لا زمانيا وبالجملة كان الحوادث
للكلي الطبيعي حادثا يلزم ان يكون حدوثه ايضا كثيرة فلا يكون الحادث منحصرا في الحوادث
الزمانية كثيرة كذلك الحوادث الدهرية كثيرة على ما عرفت شرحا
الزمانية على ما عرفت

۱۳۵۶
این رساله کریمه در تحقیق کیفیت نفس الامر است که در شهر رمضان
بدقت مطالعه نمودم و نقص موارد آن را تصحیح و اصلاح و عیوب آن
را بر طرف نمودم و در اول آن رساله علیحده نگاشتم
محمد رضا الطهرانی

رسالة في معنى الامانة والامامة

بسم الله الرحمن الرحيم ان الواجب الوجود جل شانه الفياضية العامة
والجوادية التامة فكل قابل الوجود يجب ان يستفيد وجوده الذي في
وسعه وطاقته من جنابه جل شانه لا تقصير في افاضاته في فيضه وجوده و
التفاوت بين الوجودات والموجودات في الاعيان والاذهان
بالكمال والنقصان لا يكون ناشيا من قبل الجاعل المفيض بل يكون ناشيا
من قبل القابل المستفيض لعدم افاضته الوجود المجرد الكامل على الامر
المادي الناقص ليس من نقصانه في الفيض على الاطلاق والجود على الاطلاق
بل ذلك ناش من طرف القابل الناقص لا من طرف الفاعل التام ونعم ما قال

هر چه هست از قامت ناساز بی اندام ماست ورنه تشریف تو بر بالای کس کوتاه نیست

فمن الموجودات الممكنة ما هو مجرد صرف ومنها مادي صرف ومنها مادي من
وجه ومجرد من وجه فان الانسان الذي هو عين الاعيان مجرد من وجه ومادي
من وجه ونعم ما قال

آدمی زاده طرفه معجونیست از فرشته سرشته وز حیوان
گر کند میل این شود کم از این ور کند میل آن شود به از آن

ولا شك ان كل واحد من تلك الاقسام لما كان قابل الوجود وليس في
فياضيته جل شانه نقصانه فلا بد ان يقع في عالم الوجود جميع تلك الاقسام
والانسان لما كان جامعا بين العالمين فيكون فيه جميع ما في عالم المجردات
والماديات معا فالجامعية المطلقة التي تكون للانسان ليس لغير
الانسان من الاعيان فالانسان دفتر عالم الوجود ونسخة جامعة لجميع
ما في عالم الوجود فهو كتاب الله الحاوي الكبير المشتمل على جميع اصناف
تصانيف الواجب جل شانه وروى ابن بابويه قدس سره في علل الشرايع
في تفضيل بني آدم على الملائكة عن عبد الله بن سنان قال سالت

ابا

ابا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليهما الصلوة والسلام فقلت
له الملائكة افضل ام بنو آدم فقال قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه
الصلوة والسلام ان الله عز وجل ركب في الملائكة عقلا بلا شهوة
وركب في البهائم شهوة بلا عقل وركب في بني آدم كلتيهما فمن غلب
عقله شهوته فهو خير من الملائكة ومن غلبت شهوته عقله فهو شر من البهائم
تم الحديث الشريف ويحتمل ان يكون قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان
في احسن تقويم ثم رددناه اسفل سافلين اشارة الى الدقيقة المذكورة
في الحديث الشريف وبالجملة الانسان نشاة عظيمة جامعة لجميع ما في
عالم الامكان ويحتمل ان يكون قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في
كتاب مبين اشارة الى ما ذكرناه مفصلا فنعم التصنيف ونعم الكتاب
ما هو مرقوم بقلم صنع خالق المصنفين اولي الالباب وقول امير المؤمنين
وسيد الوصيين ويعسوب الدين علي بن ابيطالب عليه الصلوة
والسلام وهو قوله الشريف وتزعم انك جرم صغير وفيك انطوى
العالم الاكبر ايضا اشارة الى ما ذكرنا مفصلا ولما كان الانسان له
المنصب الجامعة المطلقة التي هي مرتبة الاحاطة بجميع ما في عالم الوجود
وليس لغير الانسان من اجزاء النظام الجملي هذه المرتبة العظيمة استاثره
الله تعالى وشرفه بتشريف خلعة الخلافة وجعله خليفة له لان استعداد
الخلافة فيه دون غيره والا يلزم الترجيح بلا مرجح والترجيح بلا مرجح
مستلزم للترجح بلا مرجح وهو باطل باتفاق العقلاء ويحتمل ان
يكون المراد من الامانة في قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات
والارض والجبال فابين ان يحملنها وحملها الانسان انه كان ظلوما

وجود الا بالجعل الجامعية بانى جميع المطلقة باعتبار
هو المنصب الذي هو المنصب الجامع للاحاطة بجميع فوق ان مرتبة الجامعية المطلقة لا انما هو الا لكمال
القدر الذي هي مرتبة الاحاطة من الله تعالى هو المنصب الجامعية [illegible] الا بالجبر
المطلقة التي هي مرتبة الخلافة من الله تعالى هو الانسانية وكون الانسان ظلوما جهولا في [illegible]
عالم الوجود لان مرتبة العظمة لا لولاية الانسانية وكون الانسان والنقصان وسوء المراتب العقل بالدليل
الكمالات وهذه المرتبة بجميع ما في عالم الكون الخزان بالسوء قال [illegible]
التي هي مرتبة الاحاطة بجميع كمالات لا بالنفس الامارة بالسوء المطلقة بجميع
ان حفظ المرتبة الجامعية المطلقة ثابتة بذاته لكمال النفس لمنصب الجامعية وجامعية
لانه موقوف على رياضات في خلق الوجود الصاحب لا على احسن التقويم الله تعالى
وحين اراد الواجب جل شانه خلق الوجود الصاحب خلافة [illegible] بحق
انى جاعل في الارض خليفة فخلق ادم عليه السلام لانه كان في خلافة الله التعظيم
في عالم الوجود وجعل خليفة له وامر الملائكة بالسجدة امر الله تعالى الملائكة بالسجدة التعظيم ولهذا
الانسان باسماء الوجود بالذات لان السجدة التعظيم على ادم عليه الصلوة والسلام بالسجدة
اسماء الكل وعلمه الانسان بالعلم وجعل محل الواجب المعبودية لا لانها تخصيصه جل شانه
انها الحق تحقق السجدة التعظيمية الكلام الملائكة بالسجود ذات له الاعلى الوجود الواجب
والعلم الاعلى والتنبيه على ان خليفة الله تعالى يلزم ان يكون افضل السلام وبيان
عقلا والتنبيه على ان خليفة الله تعالى يجب ان يكون مرتبة العلم كمال صاحب
العظمة الذي هو العلم الالهية لان خلافة الله تعالى لا يثبت بدون العقل حسن عقلا ونقلا وقبيح
بهذه المرتبة الجليلة وهو الفضل بدون كمال العلم المرتبة الشريفة
بجناب الالهي وكمال الرب

بحيث وكمال العبادة
عن صاحب الله تعالى على نبيه وانه بدا
خليفة الله تعالى بدون العصمة لان الخير وابدا
القرب الحصول بدون العصمة عن الجناب الالهي حقيقة ولا
وبعضهم ان كل ظالم لا يصدق عليه انه خليفة الله تعالى ما عرفت ان
كلهم ظالم فلا يستحقون الخلافة على ما هو صريح قول الله تعالى ان الارض لا يناله
المعصوم ظالم لا ينال عهد الله الذي هو الخلافة على من على ان الارض لله
قال الله تعالى لا ينال عهدي الظالمين وهو صاحب الكاف روي عن قال العصوم عليه السلام
وقت ما لا ينال عهد الله الذي هو صاحب الجليل من ابنائه وقول العصمة عليه الصلوة
وفي الكافي ايضا مثل ما ذكرنا ان قال فقال الجليل الخديث الى اوليه علي وآله
تعالى وسلامه عليهما انه علي ما نسبه كل ظالم الى يوم القيمة والسلام
عهدي الظالمين فابطلت هذه الآية امامة كل ظالم الى يوم القيمة تعليم الله تعالى
الى يوم القيمة صريح فيما ذكرنا فان قيل الواجب جل شانه كما يعلم اسماء الكل اولا
التعليم الخاص الذي حصل بالنسبة الى ادم ووقع الابناء فلو كان بالنسبة
بالتعليم دون الملائكة لا ينتفي الامر التعليم الخاص فنقول ايضا قادرة على الابناء
الله تعالى ولا يتحقق في ذلك فان التعليم الخاص الذي حصل بالنسبة الى ادم عليه السلام دون الملائكة فلم يقع التعليم
علم ما ثبت ان عدم التحقق في التعليم الخاص فلا يلزم الترجيح بلا مرجح
الواجب جل شانه في عدم تحقق النبوة المطلقة التي لا يكون
وكمال وجوده وجوده ونقضه دلالة ان الذي يكون خليفة الانسان
وجوده والتفاوت في المرتبة وانه تعالى اذا ادم عليه السلام
بما بين الوجود والواجب والعدم الترجيح بلا مرجح
فيلزم الترجيح بلا مرجح والترجيح بلا مرجح
[illegible] موجودا والملائكة
[illegible]

٤٦٤

في اوان الاعيان بالكمالات الفواضل دون القضاء من الوجه
الاذمان خصوصيات بالفعل لابد في كل قابل الخصوصية
ناشئ من خصوصيات الفاعل لابد من موجود فيه وان لم تعلم وكان التوحيد
الفاعل على ما عرفت من ترجيح خاص موجود فيه افاضة بهذا الوجه خلفاء النبي اخر وكما
وقابل كمال السيد ذلك المرجح في التعيين درجات الانبياء الذين هم بخصوصيته لبعض
بخصوصيتها يكون ذلك الوجوه باختلاف الموجودة بينهم بخصوصية بعض الكمال التي الى
ودون غيره من الوجوه كمال الخصوصيات الموجودة بينهم ان نبيهم سيد الانبياء
تعالى سلام الله عليهم مبني على الخصوصيات كمال خلفاء الله تعالى الذي في طاعته
كانت الخصوصية اكمل بكون النبي اكمل ومراتب لانه صلى الله عليه وآله الكمال الذي لا
الخصوصية الرفيعة الخاتمية المحمدية صلى الله عليه وآله درجات الله وقت
والكلهم واشرفهم بحيث يكون ذاته المقدسة مشتملة على جميع مع جعله سيد
البشر بل في طاقة الممكن اما بالذات على ما قال صلى الله عليه وآله الرسالة المجيدة
فيه ملك مقرب وكل نبي مرسل ولذا ختم الله تعالى الخصوصية المقدسة قوله
المرسلين واشرف الاولين والآخرين بناء على كون بعقلا ويحتمل ان يكون الانبياء
الرفيعة المحمدية رحمة لذلك لان الترجيح بلا مرجح غير جائز عقلا نعم جميع
ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض اشارة اليها وذكرنا مفصلا الخصوصيات ايضا ويحتمل ان
والرسل لهم التساوي في اصل النبوة والرسالة اشارة الى ما ذكرنا ولما كان سيدنا
يكون قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله اشارة فالفضل الى نص الغير المشوب
ومولانا ونبينا صلى الله عليه وآله سيد الاوصياء لان مدار الاشرفية والاكملية
بالنسبة لبعض ان يكون وصيه ايضا سيد الاوصياء على المرتبة في العلم والعمل فكل نبي
فيما بين الانبياء انما هو على المرتبة يكون وصيه ايضا اكمل
يكون اكمل من غيره من ذلك الا لان
وصي كل نبي

معصوم

معصوم من زمان وافضل
كينه فلابد ان يكون وصيه مناسبا لنبيه في حقيقة وليا
يكون مناسبا دراكا له وكمالاته وقابلا لجميع فلابد ان يكون وصيا او يكون التشبيه
التشبيه كمال النبي بحيث يكون قابلا على جميع الاوصياء ولا بد ان يكون النفس ورحمة الاعصر
كان نبينا صلى الله عليه وآله سيد الانبياء معصوما فلما تبين النفس ولا تبديل في ان
سيد الاوصياء لان وصيه صلى الله عليه وآله يا حضارات تامة التقدس والتعلم
فاستنباطه في جميع حالاته وكمالاته مع الطبع القدسي غاية التقدس والعلم
من اخذ الكمالات العلمية والعملية ومع حده الفيض والمستفيض والعلم
في اخذ الكمالات العلمية والقابل بل كل واحد في الفيض بتحقق اكمل الاوصياء قابل
لا يكون في شيء من ظرف الفاعل والافاضة والاستفاضة فلابد من تحقق الفيض
نهاية الحرص النبوي في التعليم والتعلم والشروط فلا وجه لعدم النورية
والاستفاضات القدسيات لانه اراد اجمع الشرائط والعلوم والادراكات فانها
الذي شرط وشروطه ولهذا اخذ سيد الوصيين اخذ ما سيما العلوم بحيث الانبياء
والكمالات في الحالات الالهية في جناب اعلم الانبياء وسيدهم على سيد
علي من دونه من اصحابه صلى الله عليه وآله بل الاحاديث الشريفة الواردة افضل واكمل
صلى الله عليه وآله في كون يعسوب الدين امير المؤمنين علي بن ابي طالب لا يخفى
افراد الانسان بعد سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الطاهرين كثيرة جدا كما هي
على التتبع والتعلم ان كل فرد من افراد الانسان خلافة خاصة عن الله تعالى والتدبير
خلافة كل نفس في البدن الذي يكون متعلقة به لان كل نفس انسان لها علاقة
والتصرف في البدن الذي تعلقت به فيكون كل نفس بالنسبة الى بدنها خلافة قبل الله تعالى
من تدبير بدن خاص فوجب عليها وجوبا مغلظا ومراعاة العدالة
معاش التدبير والتصرف في
المتعلقة بها بين

سكان البدن [illegible] ذلك احد واحد ولا [illegible] التدبير [illegible] بحيث لا انتظام [illegible] وهذا [illegible] الاحاديث [illegible] اشارة [illegible] الهرج والمرج بين [illegible] والتصرف هو المعبر عنه [illegible] ولا يبعد ان يكون قوله تعالى [illegible] البدن [illegible] الى ما ذكرنا مفصلا [illegible] عشرة ولم [illegible] العدل [illegible] تخصيص العشرة بالذكر [illegible] النفس المتعلقة بذلك البدن [illegible] منها باطنة و[illegible] العشرة بحيث [illegible] تلك العشرة [illegible] شيء منها فيكون كل شخص من اشخاص الانسان [illegible]

فمن الكافي عن يونس بن يعقوب قال كان عند ابي عبد الله عليه السلام جماعة من اصحابه منهم حمران بن اعين ومحمد بن النعمان وهشام بن سالم والطيار وجماعة منهم هشام بن الحكم وهو شاب فقال ابو عبد الله عليه السلام يا هشام الا تخبرني كيف صنعت بعمرو بن عبيد وكيف سألته فقال هشام يا ابن رسول الله اني اجلك واستحييك ولا يعمل لساني بين يديك فقال ابو عبد الله عليه السلام اذا امرتكم بشيء فافعلوا قال هشام بلغني ما كان فيه عمرو بن عبيد وجلوسه في مسجد البصرة فعظم ذلك علي فخرجت اليه ودخلت البصرة يوم الجمعة فاتيت مسجد البصرة فاذا انا بحلقة كبيرة فيها عمرو بن عبيد وعليه شملة سوداء متزر بها من صوف وشملة مرتد بها والناس يسألونه فاستفرجت الناس فافرجوا لي ثم قعدت في آخر القوم على ركبتي ثم قلت ايها العالم اني رجل غريب تأذن لي في

مسألة فقال لي نعم فقلت له الك عين فقال يا بني اي شيء هذا من السؤال وشيء تراه كيف تسأل عنه فقلت هكذا مسألتي فقال يا بني سل وان كانت مسألتك حمقاء قلت اجبني فيها قال لي سل قلت الك عين قال نعم قلت فما تصنع بها قال ارى بها الالوان والاشخاص قلت فلك انف قال نعم قلت فما تصنع به قال اشم به الرائحة قلت الك فم قال نعم قلت فما تصنع به قال اذوق به الطعم قلت فلك اذن قال نعم قلت فما تصنع بها قال اسمع بها الصوت قلت الك قلب قال نعم قلت فما تصنع به قال اميز به كلما ورد على هذه الجوارح والحواس قلت اوليس في هذه الجوارح غنى عن القلب فقال لا قلت وكيف ذلك وهي صحيحة سليمة قال يا بني ان الجوارح اذا شكت في شيء شمته او رأته او ذاقته او سمعته ردته الى القلب فيستيقن اليقين ويبطل الشك قال هشام فقلت له فانما اقام الله القلب لشك الجوارح قال نعم قلت لا بد من القلب والا لم تستيقن الجوارح قال نعم فقلت له يا ابا مروان فالله تبارك وتعالى لم يترك جوارحك حتى جعل لها اماما يصحح لها الصحيح ويتيقن به ما شك فيه ويترك هذا الخلق كلهم في حيرتهم وشكهم واختلافهم لا يقيم لهم اماما يردون اليه شكهم وحيرتهم ويقيم لك اماما لجوارحك ترد اليه حيرتك وشكك قال فسكت ولم يقل لي شيئا ثم التفت الي فقال لي انت هشام بن الحكم فقلت لا فقال امن جلسائه قلت لا قال فمن اين انت قال قلت من اهل الكوفة قال فاذا انت هو ثم ضمني اليه واقعدني في مجلسه وزال عن مجلسه وما نطق حتى قمت قال فضحك ابو عبد الله عليه السلام وقال يا هشام من علمك هذا قلت شيء اخذته منك والفته فقال هذا والله مكتوب في صحف ابراهيم وموسى

واعلم ان هذا الحديث الشريف دل على ان الله تعالى نصب اماما بين

وهذا النصب امر ضروري لخلقة الانسان وثابت في الملل والاديان و
مكتوب في الكتب السماوية كصحف ابراهيم وموسى عليهما الصلوة والسلام
احدهما الامام الحقيقي الذي نصبه الله تعالى في كل بدن خاص للتدبير والتصرف
في ذلك البدن الخاص على ما عرفت مشروحاً وثانيهما الامام الذي نصبه الله
تعالى بين العباد وجعله رئيسا وحاكما عليهم ليسئلوا عنه فيما لا يعلمون
على ما قال جل شانه فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ويرجعون اليه
في الاحكام الشرعية وجميع المشكلات عليهم ويعتقدون به في الاقوال والافعال
ويهتدون بهدايته ويستضيئون بنوره وهذا القسم الثاني من الامام
يجب ان يكون اعلم وافضل من رعيته ويكون فائقاً عليهم في جميع الكمالات
العلمية والعملية لان رياسة احد المتساويين على الاخر يستلزم للترجيح
بلا مرجح والترجيح بلا مرجح يستلزم للترجح بلا مرجح وهو محال بديهة واتفاقا
ورياسة الجاهل على العالم وهي تقديم المفضول على الفاضل وتقديم المرجوح
على الراجح وتقديم الخسيس على الشريف غير جائز عند العقلاء حتى البله والسفهاء
على ما قال جل شانه افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع امن لا يهدي الا ان يهدى
فما لكم كيف تحكمون ولما كان هذا الحكم في غاية الظهور عند جميع افراد
الانسان حتى البله والصبيان جعل الله تعالى هذا الحكم منوطاً لعقولهم
لاستقلال عقولهم في ذلك ويجب ايضا ان يكون معصوما لان مرتبة الامامة
التي هي الخلافة مرتبة شريفة عظيمة وعهد الله تعالى وغير المعصوم ظالم والظالم
لا ينال عهد الله تعالى على ما قال جل شانه لا ينال عهدي الظالمين ولان
نصب الامام من قبل الله بين العباد من جملة فوائده العظيمة انه اذا وقع
الخطاء منهم ردهم الى الصواب ويكون هاديا لهم فلو كان الامام ايضا يجوز

عليه

عليه الخطاء لكان محتاجا الى من يرده الى الصواب ويكون هاديا له فيكون
الامام هو ذلك الهادي على ما قال جل شانه افمن يهدي الى الحق احق ان
يتبع الآية فيلزم ان يكون لمن فرض اماما امام ولمن فرض رئيسا رئيس
ثم ننقل الكلام الى امام الامام ورئيس الرئيس وهذا النقل لا ينتهي الى حد
فيلزم محالان احدهما خلاف الفرض وثانيهما التسلسل ومستلزم المحال غير
واقع فيكون الامام غير المعصوم غير واقع لانه يستلزم للمحالين المذكورين
فوجب ان يكون الامام الذي هو رئيس بين العباد جميعهم او بعضهم في امر
الدين والدنيا معصوما وهو المطلوب واذا ثبت عصمته يكون مخبرا صادقا
فيجب تصديقه في كل ما اخبر به في امر الدين والدنيا وجميع المعارف الالهية
وجميع العلوم العقلية والنقلية واحوال القبر واحوال الحشر والنشر وغيرها
من الامور التي يخبر بها وبالجملة يجب تصديقه مطلقا ولا يجوز التبعيض
في التصديق وبالبرهان المذكور ظهر انه لا بد في كل زمان من حاكم معصوم
منصوب من قبل الله تعالى على العباد اما ظاهرا واما مستورا لان حال
الاستتار يصل فيضه الى العباد كما ان الشمس اذا استترت بالغيم يصل
فيضها الى الاشياء فلا يجوز خلو الارض من حاكم معصوم منصوب من
قبل الله تعالى ما دام كون العباد احياء حتى لو كان في الارض عبدان
لوجب ان يكون احدهما الحاكم المعصوم المنصوب من قبل الله تعالى
ووجب ايضا ان يكون آخر من يموت من افراد الانسان هو الحاكم المعصوم
المنصوب من قبل الله تعالى على ما هو مصرح به في حديث اهل بيت
الطاهرين ولما كانت النفس المجردة الانسانية لها تجرد من وجه ومادية
من وجه فيكون ذات جهتي التجرد والمادية فلها توجهان والتفاتان احدهما

الى المجردات

عالم القدس وروح العالمين الا على وانها ابداً

النزول عالم العالم الوطن والنفس جل ... المطلع ... ارضنا

الرابعة وذلك العالم الانسانية لانها باعتبار انها ... الحادث العقلية

للنفس المجردة الانسانية ومن عالم الامر على ما ... عالم المجردات العالم المادى الكمالات العلمية

من عالم المجردات ... الروح ... الى عالم الماديات ... الكمالات العلمية ... الى

بين الحكماء ... الا ...

لها ولهذا انفارقها ... وقد عرفت ان النفس ... الانسانية ...

كالاخلاق الجميلة والملكات الحميدة بل ... فوق عالم الملك ...

هو مذكور في مقامه والعالم المجردات عالم ربانية ...

كل من ذينك العالمين ولما كان عالم المجردات ... ان يكون النفس ما دامت ...

بالاستفاضات والاستشراقات ... ولهذا ... من هذه المرتبة ...

... النفس ... العقل ... بالعقل المجرد ...

... البدن ... النفس ... العالم المادى ...

... البدن المادى ... التوجهات بالعالم ...

... الاستفاضات والاستشراقات ... الحقيقة ...

... النفوس الكاملة

فالنفس اذا توجهت الى العالم الادنى ... والنفس ...

في البدن

في على الوجه ... العبد ...

البدن على الوجه وعلى الوجه الخالق ... والاستشراقات ...

المادية ... بالخلق ... الاستفاضات ... على النفس ...

يكون ... فيصدق بعض ... النفس المجردة ...

بالمربوب ... الاقبال ... الى ...

ادبار اعقلها ... النفس ... بالشئ ... خواص المادة ... الصلوة ...

الجليلة فكل ... والادبار ... المادة ... الشغل بالغير ...

وهو الاقبال ... خواص المادة ... العبد ... القدس ...

والمكان والحركة والمشى ... منفصلا ... العبد ... الحديث ... وورد

الاقبال والادبار على ما عرفت ومعراج التوجه العقليين ... والاقبال ...

هو الدرجة العليا والمقصد الاقصى ... الاقبال ... الصلوة ... التوجه ...

العبد انما هو لاجل ان صلوة العبد ... ولما كان العدة ... التوجه ...

الاستفاضات والاستشراقات ... الاستفاضات ...

... الادبار ... على ما عرفت منفصلا ...

... عالم خاص ... ان ... الانسان ...

... البدن ... الصادق ... التحقيق ...

اشارة الى ما عرفت

الا ان انها فرد من افراد [illegible] ان من الاطلاق

نفسه بانها فرد [illegible] وطبيعة الا ان خاص على الاطلاق تحقق [illegible]

ولا يمكن ولا يصح [illegible] خاص [illegible] بدون [illegible] عرفت ان

وافاضة وجودها [illegible] ان يكون وجودها [illegible] على [illegible] وطبيعة الانسان

والحكيم على الاطلاق الا ان يكون من قبل الله تعالى بين العباد وعلى [illegible]

احدهما نصب حاكم خاص من قبل الله تعالى [illegible] الانسان [illegible] الايمان [illegible] وتصديق

نصب خاص معصوم [illegible] منصوب من قبل [illegible] بما عرفت [illegible] ما جاء به رسوله

فقد عرفت انه [illegible] فقد عرف [illegible] اوصيائه وجميع

لا يمكن ولا يصح بدون نصب الهي لكن المذكورين فقد على رسله واوصيائه التابعين ويكون

امن بالله ورسوله المعصوم وباوصيائه المعصومين صلى الله عليه [illegible] المؤمنين [illegible] من قبل الله تعالى

المعصوم واخبره اوصياءه المعصومون ويكون داخلا في زمرة [illegible] معصوم كان

من فرقة الناجية الامامية الاثنا عشرية لان سيد الوصيين حاكم [illegible] صادق [illegible] الناس

[illegible]

معتبرا

معتبرا بالتصديق [illegible]

ايمانا [illegible] بالله و[illegible] رسوله [illegible]

عليه انه [illegible] الايمان بالله [illegible] رسول الله [illegible]

المعصوم [illegible] ان [illegible] تعيين [illegible] قال الله تعالى [illegible]

التصديق [illegible] جميع [illegible] صلى الله عليه وآله [illegible] رسول الله [illegible]

به رسول الله صلى الله عليه [illegible] تعيين خليفة [illegible] ان [illegible]

تعالى وامره لان [illegible] ولذا [illegible] يكون [illegible] التابعين [illegible]

من [illegible] ان [illegible] الدين [illegible] والطهارة من المخالفين [illegible]

ومنه [illegible] المهمات [illegible] وعلى رسوله [illegible] انه لا يكون [illegible]

على الله تعالى [illegible] والتصديق [illegible] قال الله تعالى [illegible]

سيد المرسلين [illegible] ويكون داخلا في [illegible]

من الفرقة الضالة الهالكة [illegible]

[illegible]

حق العرفان ويكون داخلا في زمرة اهل الايمان ومستحقا للاجلال والتعظيم
في الجنان ومن لم يعرف نفسه على الوجه الذي ذكرنا مشروحا بل عرف نفسه على الوجه
الذي ذهب اليه الحكماء اليونان فلم يعرف ربه حق عرفان ربه بل ضيع حق العرفان
ودخل في زمرة اهل الضلالة والطغيان وصار مستحقا لان يكون في جحيم
النيران وهذا التحقيق الشريف سر عظيم من اسرار من عرف جعلني الله تعالى
مطلعا عليه واكرمني بالهامه على من البقعة المباركة الطائف فقلت
هذا من لطائف الطائف فحمدت الله حمد الشاكرين وسئلته مزيد
النعمة والتفضل اقتداء بقول رب العالمين لئن شكرتم لازيدنكم
وبما حققنا معنى اقبال النفس الانسانية وادبارها تحقيقا مبسوطا ومشروحا
يظهر ظهورا تاما شرح الاقبال والادبار الواقعين في الحديث الشريف
الذي رواه ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس سره في اول كتاب
العقل من كتاب الكافي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لما خلق الله
العقل استنطقه ثم قال له اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزتي
وجلالي ما جعلت خلقا هو احب الي منك ولا اكملتك الا فيمن احب
اما اني اياك آمر واياك انهى واياك اعاقب واياك اثيب
تم الحديث الشريف ومعنى الاقبال والادبار بالقياس الى العقل الذي
هو النفس المجردة الانسانية او بالقياس الى العقل بمعنى الحالة الادراكية
الفاصل بين الحق والباطل والقوة الادراكية فاصلة بين الحيوان والانسان
والعقل بهذا المعنى هو الصفة العمدة الكمالية للنفس المجردة الانسانية فان
شرف الانسان بسبب هذه الصفة الكمالية ومزية بعض افراد الانسان
على بعض آخر منها انما هي باعتبار المزية في الصفة الكمالية الادراكية وتكليف

الانسان

الانسان منوط بهذه الصفة الكمالية ولهذا لم يتوجه التكليف الذي
على الانسان على ساير الحيوان وعلى اي تقدير سواء كان المراد من العقل
النفس المجردة الانسانية او الصفة الكمالية لها لا يصح ان يكون المراد
من الاقبال والادبار الحركة والمشي مقبلا ومدبرا بل المراد من الاقبال والادبار
هو المعنى الذي ذكرناه مشروحا اولا فيما سبق وقد عرفت معنى كل واحد
منهما مشروحا واما كون العقل الذي هو النفس المجردة الانسانية احب الخلق
عند الله تعالى فلانك قد عرفت ان الانسان عين الاعيان وثمرة الوجود
ونسخة جامعة لجميع ما في عالم المجردات والماديات وما في الآفاق والانفس
وليس لشيء من اجزاء النظام الجملي هذه الجامعية المطلقة التي هي مرتبة شريفة
جليلة القدر لان خليفة الله تعالى بين العباد ضروري الوجود على ما عرفت
سابقا بالبرهان ويجب ان يكون له جهة الى الله تعالى وجهة الى العباد
وجهة التجرد وجهة المادية وجهة الاقبال وجهة الادبار كما عرفت مفصلا
وهذه الجامعية المطلقة لا تحقق في غير الانسان ولا تكون مرتبة شريفة فوق
مرتبة خلافة الله تعالى بين العباد فهي كمال الفضل ولهذا امر الله تعالى
جميع ملائكته بسجدة الاعزاز والاكرام على آدم عليه السلام لكونه خليفة الله تعالى
في الارض على ما عرفت سابقا ولما كانت الخلافة عن الله تعالى موقوفة على
الجامعية المطلقة وهي لا تحقق في غير الانسان فوجب ان يكون جميع خلفاء الله
تعالى وهم انبياء الله تعالى واوصياؤه من افراد الانسان فالانسان
خلق شريف عظيم بحيث يكون اشرف من الملائكة ولهذا اختار سجود الملائكة
فيكون الانسان اشرف الخلائق واحبها عند الله تعالى وما هو في الكمال الذي
للانسان ليس لغير الانسان لان سيد الانبياء صلى الله عليه وآله اشرف الاولين

والاخرت الكل بازواد
وسيد الكل مع آله فرد من افراد الكلية خصوصية لان
وهو صلى الله عليه وآله باعتبار حقيقته واشتماله لبعض زيادة
الانسان فالانسان باعتبار احب خلق الله تعالى وانا قيدنا بالبعض مع كونهم من الامارة وقيل
الكل الحقائق فيكون احب خلق الله تعالى افراد الانسان النفس الحقيقية الى سلمة
بعض الافراد ايضا احب خلق الله منهم انوار العقل وتباعه باعتبار احدهما باعتبار فاجر
ابن ملجم و شمر و يزيد يكون كل واحد منهم احدهما شرعا فاجر
الشقاوة و الخزان و غاية الضلالة والطغيان يكن باعتبار ما عرفت ورسل اهل الوفان
بالشيطان وبالجملة كون الانسان احب خلق الله تعالى بعض الافراد على ما عرفت
بلا مدخلية خصوصية شيء من الافراد وثانيها لا بد خلية خصوصية بعض الاعيان والجان بل مع الله
خلق الله تعالى طبيعة وفرد منحصر في الانسان فظهر ان الانسان عين سيد الانس والجان احب الفائنية
كما دل عليه ما وقع بين آدم عليه السلم وملائكة الرحمن وما روي عن سيد الانبياء والمرسلين
وقت لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل كقوله عليه السلم ولا الملك الامين ان كلمته فيه النفائية
ان الله تعالى جعل العقل كاملا وجعله حالا مبينا يكون محبوب الله تعالى لان الكلمة الفارقة
والمحلية لدخولها وعلى هذا يكون المراد من العقل الحالة الادراكية التي هي مدار الفرق
الالهية التي هي المقصد الاقصى والمطلب الاعلى ومدار معرفة المبداء والمعاد ومدار الصفات
بين الحق والباطل والحسن والقبح وغيرها من الاشياء ولهذا يكون بين اقوى الصفات
الكمالية واشرفها في الانسان ولما كان مدار التكاليف الشرعية على وجود تلك
الصفة الكمالية ومدار ادراك لذة الثواب وادراك الم العقاب على وجود
تلك الصفة الكمالية ايضا وقع في الحديث الشريف اما انه اياك امر واياك انهى
اياك اعاقب واياك اثيب والا فالمكلف حقيقة هو صاحب تلك الصفة الكمالية
التي هي النفس المجردة الانسانية فالمكلف حقيقة والمعاقب حقيقة والمثاب حقيقة
حقيقة ليس الا النفس المجردة الانسانية لكن لما كان
لتلك الصفة الكمالية كمال الدخل
ونهاية الاختصاص والاحتياج

اليها

اليها
بحيث لولاها لما استأهل الثواب والعقاب
حقيقة ثبتت تلك الصفة بحيث تحقق الخطاب في الحديث الشريف
فكانها عين المكلف حقيقة والمنطق بحقيقة الثواب والعقاب بالتبعية والمطلب الاعلى
الحقيقة والعاقب حقيقة فيكون المراد منه النطق والعقوة
عليه السلام من المستفيضة تكون المراد من الحديث الباطنة والباطنة للانسان سبب العالم القدس
هو الادراك الذي يكون بالحدس المنطقة الالهية التي يحصل للانسان والتوجه الى عالم القدس
والمقصد الاقصى من الادراك الذي هو العارف الالهية بل بما عرفت
الشريفة وكمال شرف الانسان هو التوجه والاقبال الى العالم القدسي ولهذا وقع الامر
لان المقبل والمتوجه صاحب الفيوضات العقلية والانوار القدسية بما عرفت
فيما سبق فالعمدة في الانسان هو الاقبال بالمعنى الذي عرفت المراد النطق بالحقيقة
بالاقبال اولا ثم بالادبار في الحديث الشريف وتحمل ان يكون المراد الادارات الشريفة
في الباطن والظاهر لكن الاولى ان كان الاخف على اول النهي عن الحديث الذي
الشريفها صاحب الكافي قدس سره في كتابه الكافي بعد الحديث الشريف القوة الادراكية
شرحناه صريحة في ان يكون المراد من العقل في تلك الاحاديث صاحبة تلك القوة والحالة
والحالة الادراكية لا عين النفس المجردة الانسانية الكتب حمل العقل في الحديث
الادراكية ويكون موصوفة بتلك القوة والحالة الادراكية فالاولى ان يكون
الشريف الذي شرحناه على العقل بمعنى القوة الادراكية والحالة الادراكية
هو انقياتك الاحاديث الشريفة

بمعونه الله تم

اين رساله را ابهم در شهر رمضان ١٣٥٩ ... الحقر ...

الحقر

بسم الله الرحمن الرحيم   قد استدل على توحيد الواجب جل شانه بانه
لو تعدد كان الاثنان مثلا اعني معروض الاثنينية بدون العارض اما واجبا
بالذات وهو باطل لانه مركب من الواجبين وكل مركب ممكن بالذات
لتوقف وجود الكل على وجود الجزء واما ممكنا بالذات وهو باطل ايضا
لان الممكن بالذات لابد له من علة فاعلية فتلك العلة الفاعلية اما عينه
او جزؤه او خارج والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه يلزم
ان يكون الشيء علة لنفسه ويلزم ايضا ان يكون العلة الفاعلية علة لصدوره
وذلك باطل وايضا لاشك في ان فاعل المجموع يجب ان يكون فاعلا
لجزء ما من اجزائه والا يلزم ان لا يكون علة فاعلية للمجموع والمفروض
ان جزء ذلك المجموع ليس الا الواجب بالذات فلو كان لذلك المجموع
علة فاعلية يلزم ان يكون الواجب بالذات له علة فاعلية وهو باطل
لان العلة الفاعلية لا تكون الا للممكن بالذات واما الثالث فلان ذلك
الخارج لا يخلو من ان يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات فان كان
واجبا بالذات يلزم ان يكون علة موجدة لجزء ما من ذلك المجموع لما ذكرنا
والمفروض ان جزءه لا يكون الا الواجب بالذات فيلزم ان يكون
للواجب بالذات علة لصدوره وذلك ظاهر البطلان وايضا
ننقل الكلام الى ذلك الواجب الثالث فنقول المجموع المتالف من
ثلاثة واجبات بالذات اعني معروض الثلاثية اما واجب بالذات
او ممكن بالذات الى اخر ما ذكرنا من المركب المتالف من الاثنين
وهذا النقل لا ينتهي الى حد فيلزم التسلسل في الاجزاء التي لعينه وذلك باطل
وان كان ممكنا بالذات يلزم ان يكون ذلك الممكن علة فاعلية لذلك
المجموع وفاعل المجموع يجب ان يكون فاعلا لجزء ما من اجزائه والمفروض

ان

ان جزءا من اجزائه
كل جزء منه بالذات بل علة ما فظهر فتعدد بعض المغالطين
واجب بالذات بالذات البطلان من التسلسل المستحيل الى الغلط وظني
ان يكون الممكن بالذات وذلك ويلزم من هذا الدليل ان هذه النسبة
للواجب بالذات علة ... غلط لان هذا الدليل مبني على
لو تعدد الواجب بالذات المحقق لو ثلاث مقدمات الاولى ان
الواجب بالذات وهو المط ... المجموع بالمعنى المذكور ممكن وذلك ظ
لافتقاره الى كل واحد منها والثانية ان كل
ممكن محتاج الى المؤثر وهذه المقدمة ايضا بينة
لا يقبل المنع والثالثة انه لا شيء من المجموع وكل جزء منه مؤثر
مستقل فلا يكون له علة مستقلة وذلك ايضا بين اذ ليس هناك شيء
اخر يصلح لكونه علة له ومنهم من تكلف ومنع المقدمة الثالثة بان المجموع
موجود قائلا بانه ليس هناك الا الاحاد اعني هذا الواحد وذلك الواحد
من غير ان يتحقق هناك شيء اخر هو المجموع ومنعه مندفع بان كون المجموع
اعني معروض المجموعية بدون العارض موجودا بديهي فان اشتغاره لا يتحقق
الا باشتغار واحد من احاده والاحاد بالاسر ههنا موجودة ولذلك تقرر
في موضعه انه يمكن ان يصدر عن الواجب شيء وعن المعلول الاول شيء اخر
مجموعهما شيء ثالث حتى يكون في المرتبة الثالثة شيئان في درجة واحدة
وهكذا اوردوا في صدور الكثرة عن الواحد الحقيقي بدون الاستعانة بالاعتبارات
التي يشتمل عليها المعلول الاول على ما هو المشهود فيما بينهم فلو كان مجموع الاحاد
شيء لم يجز ان يصدر عن الواجب ومعلوله شيء ثالث انتهى كلامه فان قيل
لو لزم من وجود شيئين وجود امر ثالث متالف منهما يلزم وجود امور
غير متناهية بالفعل من وجود اثنين بيان ذلك انه اذا وجد اثنان
في الخارج يلزم منه وجود امور ثلثة في الخارج ومن تحقق وجود امور ثلثة
في الخارج وهي هذا الواحد وذلك الواحد والامر المتالف منهما فقد حصل

امور فی الخارج وجود
ثلاثة فی الخارج وهو امر رابع ان الثلاثة الموجودة
یلزم تحقق وجود امور ثلاثة الا امور اربعة فی الخارج ثم ذلک الا ان یقال
الامر المتألف من تحقق وجود امور اربعة بل یلزم وجود امر خامس فی الخارج وهکذا الی غیر النهایة
فی الخارج فیلزم تحقق وجود امور اربعة الموجودة فی الخارج بالفعل فی الخارج
تحقق وجود امور الاربعة الموجودة امور غیر متناهیة امرین و اما المرکب من اثنین
وهو الامر المتألف من الامور الاربعة وجود اثنین فی الخارج وجود المرکب من الاثنین باعتبار الاثنین والا
بالفعل فیلزم من وجود المرکب الاول وهو وجود اثنین باعتبار الترکیب فی الاثنین لانه یلزم من وجود المرکب
باطل قلت وجود المرکب من الاثنین ترکیب باعتبار ملاحظتهما فرض المرکب اذا لوحظ
من الاثنین ومن المرکب منهما وثانیهما باعتبار العقل الاجزاء الانسان او الحیوان والناطق
باعتبار ملاحظتهما فی ستین ترکیب بحض اعتبار العقل ترکیب خارجی وانه مرکب
فان اعتبار جزء المرکب مرتین یکون ترکیبا لحض اعتبار العقل واذا لوحظ مجملا انه ...
الناطق مرتین او الحیوان مرتین ویقطع بانقطاع
اعتبار و اعترض علی الدلیل المذکور بان المتعدد
لو وجد علی وجهین احدهما بعنوان الاجمال ویعرض بهذا الاعتبار
لو احد و ثانیهما بعنوان التفصیل ولا یعرض بهذا الاعتبار لو احد بل یقال
بهذا وذلک الا ان الحیوان الناطق اذا لوحظ بعنوان الاجمال یکون امرا
واحدا ویعرض بالتفصیل واحد وهو الانسان واذا لوحظ بعنوان التفصیل یکون کثیرا
ویعرض التفصیلین مثل هذا وذلک لا بلفظ واحد ولهذا کان الحیوان الناطق باعتبار
التفصیل معروضا للکثرة وباعتبار الاجمال معروضا فیکون باعتبار التفصیل علة وباعتبار
الاجمال معلولا فلم لا یجوز ان یکون الواجب بالذات لهما حالان وهما الاجمال والتفصیل
فباعتبار التفصیل یکون علة وباعتبار الاجمال معلولا کما ذکر فی الفرق بین الحد والمحدود
والموقوف والموقوف علیه والجواب ان الاجمال والتفصیل فی الامور الذهنیة
والملاحظات العقلیة وبالجملة الملاحظ الاجمالیة
والملاحظ التفصیلیة اذا کان
والتغایر ان

ذهنیان واحد
وتعلقان بامرین لا لمحض اختلاف الملاحظة
فالاجمال والتفصیل احد فالاجمال بهذه فی ذات
اجمالیتان و التفصیل الوجودی احد والاختلاف فی ذلک المرکب یکون مجموع
والتفصیل لوجدان التفاوت والاختلاف بل ادراکه مجملا ومفصلا فالمرکب التی کان الاجمال
العقلیة والاختلاف الادراک التی ذکرنا الواحد بحذاء ادراک لا لاختلاف یکون الامر الا باعتبار
العلوم والمدرک ایضا لان الادراک کما ذکرنا والعیا لوجازان یکون الاجمال معلولا باعتبار
رجع الی اختلاف الادراک فالتفصیل یکون علة فاعلیة وباعتبار التفصیل علة فاعلیة وایضا ذات
حالان فالاجمال وقال التفصیل یکون علة فاعلیة وباعتبار التفصیل علة فاعلیة وایضا ذات
الممکنات الصرفة سواء کانت متناهیة او غیر متناهیة باعتبار تعلقه وبالتفصیل علیه الیه
معلولا وبناء علی هذا یلزم ان یکون ذات اثبات الصانع العیان ولا انه تعالی
العلة الفاعلیة لما کانت متقدمة علی ذات المعلول بحسب الرتبة العقلیة کان ذات
والمفتاح فوجب ان یکون ذات الفاعل متقدمة علی ذات المعلول وذات
المعلول ذات احد غیر ذات الفاعل
والا یلزم تقدم الشیء علی
نفسه وهذا برهان علی ان
الجبر ان یکون ذات
غیر ذات العلة الصوریة
فی واحد العلة النائیة فلا یجوز ان یکون
وعلة تامة معا ولما کان الامر واحد غیر مصدود
فلا یجوز ان یکون شیء ذاتیا لشیء داخلا فی قوام ذاته
والا یلزم ان یکون الشیء علة فاعلیة بل الاجزاء التی هی مصدود بتلک الشیء
بالجملة وذات ذلک المرکب وایجاد ذات ذلک المرکب انما یکون بایجاد
فی قوام ذاته وهو الاجزاء الداخلة فی قوام ذاته ولما کانت الاجزاء الملحوظة بعنوان
التفصیل بل یکون جمیعها داخلة فی حقیقة المرکب الملحوظ بعنوان الاجمال ولا یکون شیء منها خارجا
من حقیقة ذلک المرکب الملحوظ بعنوان الاجمال فلا یجوز ان یکون شیء
منها او مجموعها علة فاعلیة لحقیقة ذلک المرکب
فی الحاج والا یلزم ان یکون الشیء
علة لوجوده لنفسه
کلام

فان لم يتميز بين العلمين بالمحدود و
قيل لو لم يتميز العلمية وبين الحد والمحدود ان يكون
يلزم ان لا يتحقق وبين الحد والتفصيل يجوز ان يكون بكماله العلم
بين المعرف والمعرف اذ الوجه العنوان وذاته يكيف بحيث انما يفيد العلم بالمطالب
لان الحيوان الناطق اذ الوجه حقيقة الانسان والا يلزم ان يكون الشيء موجدا انما يفيد العنوان الا بالمحدود
كل واحد منهما داخلا في حقيقة الانسان والا يلزم ان يكون الفرق بين العلم والمعلوم ان الملحوظ بعنوان خارج
شيء منهما او بمجموعهما علة للانسان وعدم الفرق بين العلم بالانسان ان يكون كل واحد منهما
قلت هذا اشتباه ناش من عدم التفصيل علة للعالمين بل يكون كل واحد وبالجملة
بالمحدود وشك العلم بالحيوان الناطق علما تفصيليا علة لجزء الآخر بل الاجمال وبالجملة
فاحد العلمين علة لحصول الآخر ولا يكون احد العلمين جزء للمعلوم بالعلم بالتحديد ان
عن الآخر بخلاف العلوم فان العلوم بالعلم التفصيلي جزء للذهن والا في الخارج نعم
كلاشيا في ان جزء الشيء لا يجوز ان يكون علة فاعلية لذلك الشيء لا في وذلك
يكون العلم بالجزء علة للعلم بالكل ولا في

رسالة في تحقيق معنى صدور الكثير عن الواحد وفي سلسلتي الطولية والعرضية والبد

والعو
وخلق
افعا
العبا

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم انه لا فقر تحت الفقر في الوجود والحقيقة الى الغير ولا غنى فوق الغنى عن الغير في الوجود والحقيقة فالموجود الذي يكون في وجوده وحقيقته محتاجا الى الغير يكون محتاجا الى ذلك الغير وهو الممكن بالذات يكون محتاجا في جميع الوجوه الى الغير لانه لا يكون وجوده ضروريا ذاتيا له ولا حقيقته ضرورية ذاتية له والا لما احتاج الى الغير في الوجود والحقيقة فكل امر محتاج في وجوده وحقيقته الى الغير يكون باعتبار ذاته لاشيئا صرفا وكل امر يكون باعتبار ذاته لاشيئا صرفا يكون في كل لحظة باعتبار كل اعتبار ثابت له في نفس الامر محتاجا الى الغير ولا يثبت له شيء في نفس الامر الا باعتبار الغير لا باعتبار محض ذاته لان محض ذاته لاشيء صرف ولا يثبت للاشيء باعتبار انه لاشيء شيء لان الامر الذي يكون محتاجا في وجوده وحقيقته الى الغير يكون محتاجا الى ذلك الغير في جميع كمال الوجود وكمال الحقيقة ايضا لان وجوده بالغير وحقيقته بالغير واذا كان الوجود بالغير يكون حالات الوجود وكمالاته التابعة له بالغير لانه لو لم يكن الغير لم يكن الوجود ولو لم يكن الوجود لم تكن حالات الوجود وكمالاته فلو لم يكن الغير لم يكن حالات ذلك الوجود وكمالاته فاذا كان الوجود بالغير يكون جميع شئون ذلك الوجود وكمالاته بالغير وكذا القياس العقلي في الحقيقة التي تكون بالغير لان نفس الحقيقة اذا كانت بالغير يكون جميع شئونها ايضا بالغير لانه لو لم يكن الغير لم تكن نفس الحقيقة ولو لم يكن نفس الحقيقة لم تكن شئونها فلو لم يكن الغير لم يكن شئونها فالامر الذي يكون في وجوده وحقيقته محتاجا الى الغير ومستندا الى الغير يلزم ان يكون مستندا الى ذلك الغير دائما باعتبار وجوده وحقيقته وجميع شئون وجوده وحقيقته لان وجوده وحقيقته وجميع شئون وجوده

وحقيقته

وحقيقته ليس شيء منها ضروريا ذاتيا له واذا لم يكن شيء منها ضروريا ذاتيا له يلزم ان يكون ضروريا بالغير لان الشيء ما لم يجب لم يوجد اي ما لم يصر ضروري الوجود بعلته لم يوجد بناء على نفي الاولوية الذاتية والخارجية بناء على ما بيناه في صحفنا الحكمية والامر الذي يكون في وجوده وحقيقته غنيا عن الغير يلزم ان يكون ضروري الوجود وضروري الحقيقة ضروريا ذاتيا ويكون موجودا بلا علة وحقيقة بلا علة ولا يكون لوجوده وحقيقته علة والا لم يكن غنيا فلا بد ان لا يكون معلول الوجود ومعلول الحقيقة ويجب ان يكون واجب الوجود وواجب الحقيقة وجوبا ذاتيا واذا كان ضروري الوجود وضروري الحقيقة ضروريا ذاتيا يكون جميع كمالات الوجود وجميع كمالات الحقيقة ضرورية له ايضا ضروريا ذاتيا لانه لو لم يكن ضروريا ذاتيا له يلزم ان يكون كمالات وجوده معلولة له فيلزم الدور او التسلسل على ما حصلنا في تعليقتنا وسنحرر ايضا لا بتحقيق الضروري الذاتي اي الضرورة الثابتة في مرتبة الذات الالهية ما هو ذاتي لشيء فيجب ان يكون بكمال الوجود والحقيقة ذاتيا له فذلك الموجود بلا علة وذاتي الشيء اما ان يكون عينا له او جزءا له والجزئية فيما نحن فيه باطلة لان الجزئية مستلزمة للتركيب وكل مركب معلول الوجود لان وجود المركب متاخر عن وجود جزئيته كتاخر وجود الاثنين عن وجود الواحد فلا يجوز ان يكون الامر الذي يكون في وجوده وحقيقته غنيا عن الغير مركبا فثبت العينية فالامر الذي يكون الوجود ضروريا ذاتيا له يجب ان يكون وجوده وجميع كمالات وجوده عينا له فثبت عينية الوجود وجميع كمالات الوجود ايضا فظهر انه لا غنى فوق الغنى عن الغير في الوجود والحقيقة وكمالات

الوجود وافتقرت حقيقته

والحقيقة الى الغير فان الوجود بالغنى الحقيقي بالذات [illegible]

الفقر الى الوجود والحقيقة والفقر المحض الوجوب [illegible] الحقيقي وجوده والواجب

وكمالات الوجود بلا علة والا الوجوب [illegible] الحقيقي [illegible] الفقر من الغير [illegible]

الحقيقي ليس بليس الغني بالذات الممكن [illegible] الغني [illegible] كمالات وجوده

ليس الا الممكن بالذات الى الغني الحقيقي [illegible] وجميع كمالات [illegible] بالغير

وليس الفقر الحقيقي [illegible] الوجود الممكن وحقيقته [illegible] ان جميع

والحقيقة وجميع حالات الوجود [illegible] ان وجود [illegible] بالغير [illegible] بما ورد

وكمالات وجوده جل شانه لانك قد عرفت والامر [illegible] ان يكون [illegible] ولم يتعدد

الوجوب بالذات الى ما بالذات الى الغني الحقيقي [illegible] امراء بعرف قدره [illegible]

يكون بالغير بحيث ان ينتهي والحاجة [illegible] رحمه الله [illegible] ذكرنا مفصلا

الى الغني بالذات فظهور الممكن الفقر والسلام [illegible] وطلب الفيض [illegible] الاستفاضة

الروايات من قول المعصوم عليه الصلوة [illegible] بان الوجود [illegible] او [illegible] كان [illegible]

[illegible]

سنشير

[illegible] الوجود النفاس [illegible]

اليه فان الوجود اصلا [illegible] النعت [illegible] افاضة الوجود [illegible]

انبعث بلا تعدد [illegible] فثبت ان له افاضة [illegible] فيكون ذا ايجاد

وذلك الموجود الممكن الواجب جل [illegible] افاضة الوجود لكل [illegible] الموجودات

او الثاني ثبات [illegible] وجود [illegible] على الاطلاق [illegible] قوله تعالى [illegible] على جميع [illegible]

سوا كان وذلك الوجود [illegible] فيكون فياضا على [illegible] ان [illegible] حال الغنى

من افاضة الوجود [illegible] فيكون الواجب جل [illegible] ثبت ان الذات [illegible]

الوجود اما [illegible] فيكون [illegible] او الثاني [illegible] كلا لانه باعتبار ذاته

الى ما ذكرنا مفصلا [illegible] النعت [illegible] من جميع [illegible] ان الفقر الذاتي

الممكنة مطلقا سوا كانت [illegible] النظر من جميع [illegible] الفقر الذاتي الى الغير

وشانه باعتبار ذاته مع قطع [illegible] الحقيقي للممكن بالذات [illegible]

[illegible]

يقبض موجدا له
وايجاد كذلك وانما هو موجد الاول
للثبوت فكذلك يكون بالطريق وموجده حقيقة لو ساله
للبيت فكذلك للشي حقيقة واما اطلاقه بالمجاز [illegible]
ان يعلم الصانع في المصنوع له اذا انفصل [illegible] بالايجاد تفصيلا [illegible]
وخالقه حقيقة وذلك الشي منفصلا او مصنوعه حقيقة فكما ان الجواد المجاز والكريم المجاز
سايل لاجر بحقيقة والجاعل في الشي بمجعوله والوجود [illegible] وجود وسع
ان يكون الصانع الحقيقي لاجود فوق اعطا الحقيقة ويكرمه [illegible] الادب
اثاره تفصيلا العطا والجود لا يجب ان يكون عالما بالعطية بالطريق
وهو من يعطي الدراهم والدنانير مثلا يجب فكذلك يجب حقيقة عالما بالعطية
انه لا يكون موجدا لما يعطيه ويكرمه من الدراهم والدنانير والخالق حقيقة [illegible] عظيمة
ان يكون الجواد الحقيقي والكريم الحقيقي وهو الموجد حقيقة [illegible] جميلة
حقيقة ويكرمه حقيقة وفايدته وخواصه واثاره [illegible]
[illegible]

تعليم

فوق

تصور

تعين [illegible]
وذلك [illegible] بل [illegible] صادرة [illegible]
لوجه [illegible] بمخلوقاته [illegible] العين الحقيقي بل [illegible]
ان ذلك [illegible] بين كل ما عداه [illegible] ان يعلم [illegible] والموجد [illegible] تفصيلا [illegible]
معين وكما [illegible] معين يجب [illegible] الايجاد [illegible] تفصيلا او اجمالا يجب ما صدر [illegible] يعلم
فالصانع الحقيقي [illegible] معين [illegible] بما صدر عنه وبيان [illegible] تفصيل [illegible]
التمييز والتعيين يجب ان يعلم ان تفصيل [illegible] معين كالفلك [illegible] بل [illegible]
الخالق الحقيقي [illegible] قادر على [illegible] معين [illegible]
من العلم التفصيلي لكان [illegible] تفصيلا او اجمالا [illegible]
ان الصانع التعين والا [illegible] تفصيل حقيقة [illegible] مصنوعه
مصنوعه على وجه [illegible] قادرا على بيان [illegible]
مصنوعه المجازي لكان [illegible] تصور [illegible]
تفصيلا ولا يكفيه [illegible]
والصانع [illegible]
والمجعول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الفاعلية [illegible]

اليها [illegible] والحكمة
نسبته لا تحقيقه بان يكون كمالا له فالامر [illegible]
المجاز ان الامر الذي يكون العيب والا لابد من ان يكون [illegible] الكمال
الفيضان ان يجب ان يكون فاعلا لكماله فيكون انه يجب ان يكون عين الكمال فاعل الكمال المطلق
زائدة على ذاته ان يكون العاجز عنه فكذلك يجب ان [illegible] عين الكمال ولا يوجد الكمال
لكماله ولا يصح ان يكون الكمال الوجود فكذلك لان الكمال لانه لا يفضل بل لا يصح ان يكون
والشر لانه لا يجب الى الايجاد والكمال لانه وموجده ومقتضيه [illegible]
او الشر موجود موجود قبل الايجاد قبل الايجاد والكمال الاول [illegible]
فاعل الوجود موجود بما هو موجود وكمالا قبل الايجاد لان واجب الكمال لا يحصل الا [illegible] يجب
المطلق للموجود بما هو موجود وقبل الايجاد ولا بتصور [illegible] الكمال بل موجد الكمال ان يكون
للموجود بما هو موجود افاضته الكمال والافاضة لان الايجاد قبل الايجاد [illegible]
الامر انه كامل قبل مرتبة الايجاد والكمال قد يطلق [illegible] بوجده فثبت ان موجد الكمال
فاقد الكمال وعادم الكمال في مرتبة النقص الذي قد يطلق المطلق للموجود بما هو موجود
فيضان الكمال والايجاد من الناقص [illegible] يجب ان يكون كاملا قبل الايجاد والكمال
قبل الايجاد والكمال [illegible] ان يكون كاملا قبل الايجاد والكمال فاعل الكمال
فيكون فاعلا لذلك الكمال [illegible] والمفروض ان الكمال زائد على ذاته [illegible]
او غيره وجب في الكلام [illegible] فيلزم الدور [illegible] الكمال الزائد
بلزم الدور واللازم باطل [illegible] فاما ان يكون [illegible] عين الذات حق
فظهر ان ما هو فاعل الكمال لا يصح ان يكون فاعلا لكماله بل لا بد ان [illegible] او رجع
يكون فاعل كماله غيره فيكون فاعل الكمال فاعلا [illegible] لبطلان اللازم
لكماله ولا يحتاج في افاضة كماله [illegible]
[illegible] فاعل

الكمال

الكمال وكل [illegible]
كاملا بالغير [illegible] ان [illegible] بالذات [illegible]
ما بالغير يجب [illegible] يتحقق ما بالذات [illegible] ان يكون كاملا [illegible]
ما بالذات ان يكون في عالم الوجود وكامل بالذات [illegible] الممكن
فلا بد ان يكون كماله ضروريا [illegible] الكاملين [illegible] وكمالات [illegible]
ان هو يكون [illegible] بجميع وجوده [illegible] التصورات [illegible] يحقق
بلا جنبه نفسه [illegible] الممكن بالذات باعتبار ذاته [illegible] بالذات [illegible]
بالغير لان حقيقة الممكن بالذات [illegible] الاعراض [illegible] بالغير [illegible]
بالغير لان الممكن [illegible] الجواهر [illegible] ان كل ما بالغير يجب [illegible] والعلم والقدرة والارادة
بالذات سواء كانت [illegible] وقد عرفت ان كل ما بالذات [illegible] الوجوب [illegible]
الجاعل وحقائق بالغير وقد عرفت [illegible] الوجود وحقيقته [illegible] والوجوب
ما بالغير فوجب ان يكون في عالم [illegible] الوجود [illegible] موجودا اذ لو كان كل واحد منهما
الاحتياج الى علة اصلا وكذا القياس بالغير فلما كان في عالم الوجود وجود
[illegible] ان يكون في عالم الوجود وجوده بالغير وعلم بالغير
[illegible] بالذات [illegible] وجوب بالذات وعلم بالذات [illegible] بالغير
[illegible] بالذات [illegible] وجوده بالذات وقدرة بالذات
[illegible] الممكن بالذات يكون [illegible] والاثم تحقيق ما بالغير لان ما بالغير
[illegible] وقد عرفت ان [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] الممكن بالذات لا يكون [illegible] حقيقة الممكن بالذات
[illegible] ان يكون [illegible] مطلق للموجود
الذات [illegible]

مع قطع النظر عن الذات لا زيادة

قطع النظر عما عدا الذات لذاتها بكيف ضرورة وحيوة وزمان

جميع ما عدا الذات ضرورية لواحق الوجود والارادة وفي زمان ان يكون بالذات الكمال

يمكن ان يكون كمال الوجود العقلي بالعقل فلا يصح الكمالية لان كل كامل من الممكن ان قابل

يجوز ان يكون كذا القياس للموجود بالوجود الصفات ويكون قابل الكمال وكذا لا يكون

ذاتياته وكذا الكمال المطلق للموجود وغيرها من الحيثية التعليلية فاعلا لوجوده وحقيقته

وغيرها من الكمال بعلمه وقدرته وارادته فيكماله الى بالذات لا يكون فاعلا مثلا قابلا

مثلا فاعلا لعلمه فيكون محتاجا في الممكنة بالذات افراد الافراد ان يكون فرد من

كامل بالغير فيكون فاعلا لكماله فكان الممكن فيكون كل فرد من افراد الموجود فلا يصح الكمالية

لا يصح ان يكون فاعلا لاصل الكمالية فيكون للموجود بالوجود من الصفات ان

فاعلا الكمالية ويكون قابلا للكمالات المطلقة للموجود وغيرها فاعلا الكمالية بل يجب

بالنسبة الى وجوده وعلمه وقدرته وارادته ان يكون فاعلا مثلا وقدرتها

افراد الانسان مثلا فاعلا لعلمه ان قابل الكمال لا يصح افراد الا ان يكون خارجا

الزائدة على ذاته بناء على ان مشروحا لموجد بعلمه ويكون الموجود الكمالية

يكون فاعل كماله غير ذاته على ما عرفت الكمال المطلق للموجود وغيرها من الصفات

وارادتها وحيوتها وغيرها من علمه وقدرته وارادته وغيرها فاوكذا غيرها من

عن ذاتها ولا يكون العبد موجدا لعلمه وقابل الارادة فيتولاه ايضا ان الوجود

بل يكون العبد قابل العلم وقابل القدرة المذكور شروحا واعلم ان الوجود بالذات

الصفات الكمالية بناء على البرهان والاحكام وكان الوجود بالذات واجب الوجود بالذات

والنور والظهور متساوقان للمعنى ان يكون الوجود بالذات فيكون النور والظهور

والى الوجود بالغير ويلزم ان يكون الواجب بالذات فيجب كذلك النور بالغير

ولما امتنع تعدد الواجب واحدا على ما عرفت مشروحا بالذات والنور والظهور

الى النور بالذات والظهور بالغير

ويلزم

ويلزم ان يكون النور بالذات

ان يكون النور والظهور بالذات واحدا ايضا فيلزم

بالذات ذاته الذات وظهور ما عدا الذات بالذات والظهور

نورا مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات ويكون النور بالذات نورا

الذات مع قطع ان لا يكون نورا بالذات وظهور بالحيثية التقييدية لكان نورا بالذات

والا يلزم ان لا يكون الاحتياج الى الحيثية التعليلية لو كان محتاجا فيكون النور بالذات

اختلف فظهر انه بالنسبة الى الحيثية التقييدية خارج عن النفس ان لا يكون النور

بالذات ولا الى الحيثية لان كل قيد حيثية احدهما انه يلزم ان لا يكون

وظهوره زائدا على ذاته فيلزم ان يكون غير الذات فيلزم ان يكون الى

امرا انضماميا زائدا على ذاته على ما عدا الذات اذ يكون امرا انضماميا زائدا عليه

الذات مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات زائدا على ذاته ولا يجوز ان يكون العلة

الذي يكون ثابتا للنور بالذات اذا كان زائدا على علته ولا يجوز الموجود بالوجود

يكون صفة او كل صفة معلولة فلا بد لتلك الصفة من علة فاعلية كمال مطلق للموجود

ذات الموصوف لانه لا شك في ان النور والظهور العقليين بكمال اقوى الكمال الذي وجده

عرفت ان موجد الكمال يجب ان يكون كاملا قبل ايجاده والا يصح ان يكون

على ما عرفت لا نفا فلا بد ان يكون موجد النور العقلي له نورا عقليا او غيره فان كان

ونقل الكلام الى ذلك النور ان يكون عين اللاحق او غيره فاما ان يدرك

عين اللاحق يلزم الدور لتقدم الشيء على نفسه وان كان غيره فاما ان يذهب الى

غير النهاية فيلزم التسلسل او يرجع فيلزم الدور فثبت انه لا احتياج في رتبته

ايضا فيكون النور بالذات والظهور بالذات من دون الاحتياج الى الحيثية التعليلية

الذات مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات لنور انه بذاته وظهور بلا علة

ولا تقييدية فيكون نورا وظهورا بلا علة وليس النور والظهور الا بعلة

الا الواجب بالذات فوجب ان لا يكون في عالم

الوجود الا نور واحد بالذات ووجود

واحد بالذات واحد

بالذات فيكون المعبر عنه بمفهوم الوجود بالذات ومفهوم النور بالذات
ومفهوم الظهور بالذات امرا واحدا بعينه جزئيا حقيقيا متشخصا
بذاته ولا تكثر فيه اصلا الا التكثر الاسمي اما تكثر الصفات الكمالية الزائدة
على الذات على ما ذهب اليه الاشعري فلانه يلزم الدور او التسلسل على ما
عرفت مشروحا فلا بد ان لا يكون في الواجب جل شانه تكثر الصفات
الكمالية بل يجب ان يكون جميع الصفات الكمالية عين ذاته بمعنى ان
ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه ذاته يصدق حمل موجود وعالم
وقادر ومريد وغيرها من الصفات الكمالية واما التكثر باعتبار الاجزاء
فلان الواجب الوجود بالذات لا يصح ان يكون مركبا بنحو من انحاء
التركيب لان كل مركب معلول الوجود لان وجود المركب متاخر عن وجود
جزئيه كتاخر وجود الاثنين عن وجود الواحد وتاخر وجود النوع عن وجود
الجنس والفصل فلا يصح تحليل ما هو الواجب بالذات بحسب الواقع
ونفس الامر الى جزئين سواء كانا خارجيين او ذهنيين كما انه لا يصح تحليل
ذاته جل شانه بحسب الواقع ونفس الامر الى جهة وحقيقة ووجود زائد على
الماهية والحقيقة وكل متاخر الوجود معلول الوجود وكل معلول الوجود ممكن الوجود
فكون امر واجب الوجود بالذات لا يجتمع مع كونه مركبا ذا اجزاء لانهما
متنافيان والمتنافيان لا يجتمعان ولو بالف علة ولا شك ان النور
العقلي اقوى واتم في النورية بالنسبة الى النور الحسي لان النور الحسي نور مادي
ونور العقلي نور مجرد عن المادة ونقصانها فالعقول والنفوس المجردة
انوار عقلية لا بالذات بل بالغير لانك عرفت ان النور بالذات يجب
ان يكون واجب الوجود بالذات ونسبة النور بالغير الى النور بالذات
في معنى النورية مثل نسبة الظل الى نور الشمس بل لا نسبة اصلا لان نور

ما هو نور بالغير نور امكاني ونور ما هو نور بالذات نور وجوبي ذاتي
فيكون نور ما هو نور وجوبي نورا قاهرا على الاطلاق بالنسبة الى ما عداه
من الانوار بالغير بحيث يكون جميع ما هو من الانوار بالغير ظلمة بالنسبة
اليه ولما كانت الانوار بالغير مستفيدة ومستفيضة للنور من العقلي
فيكون قابلة للانوار التي هي كمالاتها وقد عرفت ان قابل الكمال لا يكون
فاعلا لكماله وليس في عالم الوجود الا نور واحد بالذات لان النور
بالذات لا يكون الا الواجب الوجود بالذات وتعدد الواجب
الوجود بالذات ممتنع بالذات ويكون هو مفيض النور والظهور على
ما هو قابل لهما فيكون هو نور جميع ما في عالم الامكان ويكون نوريته جميع
ما عداه لمحض الارتباط والانتساب به بالقابلية الصرفة لا بالفاعلية
ايضا لانه لا تاثير للمقهور على الاطلاق والمغلوب على الاطلاق مع وجود
الغالب على الاطلاق والقهار على الاطلاق ويحتمل ان يكون قوله تعالى
الله نور السموات والارض اشارة الى ما ذكرنا مفصلا ولا يحتاج الى
جعل النور بمعنى المنور كما قيل لان النور لا يكون منحصرا على النور المانوس
المحسوس القائم بالغير لان النور قسمان قائم بالغير كما هو المانوس وقائم
بذاته بلا احتياج الى حيثية تقييدية ولا تعليلية في ثبوت معنى النور والظهور
له على ما عرفت مشروحا نعم لو كان النور منحصرا على النور المانوس المحسوس
لوجب جعل النور بمعنى المنور وليس فليس ولا خفاء في ان النور المانوس
المحسوس بحس البصر كلما كان اقوى يعجز عن ادراكه البصر وكهذا يعجز
البصر عن ملاحظة جرم الشمس دون جرم ساير الكواكب دون جرم النار
وقد عرفت ان النور بالذات القائم بنفسه قهار على الاطلاق وغالب
على الاطلاق على جميع ما عداه من الانوار بالغير في الظهور والنور فلا يقدر

نيّرة نوره حتى كان له حتى بالغيابة
على معرفة العقلي اذ كان له والعرفية الغلبة يكون فوق زينبا
الفضل والنور والظهور الحسي على البصر ان كان له نهاية ويحتمل ان يكون فيما حق منتهى النور ذاتيا
العرفية فكما ان النور يخفى على البصر اذا كان العرفية حق العرفية وهو بالذات
كمال الغلبة والقهر العقلي والعرفية صلى الله عليه وآله ما هو نوره وهو بالذات
العرفية فكذلك النور العقلي وقوله صلى الله عليه وآله ولا دونيتنا الا لوزه ان الوجود والظهور
العقلية بحقيقة على البصر ويحتمل ان يكون ما ورد والظهور وكذلك بالذات عند
سيد المرسلين صلى الله عليه ويحتمل ان يكون النور والظهور وكذلك النور بالذات ويكون الغير
اشارة الى ما ذكرنا مفصلا ويحتمل فلا جل بالذات باعتبار
اشارة الى جميع ما ذكرنا مفصلا الواجب جل شأنه بالذات بحقيقته
ونظ الظهور الواحد وهو ذات ربك الحاكمية تعدد الواجب واحد ابرار بذاته لبسيطا
ليس الا الغير عنه الواحد ذات ربك بالذات ابرارا واحدا صرفا والوجود الوجود
بالذات ليس الا الغير عنه الواحد والظهور بالذات بالذات ويكون صرف
بالوجود بالذات والنور بالذات والظهور الوجود صرف النور وصرف
علمه انه الواحد والنور بالغير والنور بالغير والظهور ويكون جميع ما عداه من الوجود
للوجود والنور والظهور العرفي ومنتهيا الى ذلك الوجود العرفي
الا في ما لا اشتراك فيه جميع ما عداه ذاته منحصر بذاته ووجود صرف ونور صرف وظهور صرف
واحد كل موجود ان اشتراك معنوي بالغير الذي ذاته بالانتساب والاسناد والارتباط
ومفهوم النور العقلي ومفهوم الذي ثابت بحكم البرهان لكنه امر غير متعارف لكان
في الاشياء سواء كانت في ذلك العرف ثابت ايضا بحكم البرهان لان مفهوم
كما في الخارج او الذهن موجودات الظهور العقلي يصح انتزاعه من كل واحد الوجود

من جملته ان يتحقق
به من اعلى الحقيقة الوجود بالغير والوجود بالذات وجميع
حقيقة اعلى والموجود بالغير والموجود بالذات بعض وجوده حقيقته
الوجود بالغير والموجود بالغير يكون حقيقته ووجوده بالغير كامل الذات
ذاته بالقياس الى الوجود بالغير لان كل موجود بالغير يكون ذاته محتاجا اليه
بالذات لان الوجود بالغير يكون ذاته بالذات والموجود بالذات ممكنات
ذاته وكامل باعتبار الغير وجوده بالغير والموجود بالذات الكاملون في الممكنات
كمالات حقيقته وكمالات سائر الكمال الذي بحضوره الكاملون في الممكنات
وجميع شئون حقيقته على ما عرفت وكمالاته يكون فوق الكمال
وكامل الحقيقة وكامل من جميع الوجوه ويكون كماله فوق الكمالات المتصورة
بالذات بل ناقصة جزئية منتزعة من جميع الكمالات المتصورة ابراز الذهن
لان الكمال الذي يكون متصورا لهم امر ممكن بالذات لان الامر المتصور في الذهن موجود الذهن
الكمال الذي يكون بالذات ثابت للموجود بالذات والكمال الذي يكون
العالم وذلك ويحتمل ان يكون واجب الوجود بالذات وموجود
فان الناقص الحقيقي عما يصفون اشارة الى ما ذكرنا سبحان ربك رب العزة
في الدنيا ثم بعد ذلك الكامل الحقيقي فلا شك ولا ريب
الكمال الذي في وسعهم ويتصور بما المتعلم والمعلم فلذا قال لان لسان تطلب
ذاته على ذاته كما في ذلك الكامل والكامل بالحقيقة في ذاته في التحصيل
معشوق ذاته باعتبار صفات الكامل اذا صار معشوقا لكونه في رتبة ذاته
الذي يكون كماله وكمالات ذاته لا باعتبار ذاته بذاته ونايهما الكامل
من الكامل اذا صار معشوقا يكون معشوقا للواجب بالذات وبهذا المعنى
ذاته فهذا المعنى هو الكامل هو المعشوق بالذات مع قطع النظر عن كمالاته
الحقيقي والمعنى الآخر لا يكون معشوقا بالذات والمعشوق
بالذات بل باعتبار
على

بحيث يحصل وجوده بالغير [illegible]

فكل واصل الى الغني الحقيقي بعظمه ونصيبه [illegible] فيكون جميع [illegible]

بالغير سواء الكامل [illegible] منه بما هو بالذات فيكون له عشق الى ذاته وكان ذلك

العشق الذاتي له [illegible] الاستغناء والوجود والموجود بالذات لو كان له مقصود [illegible]

الكمال الذي له وحده الا الوجود ذلك العشق الى ذاته [illegible] الطالب للكمال [illegible]

الكمال وليس الكامل الحقيقي صاحب ذلك لا يحصل الكمال [illegible] بل جميع [illegible]

الوجود بالغير والموجود بالغير يكون ذلك للنقص [illegible] وجوده [illegible] ويحصل

وذلك الكامل الحقيقي ايضا يكون عشق ذاته للنقص حقيقته ووجوده [illegible] رفع نقره يكون

الفقير المجازي وهو فقير الى الكمال ووجوده وكمالات [illegible] بالذات الحقيقي [illegible]

الفقير الحقيقي وهو الفقير في حقيقته ووجوده والموجود بالذات والغني [illegible]

ذاته للغني الحقيقي الذي هو الواجب بالذات انما هو للكامل الحقيقي وكان حظه ونصيبه منه

فرعه فالعشق الى ذاته اولا وبالذات المقصود بالذات [illegible] والوجود

ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل يحصل ما هو شرط [illegible] الحقيقي [illegible]

الحق له عشق ذاتي الى صاحب [illegible] بالذات [illegible] والاستغناء [illegible] الله

كذلك العطف ان العقل وهو الممكن بالذات الى صاحب [illegible] فيكون جميع [illegible] والكمال

وكمالات الحقيقة والوجود له عشق ذاتي الى [illegible] لا يكون [illegible] حيث الكمال والجود

ان الوجود بالذات والموجود بالذات ومطلوب حقيقة [illegible] ولا ينقص ولا

لتعالى عشاقا له تعالى لانه المحبوب بالوجود والوجود الذاتي الا هو ايضا فيكون [illegible] معشوقا حقيقيا

الحقيقي الذاتي [illegible] الا هو ولا موجود [illegible] العشق [illegible]

حقيقة ولا الكامل الحقيقي ولا المكمل الحقيقي [illegible] ويحتمل ان يكون هذا [illegible]

لجميع ما سواه [illegible] وجوده [illegible] تعالى [illegible] بقدر [illegible]

الموجودات بالغير ويكون جميع ما سوى الله تعالى [illegible]

الى جنابه [illegible] ولا يستغنون الى غير جنابه [illegible]

قصد [illegible] بل [illegible]

الى الشرط

ولا [illegible] وجودا [illegible]

فيكون الكل [illegible] الوجود الا انه [illegible]

[illegible] فلا سواه [illegible] بالغير [illegible] لبعض [illegible] لاهل [illegible] شانه

ولا يكون الخالق سواه بالغير [illegible] الوجود [illegible] التمجيد له تعالى [illegible]

يكون بعض الموجودات [illegible] ويكون جميع [illegible] التمجيد له تعالى واهل التمجيد [illegible] عشقا

الام والاب للولد وسبيل [illegible] اهل [illegible] الى الشيخ [illegible] ويكون

والفهم وغيرهم [illegible] ويحتمل ان يكون قوله تعالى [illegible] اذا كان [illegible] الى

الشيخ له تعالى ويحتمل ان يكون ما سوى الله تعالى [illegible] العشق [illegible] الذي هو [illegible] ما قال

الى ما ذكرناه مفصلا ولما كان ما سوى [illegible] العشق [illegible] العقل [illegible] وانعم

ولاشك ان العشق العقلي اقوى [illegible] العقلي موجب [illegible] وفيضه [illegible] شانه

موجبا للذات الحبيب واما كذلك الاستغناء [illegible] العشق [illegible] جوده [illegible] فيكون

جناب الحبيب الحقيقي دائما [illegible] فتكون [illegible] الموجد على

[illegible] كل [illegible] الحقيقة والوجود [illegible] والانعام

جل شانه ايجاد الحقيقة وايجاد الوجود وايجاد كمالات الحقيقة [illegible] على الاطلاق والانعام

الاطلاق والخالق على الاطلاق والمفيض على الاطلاق والمنعم على الاطلاق [illegible] الواجب جل

فوق التمام الحقيقة والوجود وكمالاتهما قبل الاستحقاق فيكون [illegible] ويكون جميع

مبتدئا بالنعم قبل استحقاقها على ما ورد في [illegible] النعمة [illegible] الفائضة من

الموجودات مستغرقة في بحر نعمه جل شانه بل يكون الجميع [illegible] غاية المصنوع

جنابه فيكون جميع تلك النعم باعتبار [illegible] فوق الخالقية [illegible]

والخشوع والتذلل له تعالى لانه لا قاهر [illegible] الموجودات [illegible] بمقام

المخلوقية والمجعولية فيكون جميع ما سوى الله تعالى [illegible] ويحتمل ان يكون قوله [illegible]

الشكر والتذلل والتعبد بحسب [illegible] القيوم [illegible] الى ما ذكرناه [illegible]

وعنت الوجوه للحي القيوم اشارة [illegible] جل شانه

مفصلا فالواجب جل شانه الغني [illegible]

حقیقیه الحقیقیه والجود وجوده [illegible] بل
والجوادیه الحقیقیه فیاضیته بالنسبة الیه [illegible] وفیاض بین القابل [illegible]
وربما اعطاء لا اختیاره بسبب الفیض والجود وفیاض [illegible] القابل [illegible]
وکمالاتها لا فیاضیته وجوده بسبب الاختلاف بما [illegible] ازفاضت
ویکون فیاضیته وتنوع الاختلاف بالقابل بما قال [illegible] ان النور فیمکن انه
کل قابل الفیض وجود فما یکون ذلک الاختلاف ونعم ما قال وقد عرفت ان النور [illegible] یکون
الفیض والجود فما یکون والجواد الحقیقی [illegible] انه لا یکون نورا بل یکون
الفیض والفیاض الحقیقی بالاکتساب [illegible] لا یکون باعتبار ذاته نورا بل یکون
الحق المحض وانه تشرف عن ان یکون بالغیر اذ اخذ باعتبار ذاته [illegible] والنور العقلی
انعدام بالذات والنور بالغیر والنور بالغیر فلا بد ان لا یکون بالذات [illegible] هو الممکن بالغیر
بالذات ونور بالذات فیلزم التخلف هو الواجب بالذات فیکون
نور بالغیر نور ابالذات العقلی بالذات [illegible] جمیع سکان [illegible] عالم
ظلمة وقد عرفت ان النور العقلی [illegible] الامکان سکان عالم الظلمة
ولهذا الحکماء الذین کلماتهم مرموزة
قالوا باصلین احدهما النور والاخر الظلمة
فارادوا به النور النور العقلی بالذات وهو الواجب
الوجود بالذات الذی هو صرف نور بذاته وصرف کمال
بذاته ومن الظلمة النور العقلی بالغیر وهو الممکن بالذات واطلاق
الظلمة علی الممکن باعتبار ان الممکن بالذات لیس بنور عقلی وبرئ عن
النور العقلی ومسلوب عنه النور العقلی باعتبار ذاته واذا کان باعتبار ذاته
بریئا عن النور العقلی ولا یکون مع النور العقلی فیکون مع الظلمة العقلیة اذ عدم النور
العقلی ولا شک ان النور الحقیقی العقلی وهو النور بالذات صرف کمال و[illegible]
ولا شک ایضا ان الکمال الصرف والخیر الصرف معشوق الکل ومعشوق الکل فیکون
النور الحقیقی العقلی معشوق الکل ویحتمل ان یکون هذا مراد [illegible] العشق السار
فی الکل فجمیع الانوار العقلیة بالغیر یطلبونه بالاستند
والاشیاء [illegible] الیه والارب [illegible]
من الملاء الاعلی
یطلبونه

لانه

لانه ان
لانک مطلوب کما ان
النور العقلی الظلمة [illegible] یکون بالذات
ان کان [illegible] کان لا یکون [illegible] الذی [illegible]
النور الحسی مطلوب بالذات الی النور العقلی [illegible] والانوار [illegible] الشمس ویکون
وقد عرفت ان النور یکون بالغیر [illegible] الاضواء والانوار مثل الشمس [illegible]
جمیع الانوار العقلیة الشمس [illegible] تلک الاضواء والضوء [illegible]
شمل النور الحسی الذی یکون [illegible] الشمس علیها [illegible] لا یکون [illegible] والانواره
الاعیان القابلة لوقوع ضوء الشمس [illegible] الاعیان [illegible] اضواء بل محضه
لان تلک الاعیان القابلة [illegible] الاعیان [illegible]
تلک الاضواء والانوار اضواء والانوار [illegible] الاعیان فیکون تلک الاعیان
الشمس فقط لا تلک الاعیان [illegible] بل تلک الشمس [illegible] المعرفه [illegible]
علیها ولهذا بزوال تلک الاضواء والانوار بزوال الشمس [illegible] النور العقلی بالذات
بالغیر فالنور العقلی [illegible] الی جمیع الانوار العقلیة
التجلیات العقلیة [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] الانوار العقلیة بالغیر [illegible] محضة [illegible]
العقلی بالذات لان تلک [illegible] النور العقلی [illegible]
بالذات [illegible] النور [illegible] النور العقلی بالغیر مصدره لا یکون
الا النور العقلی بالذات [illegible] ان النور العقلی بالذات لا یکون الا واحدا
فیکون جمیع الانوار العقلیة بالغیر تجلیات النور العقلی بالذات [illegible]
الانوار العقلیة بالغیر [illegible] النور العقلی بالذات ونعم ما قال [illegible]
دران [illegible] [illegible]
ونظر [illegible] [illegible] الوجود
بالغیر والنور العقلی بالغیر والظهور
العقلی بالغیر الالهیة

الذي هو عين الوجود بالذات والنور العقلي بالذات والظهور العقلي بالذات
الاله التاثير والايجاد والخلق والفياضية على الاطلاق والجوادية على الاطلاق
تبارك الله رب العالمين وليعلم ان الحمد حقيقة هو اظهار الصفة الكمالية
للمحمود وذلك الاظهار له فرد شايع وهو اظهار الصفة الكمالية باللسان
ولهذا يقال الحمد هو الوصف بالجميل على قصد التعظيم والوصف هو الذكر
باللسان وفرد غير شايع وهو ان يكون الحامد مظهر الصفة الكمالية التي
للمحمود ولكن لا باللسان مثل المخلوق بالقياس الى خالقه فان كل
مخلوق مظهر باعتبار كل كمال متحقق فيه لكمال خالقه لان كل كمال متحقق في
المخلوق يجب ان يكون متحققا في خالقه ايضا لان خالق الكمال يجب ان
يكون كاملا بالطريق الاولى والاقوى ولا شك في ان الوجود كمال فكل موجود
باعتبار وجوده مظهر لوجود خالقه ولو كان عالما يكون مظهر العلم خالقه
كذا القياس العقلي في القدرة والارادة وغيرها من الكمال المطلق
للموجود بما هو موجود فكلما كان المخلوق اكمل كان الخالق اقوى واكمل المخلوقات
هو سيد الانبياء صلى الله عليه وآله فيكون سيد الانبياء صلى الله عليه وآله
اكمل افراد المظهر في لصفات كمال الخالق فيكون هو صلى الله عليه وآله
اكمل افراد الحمد وعلى هذا التحقيق يكون كل موجود بالغير حمدا لخالقه وموجده
وقد عرفت انه لا موثر في الوجود الا الله فلا حمد الا له تعالى فجميع الاشياء
ثناء الله تعالى وحده فهو الذي له حمدا له وشكرا له ثم شكرا له
ومجبالة ثم مجدا له وخلقا له ثم خلقا له وايضا ان اتم التاثيرات واقويها
هو ايجاد الحقيقة المحصلة التي يكون تحت مقولة الجوهر او العرض وخلق تلك
الحقيقة حقيقة لا مجازا ولا شك في ان اتم التاثير لا يتم بدون اتم القدرة
واتم القدرة هو القدرة الوجوبية الذاتية لان قدرة الممكن بالذات لا قدرة
بالنسبة الى القدرة الوجوبية فلا بد ان يكون خلق الحقيقة المحصلة حقيقة
مختصا لجناب الواجب جل شانه فلا خالق سواه ويكون جميع الموجودات

بالغير فايضة من لدنه نعم يجوز ان يكون بعض الموجود بالغير شرطا لوجود الاخر
فظهر انه لا موثر في الوجود الا الله وايضا لا شك في ان ايجاد الحقيقة المحصلة
وخلقها هو افاضة الخير وصدور الخير ولا شك ايضا في ان افاضة الخير على
قابل الافاضة لا يصح ان يقع من غير الخير المحض مع وجود الخير المحض لان
صدور الافاضة من الخير المحض راجح بالنسبة الى صدوره من غير الخير المحض
لان شان الخير المحض ان يحصل صدور الخير منه باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن جميع ما عدا ذاته والذي لا يكون خيرا محضا باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن جميع ما عدا ذاته فيكون خيريته بالغير ومكتسبة من الغير فيكون هو
الخير بالغير فالخير المحض ان الخير بالغير مغلوب صرف بالنسبة الى الخير
بالذات ولا شك في ان الخير بالغير مغلوب صرف بالنسبة الى الخير
وتاثير المغلوب الصرف مع وجود الغالب الصرف مرجوح صرف وتاثير
الغالب الصرف راجح صرف فظهر ان صدور الخير من الخير بالذات
مرجوح وصدوره من الخير بالذات راجح وتحقق المرجوح مع وجود الراجح
ومع بقاء رجحانه بحاله ممتنع والخير المحض والخير بالذات لا يكون الا
الواجب بالذات فثبت ان مصدر الخير وخالق الخير اي الوجود
والحقيقة لا يكون الا الواجب الوجود بالذات فظهر انه لا موثر في الوجود
الا الله ولا خالق سواه وايضا نسبة افاضة الخير العقلي وهو النور العقلي
اي الوجود والحقيقة وكمالات الوجود والحقيقة الى الخير المحض بالذات
كنسبة الاضاءة والانارة الى الشمس الحسية فكما ان الشمس الحسية شانها
ان يحصل بسببها النور الحسي على ما هو قابل للنور الحسي ويكون ذلك من
مقتضيات ذات الشمس الحسية ولا يتخلف عنها ذلك بمعنى ان ذات
الشمس الحسية مؤثر اخير وشرط اخير للافاضة لانه لا موثر في الوجود الا الله
ولا خالق سواه وكذلك القياس العقلي في النار بالقياس الى الحرارة

بالغير [illegible]

والبيوسة والماء بالقياس الى البرودة والرطوبة وكذا غيرهما فكذلك الخير المحض
والنور الصرف العقلي بالذات شانه افاضة الخير والنور العقلي على ما هو
قابل النور العقلي والخير العقلي ولا تخلف ذلك الشان عنه فجميع قابلات
الخير قابلات خيره وجوده وفيضه ولا يصح ان يكون للمعلول الواحد الا علة
واحدة فلا يصح ان يكون لتلك القابلات علة جاعلة خالقة سواه فيكون
الجميع منه وخالصا له فلا يكون المؤثر في الوجود بالغير الا الله ولا خالق
سواه وايضا كل امر اذا لم يكن في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
مصداق حمل كامل فلا يجوز ان يكون مصدرا للكمال ومفيض الكمال وخالق الكمال
وموجد الكمال لان الامر الذي لا يكون بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
مصداق حمل كامل يكون ذلك الامر بذاته ناقصا فيكون بذاته مصداق
حمل ناقص لا حمل كامل والعقل الغير المشوب بالوهم يحكم بان الذات
الناقصة لا يصح ان يكون امرا خالقا للكمال وموجدا للكمال لان موجد الكمال
يجب ان يكون كماله ثابتا له في مرتبة ذاته ليصح منه ان يكون ذاته منبعا
للكمال ومصدرا للكمال وخالقا للكمال ومفيضا للكمال لان الامر الذي يكون بذاته
عاريا عن الكمال فشان ذاته كسب الكمال وقبول الكمال من الغير لا افاضة
الكمال على الغير وايجاد كمال الغير نعم يجوز ان يكون شرط افاضة الكمال
على الغير كالمعلم بالنسبة الى المتعلم ولا شك في ان ايجاد الوجود والموجود
وخلق الوجود والموجود ايجاد الكمال وخلق الكامل لان الوجود كمال والموجود
كامل به فايجاد الوجود والموجود وخلق الوجود والموجود وخلق الكمال و
الكامل ذاته في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته مصداق
حمل كامل بذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته والا لما صح
منه ايجاد الوجود والموجود وخلق الوجود والموجود لان موجد الكمال والكامل

لما كان

لما كان ذاته منبعا للكمال والكامل وخالقا للكمال والكامل ولا خفاء في ان
الوجود كمال والموجود كامل فيجب ان يكون خالق الوجود والموجود امرا كاملا
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته الا الواجب الوجود بالذات
فيجب ان يكون جميع الموجودات بالغير سواء كانت جواهر او اعراضا
وسواء كانت الجواهر والاعراض مجردات او ماديات وسواء كانت حقائق
كلية او جزئية وسواء كانت موجودات خارجية او ذهنية مجعولة له و
مخلوقة له تعالى لان كل رشح من رشحات الوجود بالغير لا يترشح ترشحا الا
من منبع الوجود والجود والفيض والعطاء والانعام على الاطلاق وهو الوجود
بالذات والموجود بالذات على ما عرفت مشروحا ومن البراهين التي
اقمنا باذن الله تعالى على ان المؤثر في الوجود الا الله ولا خالق سواه نظير
ما قال المحققون من الحكماء من ان الامكان في بادي الراي واول النظر علة
للحاجة الى علة ما وفي ثاني النظر وهو النظر الحكمي علة للحاجة الى علة خاصة و
هي الواجب الوجود بالذات ولما امتنع تعدد الواجب الوجود بالذات
فجميع ما سوى الله تعالى من الاشياء معلولات الواجب الوجود بالذات
ومجعولاته ولا مؤثر في الوجود الا الله ولا خالق سواه فالموجودات جميعا مستندة
الى الواجب بالذات ومجعولات له لكن بعض تلك الموجودات يكون شرطا
لبعض آخر منها بناء على ان الواجب بالذات واحد من جميع الجهات
فليس فيه تكثر عن التكثر الاسمي فقط على ما عرفت مشروحا وقد ثبت ان
الواحد من جميع الجهات لا يصدر منه الا الواحد الحقيقي ولا يصح ان يصدر منه
ابتداء بلا توسط امر كثير خارجي ولا شك في ان النظام الجملي مشتمل على
اجزاء كثيرة فلا يصح صدور تلك الكثرة عن الواحد من جميع الجهات ابتداء
بلا تقدم وتاخر عقليين فيما بين تلك الاجزاء الكثيرة فلا بد من الترتيب العقلي

ولا يكون ذلك صح

الا بعين حق

بحيث يكون بعضها
الكثيرة بان يكون بعض منها سلسلة فيكون ما فوق الكون وجوده
نزلا الوجود بعض الموجودات فيتعين اصحابها الوجود الممكن الذي لا يكون وجوده مسبوقا
سلسلة الممكنات الممكنة الى الكون الموجودات الزمانية فلا يكون مثل العقول والنفوس الفلكية
ويتقسم الموجودات والمراد بما فوق الكون كالحوادث الزمانية فقط مثل النفوس الى البعض
وثانيهما ما تحت الكون الا استعداد وجوده الامكان الذاتي وان كانت الزمانية كما ثبت الاستعدادي
مسبوقا بالامكان الاستعدادي بل يكفي في وجوده الامور مسبوقا بالامكان بين وجود فقط
بالامكان الاستعدادي والعناصر الاربعة فان جميع ما يكون وجوده فقط ولهذا لا يكون الا الذي
والاجسام الفلكية والعناصر كما هو المذهب الحق الامكان الذاتي الاشياء على بعض آخر منها في
او حادثة حدوثا ذاتيا بل يكفي في وجود ما لا امكان بين تلك الموجودات على بعض هو الامكان
كالحوادث اليومية بل التقدم والتاخر فيما بين بعض الموجودات جاز تقدم بعض الاستعداد ولهذا
تقدم وتاخر في الخارج بل التقدم بسبب الزمانية على بعض آخر منها
ومعيته بحسب الوجود الخارجي لان الحوادث الزمانية لا يكفي في
الكون الموجودات في الخارج بعض اجزاء الحوادث الزمانية يتقدم زمانا على
الامكان الاستعدادي فيكون وجوده متوقفا على امكان الذاتي بل لا بد وحصول امكان
وثانيهما الامكان الاستعدادي وهو الكيفية الغالبة بالمادة وتلك وذلك دفع
الكيفية في المحل المعدة لحصول الحوادث الزمانية الاخرى في وجوده ما سبق
وردت على المحل فيحصل منها بسبب ورود الكيفية فان اذا
المعد كيفية وجوده بمقدمة
لنقصان

صورة وطوع صورة يحصل عن يكون شرطها
الدم وبعدها الى ان تحصل تكون غرضها سلسلة
النطفة وبعدها الى ان في النظام على ما عرفت مرتبة فيحصل ان بعض
بدن الانسان فالموجودات الكلية مرتبة او الوضعيات باعتبار الطول بل
متالفات تكون من الموجودات السلسلة الترتيبية او السببية نوع من الاستعداد او الطولية
ولما علمت ان تلك السلسلة وطية واحدة وعقلية يتصور الاتحاد بحصل التقدم بين تاخرات
طولية وعرضية لان الشرطية في مرتبة واحدة الشروط التاخر يحصل وجه يكامل
مربوط بعض آخر منها بالسببية والتقدم في الطول في السلسلة البدوية وقبله
وتلك السلسلة لان مرتبة الشرط بحصل الا باعتبار الملاحظة الاولى صدور امر آخر وقبله
بعضها متقدم على الآخر لان هذا الاعتبار باعتبار الجاعل الاول صدور امر آخر فيكون
مترتبة فيحصل السلسلة مترتبة على بعض تلك السلسلة صدوره في الجاعل موقوفا على
بعضها على بعض هو ان بعض تلك بحيث يمتنع صدوره لصدور امر آخر فيكون
بالقياس الى الآخر وبعضها ناقص بالقياس المعلول الاول لما كان كالعلة
المعلول الاول لما كان بالقياس الى الموجودات لما كان بعضها بالقياس
الى الجاعل في وجوده على وجود الآخر وبكون احتياجه الى الجاعل في وجوده
الانقص من المجعول كان الانقص كان المجعول اذ لو كان كذا الانقص يكون
ثم المعلول الاول لما كان المجعول الانقص كان الانقص اذ لو كان الاخر في وجوده لا يكون لا وجود
محتاجا الى الاخر والاخرى فاحتاجه بعض وجوده لابد ان يحصل بتوسطه الاخر
تلك الاخرى والاخرى فيكون وجوده يتوقف على وجود الاخرى بدون وجود
قبل بعض وجوده لان وجود الاخرى والعلل في السلسلة نوع
الاخرى وتقدم العلل في السلسلة نوع
على حصول تقدم بالتقدم
والثاني

نفي العقل زيادة تقدم من كون الصادر الاول
صدر من الواجب جل شأنه وبين ذلك وجوه الصادر الاول
الاول من الواجب ليس بينه وبين الصادر الاول بالطول
لا يصح الطول لانه يكون جل شانه بحيث يكون الصادر العقل
واحد وبالاحد ولا يكون الاول الا من وجود الطول لا بد من ان يكون فيما بعد الصادر
الاول الذي هو العقل الاول ان لا يصح الطولية ان يكون ما بعد العلية
الاول وتحصل بعد ذلك التقدم اولا الا بتحقق السلسلة الطولية فقط واما من جهة
ما فرض انه صادر اول صادر بالقياس اليه الاالعرضية واما الطولية فلما عرفت
واما في الصادر الاول فلا يتحقق بالقياس الى الوجود الا السلسلة الطولية
الذي هو الصادر الاول يتحقق فيه السلسلة ان لا تتوقف الوجود الا بذلك ان الصادر
العرضية فلا تكن قد عرفت بالبراهين العقلية انما المجعول الموجود بذاته بواسطة
الموجودات بالغير من حيث ان كل واحد منها خالق وجاعل لسواه
الوجود بالذات ومخلوقية جعلية لا يكون مجعولة ومخلوقة حقيقية واحد منها الضافي ليس الا جاعل المجعول
الاول صدر واحد من الموجودات الواجب جل شأنه انا لان كل واحد منهما وهو الواجب جل
جل شأنه وهو واحد من الموجودات الا الكلية الضافية بالنسبة الى

جاعل بالنسبة الى ما سواه مجعول وبنوه
القوابل القوابل بجميع ان يكون مخلوق
خصوصيات لاحظه ان اصلا لان اخر فلا يكون مخلوق
جاعل بجاعل فيه التفاوت وطالب ارتباط وبعض المجعول ولا ذاته بلا ربط به
انه تعالى مخلوق انه تعالى لان بعضها من الا بعنوان انه وصادر ذاته جل
الملاحظة لا بنظر الى ان بعضها لا بنظر ابدا الاعتبار الا ان الكل الا الواجب بحقق
لكن لا ان كل واحد منها الا التفاوت فيها اصلا لان واحد الضافي ليس الا بكثير
وباعتبار المجعولية والمخلوقية لا ان جاعل الكل وكل واحد ما عرفت ودفاتك
جاعل الاخر غير الواجب جل شانه لان جاعل الكل وكل واحد الضافي ليس الا جاعل
فكانه لا يكون بحقق بالسلسلة الطولية ان العقل الاول على ما عرفت النسبة واحد
او الوسط الموجود والتمكن بحيث المجعولية الموجودات بين الكل وبه
واحد اختصا بلا توسط جاعل الاخر فيكون جميع ما الا الكل بين الكل
الواجب جل شانه وليس واحد منها الى المجعولية والمخلوقية والمفروض انه بذلك الارتباط
كل واحد واحد بالنسبة بحقق
الموجودات بالغير
يكون بعضها بعيدا
الى بعيد

حصل بتزينه
الكل الى تعالى وبكلونا بالجعل
مجعولا له تعالى بجعل اثر واحد بخصوصه في النفس
تعالى بينه انه جعل ما خلقكم والاعتبار المعلول تتعدد علية بحوادثه
ان يكون قوله تعالى ما ذكره شرح منها وبجمعه لية الشرط الاول علة ما عرفت الذي ذرها يعني
واحدة اشارة الى بعض شرط بعضها اخر منها عدا الصادرات منفصلا وعند الاخالق بسواء
باعتبار ان بعضها شرط لبعض الطولية فيما اخر علة ما بان لا تؤثر في الوجود والاشياء علة الله
الشر وطرح تحصل هذا الاعتبار بل في العاقلين بانه لا اعتبار عندهم الامكان الذاتي نهاية التي قرر
لكن ليس كلامنا في السلسلة الطولية العرضية عند المتكلمين فعندهم قد ان شرطها العقل الاول الذي
تحقق السلسلة الطولية والصوفية والاشعرية شرح وما قد اوحد الثالث ومكذا
كما هو مذهب الحكماء والواجب جل شانه على ما عرفت زوجد الثالث العاشر
الى جاعل خاص وهو الواجب العالم هو ان الواجب جل والثاني اوجد العقل
ان مذهب الحكماء في ايجاد العقل الاول اوجد العقل الثاني وذلك المحقق الطوسي
هو الصادر الاول والعقل الاول وهو نهاية العقول لان اختلاف منقولون
الى العقل العاشر الذي هو العقل الفعال وان هذا الاختلاف انهم يقولون انه
يستند اليه جميع ما بعده من الحوادث بالنقل من الحكماء سواء جل النقل
قدس سره القدوسي صرح في شرح الاشارات بانه ليس الفاعل جل هذا الاعتراض
على صدور كل الموجودات من الواجب جل شانه تعالى وحاصل الاعتراض
لكن بعضها يكون شرطا لبعض اخر منها على ما عرفت على الحكماء والاخالق
جوابا من الاعتراض الذي اورده ابو البركات البغدادي من ان الله
ان في كلام الحكماء تارة يقولون تارة ان لا تؤثر في الوجود فقال المحقق
سواء ويقولون تارة اخرى ان العقل الاول علة للعقل الثاني فقال
الطوسي قدس سره القدوسي في جواب ذلك الاعتراض ان هذه مؤاخذة نسبه
المؤاخذات اللفظية لان المراد من العلة في قولهم العقل
الاول علة للعقل الثاني ليس الا الشرط
والسبب لا العلة الموجدة
بقرينة

ان

ان يوجد بتزينه
فيهم تعالى ما طلقوا
لفظ الشرط او السبب انه لا يتوقف
في الوجود الا الله وان منها وان العمر القران الالهي
العلة وارادوا منها تعالى ما خلقهم وان هذا وقع في القران بالخصوص
بقرينة انه هو الخالق وحده وبتلك بيعها والعقل الكتاب البغدادي
في الوجود الا الله ولا خالق سواه وقد ذكره ابو البركات البغدادي
مثل قوله تعالى بيد الله فوق ايديهم والعقلية بالله تعالى انه تعالى شانه
وهي منفية عنه تعالى بالبراهين الشرعية فان العقل ان الواجب جل
المذكور لو كان له وجه يرد على انه ليس في الشرع ولا وجه لاستبعاد وروده في
اليد واريد منها القدرة فان قيل ومثل ذلك كلام الخالق والسبب يطلقوا
ليس بجسم ولا جسماني فاذا ورد ومثل المراد في العلة الشرط او السبب قول بالنزاع
ذلك في كلام المخلوق والقول بانه اذا كان المراد للفاعل والوجد والعقل
لفظ الشرط او السبب واطلقوا لفظ العلة الموجبة لفظ اخر غيره والعقل يرد ومثل
لانه يرجع الى انه لم يطلق هذا اللفظ ولم يطلق لفظ اخر المراد في اليد القدرة
هذا السؤال العبارة بانه على ان ارجع لانه اذا كان المراد بالنسبة الى كلام
فلم لم يطلق لفظ القدرة واطلق لفظ اليد فما هو الجواب بالغبار وسبوق
الخالق يكون جوابا بالنسبة الى كلام المخلوق ان لم يكن الطبع لا يتوجه
فيكون النزاع لفظيا لان المعترض الذي اراد وان العلة وهو الشرط والسبب ان عبارتهم
عليه لزوم تدافع في كلامهم فلا يتوجه الاعتراض الا على ما فهم ابو البركات من
لا على ما ارادوا منها فالاعتراض اثبات سوء الفهم وقلة التتبع ولو ما يقتضي
وقلنا ان بعض الحكماء قائل بصحة ايجاد ممكن لممكن اخر لا يكون الايجاد والخلق
بجنابه جل شانه العبارة بانه تعالى فعلى هذا التقدير ايضا يمكن بيان
السلسلة الطولية والعرضية بان لا يتوقف على تقدير
كون ممكن الوجود بالذات ان كل ممكن
لممكن اخر الوجود

لما وجوده
كان وجودا بالغير وكل ما بالغير
وجودا بالغير ينتهي الى ما بالذات بالذات ان ينتهي
يجب ان ينتهي الى ما بالذات وجود الممكن بالغير يجب ان ينتهي الى الوجود بلا علة مجعول وجود
والا يلزم الدور او التسلسل وقد عرفت ان كل ما بالغير الوجود بلا علة بالغير
وجود بالغير لامكانه وقد عرفت ان كل ما بالذات والوجود بالذات في الوجود وان العلة
فوجب ان يكون في عالم الوجود موجود بالذات لا يتحقق وجود المعلول بلا وجود العلة
اليه سلسلة الوجودات بالغير لانه لولاه الوجود وجود معلول لو كان وجود له علة
لتحقق سلسلة الوجودات بالغير لان وجود كل ممكن الوجود وجود علته الفاعلية فلا بد له من علة
ما في الموجودات بالغير من علة فاعلية لو كان وجود المعلول التسلسل او رجع فيلزم الدور
الفاعلية محال فلا بد له من علة الفاعلية لو كان وجود فيلزم التسلسل فيلزم فوجب ان
فلا بد له من علة فاعلية فوجود علته الى غير النهاية فيلزم بطلان اللزوم فوجب بالغير ما هو
فاعلية اخرى وهكذا فاما ان يذهب اللازم بلزوم بطلان الموجودات بالغير بلا علة
وكل واحد من اللازمين باطل وبطلان بالذات فكل واحد من الوجودات الى الوجود بالذات لان
ينتهي الوجود بالغير الى الوجود بالذات يقتضي الانتهاء الى الوجود بالذات الى المحل
وجود بالغير يكون بطباعه يقتضي الانتهاء و واجب الوجود بالغير محتاج الى المحل
والوجود بلا علة يكون وجودا قائما بذاته لان القائم بالغير يكون مفتقرا الى محله ويكون
الوجود بلا علة لا يجوز ان يكون قائما بالغير افتقاره الى محله ويكون محتاجا في تحصله
الذي قام به وكل قائم بالمحل له علاقة افتقاره الى المحل ومفتقر اليه في تحصله
محتاجا في تحصله وتحققه الى محله فيكون كل حال معلول المحل فلا يكون الوجود بلا علة
فيكون معلول المحل فيكون الوجود لا وجودا معلولا لا وجودا بلا علة
فظهر ان الوجود بلا علة يجب ان يكون وجودا قائما بذاته وواجب الوجود
بالذات لجميع وجود الممكنات لما كان وجودا بالغير وكل ما بالغير
بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فجميع وجودات
الممكنات ثبت ونهايتها وجودات
في وجودات باعتبار

انما

انما بالغير
وجودات بالغير وبعضها بطباعها مبدا
وتطلب وتقتضي بالذات لانا لا نقدر ان نقول بعضها بسبب ذلك
الانتهاء الى الواجب عرضية لانه لا يقدر الا ان يكون بعضها بالغير والوجود بالذات
الغير بحصول سلسلة الوجود بالغير باعتبار طلبت بالغير والموجودات بالغير
الوجود بالغير على بعض الوجود ان جميع الوجودات بالغير لحصول العلل لحصول بعضها
الى الواجب بالذات لان جميع الوجودات وعللها والعلة على العلل لحصول بعضها
فيكون جميع في مرتبة واحدة واذا وجدت العلة والمعلول بعضها فوق بعض وتلقه بمرتبة و
بالغير باعتبار ان بعضها علة وبعضها معلول ومترتبة على سلسلة الطولية و
مترتبة فتحصل سلسلة مترتبة طولية وتحصل على سلسلة طولية باثر رجا
التقدم والتاخر فهذا الاعتبار يحصل سلسلة طولية ولما بينا البداءة والعود بالذات
العرضية بما اشرنا فلا باس بان نبين سلسلة البدء والعود ايضا بالذات
مع ذكر امور اخر تناسب المقام فنقول باذن الله تعالى الحكيم ان الممكن يتوقف وجوده
ينقسم الى ما فوق الكون والى ما تحت الكون لان الممكنات بعضها يتوقف وجوده
على الامكان الذاتي والامكان الاستعدادي معا كالحوادث بل لا بد فيه من الامكان الذاتي
الذاتي لا يكون كافيا في فيضان وجوده على ما عرفت فيما سبق وبعضها لا يكون الا الامكان الذاتي
وهذا القسم يعبر عنه بما تحت الكون على الاستعدادي بل يكون الامكان الذاتي
فيتوقف وجوده على الامكان الاستعدادي الذي يكون ممكنا له كالعقول والنفوس المجردة
كافيا في فيضان وجوده الذي يكون والاجرام الفلكية والعناصر الاربعة
والصورة الفلكية والهيولى الاولى والاجرام اي فالممكنات
وهذا القسم يعبر عنه بما فوق الكون على ما عرفت الاستعدادي بل يجب ان لا
التي لا يتوقف وجودها على الامكان الاستعدادي الاخر الخارج
تتقدم وجود احدها على وجود الاخر
بل يجب ان يكون الجميع
مجتمعة

في الوجود الخارجي والتقدم والتأخر بحسب المرتبة العقلية فقط والحكم في ذلك
على ما اشرنا اليه سابقاً هو ان كل واحد مما فوق الكون يكون الامكان
الذاتي كافيا في فيضان وجوده والامكان الذاتي لا يكون مقولاً
بالتشكيك بل المقول بالتشكيك هو الامكان الاستعدادي فقط
لانه يتصور فيه القرب والبعد والضعف ولهذا يكون بعض صاحب
الامكان الاستعدادي متقدما على الوجود الخارجي على صاحب امكان
استعدادي آخر كتقدم العلقة على المضغة وتقدم المضغة على العظم
وبالجملة التقدم والتأخر بحسب الوجود الخارجي فيما بين الممكنات الموجودة
في الخارج يكون ناشئاً من الامكان الاستعدادي بحسب القرب والبعد
والقوة والضعف فيه فلاجل التشكيك المتحقق في الامكان
الاستعدادي وعدم تحقق التشكيك في الامكان الذاتي جاز التقدم
والتأخر في الوجود الخارجي فيما بين الموجودات الممكنة التي هي صواحب
امكان استعدادي ولم يجز التقدم والتأخر في الوجود الخارجي فيما بين
الموجودات الممكنة التي لا يكون صواحب امكان استعدادي فظهر ان
الممكنات الموجودة البريئة عن الامكان الاستعدادي لا يجوز ان يتقدم
بعضها على بعض آخر منها في الوجود الخارجي بل يجب المعية بينها في
الوجود الخارجي ولا بد ان يكون كل ما هو اشرف منها متقدما بحسب المرتبة
العقلية على الاخس ويكون صدور الاخس عن الواجب جل شانه بتوسط
الاشرف بناء على قاعدة امكان الاشرف وهي ان الممكنات التي
فيما فوق الكون اذا وجد الاخس فيما بين تلك الممكنات يجب ان
يكون الاشرف موجودا قبل ذلك الاخس لانه لا يجوز ان يكون موجودا
في مرتبة ذلك الاخس والا يلزم صدور الكثير عن الواحد البسيط الحق
وهو الواجب جل شانه بلا تكثر جهات واعتبارات وذلك غير جائز بناء

يجوز ان م

على

على ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا يجوز ايضا ان يكون الاشرف
موجودا بعد الاخس وبتوسطه والا يلزم ان يكون المعلول اشرف من العلة
وذلك غير جائز فيما فوق الكون اذ الاشرف يكون اربط بالمبدأ
الاول واقرب من الاخس فلا بد ان يصدر الاشرف اولا ثم بتوسطه
الاخس نعم يجوز ان يكون صدور الاشرف بعد صدور الاخس وبتوسطه
فيما تحت الكون كما في صيرورة النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما وعظاما ثم
حيوانا فان الحيوان اشرف مما هو متقدم على وجوده والسر الحكمي في ذلك
هو ان الامر الذي يكون صاحب الامكان الاستعدادي يجوز ان يكون
استعداد وجوده قائما بامر يكون ذلك الامر اخس منه ويكون وجوده
متوقفا على وجود ذلك الاخس على ما صورنا في مثال الحيوان بخلاف الامور
البريئة عن الامكان الاستعدادي فانه لا يتصور ذلك الاحتمال المذكور فيه
ولهذا اوجب ان يكون كل ما هو فوق الكون اذا كان اشرف موجودا
قبل الاخس بحسب المرتبة العقلية ومن قاعدة امكان الاشرف يمكن
اثبات مطلب آخر يكون محل النزاع بين العقلاء وهو انه هل يمكن
ويجوز وجود نظام جملي آخر اشرف واصلح من هذا النظام الجملي فبعضهم
بالجواز والمحققين منهم بعدم الجواز لان النظام الجملي اي المجموع ما سوى الله
تعالى من الموجودات من جملة ما فوق الكون وقد عرفت ان كل ما هو فوق
الكون يكون الامكان الذاتي كافيا في فيضان وجوده الذي في وسعه
وفي طاقته ولا يكون موقوفا على الامكان الاستعدادي لبراءة ما فوق
الكون عنه وقد عرفت ان الاخس اذا كان مما فوق الكون ويكون موجودا
فلا بد ان يكون الاشرف الذي مما فوق الكون موجودا قبل ذلك الاخس
اما لزوم كونه موجودا فلان الاخس والاشرف متساويين في كون
الامكان الذاتي كافيا في فيضان وجود كل واحد منهما فوجود احدهما

دون ... ... الا بيد
الاولى ... ... ولهذا لا يكون الخارجي ولا يجوز وجود
للترجيح بلا مرجح ... ... الكل مجتمعة في الخارج في الوجود الخارجي
ان يكون جميع الكون مجتمعة في الوجود الخارجي على ما عرفت ان يكون مجتمعين في الوجود الخارجي
داخلة فيها فوق الكون على الاخر بحسب الوجود الخارجي ان يكون اجتماعها في الخارج
ولا يجوز تقدم شيء منها على الاخر بحسب الوجود لوجب فوق الكون موجود او قبل الخارجي
تخلف احدها عن الاخر واصلح من هذا النظام فيها يكون الاشرف والاعدام انه الا يجوز
نظام آخر اشرف ان الاشياء الحكمة الداخلة في الخارجي والا ان من الاخس في امكان الاشرف
لانك قد عرفت ان الاخر بحسب الوجود وجود الاشرف قاعدة امكان الاشرف بالفعل
تخلف احدها عن الاخر فقد عرفت انه لا يجوز من الاخس نظام جعله الموجود بالفعل موجودا
العقلية فلما عرفت موجود واتم واصلح من هذا النظام يكون بالفعل بل
فتعين ان يكون الاشرف اشرف واتم واصلح ... ... يكون ... الموجود
ولا يمكن وجود نظام آخر اشرف واتم واصلح من هذا النظام ...

الاشرف

اشرف العلة التي ... متصورة ... ان ... في
متحققة في الواجب بالذات لان كل شرف تحقق ما هو فوق واجل
عن الواجب فهو باطل والاشرف والاشرف قد تحقق فيه جميع الكمال والاشرف
بالذات فيه جهات الكمال والاكمل والاشرف جل شانه والاشرف والاكمل متحقق
في جهات الكمال والاكمل الواجب جل شانه بكل جهات كمال والتكميل
جل شانه بل الحق ان الواجب والاكمل يكون بكل جهات والايجاد والافاضة جانبه
ما يتصوره المتصورون من النقص فلابد ان يكون الجود والافاضة والنقصان والافاضة
والبهاء والابهة والايلزم التعجيل بالغير في الجود الاشرف والاتم والجود والافاضة
متحققة في الواجب جل شانه على الوجه الاكمل الاتم الاطلاق وتمام استمرار النسبة
في الواجب جل شانه ازلا وابدا على الوجه بل هو فياض على الاطلاق وعدم ...
جل شانه والاختصاص في فيضه وجوده بل هو فياض فالاختلاف ...
بالنسبة الى جميع الاشياء القابلة للافاضة فالاختلاف ...
الذي ... الجود بالفعل ...
بل هو ... ان العالم لا يكون ...
ما قال ...
المكنة ...
والا ...

فكون وبين هو جمعاني

النسب ... الوجوه علته ولا ... بنقصانه

... بكل كائن فانه ... علته ولا يكون ... الشرف وتبايع

لكون بكل كائن من وجود الواجب ... علته ... الهيات بعض الموجودات

لقصور الكلية بين ... الكون ... مقومات ... غايات ... بالفعل وان كان ...

عن رتبته علته ولا ... وكل ... يكون احد ... الغضب ... غايات وكل ما وجوده

في قبوله الاشراق علته ... وكل ... قوه ... الشر ... كان وجود

الاركان او ... لوازمها ... ان غاية ... الضرورات ... عدم وجود او عدم

مفيدة ببعض الموجود ... فان ... تقدم ... الشر ... الهيات

بحسب القوة الغضبية ... فلا ... ممن ... الاول ... وكل ذلك

على كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة والنقصان ... الشمس ... فلو كان النقصان

وكل ذلك حيث يكون ما بالقوة ... نقصان الارض ... من جميع الهيات

متفاوت فان نقصان ... واحدة ... الكائنات

[illegible]

تمتنع بين ... قاعدة ... اذا

بالذات ... ان النظام ... الشر ... يكون

... على الوجوب بالذات ... علي ... الا انه ... الفلكية

امكان ... ممتنع ... ان ... العقل ... الا ان

... النظام ... نقول ... يكون ... الاول ... الصورة ... الا

لهذه المقدمات ... الكون ... يكون ... المكنات ... الهيولى ... الاولى

واخذه بينا ... النفس النطقية ... المادية ... فلكية ... الاوان

القاعدة يكون ... السماوية ... كانت فلكية ... الهيولى

ثم النفس ... الجودة ... العقل ... واحد الاول

والاجسام العنصرية ... الصورة ... وكل ... خارجي

كانت فلكية او عنصرية ... الهيولى ... خارجي

الى الاخس ... الى ان ... خارجي ... العود

الواقعة ... سلسلة البدو ... الهيولى ... خارجين

[illegible]

جل شانه

وهو الهيولى لا محل لها وكذلك قال [illegible] الاشارات الدائرة [illegible] آخر

على ما عرفت الكرام من ان عالم الامكان بمنزلة الدائرة والهيولى بمنزلة مركزها ونصف قطر آخر [illegible]

بعض الحكماء ان جميع المحيط بتلك الدائرة قطر تلك الدائرة سلسلة العود وهو

بالتشبيه ان جميع المحيط بمنزلة نصف قطر هو اشرف واكمل سلسلة العود [illegible] قطر الدائرة

والواجب جل شانه بمنزلة المحيط بمنزلة الاكمل الذي هو اشرف واكمل سلسلة البدو بمنزلة نصف

ومن العقل الاول الى الهيولى الى الانسان الاكمل الذي وقد عرفت ان سلسلة البدو بمنزلة جل شانه

لما بين الجسم المطلق الى العقل الاول فالحقيقة سلسلة القطر من هو الواجب جل

واكمل سلسلة البدو والعقل الاول وآله فبالحقيقة المحيط بالكل القطر من فوقه صادر آخر

نفس سيد الانبياء صلى الله عليه وآله سلسلة العود وليس فوقه اول ولا يكون

المذكورة ونصف قطر آخر سلسلة البدو الحقيقي الذي لا يكون له اول هو

والصادر الاول وهو العقل وان كان اول فالاول الا الواجب جل شانه الاول

موجود متميز لكن فوقه الواجب جل شانه فيكون هو الاول ولا اول سواه

ولا يكون بعده صادر آخر وكذلك نفس سيد الانبياء صلى الله عليه وآله هو الامر الموجود الآخر في سلسلة العود

بين الواجب جل شانه وبين نفس موجود هو موجود متميز ولا يكون

الواجب جل شانه وهو نفس سيد الانبياء فيكون آخر الموجود المتميز الا

وبين الواجب جل شانه [illegible] هو سيد الانبياء صلى الله عليه وآله ولا واسطة بينه

[illegible] سلسلة العود ويحتمل ان يكون ما ورد في كلمة حسين ومولانا

الثقلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وهو قوله صلى الله عليه وآله

يطلع الله [illegible] لا يحجبني عنك عزب ولا نبي مرسل اشارة الى ما ذكرنا

ان نفسه [illegible] صلى الله عليه وآله سلسلة العود لكونه

لا يكون بين الواجب جل شانه وبين نفسه

نبينا صلى الله عليه وآله

موجود

وجوده

موجود [illegible]

متميز قطعا وكذلك بينه

قوله صلى الله عليه وآله كنت نبيا وآدم بين الماء والطين يحتمل ان يكون اشارة الى ذلك

وآدم بين الماء والطين منفصلا فسيد الانبياء صلى الله عليه وآله لكن بلغ ذلك

الى الدقيقة التي ذكرنا من سلسلة العود ويكون آخر سلسلة العود لا لان الواجب جل شانه

وان كان ما تنتهي اليه آخرا حقيقيا بحسب لا يكون بعده موجود والحقيقي هو الاول

ليس صلى الله عليه وآله آخر سلسلة البدو ومنتهية اليه فيكون الاخر فيكون عين الاول

جل شانه محيط بالكل فيكون جميع الموجودات الذي لا اول له اول الحقيقي الا الواجب

فيكون هو آخر الموجودات الذي لا آخر له فكانه اول الموجودات الحقيقي والاخر الحقيقي واعلم ان

الحقيقي وعين الآخر الحقيقي عين الاول الحقيقي فلا يكون الاول الا هو والآخر الا هو والاخر

جل شانه فيكون هو الاول والاخر وليس شيء سواه الا الاول والآخر خارجية او موجودات

جميع ما سوى الواجب جل شانه من الموجودات كانت موجودات

لان الموجود بالعرض

الموجود بالذات

ونظم في الواجب بالذات

وكل موجود بالغير لو كان

موجود اما خارجيا او ذهنيا منتزع

وصفين احدهما كونه موجودا بالغير وثانيهما

كونه فرعا للموجود بالذات والفرع محتاج الى الاصل

على تحقق الاصل وذلك بداهة العقل وانحصار الحقيقي

الاول على الوصف الثاني فنستدل بالبرهان الاول على تحقق الوجود

بالذات ونفرض بعض الممكن ان يكون هذا موجودا بالغير وكل موجود بالغير فرع

الموجود بالذات والفرع متحقق بالفعل وتحقق الفرع فرع تحقق الاصل

بالبداهة الفطرية فوجب ان يكون الاصل الذي هو الموجود بالذات وواجب الوجود بالذات

متحققا وموجودا بالفعل ايضا ولما كان كل واحد من الموجودات بالغير لو كان موجودا

خارجيا او ذهنيا منتفيا على الوصفين المذكورين اللذين احدهما علة للثاني والثاني

معلول له وكان حمل العقد وسط البرهان اللمي بل الاكمل الظهور على ما

او ذهنيا فيكون كل واحد من الموجودات

خارجيا او ذهنيا بحيث يقال باعتبار

وصفيه المذكورين الحيثية

نظم

كمال الظهور وجود صفاته وعلى واحد منها المذكورين شانه
الواجب جل شانه ان يتحقق كل واحد بابتنائه وصفة الواجب جل شانه موجود
هذا البحث بالغير بابتنائه وجود الواجب الا الواجب جل شانه [illegible]
الموجودات يستقل في اثبات والذهنية الا بعلمها الا هو وقد دفت ان كل موجود [illegible]
برهان تام من الموجودات الخارجية جنود ربك الا هو وقد دفت وجود الواجب [illegible]
وتفاصيل عدد الموجودات برهانه وما يعلم جنود ربك تام من يستقل في اثبات الصلوة والسلام اشاره
ثانه على ما قال بعد برهانه وما يعلم جنود ربك برهان تام من الطالب علية وجود المجرد
بالغير باعتبار وصفه المذكورين برهان على ابن ابي طالب على اقرار قلب فيقول وما يعلمه
وكلام يعسوب الدين وسيد الوصيين على ابن ابي طالب الوجود البرهانية فيصح ان يكون
وهو قوله عليه الصلوة والسلام وهو الذي شهد اعلام الوجود على اقرار [illegible] وجوده وتكثره
الى ما ذكرنا تفصيلا لان المراد من الشهادة تفاصيل براهين وجوده احصائه الا
جنود براهين وجود ربنا الا هو والامر الذي امر اظهر بنهاية الظهور لعلام الغيوب يكون
فاذا كانت براهين في الواقع وبنفس الامر لان الخفي
فيكون هو الظاهر براهين وجوده البرهان كلما كان [illegible] يكون اظهر
بالبراهين في درجة هذا الظهور لا يكون شيء من الاشياء الظاهرة كل ما عداه
الغيوب ... يكون الواجب جل شانه هو الظاهر في الواقع وبنفس الامر
خفي بالكنه فيكون الواجب جل شانه ان يتحقق الظاهر في الواقع والمخصص الا علام
جل شانه في ... وحقيقة الواجب جل شانه لا يعلمه الا الواجب جل شانه وما كلاه
بارت [illegible] لذاته بالمعقول بل في الحكماء انه جلت ذاته فلا غير الا ثبات المعقول
الف ... يكون بوجود الاشياء والملكة بالنفس ... وبالنفوس المجردة السماوية ... المعقول قالوا
في فما يكون بالعلم بكنه حقائق الاشياء في الذهن تعلقها ايضا والعلماء
الملكة لعلم الواجب جل
شانه

ايضا بان الواجب جل شانه ... ولكنه ظاهر
فالواجب جل شانه انه باطن بحسب الكنه يكون مخفيا ومن ظهوره قوله تعالى بمفضله
هو الباطن فيخفى الامر والا يعتبر كون يكون من حيث الا اشاره الى صحيح ما دار ما بالذات
في الواقع وبنفس الامر والباطن باعتبار ان يكون بالغير وكل ما بالغير فرع ما بالذات
خفيات الواقع وبنفس الامر والباطن ظهور بالغير وكل ما بالغير فرع ما بالغير
هو الاول والآخر والظاهر بالذات ظهوره بالذات وظهور بلا علته وظهور بالغير
وايضا ظهور ما عدا الواجب بالذات فالظهور بما ... بالذات وقد عرفت ان ما بالغير
فلا بد من الظهور بالذات الموجودات لنبرتب عليه الظهور بالغير والاختفاء والان
وظهور لعلته وهو ظهور الموجود بالذات بالنسبة الى الطهور والاخفاء فان
ما بالذات فوجب تحقق ظهور بالذات وما عداه ظهوره بالنسبة بالنسبة واحد وابه
الظهور التام هو الظهور بالذات فلا يكون الظهور الا لغيره تنبيه
توحيد الواجب بالذات فلا يكون الظهور التام هو الظاهر لا غيره ان
الواجب جل شانه فهذا الاعتبار يصح الانحصار كان لنا ان نقول فرد الظهور
لي ان نهاية الظهور يمكن يقال ان الظهور ... الاخفاء في الواجب والنور محض
حتى نعم ... واذا كان ادراك فيكون ان يكون صحب ذلك النور الاخفاء يكون ذلك ان كان ... نور ثم النور شيء
نبه فلنا ... الغفلة والغفلة اشارة الى هذه النور الظهور ادراك في نهاية
ما في ... النور الغفلة يكون صحب ذلك النور فقطعا فانما البطن
ويمكن ان يكون ما ورد في الدعاء اذا كان في نهاية الازدياد والعجز فيكون الخفي
وبا خفيا ما ... في الدعاء ... يا من هو اختفى لفرط نوره ... الظاهر الباطن في ظهوره
الى ما ذكرنا مفصلا ... الازدياد والعجز ... ذلك النور
بها

ارشادات سبق
الیه عبارة الاعتبار یصح کما غیره فالذی هی حکمة الظاهر
فبهذا الاعتبار الباطن الخفی هو الباطن الخفی هو الظاهر الابرار بنبیه
كان لبق هو الباطن الجلی یكون بعینه هو الباطن والباطن والعلماء وفضل الله تعالى على العباد
یكون هو الظاهر الجلی فالظاهر هو الباطن للحكماء الاخیار ... جل الكل هو الله
الظاهر الجلی هو الباطن الخفی ... بكلامه وبطنه ... لانه اذا كان موجد
ويحتاج فهم هذه الاسرار الى التتبع الطبیعیة ... بل هو بایجاد والایجاد بالقدرة
مع لطف القریحة واستقامة العباد والاختیاریة ... الثواب والعقاب لله تعالى والعقاب
نی اشار فان قیل وجود افعال العباد الاشكال في الثواب جمیعا بقدرة الله للثواب انما یستحق
فان كان بایجاد الله تعالى یلزم ان الثبات جمیعا بقدرة العباد وایجادهم فلا وجه للعقاب بایدی
تعالى فیكون وجود الحسنات بقدرة العباد وایجادهم وكذلك العقاب كما نظهر
العباد وایجادهم واذا لم یمكن بقدرة العباد او وجده غیره وكذلك الشخص بلا
لان الثواب انما یستحق بتخصص بانا... فعله الذی او وجده والا یلزم الترجیح
شخص بازاء فعله الذی او وجده لا بازاء الفعل الذی او وجده غیره والا یلزم ان لا یكون بعضهم
تامل والتخصیص بعضهم بالثواب وبعض آخر بالعقاب ویلزم ان الامور المذكورة سیاتی
مرجح كما نظهر بادنی التفات وان كان بایجاد العباد ویلزم ... العقلیة المذكورة صدور الافعال
الوجود واحدا وهو الله تعالى مع انه قد ثبت بالبراهین او الحقیقة طریق صدورها العباد
ان لا مؤثر فی الوجود الا الله ولا جاعل سواه قلنا تبین ان لا یكون موجدها العباد
الاختیاریة للعباد ولنظهر منها ان موجدها هو الله تعالى والا یكون الا انه بذات
ثم نبین دفع الاشكال باذن الله المتعال اعلم ان النفس المجردة الانسانیة الكاملة
حیوة عقلانیة صاحبة للعلم والقدرة والارادة وغیرها من الصفات المجردة
ولنسبة العلم الیها مثل نسبة نور الشمس الى الشمس ولهذا یكون النفس
الانسانیة مشغولة بالادراك والعلم وایجاد ویكون نسبة
العلم الیها كنسبة الیها الحی الى الحی فكما ان حیوة

الحی بلا حیوة زائدة
الحی بلا حیوة فكذلك العلم الذی هو عین العلم بلا علم زائد
بدون الماء بالماء العقلی الذی هو عین العلم والقدرة ... التصدیق اللذین
الحی العقلی بالماء المذكورة وقع النفس المجردة والتصدیق اللذین هما او عنده ولما كانت
بدونه فلاجل كما الخفی على التتبع فالنفس الحالیة فیها بالبدن
فی بعض الاوقات النفس بحصول التصور والملكات تامة بالبدن
مشغولة ذاتها بها اما لمن هذه ذاتها هذه الصفات والبدن وانها علاقة بكون
یكون ان ما صلین لها علاقة التدبیر والتصرف فی البدن فحینا ادرا او لبدنه یعنی
النفس المجردة الانسانیة لها علاقة البدن بحیث لا تزید الاضعاف كالاطعمة والاشربة والاغذیة
الذی تعلقت به وبجمیع اجزاء ذلك وتحصیل لا بایة الاضعاف كالاطعمة والاشربة والادویة
متوجهة فی اكثر الاوقات الى تكمیله وتحصیل ما یتصور الامور النافعة الانسانیة
وغیرها من الملائمات فوجب ان یكون فیه نسبة النفس المجردة الى ارباب الیه
للبدن وتقصد لقبائله فی كل وقت الا وقات الى المدینة وسبیله ارباب الیه
مثل نسبة صاحب المنزل الى منزله ونسبة الملك بان نشربها نافع للبدن
السفینة فاذا تصورت شرب الخمر مثلا وصدقت ان الى تناول الخمر
یحصل لها بعد حصول ذلك التصور والتصدیق شوق متاكد الى تناول الخمر
وذلك الشوق المتاكد هو الارادة الجازمة وبعد الشوق یحصل حركة من العضلات
لتناول الخمر ویحصل الشرب وشیء من تلك الامور لیس بایجاد العبد انما التصور
والتصدیق فلان كل واحد منهما عبارة عن الصورة العلمیة الحاصلة فی النفس
المجردة الانسانیة فاعلة لتلك الصورة العلمیة بل قابلة لها فقط لانها لو كانت
فاعلة لها یلزم الدور او التسلسل لان النفس المجردة الانسانیة فاعلة بالقدرة
والاختیار وكل فاعل مختار من الممكنات یلزم ان یتصور فعله اولا ثم
نفعله فلا بد من سبق العلم على ما هو فعله فذلك العلم السابق
اما ان یكون عین العلم اللاحق الذی هو فعله او
غیره فان كان عینه یلزم الدور
اللاحق ای

مقدم من ارادته [illegible] بل لا بد [illegible]
الشيء على نفسه فانه ان [illegible] اي يرجع الى القدرة [illegible] لا يكون
فننقل الكلام اليه فيلزم [illegible] ان النفس المجردة الانسانية [illegible]
الى غير النهاية [illegible] للنفس المجردة فقط لان النفس [illegible] فلا بد الدور
الدور [illegible] الصفات الكمالية للنفس قابلة لها فقط [illegible] ان الكامل
والارادة [illegible] الصفات فاعلة لها بل يكون قابلة لها بالقدرة والاختيار [illegible] المطلق
بايجادها ولا يكون فاعلة [illegible] بل يكون فعليه [illegible] قد ثبت [illegible] الكمال
فاعلة بالاختيار وكل فاعل مختار يكون فعله [illegible] العلم او غير العلم [illegible] واما الشوق
القدرة والاختيار فيلزم الدور [illegible] وذلك الكمال [illegible] يكون فاعلية [illegible] النفس
يكون كماله زائدا على ذاته سواء كان [illegible] فقط ولا يصح [illegible] ان يكون الكاملية
للموجود بما هو موجود ويكون قابل الكمال فقط [illegible] ان الارادة [illegible] الصفات
التاكد فلانه عبارة عن الارادة [illegible] القدرة ايضا وكذا سائر الصفات [illegible]
المجردة الانسانية فاعلة لها [illegible]

[illegible]

بحقيقة بصنعه [illegible]
ما يوجده وبعلمه [illegible] الارادة [illegible] العباد
قبل ان يوجده ايضا [illegible] حقيقة [illegible] ويكون عالما بحقيقة [illegible] بل
فيما نحن فيه [illegible] العباد [illegible] حقيقة [illegible] ان يكون [illegible] بان حقيقة [illegible]
الحادثة [illegible] وخالقه وموجده [illegible] حقيقة [illegible] قبل ايجادها [illegible] بالفعل على [illegible]
صانعه وخالقه واجزائها وخواصها واثارها لكان [illegible] فان العالم [illegible] الكثيرة
وذاتياتها واجزائها وخواصها واثارها قبل ايجادها وجعلها وليس [illegible] العلوم [illegible] اول
عن حقيقة الحركة واجزائها واثارها قبل ايجادها [illegible] والعدد [illegible] والتركيبات [illegible]
اجزائها وخواصها [illegible] الرياضيات [illegible] عند العلماء [illegible] الذهن [illegible]
واثارها [illegible] الماهرين في العلوم [illegible] التحقيق [illegible] بحقايقها
ولعدد [illegible] الحركة [illegible] قبل [illegible] حصلت الاشياء [illegible] معلومة [illegible]
بحقايقها والفضها في الذهن [illegible]

[illegible]

بما هو شخص خارجي الا يعلم من خلق على ما قال جل شانه وايضا كل ممكن سواء كان
مجردا او ماديا باعتبار ذاتها مع قطع النظر عن الاستناد الى الجاعل
داخل تحت ما بالقوة فان الممكن بالذات باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن كل ما عدا ذاته قوة صرفة ولا شيء صرف وليس له باعتبار ذاته بذاته
مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته استشمام رائحة من الفعلية المقابلة
للقوة والوجود المقابل للعدم فلا بد للممكن بالذات من مخرج يخرجه من القوة
الذاتية الى الفعلية بالغير ولا شك ان القوة لا تكون مخرجة للقوة الى
الفعل لان الفعلية هي الوجود والقوة بريئة من الوجود وعارية عنه فكيف
يصح ان يكون الامر العاري عن الوجود مفيضا للوجود وهو ظاهر بل المخرج
للقوة هو الفعلية فقط فلو كان امر فعلية مشوبة بالقوة فنعمل مسلك
التحليل فنقول تحلل ذلك الامر الى حيثيتين حيثية الفعلية وحيثية القوة وقد عرفت
ان القوة لا يكون مخرجة للقوة الى الفعلية بل المخرج هو الفعلية فنطرح
القوة خلف قاف وننظر الى الفعلية الباقية فان كانت مشوبة
بالقوة فنعمل مسلك التحليل ايضا وهكذا الى ان ينتهي الى الفعلية الغير
المشوبة بالقوة وهي الفعلية الصرفة التي لا يكون الا فعلية الواجب بالذات
فظهر ان مخرج القوة الى الفعل وموجد ما بالقوة ومفيض الوجود على ما
بالقوة ليس الا الواجب الوجود بالذات نعم يجوز ان يكون بعض
الموجودات الممكنة شرطا وسببا لوجود بعض آخر منها كالاب والام
بالقياس الى الولد فظهر ان لا مؤثر في الوجود الا الله ولا جاعل وخالق
سواه فلاجل ذلك قال الحكماء ان الامكان علة الحاجة الى العلة ما جعله
في بادي الراي وفي ثاني النظر علة الحاجة الى علة جاعلة خاصة هي الواجب
بالذات وقد اقمنا فيما سبق براهين آخر على ان لا مؤثر في الوجود
الا الله ولا جاعل وخالق سواه وهذا المذهب وهو انه لا مؤثر في الوجود
الا الله ولا جاعل وخالق سواه موافق لظاهر القرآن الكريم في عدة

مواضع

مواضع والاحاديث الشريفة ايضا كما هو ظاهر لاهل التتبع واذا كان
البرهان العقلي موافقا لظاهر القرآن الكريم والحديث الشريف
فلا يجوز صرفهما عن ظاهرهما ويجب الحمل على ظاهرهما فظهر ان موجد
افعال العباد هو الله تعالى لكن قدرة العبد واختياره شرطان للعلة
الفاعلية المستجمعة للشرائط كما ان الاب والام شرط لوجود الولد
ووجود الولد من الله تعالى لا منهما وكيف يصح ان يكون الاب والام
موجدين للولد الخارجي مع جهلهما بالخصوصيات الخارجية لولدهما
الا يعلم من خلق على ما قال جل شانه وبالجملة علم العالم الممكنات بما عدا
ذاته اما حصولي او حضوري وقد عرفت ان العبد لما كان عالما قادرا
مختارا فلا بد ان يكون فعله مسبوقا بالعلم فذلك العلم السابق
على فعله الخارجي لا يصح ان يكون حضوريا اي بحضور شخص فعله الخارجي بما هو
شخص خارجي والا يلزم الدور اي تقدم الشيء على نفسه فتعين ان يكون ذلك
العلم السابق حصوليا اي بحصول صورة ذلك الفعل الخارجي الشخصي في
ذهنه وقد عرفت ان الشخص الخارجي بما هو شخص خارجي يمتنع حصوله في
الذهن لان الشخص الذهني غير الشخص الخارجي والمفروض ان الفعل الخارجي
الشخصي بما هو شخص خارجي مخلوق العبد فيلزم ان يكون العبد خالقا لامر
خارجي شخصي مع كونه جاهلا لمخلوقه الخارجي الشخصي من حيث الخصوصية الخارجية
الشخصية التي هي اثره الخارجي وامر مخلوق له في الخارج فيلزم جهل
الخالق بمخلوقه بما هو مخلوقه الا يعلم من خلق على ما قال جل شانه
فظهر ان العبد لا يصح ان يكون خالقا لحركاته الشخصية الخارجية وافعاله
الشخصية الخارجية ومن هذا المسلك يمكن اثبات ان العقول المفارقة
ايضا لا يصح ان يكون شيء منها خالقا وجاعلا لشيء من الموجودات في
الخارج لانك قد عرفت ان العالم من الممكنات انما يكون علمه بما عدا

وذاتيه حضوريا

حصول لها ان كانت [illegible] والارادة والعلم [illegible] حضوريا بل يكون [illegible] ان

والعقول الفارقة والقدرة والارادة بالعلم بان كان حصوليا يلزم [illegible] ان يكون [illegible] والعلم

من اهل العلم [illegible] حضوريا لها او حضوريا [illegible] التعلق بالعلم

فلا بد ان يكون حصوليا لها وان كان [illegible] ويوجد [illegible] قبل ذلك العلم

السابق اما ان يكون الشيء على نفسه [illegible] والارادة [illegible] والمخلوق [illegible] فاما ان

يلزم الدور [illegible] تقدم الشيء على [illegible] الخارجي على [illegible]

الخالق الخارجي [illegible] المجردة فالفاعل [illegible] والقدرة والموجود الذهني [illegible] فينتقل [illegible]

شيء من العقول والنفوس [illegible] من اهل الفعل [illegible] والموجود [illegible] الموجودات الذهنية

من العقول والنفوس [illegible] بسبق العلم على الفعل [illegible] الموجودات [illegible] صور

الفاعل المختار فلا بد [illegible] ذلك الموجود الذهني [illegible] فيلزم [illegible]

السابق اما ان يكون عين ذلك [illegible] او رجع فيلزم [illegible] صاحب [illegible]

ينتهي الى غير النهاية فيلزم [illegible]

[illegible]

اما التعليقية [illegible] الشيء الجاعل [illegible] كان

الجاعلية [illegible] بين [illegible] الجعل [illegible] اذا كان [illegible] امكانية [illegible]

فلان تخلل الجعل [illegible] لان الاحتياج [illegible] ثبوت [illegible] امكانية [illegible] وجوب [illegible]

ونفس [illegible] لان الاحتياج [illegible] المنتسب [illegible] او وجوب [illegible] تحقق الاحتياج [illegible] الذاتية

وفعل الفاعل انما يكون [illegible] الاحتياج [illegible] تحقق الاحتياج [illegible] والوجوب [illegible]

نسبة ذلك الامر [illegible] على ما عرفت [illegible] تحقق [illegible] الذاتية [illegible] المجعول

ذاتية بناء على ما عرفت [illegible] نسبة [illegible] لان [illegible] بعد ذلك [illegible] ذاتية [illegible] او

نسبة امر [illegible] والعلية والمعلولية امكانية [illegible] فلا بد [illegible] ضرورية [illegible] حيوان

الجاعلية والمجعولية والعلية والمعلولية ذاتية او ضرورية [illegible] ان الانسان والانسان [illegible] ذاتية

يحملان الاحتياج [illegible] امكانية [illegible] ان الانسان [illegible]

الى الموضوع اما ان يكون نسبة [illegible] المحمول [illegible] ذاتية [illegible]

اشتراطية ذاتية وقالوا ان [illegible] نسبة الى الموضوع [illegible]

والانسان ناطق لا يكون [illegible]

[illegible]

الا بغرض
الندر لا يندفع وبين الاثنين بالعدد زوجية
سواء قلت المذكورين والفرق بين شيئين بالعدد ربع الاربعة
بين الوصلين المذكورين عدم ... بانه مفهوم التصور زوجية الاربعة باعتبار والمحمول
توهم التدافع بينهما عدم ... بين الشيئين باعتبار حقيقتهما فلا اذا قلنا الاربعة باعتبار الموضوع
باعتبار الهيئة التركيبية انا نعتبر النسبة بين الشيئين ... اللذين احدهما التصورية
بالعرض بين الملحوظ بنفسه وتصور ... النسبة بين الشيئين باعتبار حقيقتهما ولهذا
باعتبار انه امر باعتبار احدهما ملحوظ بالعرض باعتبار نفسها والمجتمعان وبالعرض علة و
الاربعة تتحد باعتبار ... وارتباطها باعتبار ... الا ان المجتمعان ... الهيئة الناقصة
بين الموضوع والمحمول وحينئذ لا يصح ... بالذات ... المصطلح باعتبار الهيئة فيكون الاربعة
القضية المذكورة بالعرض والملحوظية بالذات بالمعنى ... الهيئة باعتبار نفسها
اعتبار الملحوظية بالعرض الاربعة لازم ... خلية جاعل الوجود باعتبار لا شك
الاعتبار يكون زوجية الاربعة باقتضاء نفسها ... واجبة الوجود ... انه ... فلا
يكون ثابتا للنفس المهية ... الاربعة واجب ... بين كون الزوج
واجبة الزوجية باعتبار نفسها ... الوجود بالذات وبين كونه
زوجية الاربعة ... الوجود فالذات ... والفردية
والمحمول ... باعتبار حقيقتها المتصورة ... الاربعة ... الذات
ممكن بالذات ... الاول ... التصورية ... الزوجية
واجب بالذات ... الذات ... الاول ... باعتبار ما ... خصوص
على ما عرفت ... بالذات ... بالذات ... الاعتبار ... بين الموضوع
لا يكون ... الاربعة ... المتصورة ... يكون
علة ...

مقتضيه ثانيا بالذات فسر الاربعة
لما اقتضاه جاعل الهيئة اصلا كما في الاربعة والمحمول
بل خليته جاعل الوجود اعتبار زوجية الموضوع والمحمول اثنان ... الكلام
الاعتبار الاول ... الماهية بين الموضوع ... الاعتبار ان قيل ... المحمول واحد
من حيث انها ماهية تابعة ... الاربعة الى زوجيتها فان ... بين الموضوع امر
وملحوظة بالعرض بينهما بل ... الهيئة ... تابعة ... لما كانت
من جملة الشروط والاسباب باعتبار انها ماهية بين المنتسبين فانها بالذات
الى زوجية الاربعة اذا اخذت بالعرض بين ... بدان يكون واجب الوجود بالذات
رابطة بينهما ومعنى ... ملحوظ بالعرض ... الامر ... بعد ... منقضية
وجودها وثانيا للمهية في ... الواقع ونفس ... الاول بالعلل معلول الحقيقة ... الوجود
او ممكن الوجود بالذات والاحتمال ... المهية بالمعنى المصطلح ... يكون ممكنه
وهو ... الحكم البرهان وايضا لازم ... بالذات ... ان يكون بالذات
فكيف يتصور ... واجب الوجود ... للممكن ... ان الامكان بالذات
... ماهية الاربعة ... واجب بالذات ... الاستناد
... لا يصح ان يكون
... الموضوع والمحمول ... الزوجية
... الاربعة ... المحققون ... جاعل
... زوجية الاربعة مستندة
... الاربعة ... اذا كانت اخذت
... المحققين فالقول بان لازم المهية
... دون ... جاعلية
... الى ... معلول
... الذاتية
او الوجوب الذاتي
او الامتناع

الذاتية او الوجوب
ان الابيع نفسه وباعتبار
الشيء باعتبار الصورة لا بطلقا الا للانتزاع الذاتي
حقيقته التصورية الذاتية او الانتزاع بملاحظة ذاته الشيء
الذاتي او الوجوب باعتبار ذاته بذاته وباعتبار بالعرض وبالتبع فان الشيء بالذات
يثبت للشيء لا باعتبار الذات الا باعتبار الملحوظية بالعرض ونصيف
فقد او بالاصالة بلحظ بالذات بملحوظيتها في التصور حاله والتبع كالمواد الثلث الى
الملحوظ بالعرض بالمرة باعتبار المقصود بلوجه العقل الهوبا قصدا
الشيء حالات الاشياء ونحوها باعتبار المقصودية بالعرض وبالتبع
الاشياء الملحوظة فيه الا الاعتبار الذي به اعتبار حالته وحالته الملحوظية
واصالة لا بالعرض والتبع فهو الاعتبار منها في سلخ المواد الثلث
تصيف الشي بمحض تلك الامور ولا يثبت له نسب تحقق وحدة المذكورة
بالعرض وبالتبع وما تقرر انه لا يحكم شي من الاشياء لو لحظ ذاته المنفرد في الاحكام
الثلث لحسبان يثبت له واحد من المواد ذاته وباعتبار حقيقته
وحقيقته التصورية قصدا او بالاصالة لم يتكيف باعتبار
ذاته وحقيقته التصورية لا اذا لم يلحظ الشي باعتبار ذاته
المواد الثلث فالشي الملحوظ بالعرض وبالتبع لا يعلم
ولا يتكيف حال عند العقل ما دام ملحوظا بالعرض والمقصود بالتبع
اذا الحديث المعقولات فنقول زوجية الاربعة باعتبار ملاحظتها في نفسها
وباعتبار حقيقتها التصورية داخلة في الممكن بالذات ولا تختلف الامكان
الذاتية فيها ابدا وباعتبار الملحوظية بالعرض وبجعل زوجية الاربعة صفة
ما لحقيقة بين الموضوع والمحمول لا تتصف بشي من المواد الثلث
ولا تتصف بذلك لان هذا الاعتبار لا يجامع ملاحظتها
بالذات باعتبار ذاتها وباعتبار
حقيقتها التصورية وذلك
القضائي

العقلي

العقلي ان
فنحو الانسان ان جنس
الانسان ناطق فان الانسانية بالاعتبار الاول ملحوظة بالاصالة
والانسان باعتبارين احدهما باعتبار الاعتبار وكذا الاعتبار الاخر
توجد باعتبار حقيقتها التصورية والبداهة الاولى ابدا ونحو ما يجب
وباعتبار ولا يختلف عنها الامكان الذاتي للشي ابدا المواد الثلث وكذا الانسان
بالذات ولا يتخلف الاتصاف بهذا الاعتبار على ما عرفت فيه الاربعة لكن كل واحد
الهيئة الثابتة لنفسه والانسان وناطقية الانسان والوجه على ما عرفت ان
العقلي فحيوانية الانسان بالطريق الضرورة الذاتية والوجوب بالذات ودوام الحيوانية
ثابتة للاربعة بالتقيد بهذا الاقتضاء بل الانسان وواجب بالذات على ما عرفت الزوجية
للانسان ودون الاقتضاء لكون الانسان الوجوب بالذات الكلية ليس الا
وعاتية ما يلزم من ذلك ان يكون لاو واجب والفيلسوف بين جواز
وواجب الناطقية بالذات الا ان تفصيلا وجهت الا فاقول الاشياء
الاربعة وجميع ما ذكر بالاعراض مطابقة في الخارج فتمثال احدهما ما يكون له
كما وجود ذات الموجودات الخارج في الخارج كالجواهر الموجودة في الخارج
نعم الامور الذهنية الى الخارج بل يكون منشأ انتزاعها ما لا يكون له
الاعتبار مطابقة في الخارج بل ما يكون له مطابق بنحو من التحليل العقلي
مثل كون الجسم احدهما ما يحاذي في الخارج ونحو التحليل والعقل وليس شي
جهة القضية ويكون منشأ انتزاعه الخارج هو الشيء منه مفهوما المعقولات
فان الشيء موجود في الخارج جهة القضية والتقييد
الخارجي

من الجسم وان لم يكن محتاجا الى حيثية تقييدية لكنه محتاج الى حيثية تعليلية و
يكون العلة الفاعلة خارجة عن ذات المنتزع منه فان الوجود الخارجي للجسم
ليس ضروريا ذاتيا له ولا يكون الجسم فاعلا لوجوده بل يكون الفاعل لوجوده
امرا خارجا عن ذاته وهكذا القياس العقلي في جميع الممكنات الموجودة
في الخارج وثانيهما ما لا يحتاج انتزاعه من المنتزع منه الى حيثية تقييدية ويكون
محتاجا الى حيثية تعليلية فقط لكن العلة لا يكون امرا خارجا عن ذات
المنتزع منه مثل انتزاع الامكان الذاتي من الممكنات الموجودة في الخارج
فان انتزاع الامكان الذاتي من الممكنات وان لم يكن محتاجا الى حيثية
تقييدية لكنه محتاج الى حيثية تعليلية لان الغير المحتاج الى الحيثية التقييدية
والتعليلية معا منحصر في الذات والذاتيات والامكان الذاتي
ليس ذاتا ولا ذاتيا لشيء من الممكنات ولا ثابتا للممكنات في مرتبة الذات
لان ما هو ثابت في مرتبة ذات الشيء انما هو ذاته وذاتياته الداخلة
في قوام ذاته وظاهر ان الامكان الذاتي ليس كذلك بالنسبة الى
شيء من الممكن بالذات لكن لا يكون العلة خارجة عن ذات المنتزع
منه بل العلة هي ذات المنتزع منه فان ذات الممكن بالذات وحقيقته
وان كانت بجعل الجاعل لكن امكان الممكن بالذات ليس بجعل جاعل
لان الجاعل لم يجعل الممكن بالذات ممكنا بالذات لان الامكان
الذاتي ناش من خصوصية حقيقة الممكن بالذات ومستند الى ذاته
من دون الاستفادة من الجاعل لا كالوجود والوحدة فانهما مستفادان
من الجاعل لا من ذات الممكن بالذات وكذلك كون الهيولى اضعف
الجواهر الموجودة وكونها واقعة في اسفل مراتب البدو ليس بجعل الجاعل
ولم يجعلها العلة كذلك بل كل واحد منهما ناش من خصوصية حقيقة
الهيولى وكذلك كون الارض واقعة في نهاية السفل ليس بجعل الجاعل

بل هو

بل هو ناش من خصوصية حقيقة الارض وكذلك كون الفرس ناقصا بالنسبة
الى الانسان ليس بجعل الجاعل بل هو ناش من خصوصية حقيقة الفرس ونحو
ومثل هذا كثير ورابعها ما لا يحتاج انتزاعه من المنتزع منه الى حيثية تقييدية
ولا الى حيثية تعليلية نحو كون الانسان انسانا وكون الانسان حيوانا وكون
الانسان ناطقا وكون الفرس فرسا وكون الفرس حيوانا وكون الفرس
صاهلا فان شيئا من تلك الانتزاعيات ليس بجعل جاعل ولا يحتاج ثبوت
شيء منها للمنتزع منه الى حيثية تقييدية والتعليلية فان حقيقة الانسان مثلا
وان كانت بجعل الجاعل لكن كون الانسان انسانا ليس بجعل جاعل لانك
قد عرفت ان الاحتياج الى الجاعل في ثبوت امر لامر آخر انما يكون على تقدير
كون نسبة الثابت الى المثبت له نسبة امكانية ذاتية لا وجوبية ذاتية
او امتناعية ذاتية لانهما يحيلان الاحتياج الى الجاعل على ما عرفت فيما سبق
ولا يكون نسبة الذات والذاتي نسبة امكانية ذاتية بل نسبة وجوبية
ذاتية فلا يكون كون الانسان انسانا مثلا بجعل جاعل على ما قال الشيخ
من ان الجاعل وان جعل حقيقة المشمش لكنه لم يجعل المشمش مشمشا فان المشمشية
ثابتة له بطريق الضرورة الذاتية والوجوب الذاتي ولا يلزم ان يكون
واجب الوجود بالذات بل اللازم ان يكون واجب المشمشية بالنظر الى
الذات وفرق ظاهر بين واجب الوجود بالذات وبين واجب المشمشية
بالنظر الى الذات كما عرفت فيما سبق وبالجملة كون امر واجب الوجود
بالذات انما هو على تقدير ان يكون له وجود قائم بذاته لا بالغير ويكون
ذلك الوجود ضروريا ذاتيا له وثابتا له بالنظر الى ذاته في مرتبة ذاته مع قطع
النظر عن كل ما عدا ذاته على ما ثبت في مقامه ومثل ما ذكرنا من ان الموجودات
الخارجية قسمان احدهما ما يكون له مطابق في الخارج وثانيهما ما لا يكون له
مطابق في الخارج بل يكون منتزعا من الامر الخارجي بضرب من التحليل العقلي

بعد الشرح الذات ذاته

جعل يكون الذات الى الجاعل حقيقته وذات جعل جعل

منه كان فيه لما يجوز ان يحتاج الى جعله فذاته بعد ذلك فتعليله

والذاتيات الذاتية بجعل ما يستلزم الى علة بعد منه بعد ذلك جعل

او الضرورة الذاتية وبعضها منه ولا يحتاج خصوصيته بجعل الشرع جميع ذلك يكون بمقولة

على ما عرفت بعضها حقيقة الشرع بما خصوصيته بحقيقة الشرع منه وقد تكون علته [illegible]

الشرع منه بعد جعل لا يكون ناشئا ان الشرع بمقولة العرض فلا يكون [illegible] اما ان يكون

الشرع منه وبعضها لا يكون الى علة بغير ذات الجوهر والا بمقولته [illegible] الا ان لا يكون

الشرع منه بل يكون يحتاج الى علة تحت بمقولة الجوهر [illegible] اعتبارات

حقيقة الشرع لا تكون المحصلة والحقائق والفصل والاثر اعتبارات [illegible]

وايضا الاثر اعتبارات لا تكون المحصلة الجنس بل الاثر اعتبارات الباطل

لان الداخل تحت المقولة بحسب الحقائق يكون مركبا المحصلة بل الاثر لبيان

الاجناس العالية المقررة واما ان يكون بالحقائق المحصلة العقلية الى

ثم منهما فلا يكون شيء منهما الاعتبارية الاثر اعتبارات العقلية والتعلقات او الذهن [illegible]

الحقائق المحصلة ومن [illegible] ان يثبت لما عرفت مرارا

وان الشرع منه قد عرفت ان الحقائق المحصلة يجوز ان

ثم الاعتبارات للعقل والتعلقات [illegible] تعليلية العقلية

بها لا يكون شيء الحقائق المحصلة فلا يلزم [illegible] خارجة عن

الوجود فيهما ووجب ان يكون جاعل الحقيقة المحصلة [illegible]

الامور الاعتبارية العقلية والاقتضاء الامور [illegible]

ثم ما قيل من الاقتضاء [illegible]

ليلزم كون النقيض [illegible] الاقتضاء والامور [illegible] المحصلة

والامور الاعتبارية العقلية

مناسب لبيان الشرح لحقيقته و[illegible] علم

وبيانه وتحقيقه ان الشرح انما يكون [illegible] وجاعل

والسببية لا توجب ان علم المفيض ان يكون الصانع ايضا

السببية سببية فكذلك المحصلة لا تلزم من ان يكون العقلية [illegible]

وبعلم السبب والامور الغير حقيقية يلزم منه ان الصنع والجعل

الاعتبارية العقلية وجعل ان الاعتبار لتصور الصنع الحقائق

بمقتضاه ولانه ليس صنع قد عرفت ان يتميز بحصول [illegible] العقل

عالما بمصنوعه ومجعوله لانك وجه منفرد المحصلة بعد [illegible] انتزاع

في الخارج او الذهن ليس لها الحقائق فهذا الجعل كاف في انتزاع

بل الاثر اعتبارات امور ينتزعها العقل من ذاته [illegible] مختلفة [illegible] الى انواع

المحصلة مجعولة وحاصله يجعل الواجب جل [illegible] واحد بل يكون [illegible] على ما عرفت

ونعلمه لكن الاثر اعتبارات [illegible] على نهج ان لا موجود [illegible] بعد ما تحقق تفصيلا مرارا و

[illegible] واختيارية [illegible] الاشكال في الثواب والعقاب [illegible] الجواهر والاعراض الموجودة

[illegible] الاختيارية للعباد [illegible] وجود [illegible] المتوجهين

[illegible] النقل والنقض [illegible] بقدرة العبد

[illegible] الاشكال [illegible] الا في ل

[illegible] المتكلمين [illegible] الذين

[illegible] قدرة العبد [illegible] والاعراض [illegible] المتكلمين

[illegible] وهذا المذهب هو مختار [illegible]

[illegible] بقدرة الله تعالى [illegible] يكون

بعيداً الا انه لا نزاع لاحد من العقلاء في كون اقدار العبد وتمكينه من جل شانه
وبعض آخر منهم ذهب الى ان المؤثر القريب هو قدرة الله تعالى
لكن قدرة العبد شرط تاثير قدرة الله تعالى وبعض آخر منهم ذهب
الى انه لا يكون شي من قدرة الله تعالى وقدرة العبد مؤثراً بل المؤثر
هو مجموع القدرتين من حيث المجموع واختار هذا ابو اسحق الاسفرايني
ومن تبعه كما نقل عنه وحجج المذاهب واستدلالاتهم ومناقضاتهم
ومشاجراتهم مذكورة في الكتب الكلامية فلا نشتغل بذكرها لطولها
فان قيل عرفت القدرة بانها صفة تؤثر على وفق الارادة فكيف
يصح ان يثبت للعبد قدرة على افعاله الاختيارية ومع ذلك لا يكون
قدرته مؤثرة في افعاله الاختيارية قلت القدرة قسمان مؤثرة وغير
مؤثرة والتعريف المذكور انما يكون للقدرة المؤثرة فقط لا انه تعريف
للقدرة المطلقة على اطلاقها وكيف لا وجميع القائلين بكون قدرة
العبد غير مؤثرة قائلون بكون العبد له قدرة وارادة فنفي تاثير القدرة
لا يستلزم نفي القدرة راساً فالقدرة قسمان مؤثرة وغير مؤثرة و
قد عرفت بالبرهان ان القدرة المؤثرة ليست الا قدرة الواجب
الوجود بالذات وقدرة غيره جل شانه لا يكون مؤثرة بل يكون شرطاً
فقط كما هو مقتضى البرهان على ما عرفت شرحها فان قيل انا نعلم بديهة
انا اذا اردنا تحريك يدنا او رجلنا مثلاً فنحركهما بقدرتنا واختيارنا
ونوجد الحركة الاختيارية منهما بقدرتنا واختيارنا ويكون قدرتنا مؤثرة
في وجود تلك الحركة الاختيارية فيكون تاثير قدرتنا في افعالنا الاختيارية
امراً بديهياً وانكار الامر البديهي غير مسموع قلنا لا يخلو من ان يراد
من البديهة بديهة الوهم او بديهة العقل فان اريد بديهة الوهم
فهو مسلم غير نافع وان اريد بديهة العقل فهو غير مسلم وكيف
لا والعقل تابع للبرهان وقد عرفت بالبرهان العقلي ان قدرة العبد

ايكون

لا تكون مؤثرة فالقدر البديهي الذي هو ثابت عند العقل بالبداهة
العقلية هو ان الافعال الاختيارية للعبد متوقفة على قدرة العبد والتوقف
لا يستلزم المؤثرية لان التوقف يتحقق في الشرط ايضاً ولا نزاع لاحد
في ان اعقل العقلاء بعد الانبياء واوصيائهم سلام الله عليهم الحكماء
المحققون وهم اتفقوا على انه لا مؤثر في الوجود الا الله ولا خالق سواه
فالحكم بان قدرة العبد مؤثرة في فعله الاختياري بالبداهة حكم بحسب بداهة
الوهم فقط لا بحسب بداهة العقل ايضاً فان قيل يلزم على الاشعري
نفي قدرة العبد راساً لان قدرة العبد ليست مؤثرة عندهم لانه لا مؤثر
في الوجود عندهم الا الله ولا خالق سواه ولا تكون سبباً حقيقياً ولا شرطاً
حقيقياً ايضاً لان الافعال الاختيارية للعبد يكون بايجاد الله تعالى
من غير مدخل لقدرة العبد فيها عندهم على ما صرحوا به لانه ليس عندهم
شيء من الاشياء الموجودة الممكنة بالذات متوقفاً حقيقياً على
شيء آخر منها بل التوقف توقف عادي فالسبب والشرط عندهم
يكون منحصراً على العادي ولا يوجد عندهم شرط حقيقي ولا سبب حقيقي
فلا تكون قدرة العبد سبباً حقيقياً ولا شرطاً حقيقياً لافعاله الاختيارية
ايضاً فيصح ان يقال بناء على مذهبهم ان قدرة العبد لا تكون مؤثرة
حقيقة ولا يكون ايضاً سبباً حقيقياً ولا شرطاً حقيقياً واذا لم تكن
مؤثرة حقيقة ولا شرطاً حقيقياً ولا سبباً حقيقياً فيلزم ان لا يكون
وجودها فيلزم نفي القدرة راساً واذا لم يكن القدرة راساً
يلزم الجبر فيلزم ان يكون الاشاعرة من الطائفة الجبرية الذين يكونون
قائلين بنفي القدرة وليس الامر كذلك لان الاشاعرة قائلون
بوجود قدرة العبد واختياره في افعاله الاختيارية قلنا القدرة
عند الاشاعرة لا تكون منحصرة على القدرة المؤثرة والقدرة التي
تكون شرطاً حقيقياً او سبباً حقيقياً بل للقدرة فرد آخر وهو

كعدمها ق

ان يكون سببا عاديا او شرطا عاديا والجبر انما يلزم على تقدير نفي
جميع افراد القدرة لا نفي بعضها دون بعض فالاشاعرة مثبتون
للقدرة ايضا ويكون تلك القدرة سببا عاديا لا سببا حقيقيا
فوجود قدرة العبد متحقق عندهم في افعاله الاختيارية لا انها معدومة
فالذي يكون منفيا عن قدرة العبد عند الاشاعرة هو المؤثرية الحقيقية
والسببية الحقيقية والشرطية الحقيقية لا ان الوجود ايضا منفي عنها والجبر
انما يلزم على تقدير نفي الوجود القدرة راسا لا نفي بعض صفات
القدرة فلا بد من وجود القدرة في الافعال الاختيارية للعبد ويكون
تلك القدرة سببا عاديا واما الافعال التي لا يكون اختيارية كالرعشة
مثلا فلا وجود للقدرة فيها ولا يكون قدرة العبد سببا عاديا
لها فوجود اصل قدرة العبد متفق عليه بين الجميع والخلاف انما هو
في صفة القدرة هل هي مؤثرة او غير مؤثرة وعلى تقدير عدم التاثير
هل هي سبب حقيقي او سبب عادي فلم يلزم على الاشعري نفي القدرة
راسا حتى يلزم الجبر وعلى ما ذكرنا لا يتوجه تشنيع المعتزلة على الاشاعرة
وذلك التشنيع هو ما قالت المعتزلة من انه اذا لم تكن قدرة العبد
مؤثرة ولا سببا حقيقيا ولا شرطا حقيقيا يلزم ان لا يكون فرق
بين حركة المرتعش وبين حركة المختار ووجه عدم التوجه هو ان قدرة
العبد سبب عادي لافعاله الاختيارية وموجودة في العبد واما الفعل
الذي لا يكون اختياريا للعبد فليس له قدرة عليه ولا يكون قدرته
سببا له اصلا لا سببا حقيقيا ولا سببا عاديا له فيكون العبد
عادم القدرة بالقياس الى غير افعاله الاختيارية فظهر الفرق
واندفع التشنيع وكذلك لا يتوجه ايضا التشنيع الذي اورد ابو هذيل
العلاف المعتزلي على بشر المريسي الاشعري وذلك التشنيع على ما نقل عنه
هو ان ابا هذيل قال ان حمار بشر اعقل من بشر فان حماره يفرق بين ما يقدر

عليه وما لا يقدر عليه من حيث انه اذا وصل الى نهر صغير يمكنه العبور عنه
بطفرة وان وصل الى ما لا يقدر عليه بالعبور عنه لا يخوض فيه وان اوجع
بالضرب وهذا دليل على انه حماره يفرق بين المقدور وغير المقدور
وهو لا يفرق بين مقدوره وغير مقدوره وهذا التشنيع انما يكون
له وجه لو قال بشر بنفي جميع افراد القدرة عنه وقد عرفت انه ليس الامر
كذلك فان الاشعري وان كان نافيا للقدرة المؤثرة الحقيقية والقدرة
التي يكون سببا حقيقيا او شرطا حقيقيا لكن يكون مثبتا للقدرة التي
يكون سببا عاديا للافعال الاختيارية التي للعباد وهذا القدرة موجودة
في بشر وحماره وكل واحد منهما يكون عالما بالفرق بين المقدور بهذه القدرة
وبين ما لا يكون مقدورا بهذه القدرة وكان حمار بشر يخوض فيما يقدر عليه
ولا يخوض فيما لا يقدر عليه فلم يلزم الاعقلية وخوض حمار بشر فيما يقدر عليه
وعدم خوضه فيما لا يقدر عليه ليس لاجل ان حماره يعلم ان قدرته مؤثرة
فيما يقدر عليه او ان قدرته لا تكون مؤثرة بل هي سبب حقيقي او سبب
عادي لان هذه الدقائق فوق مدرك العلاف فضلا عن حمار بشر وبالجملة
وجود اصل القدرة ~~سواء كانت~~ مؤثرة او غير مؤثرة وسواء كانت
سببا حقيقيا او سببا عاديا يصير منشاء للخوض في المقدور
وعدم الخوض في غير المقدور فالخوض في المقدور مترتب على وجود
اصل القدرة بل على نحو القدرة دون نحو اخص منها على ما عرفت مشروحا
نعم يتوجه على الاشعري ان النظام الجلي متسق النظام وبين اجزائه
ربط عقلي بالعلاقة والتوقف والسببية والمسببية والشرطية
والمشروطية بحسب الواقع ونفس الامر بناء على ما عرفت في مقامه
من ان الواجب جل شانه بسيط حق صرف لا تكثر فيه الا التكثر الاعتباري
فقط وقد ثبت ايضا في مقامه ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
وثبت ايضا ان لا مؤثر في الوجود الا الواجب جل شانه وتعدد الواجب
بالذات محال بالبراهين العقلية فلا بد ان يكون صدور الكثير من

الواحد
حقيقة بالاسباب الحقيقية [illegible]
الحقيقية والشروط الحقيقية [illegible]
فلا وجه لنفي [illegible] العقلية [illegible]
حقيقية كما اذا [illegible] الكتب [illegible]
فثبات علية الثبوت [illegible]
حد الوسط علة [illegible] بمجموعه [illegible] الاخلاط [illegible]
منتقض الاخلاط بمجموعه [illegible] الامكان الذاتي [illegible] بسبب الحقيقية
للاصغر [illegible] بالكسر وكذلك [illegible]
علة الثبوت [illegible] الحقيقية والشروط الحقيقية والعلة [illegible] فلا وجه للقول [illegible]
وبالجملة الاسباب الحقيقية [illegible]
فيما بين الممكنات بحيث لا يمكن احصاؤها [illegible]
[illegible]

ازو نسخه

[illegible]
وجود الانسان [illegible]
الشرع [illegible]
الناس [illegible]
وما يراد [illegible]
منها الشرع والشارع [illegible]
والعقاب [illegible]
الكلية والجزئية [illegible]
فيما بين الموجودات [illegible]
[illegible]

والعلاج الجسماني ان دفع الامراض
وكان الطب الجسماني انما يحتاج [illegible] ودفع الامراض الروحانية
يحتاج الجسمانية كذلك يحتاج بل الاحتياج الى الروح [illegible] بالطب [illegible] الادب
الامراض الجسمانية الى الطب الروحانية بدوام [illegible] زوال البدن بل [illegible] لما كانوا
الروحانية اشد واكثر لان الامراض الروحانية لو لم تحصل ازالتها [illegible] زوال [illegible] الناس
بالعقل والنقل فيكون الامراض [illegible] والامراض الجسمانية تزول لكن [illegible] الجسمانية
الروحانية باقية بعد الموت [illegible] بالموت لكن [illegible] موجودا والامراض [illegible]
بالاهتمام في الازالة [illegible] المرض الذي [illegible] كان [illegible] الامراض الجسمانية [illegible] الروحانية
ارباب الحس وجعلوا العقل [illegible] ويهتمون بدفع [illegible] الى الطب الروحاني
الحيوانية والامراض الروحانية معقولة فيهتمون [illegible] الجسمانية والاطباء يعظمون
الى الطب الجسماني ويعظمون الاطباء الجسمانية [illegible]
[illegible] والاذكار والادعية [illegible] الجسمانية [illegible]
ولا يهتمون بتعظيم الاطباء الروحانية [illegible]
[illegible] الانبياء والاولياء [illegible]
[illegible] والعلماء الذين اقتدوا بهم [illegible]
الان [illegible] الذين [illegible] الاهتمام [illegible] فان اقتدى
والعقل [illegible] الاحتياج [illegible] الحيوانية [illegible]
[illegible] بالعقل [illegible] الامور [illegible] الشهوات واللذات الجسمانية [illegible]
[illegible] الامارة [illegible] البهيمية [illegible] والشهوات [illegible]
الى [illegible] الذين جعلوا [illegible] الحياة الدنيا [illegible] يحسبون انهم يحسنون صنعا [illegible]
[illegible] الامراض الروحانية [illegible] والشقاوة [illegible] الباقية
[illegible] وكان [illegible] الجسمانية [illegible]
البدن الا ان [illegible]
[illegible] الجسمانية

سواء [illegible]
كان عالما بان [illegible] الجسمانية [illegible]
الشر [illegible] العلم [illegible] الاخروية [illegible]
اولا [illegible] العلم [illegible] الاخروية والاخلاق [illegible] والدعا [illegible]
الامراض الجسمانية على [illegible] الصفات [illegible] والاستغفار [illegible] العبادات [illegible]
الحيوة الجسمانية [illegible] العقلانية [illegible] والمجاهدات [illegible] الجسمانية [illegible]
كذلك السموم [illegible] الروحانية [illegible] الاخروية [illegible] الجسمانية [illegible]
ودفعها بالترياقات [illegible] الرياضات [illegible] كذلك [illegible] الاخرة [illegible]
والحزن [illegible] الجسمانية [illegible] كذلك [illegible] دار الاخرة [illegible] الثواب [illegible]
السبب بالالام [illegible] الجسمانية [illegible] النفس الناطقة [illegible] دار الاخرة [illegible]
الدنيوية لازمة [illegible] النفس [illegible] العقل [illegible]
لازمة للسموم العقلانية [illegible] المعتقدين [illegible] صلوات الله [illegible]
النفس [illegible] بالادخال [illegible] والملكات [illegible] لان يكون
الملكات [illegible] الامارة [illegible] والالتذاذ [illegible] وحصول [illegible] الثواب
وجوده [illegible] الملكات الرذيلة [illegible] العقل [illegible] لوازمها [illegible]
مصحوب [illegible] لان الواجب [illegible] الاطلاق [illegible]
على الاطلاق [illegible] مصحوب [illegible] الاصلاح [illegible]
[illegible] وان يكون [illegible]
[illegible] الملكات [illegible]
وترغ الملك

ختمه ... وقوله
تن ره وقوله تعالى ختم الله على قلوبهم ان ترقى
تعالى ختم الله على ابصارهم ... قبل تلك الآيات الا بعد الاستعداد
وعلى سمعهم وعلى ابصارهم ... الآية النبي ... وقوله تعالى على القابلية ... جزاء
وغيرها من الآيات ... الكريمة منفصلا ... فان المدار على ... استعدت النكاح
الآيات اشارة الى ما ذكرناه ... بانفسهم صريح في ان الرحم ورد ... النطفة من
لا يغير بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ... ان النطفة اذا وردت ... كانت مخلوقة تعالى
على ما عرفت تفصيلا او كما ... يحصل منها خلق الانسان ولذلك ... بالضلال مخلوق على
الرحم لخلق الانسان ... الحلال مخلوق له تعالى كذلك ... على الاطلاق على
او السفاح فكان ولد ... موجود يلزم وجوده في الفياض على الاخروية
فانه اذا حصل شرائط وجود الملكات الرذيلة ووجود ... النفس ... والاوتار العقلية
مرار فيلزم وجود الملكات ... الاولى الفيضان كالخيرات والنقصان ... بعض الاوقات
الباقية بل في النشأة الاخروية اذ صارت النفس مخلاة بالطبع ... بسبب ... ان هي
تفقد الكمالات الانسانية والملكات الحسنة ... يلزم على الفيض التام
وكل من صار مستعدا الفيضان الكمالات النفس الامارة بالسوء ... الابدية الباقية
بالعقل ومتابعته وعدم متابعته النفس ... في النشأة الاخرى ... وبالجملة
منيض تلك الكمالات والملكات ... الالتذاذ والابتهاج العقليين ... طريق الشر على
بل في النشأة الاولى الضامن ... وبين له طريق الخير وطريق الشر على
الواجب جل شانه خلق الانسان ... الانسان على سلوك واحد
ما قال جل شانه وهديناه النجدين ولم يجبر الانسان ... واحد من الطريقين ... ولهذا
من الطريقين بل جعله صالحا لان ... الرشد من الغي وقد ورد
قال جل شانه لا اكراه في الدين قد تبين ... تكون النار ... معهم حين
في الحديث الشريف ان اهل النار في دار الآخرة ... للنار ... معذبين
ورودهم جهنم ... ان اعتقاداتهم الفاسدة ... وملكاتهم

الرذيلة ... بعضهم ... البرد
اللتين كانتا ... النار ... النفس ... ان ابليس ... الزيادة
في دار الدنيا ... ولهذا قال ... بالكافرين ... بل الآخرة ... الملكات الرذيلة
وعقارب ... ولهذا قال تعالى ان جهنم لمحيطة بالكافرين ... الفاسدة ... الاعمال
تفسير قوله تعالى ان جهنم ... الآخرة ... عقائد ... العقل
ان جهنم لمحيطة بالكافرين باعتبار ... بالسوء ... ابليس ... جنود
الدنيوية يكون محيطة بالكافرين ... النفس ... وطرائق ... ابليس ... دار الدنيا
التي حصلت لهم بسبب متابعة ... من الانس ... ومحيطة بهم في
بالخبر وجعله ... شعار ... الرذيلة ... جهنم ... محيطة بالكافرين
العقائد الفاسدة والملكات ... الفاضلة ... صلى الله
ايضا ... الاعتقادات الصحيحة ... عن نبينا وسيدنا ومولانا ... والحمد لله والا
الابرار في دار الدنيا ... واشار ... سبحان الله ... الى جواز
عليه وآله انه قال ... الجنة ... والآية الكريمة ... ناظرة الى ... تارة
الا الله والله اكبر وظاهر الحديث ... الخارج ... وجودية تارة ... نافية
تجسم ... الاعمال وجواز ... احد ... حقيقة ... العرض ... عين الآخر بل لا
اخرى ... ان حقيقة الجوهر ... منعوتة ... عين ... بين
فيها امران ... الا ... ان احد ... ان ... شيئين ... اتحاد
لا يجوز ان يصير احد الامرين عين الآخر سواء كانا متباينين او غير متباينين
لانه لا يخلو اما ان يكون ذاتا ... بينهما باقيين حين صيرورة احدهما
احدهما عين الآخر او لا يكون ذات ... باقية دون ذات الآخر في ذلك
عين الآخر او يكون ذات احدهما باقية فلانه مع بقاء الذاتين
الاثنين ... اما الاول فلانه ... وجود الذاتين ... الاثنينية
لا يتصور الاتحاد ... مستلزم ... لا اتحاد

الذاتين رفع فقد
يستلزم تكليف بحوق وجود الذاتين في شي
الاثنينية فليف بالقياس الى وذلك لم يكن ذات شي وجود
في آن واحد بالقياس الى انه اذا لم يكن امرين متعينين فلانه اذا كان
الحقيقين وكالاتحاد ايضا لانه اذا انعدم احدهما ... فيصير احد الامرين
منهما باقية فيصير الثالث حينئذ ايضا من الاتحاد وزوال الامر وبقاء امر اخر فيصير
امرا اخر غيرهما باحد شيا وجديدا فيصير الثالث زوال الامر الاخر الاتحاد بين
ذات احدهما باقية دون الاخر فيصير الثالث وزائلا بل يلزم ان يكون المعدوم بما هو معدوم
معدوما وزائلا والامر الاخر باقيا وغير زائل بل ان تحقق الاتحاد بين الموجود والمعدوم
الموجود والمعدوم والفاني والزائل وما لا ان تحقق الاتحاد بين الموجود بطلان
موجودا والموجود بما هو موجود معدوما وبما حققنا ظهر بطلان
يستلزم لذلك على ما يظهر بادنى تامل منصفا وبما حققنا يتحد مع الواجب
قول من قال بجواز صيرورة النفس عقلا وبجواز صيرورة العبد متحدا مع الواجب
جل شانه صفة وذاتا حقيقة تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا
وقد بسطنا هذا البحث في تعليقاتنا على شرح حكمة العين واثبتنا ما هو الحق
لمن اراد الاطلاع عليه فليراجع اليها وقد تقرر عند جميع العقلاء انه اذا حصل
التعارض بين الدليل العقلي والدليل الشرعي كالكتاب والسنة فلا بد من
اتباع الدليل العقلي ونصرته وتاويل الدليل الشرعي مثل قوله تعالى يد الله
فوق ايديهم ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وغيرهما فعلى هذا لا بد ان يصرف
الحديث الشريف والاية الكريمة عن ظاهرهما كان يكون المراد والله تعالى
ورسوله اعلم ببطون كلامهما ان الاعتقادات الفاسدة والملكات
الرذيلة لما كانت مبدأ لانواع عذاب الجحيم
فكانهما نفس جهنم ونفس الجحيم
فتلك الاعتقادات والملكات
جهنم وانواع الالام
كانها جهنم محيطة بصاحب

تلك

دراثبات لي بالمحل

تلك الاعتقادات الرذيلة
الاعتقادات في ... الاعتقادات الفاسدة
والملكات لان بهذه الاعتقادات عليها يعذبون بانواع ...
الى ان الرذيلة بانواع العذاب في الاخرة جهنم عليهم ... والملكات
والملكات فهذه الاعتقادات والملكات بسببها دار العذاب جهنم ...
جهنم وعذابها فهذه الاعتقادات والملكات الرذيلة الفاسدة
جهنم من العذاب والعقاب بسببها يكون الاعتقادات والملكات الرذيلة من ان
عذاب جهنم وكذا العقاب العقلي كما ان ... الكافرين بتفصيل من
وحور او قصور او لانك ان الحاز والقران والحصر عن ... النفس الامارة
والكتاب والسنة اذ اوجب ارتكاب الفعل الاختيار للعبد ودون النفس
في دفع الاشكال العبد بما عرفت طريق صدور الفعل والتقاد والعقل ... تلك العقاب
العبد اذا سلك العقل بالاختيار والارادة بحيلة ومن لوازم ... تلك
بالسوء يستعد بذلك لفيضان العقاب الصحيح والملكات سلك العقل بل سلك
والملكات الثواب والجنة في دار الاخرة واذا الى سلك باختيار وارادته
باختياره وارادته مسلك النفس الامارة بالسوء واتقاد الرذيلة ومن لوازم تلك
يستعد بذلك لفيضان العقائد الفاسدة والملكات الرذيلة في دار الاخرة الغضب
العقائد والملكات الالام وانواع عذاب جهنم في مثل
السم فلازمه الالام الجسمانية وتعذيب الله تعالى بالنار واما ان صاحب الغضب
والانتقام المتعارض وكيف يكون كذلك والحدوث ويصير محل
يتغير حاله وينتقل من حال الى حال فيحصل فيه التعدد والتغير عليه لانه
الحوادث والواجب جل شانه منزه من تطرق التعدد بالذات بل انه
ثابت صرف والتغير من حال الى حال انما هو من شان الممكن لقضاء
مثل الترحم مثل ان الطبيب الحاذق قبل المرض اذا اراد
بمرض ... يستعد بذلك ... والعيافة نعافية

فالطبيب بغرض حكيم يقطع زوا
اشفاقا فالله تعالى بل الذنب لذا ما غضب اشفاقا زيارته
عليه بالفصد والحجامة ومثل ان النار وثياب لذنبها تعذيبا غضبي ما روضه
عضوا فبعض الامراض ينبغي في النار ان يكون تعذيبا سبقت رحمتي غضبي
اريد خلاصة في العش الله تعالى في حديث القدسي سبقت الاشفاق والترحم
ذلك الذنب فتعذيب ما ورد في حديث ما يكون باشباه الاشفاق احد من عباده
وترحما ويحتمل ان يكون تعذيبه تعالى اشفق وارحم بكل واحد على الاطلاق
الى ما ذكرنا مفصلا من ان تعذيبه لا يجب الظاهر لانه اعني على الاطلاق وقادر على الاطلاق
وتصير سببا لما هو غضب يحب الاشفاق ولانه يحب على الاطلاق فيضه منوط باستعداد
من الوالدين المشفقين بكمال الاشفاق ان الفياض على الاطلاق والجنة يجيده المستعد بقدر
وفياض على الاطلاق وقد عرفت استعداد التعظيم والثواب والتعذيب وادخال جهنم ودار
المستفيض فاذا حصل استعداد التحقير والتعذيب بحقيقة العبد قابل من جميع
استعداده واذا حصل استعداده ثياب بحقيقة العبد صح امر الثواب
الآخرة يجيده المستعد بقدر استعداده ومع ذلك صح افعال القلوب
شئونه وليس لفاعل ان يوجد لشيء في شئونه فان قيل للعباد بلا نزاع
والعقاب بلا اشكال على ما عرفت مفصلا فان قيل للعباد افعال حقيقة الى ذلك
وافعال الجوارح واطلاق الفعل على كل واحد من تلك الافعال بالقياس
واذا كان اطلاق الفعل حقيقة يكون اطلاق الفاعل حقيقة بالقياس
الفعل ايضا حقيقة فيكون كل واحد من العباد فاعلا حقيقة فيلزم ان لا يكون الفاعل
الى كل واحد من افعاله القلبية والجوارحية كما ذهب اليه الحكماء والاشاعرة
حقيقة منحصرا على الواجب جل شانه لانك قد عرفت ان اطلاق الفعل
من المتكلمين قلت الآن حصحص الحق التصورية
على فعل القلب حقيقة اتفاقا ومن افعال القلب الادراكات
والتصديقية وقد عرفت بالبرهان ان موجد العلم في الممكنات بالذات
ليس الا الواجب جل شانه واذا كان
اطلاق الفعل على
فعل

القلب

القلب يكون ان الفعل
حقيقة يجب ان ذلك موجده هو الواجب للفعل جل
القلب بالنسبة اليه ليس لكن احدهما المباشر الواجب كما ان هنا
فاعلا حقيقة مع انه حقيقة فثمان محصول وحقيقة فعلته الى ان العلة فالقلب
ان يكون الفاعل في نظر الخبير يحمل الفعل والفاعل الى العلة حقيقة لا علة
وهو الفاعل الذي ارادته للفعل هو العلة على كل واحد منهما حقيقة لما الا علة
شانه وبالجملة الفاعل المباشر ايضا والملاق فاعل بمعنى المباشر وعلته فاعلية فان
فاعلية كذلك يكون فاعلية التصديقات فاعل بمعنى الموجد والمفيض والمؤثر
بالنسبة الى التصورات والمؤثر وثانيهما الفاعل بمعنى ان يكون العبد موجدا ومؤثرا
فاعلية ولا فاعل بمعنى الموجد بالجملة فهو مسلم ولا يلزم منه ان الموجد فهو غير
اريد ان العبد فاعل حقيقة فاعل بمعنى المؤثر والموجد العبد الا الفاعل بمعنى المباشر
لفعل بان افعاله وان اريد ان العبد فاعل حقيقة فليس بمعنى المؤثر وعلى ما حققنا
والبرهان قائم على استاعه على ما عرفت مشروحا الموجد والمؤثر وعلى المراد
ولا يصح بحكم البرهان العقلي ان يكون فاعلا بمعنى الكتاب والسنة يكون العمل
ظهر انه اذا اطلق الفاعل والعامل على العبد في الكتاب المراد في العامل المباشر
من الفاعل المباشر للفعل لا موجده ومؤثره وكذلك المراد بما كانوا يفعلون جزاء
لا موجد العمل وعلى ما حققنا يظهر معنى قوله تعالى جزاء بما كانوا الآيات الشريفة الدالة
بما كانوا يعملون جزاء بما كانوا يكسبون وغيرهما من الآيات انك قد عرفت ان الفاعل
على ان العبد فاعل لافعاله الاختيارية ووجه الظهور انهما الفاعل بمعنى الموجد
حقيقة لا المجاز قسمان احدهما الفاعل بمعنى المباشر وثانيهما الفاعل
والمؤثر فكلما اطلق على العبد انه فاعل لفعله الاختياري يكون المراد في النقل
الفاعل بمعنى المباشر لا الفاعل بمعنى المؤثر والموجد ليحصل التوفيق بين العقل والشرع
والعقل لانك قد عرفت انه اذا وقع التعارض بين العقل والشرع بحيث لا يصير منوا انفعالا للعقل
فلا بد من نصرة العقل وتاويل الشرع لبعض الكتاب والسنة وانه
يكون ظاهر
على ان العبد فاعل
لفعل

[illegible] اختيار [illegible]
لا يكون مضطرا بل الفاعل [illegible] للعبد [illegible]
العقل الا ان المراد في الشرع ان [illegible] انه [illegible] الا الله [illegible] على الشيخ [illegible]
للفعل ولو فرض انه ورد في [illegible] خالق [illegible]
فاعل موجد لافعاله الاختيارية [illegible] قوله تعالى [illegible] العقل [illegible] العبد
الشرع نقيض ذلك نحو قوله تعالى [illegible] التاويل [illegible] الفاعل [illegible]
خالق كل شي وفي الاحاديث [illegible] الشرع [illegible] الاختيار [illegible]
على تقدير وقوع هذا [illegible] العقل [illegible] وجود فعله [illegible]
وقع التعارض بين الشرع والعقل [illegible] فعله [illegible] والواجب [illegible]
لما كان قدرة العبد والارادة [illegible] الموجد الا الله [illegible]
هو الفاعل الموجد لفعله الاختياري واذا ثبت انه لا مؤثر في [illegible]
الموجد لفعله الاختيارية للعباد وهو الله تعالى [illegible]
[illegible]

[illegible]
قبل وجود [illegible] يكون [illegible]
الموجودات [illegible] العلم [illegible]
وانه [illegible] التبدل [illegible] الشيخ [illegible]
فيه التغير والتبدل [illegible] العلم [illegible]
على وفق هذا العلم [illegible] قوله تعالى [illegible]
اصلا [illegible] يكون [illegible] العلم [illegible]
سنته [illegible] العلم [illegible] القضاء [illegible]
العلم بما هو كائن [illegible]
العلم القضاء [illegible] الافعال الاختيارية للعباد [illegible]
والقدر [illegible] الثواب والعقاب [illegible] الموحدين [illegible]
[illegible] المعصوم المظلوم [illegible] زين العابدين [illegible]
[illegible]

ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا اليه مضطرين وكان بالقضاء
والقدر مسيرنا ومنقلبنا فقال له وتظن انه كان قضاء حتما وقدرا لازما
انه لوكان كذلك لبطل الثواب والعقاب والامر والنهي والزجر
من الله وسقط معنى الوعد والوعيد فلم تكن لائمة للمذنب ولا محمدة للمحسن
ولكان المذنب اولى بالاحسان من المحسن ولكان المحسن اولى بالعقوبة
تلك مقالة اخوان عبدة الاوثان وخصماء الرحمن وحزب الشيطان
وقدرية هذه الامة ومجوسها ان الله كلف تخييرا ونهى تحذيرا واعطى
على القليل كثيرا ولم يعص مغلوبا ولم يطع مكرها ولم يملك مفوضا
ولم يخلق السموات والارض وما بينهما باطلا ولم يبعث النبيين مبشرين
ومنذرين عبثا ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار
فانشاء الشيخ يقول انت الامام الذي نرجو بطاعته يوم النجاة من الرحمن
غفرانا اوضحت من امرنا ما كان ملتبسا جزاك ربك بالاحسان احسانا
وهذا الحديث الشريف صريح في انه لا يوجد امر ما من الامور الا بقضاء
الله تعالى وقدره ومع ذلك يصح امر الثواب والعقاب على ما
عرفت مشروحا والمراد من القدرية في الحديث الشريف هم الذين
يقولون بان الاشياء تحصل بمحض القضاء والقدر ويكون العبد
معزولا صرفا لا دخل له اصلا في افعاله الاختيارية والقرينة على ذلك هي
سوق كلام الامام عليه الصلوة والسلام كما يظهر بادنى تامل وقوله
عليه الصلوة والسلام ومجوسها يكون ايضا قرينة اخرى لان المجوس
قالوا ان فاعل الخير هو يزدان وفاعل الشر هو اهرمن فيكون العبد
معزولا صرفا عندهم ولا يكون فاعلا لا للخير لان فاعل الخير هو يزدان عندهم
ولا للشر فان فاعل الشر عندهم هو اهرمن فالقدرية والمجوس متشاركان
في جعل العبد معزولا صرفا ولهذا اتى عليه الصلوة والسلام قدرية هذه
الامة ومجوسها وفي الكافي ايضا عن معوية ابن وهب قال سمعت

ابا

ابا عبد الله عليه السلام يقول ان مما اوحى الله الى موسى عليه السلام
وانزل عليه في التورية انى انا الله لا اله الا انا خلقت الخلق وخلقت
الخير واجريته على يدي من احب فطوبى لمن اجريته على يديه وانا الله
لا اله الا انا خلقت الشر واجريته على يدي من اريده فويل لمن اجريته
على يديه وهذا الحديث الشريف يدل على امرين الاول ان موجد الخلق
ليس الا هو الواجب جل شانه على ما عرفت بالبرهان العقلي فيما سبق
وثانيهما ان موجد الخير والشر هو الله تعالى ايضا وهذا مبني على ما عرفت
من ان الواجب جل شانه فياض على الاطلاق وجواد على الاطلاق
فكل عبد يحصل فيه استعداد وجود الخير يوجد الله تعالى فيه الخير
على قدر استعداده وان حصل فيه استعداد وجود الشر يوجد الله تعالى
فيه الشر على قدر استعداده على ما عرفت سابقا وذكر علي بن ابرهيم
رحمه الله تعالى في اول تفسيره ان القرآن اقسام منها الرد على الدهرية
ومنها الرد على الجبرية الى ان قال يقوله ومنها الرد على المعتزلة فان
الرد من القرآن عليهم كثير وذلك ان المعتزلة قالوا نحن نخلق افعالنا
وليس لله فيها صنع ولا مشية ولا ارادة ويكون ما شاء ابليس ولا
يكون ما شاء الله واحتجوا على انهم خالقون بقول الله تعالى تبارك الله
احسن الخالقين فقالوا في الخلق خالقون غير الله فلم يعرفوا معنى الخلق
وعلى كم وجه هو وسئل عن الصادق عليه الصلوة والسلام افوض الله
الى العباد امرا فقال الله اجل واعظم من ذلك فقيل فاجبرهم على ذلك
فقال الله اعدل من ان يجبرهم على فعل ثم يعذبهم عليه فقيل له هل بين
المنزلتين منزلة قال نعم ما بين السماء والارض وفي حديث اخر قال سئل
هل بين الجبر والقدر منزلة قال نعم فقيل ما هو فقال سر من اسرار الله وفي
حديث اخر قال هكذا اخرج الينا قال وحدثني محمد بن عيسى ابن عبيد عن

يونس عليه ... يا يونس

قال قال الرضا عليه السلام يا يونس لا تقولوا بقول القدرية فان اهل

الصلوة والسلام ان القدرية لا يقولوا بقول ابليس ولا بقول اهل النار لولا ان هدانا الله

لا تقل بقول اهل النار ولا بقول اهل الجنة وما كنا لنهتدي لولا ... غلبت علينا شقوتنا ولكن اقول لا يكون الا

الجنة ولا بقول اهل النار هدانا وما كنا لنهتدي قالوا ربنا ... اقول بقولهم ولكني ... وقدر وقضى

الجنة قالوا الحمد لله الذي هدانا وقال اهل النار ... والله ما اقول ... الا ما شاء الله وقدر

ولم يقولوا بقول اهل النار فقلت يا ... ولكن لا يكون الا ما شاء الله واراد وقدر وقضى فقال

وقال ابليس بما اغويتني فقلت ... بكذا ... الا بما شاء الله واراد قلت لا قال الذكر الاول

الا ما شاء الله وقدر وقضى ... الاول ... والارادة ... والقضاء ... بما اعلم الله ... الذي

يا يونس فقلت له لا قال وضع الحدود ... الاجال ... الاول ... من

ما التقدير قلت لا قال ولا يكون الا ما شاء الله ... التفصيل ... الناس بجميع الاحوال من

قال هو اقامة العين ولا يكون ... تعالى العلم ... فارجع الى ... بعد اذن تفصيله

والمراد من الذكر الاول هو ما ذكرنا ... ان ما نقل عن ... علي بن ابراهيم واعلم

ان بعض القرآن ... ما ذهب اليه ... لا يكون

لا يكون مذهب الامامية ... ان يكون ... اهل ... عليهم ... ان ... البتة

عن ثابت بن سعيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام يا ثابت ما لكم وللناس

كفوا عن الناس ولا تدعوا احدا الى امركم فوالله لو ان اهل السموات والارضين

اجتمعوا على ان يهدوا عبدا يريد الله ضلالته ما استطاعوا على ان يهدوه ولو ان اهل

السموات واهل الارضين اجتمعوا على ان يضلوا عبدا يريد الله هدايته ما استطاعوا

ان يضلوه كفوا عن الناس ولا يقول احد عمي واخي وابن عمي وجاري

فان الله اذا اراد بعبد خيرا طيب روحه فلا يسمع معروفا

الا عرفه ولا منكرا الا انكره ثم يقذف

في قلبه كلمة يجمع بها

امره

واعلم

واعلم حيث انه

ان الواجب ... الكل واحد ... المستفيض ... جياده

بالنسبة الى الكل والدين ... العبد بين ... دون الاخر ... اراد

الشقي والسعيد ... الرجحان ... الاخر ... بعيدا دون الاخر ... الاطلاق ... جزاء

الاشقاق فلا بد ... بالنسبة ... لا ... حيث ... وبناء ... على ... وجوده

ليعبر ذلك الرجحان ... الواجب جل ... ويكون ... عذابه ... على ... بطن ... ولا ...

فانه احدهما دون الاخر لان ... الاشقاق على الاطلاق ... على ... بعيد ... ايجاد الله

على الاطلاق ومشفق ... النفس ... قبله ... بل ... مستعد ... للهداية

على الكل ... عاية ... النفس ... الامارة بالسوء ... يكون ... مستعد ... بالنفس ... الامارة

لهم الثاني بالعقل وعدم متابعة ... النفس ... والذين لهم التاني ... في ... الله

تعالى فيهم الهداية لوجود استعداد الهداية فيهم ... الضلالة ... فيوجد

بالسوء وعدم متابعة العقل ... الاثار بالجبر بكونون ... من ... الضلالة

ان كل كامل ... لوجود استعداد ... الضلالة فيهم ... ادار

وجوده ... وجوده ... ما ... ومن ... استعداد

فان حصل استعداد ... فلا ... استعداد

ما ... جل شانه ... ولا ... الهداية ... وان ... الهداية

ما فات ... علي ... جل شانه ... ولا ... احد ... بمنعها ... وان حصل استعداد

ان ... الله ... ان الممكن ... الموجود والمؤثر

ثم الواجب ... ان الممكن ... على ... فنعتقد ... ان

والبعض ... الواجب ... والبعض ... الى ... بوجود

لو كان التخصيص ببعضها ... بالثواب ... مستغنيا

تخصيص الله ... بعضها بالثواب ... ولكن ... الا

في ذلك ... بالعقاب ... الا في ... موجودة

... التخصيص ... ومن ... التخصيص

بل يلزم الترجيح ... بلا مرجح

الظلم

والله اعلم

ايضا ويلزم القبيح عند العقلاء فالتحقيق الحقيق بالتصديق في دفع شبهة
تخصيص بعضها بالثواب وبعضها بالعقاب هو ما ذكرنا شرحا
وهذا التحقيق الذي ذكرنا في شرح الحديث الشريف المذكور جار في شرح
حديث شريف آخر وهو ان الله تعالى لما نظر في عالم الارواح الى افراد
الجن والانس فقال هؤلاء للجنة ولا ابالي وهؤلاء للنار ولا ابالي وليس المراد
ان الله تعالى اختار هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار بمحض تخصيصه تعالى من
دون خصوصية مرجحة موجودة في طرف القابل بل المراد ان هؤلاء للجنة
بسبب خصوصية مرجحة موجودة فيهم وهي انهم بسبب انقيادهم للعقل و
متابعتهم له وعدم متابعة النفس الامارة بالسوء صاروا مستعدين لدخول
الجنة وهؤلاء للنار بسبب خصوصية مرجحة موجودة فيهم وهي انهم بسبب
انقيادهم للنفس الامارة بالسوء ومتابعتها وعدم متابعة العقل صاروا
مستعدين لدخول النار اللهم اجعلنا من المستعدين لدخول الجنة
وصحبة الابرار ولا تجعلنا من المستعدين لدخول النار وصحبة الاشرار واحشرنا
في الدنيا والآخرة مع محمد وآله الطاهرين صلوات الله تعالى وتسليماته
عليه وعليهم اجمعين

تم

رسالة في خلق الاعمال

بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد حمد الله فتاح القلوب مناح الغيوب
والصلوة والسلام على صفيه المحبوب ونبيه المربوب وعلى آله وصحبه المطهرين
عن دنس الشرك ودرن الحوب فقد سألني الاخ في الدين والحبيب على اليقين
المولى الفاضل المفاضل جامع فنون الكمالات والفضائل حاوي محامد
الخصائل وفواضل الشمائل التقي النقي الذكي الزكي الالمعي اللوذعي مولانا
سعيد الدين محمد الاسترابادي اسبغ الله تعالى فضائله ومعاليه وحفه
بفيوضه المقدسة ايامه ولياليه اوان اجتيازي بقاشان في بعض الاسفار
ان اكتب له ما حضر في الوقت من الدقائق المتعلقة بخلق الاعمال حسب ما تقرر
لدي وتبين علي غير ناسج على منوال سطور الكتب المتداولة والصحف المتناولة
وحيث كان هذه المسئلة من غوامض الاسرار ولذلك اضطربت فيها
اقوال ائمة الكبار اولي الايدي والابصار كما يشهد به من مارس صناعتي الحكمة
والكلام ليأخذه وشاهده من تتبع اقاويل هؤلاء الاجلة الاعلام و
كنت في تشتت شاغل وشاغل متشبطا بعوارض الاغتراب والاسفار متجنبا
عن مراكب النسيان على مناكب الصحف والاسفار ضيق القلب عن ذي
وانقض باطله وعزائم السبل ورواحله فاستعفيت عن اسعافه
اولا حتى تكرر الطلب ولم يبق بد من انجاح الارب فاخذت فيه غير
مراجع الى كتاب مقتصرا على مجرد مخزونات الخاطر ومفتوحات القريحة
سائلا من رب الارباب الهام الحق والصواب انه مفتح الابواب
وها انا اشرع في المقصود مستفيضا من ولي الطول والجود فاقول
افعال العباد دائرة بحسب الاحتمال العقلي بين امور الاول ان يكون حصولها
بقدرة الله تعالى وارادته من غير مدخل لقدرة العبد فيه والثاني
ان يكون حصولها بقدرة العبد فيه وارادته من غير مدخل لقدرة الله تعالى

فيه علة قدرة

اذ لا ينكر عاقل ان الاقدار اليه تعالى اما

والتمكين مستندان اليه تعالى اما ان يكون بخصوص

ابتداء او بواسطة الثالث ان يكون المؤثر قدرة الله تعالى وحدها

بمجموع القدرتين وذلك بان يكون المؤثر مجموعهما بان يتعلقا بالفعل جميعا

بواسطة قدرة العبد او بالعكس او يكون الى كل من الاحتمالات ذهب قوم وارادته

احدهما بالمؤثرية والاخرى بالآلية اما الاول فقد ذهب اليه الاستاذ بقدرته وعلمه

الثاني من محتملات الشق الثالث طائفة بان العبد خالق لافعاله بقدرته

الثاني فقد ذهب اليه المعتزلة القائلون بان العبد خالق لافعاله الاختيارية بقدرته والعبد

وان كان الاقدار والتمكين منه تعالى والله تعالى عالم بما يصدر عنه بالعبد

تعالى لا يخرجه عن كونه فعلا اختياريا للعبد فكان من افعال العبد في نفس الامر

ان يكون فعل العبد مستندا الى قدرة العبد الثالث مذهب الاستاذ ابي اسحق الاسفرايني

وان ما يقدر على اصول ان يكون فاعلا ولا يخرج المؤثر عن كونه مختارا

عن ذو الطرفين ان الاشعري يجوز ان يؤثر فيه قدرتان واما الذي يقول

ان يكون قدرة العبد وارادته سببا عاديا مستندة الى الله تعالى

ولا يلزم عليه الشناعة التي تورد على المعتزلة في القول بالاسباب العادية

الشيخ وهو ان المختار وان كان موجبا بالغير فانه لا يكون مجبورا

على الخلاف الذي قد يتوهم حيث انه ان يلزم عليه ان لا يفرق بين حركة

الا القدر عليه من ان المقدور مستند الى قدرة العبد فلا يفرق بين ما يقدر عليه وبين

لا يجوز فيه وان ارجع بالفرق بين المقدور وغير المقدور واثبات

نفي ان هذه الشناعة

لا تلزم

على

على العبد بقيت تقويت تقريب مؤثر

من ان يثبت للعبد قدرة وارادة اصلا كما هو الظن باهل السنة الا انها

قدرة وارادة مؤثرة بها وما الظن بالفعل والاراده للعبد ابدا انها

من بعض الجبرية ان تقوية يجب تاثيرها في الافعال العادية

الى العبد وان تقوية لعبد وينبغي عدم تاثير القدرة والارادة في الاسباب العادية

القدرة والارادة للعبد اذ القدرة الحادثة من جملة ان يكون تاثيرها بجواز ان يكون

علا بد وعليه وذلك فليس بضرورة الا بلا تعليق العلاقة بقدرة والارادة

مؤثرة ان في المحسن وذلك حكاية الامر فان الاول نفي القدرة فانهم

بقوله الاشعري ومعون بما ذهب اليه الاشعري ان التاثير بمعنى حقيقي

يفرق بين الجبر المحض وبين قدرة العبد وارادته لانه لا تقول الاشعري نفي القدرة والكلية

عن العبد والثاني نفي تاثير الارادة لا انه تقول الاول الا مطلق القدرة

عرفوها صفة تؤثر على وفق الارادة الذي بينهما بمعنى ان المؤثر

والعقل والارادة هو الذي تعلق قدرة العبد

بالعقل والعبد لم يقول ان هذا عن حمله على العقل

لعفو العقل من تصور الملائم واعتقاد انه يجب تاكيد الشوق وجوب

والارادة تعم بعد تصور الخير وجميعها بالقدرة التي لا ارادة لان تصور الامر الملائم

الحركة بعد من ذلك ان الشوق بعده لازم بالضرورة وانبعاث القوة

الاشعري فالافعال الاختيارية للعبد مستندة الى الامور التي ينتهي الى القدرة

ولكن لا يخرج الفعل من ان يكون اختياريا فان صفة

القدرة والارادة والعلم ليست في

الموصوف بالاختيار

الا بسبب ... مع ... قدرته
ان الله تعالى بالاتفاق ليست لتوقف
فاعل مختار بالارادة والارادة مستندة اليه وان قدرته
ان علمه وقدرته وارادته ولو كانت الغيرية لا ينكرون ان قدرته [illegible]
الا اختياره والقدرة والارادة [illegible] النزاع بين الاشعرى والغيرية [illegible]
على العلم والارادة [illegible] منه تعالى [illegible] وغير مؤثرة عند الاشعرى [illegible] ترتب الثواب والعقاب على افعال
العبد وارادته [illegible] عند المعتزلة وغير مؤثرة [illegible] العامة [illegible] لكون قدرة العبد مؤثرة
قدرة العبد مؤثرة [illegible] الشبهة [illegible] ترتب الثواب والعقاب [illegible] القدرة العبد وارادته
لا تؤثر في رفع [illegible] المعتزلة ان ترتب [illegible] القدرة والارادة وتعلقها [illegible]
العباد فانه لو قال المعتزلة [illegible] القدرة والارادة [illegible]

[illegible]

سبيل [illegible]
مخلوق فانما [illegible] ان [illegible]
بل [illegible] له تعالى [illegible] ان [illegible]
مخلوق فان له تعالى [illegible]
منه تعالى [illegible] الله تعالى [illegible]
العبد [illegible]
او تخيل [illegible] الصورة [illegible]
خصصت هذه [illegible] كان الكافر [illegible] التحقيق [illegible]
نقيح وان كان الكافر [illegible] الارادة [illegible]
والحق الذي [illegible] التغير [illegible]
المكنة [illegible]

[illegible]

الا من وراء حجاب

اما من وراء حجاب او اقتبس شيئا من [illegible]
القوة الفكرية فان بلبلا بالغا رقى ايضا بان اشد نقا ارباب
مشكوة النبوة والسنة والحكماء ايضا بان ماعداه بنزانه المتاخرين المتحلين
الكتاب والسنة لجميع الكائنات وان ما اشتهر بين المتاخرين ابو علي الحسين بن عبد الله بن
هو الفاعل الحقيقي لجميع الكائنات خلاف ما شيخهم ورئيسهم اربابه وذلك الشيخ
والآلات وهذا وان كان المحققون منهم حتى الفاضل عمر بن الخيام اغلى العالية وكونه على
لاقاويلهم لكنه ما صرح به في الشفاء وتلميذه التوافيه في كتابه
سينا في كتابه المشهور بالشفاء دقيقة لولا انا ما فيه المبرز بهمنيار في ان
فيها القول وبنيه لمقدمات بعضها وذكره ايضا تلميذه اصل الكلام واقول ان
جناح ستوفر المخصت بعضها واعود الى اصل الكلام الى السالكين الى الله تعالى
التفصيل يشير الى البعض بمقدمات وانحو اول فتوحات السالكين الى الفاعل الحقيقي
هذه المرتبة في التوحيد وهو توحيد الافعال اول فتوحات كلها الى الفاعل الحقيقي
ومن نتايج هذه المرتبة التوكل وهو ان يكل اموره كلها الى وهو ان يرى كل
ويثق بعنايته وجوده وثانيها مرتبة توحيد الصفات وهو ان يرى
قدرة مستغرقا في قدرته الشاملة وكل علم مضمحلا عند علمه الكامل بل يرى
كل كمال لمعة من عكوس كماله كما ان الشمس اذا طلعت وانتشرت اضواؤها
على الاعيان فالذي لا يظهر عليه الحال ربما يعتقد ان الاعيان مشاركة للشمس
في النور لكن المتبصر يعلم ان تلك الانوار باسرها نور الشمس ظهرت عليها بحسب
قابليتها ومناسبتها اياها وهذه المرتبة اعلى من المرتبة الاولى وتستلزمه لها
وثالثها مرتبة توحيد الذات وهناك تنمحي الاشارة وتنطمس العبادة ولا احد
من الوقت المساعدة للخوض فيه فانه بحر عميق ويكفي في تحقيق
هذه المرتبة الكلمات المأثورة عن امير المؤمنين ويعسوب الموحدين
علي على النبي وعليه الصلوة والسلام والتحية والاكرام

جواب

جواب كسيد ابن زياد صاحب سره وقابل جوده وبره فلينظر
المتبصر فيه بنظر دقيق ويتفكر فيه بفكر عميق يتجلى عليه انوار التحقيق
والله ولي التوفيق تمت الرسالة الشريفة

م

ايضاً رسالة في برهان التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الموجود اما ان يكون لوجوده وحقيقته
علة اولا فان كان له علة فهو الموجود الممكن بالذات وان لم يكن له علة
فهو الموجود الواجب بالذات ولا واسطة بينهما وقد ثبت بالبرهان انه
لا يصح ان يكون وجود الواجب بالذات زائداً على حقيقته بل لا بد ان
يكون المعبر عنه بمفهوم الوجود عين حقيقته وتمام حقيقته واذا كان المعبر
عنه بمفهوم الوجود عين حقيقته يجب ان يكون حقيقة الواجب بالذات
فعلية محضة وفعلية صرفة لان الوجود هو الفعلية واذا كان حقيقة الواجب
بالذات عين حقيقة المعبر عنه بمفهوم الوجود يجب ان يكون حقيقة الواجب
بالذات عين الفعلية المحضة والامر الذي تمام حقيقته حقيقة الفعلية المحضة
يجب ان لا يكون مركباً ولا يكون له جزء اصلاً بل يجب ان يكون بسيطاً
صرفاً متشخصاً بذاته قائماً بذاته اما انه يجب ان لا يكون مركباً لان المركب
فعليته متاخرة عن فعلية جزئه لان الوجود هو الفعلية وكل امر فعليته متاخرة
عن فعلية امر آخر يكون فعليته فعلية معلولة وكل فعلية معلولة لا تكون
ثابتة للمعلول في مرتبة ذات المعلول لانها مستفادة من الغير وجميع
ما بالغير يكون مسلوباً عن الذات مع قطع النظر عن الغير فيجب ان
لا يكون ذات المعلول فعلية محضة فكون الذات معلولة باعتبار
وجودها وكونها عين الفعلية متنافيان لا يجتمعان ولو بالف علة
فالامر الذي ليس لوجوده علة ويكون ذاته عين المعبر عنه بالوجود
يجب ان يكون بسيطاً صرفاً حقاً واما انه يجب ان يكون متشخصاً
بذاته لانه لو كان له مهية كلية فيجب ان يكون مبهمة الذات والابهام
يوجب التوقف على الامر المتشخص فيلزم ان لا يتحقق الفعلية بدون
المتشخص وعلى هذا التقدير يلزم ان لا يتحقق الفعلية بدون المتشخص

فيلزم

فيلزم توقف الفعلية التي هي الوجود على تحقق المتشخص لان الشيء ما لم يتشخص
لم يوجد فيلزم المعلولية في الفعلية وقد عرفت ان المعلولية في الوجود
وكون الوجود عين المعلول متنافيان لا يجتمعان ولو بالف علة وايضاً
المهية المحضة الكلية مركبة من الجنس والفصل او امرين متساويين كما
يتوهم في بادي الراي وقد عرفت ان كل مركب معلول الوجود وكل معلول
الوجود لا يصح ان يكون الوجود عينه واما انه لا يصح ان يكون قائماً بالغير
بل يجب ان يكون قائماً بالذات فلان كل قائم بالغير معلول الغير
ويتوقف وجوده على وجود الامر الذي قام به وقد عرفت ان معلول الوجود
لا يصح ان يكون الوجود عين ذاته وايضاً الامر الذي لا يكون لوجوده
علة ويكون ذاته عين المعبر عنه بالوجود يجب ان يكون جميع كمال
الوجود المطلق بما هو موجود ثابتاً له في مرتبة الذات لانه لو لم يكن ثابتاً
له في مرتبة الذات لكان بالقوة في مرتبة الذات لا بالفعل في
مرتبة الذات فيلزم ان يكون للذات قوة لم يحصل بعد بالفعل
فيلزم خلاف الفرض لان المفروض هو كون الذات فعلية محضة
وليس لها لا قوة فاذا لم يكن بعض كمال الموجود المطلق ثابتاً لها في
مرتبة الذات فيلزم ان يكون الذات بالفعل من وجه وبالقوة من
وجه آخر ولا يحصل الفعلية المحضة والفعلية الصرفة هف والحال ان
المفروض ان الذات عين المعبر عنه بالوجود والمعبر عنه بالوجود هو الفعلية
المحضة والفعلية الصرفة لان الوجود بما هو وجود لا يدخل فيه العدم
والقوة لان الوجود بما هو وجود مناف للقوة والعدم ولهذا
لم يتطرق اليه قوة وعدم من حيث انه متحقق وثابت واما الممكن بالذات

ونحو ذاته
باعتبار ذاته لان باعتبار مسلوبيته
قوة حيثيته لان الاشياء سلبيات له ثبوتا جميع
ذاته يكون جميع الاثبات ان الاشياء تحتها جامعا ليكون كل
حيث الذات سلبا عدوليا تحصيليا فيكون كل شي والذا ان يكون
تحصيليا الا بالجعل البسيط حيث الجعل البسيط والسلب الحكم بفعلية فيكون
الاشياء الا بالجعل والذاتيات الى الجعل البسيط والوجوب والفعلية
شئونه حيث الذات حيثية التصورية مجعولا بالنظر الى الذات مكتسبة
ممكنة بالذات باعتبار ضرورة الوجوب بالذات فعلية مسلوب
الممكنة بالذات يكون مسلوب فعلية فيكون مسلوب الفعلية الممكنة الفعلية وكل
ذات الممكن باعتبار ذاته مسلوبة الممكنة بالذات او حصل فعلية ذاته
الجاعل ومع قطع النظر عن الجاعل يكون الممكنة فالممكنة او ذاته
الفعلية لا شي صرف ما دام كونه مسلوب الفعلية شئون ذاته
ان يكون تلك الفعلية باعتبار
الا الاستناد ولا الى الجاعل بوجه اصلا
اذ الاستناد ان كان لذلك الاستناد
ان لا يجوز ان يكون بعض شئون الممكن
بالذات صادرا بالفعل دون بعض اخر منها
ولهذا لا يجوز ان يتخلف الاستناد الى الجاعل في بعض دون بعض
لا يجوز ان يكون الممكن بالذات بالفعل وجودا بالقوة ثم
لجهات الواجب بالذات فانه من ذوات الوجود بالنظر الى الذات ولا يكون
لوجوده علة اصلا ولا يكون لكمالاته الحقيقية منتظرة فلا بد ان يكون جميعها حاصلة في
مرتبة ذات الواجب بالذات لانها امور وجودية غير معللة في اصل الذات الواجب
ولا يصح ذاته لا يصح ان يكون ذاته عارية الوجود ولا الجزء
الصفات الحقيقية والا يلزم الفاعل
فيحصل الكمالية
بهذه الاسماء
ولا يصح

ايضا

ايضا بجزء ذاته
ان يكون بجزء علته وجوده
الواجب بالذات والا يلزم ان يكون ذاته بانها غير معلول
وغيره من الصفات الكمالية فلان الوجود الذي
يكون الواجب باعتبار الصفات الحقيقية بالذات
الوجود وهو ظاهر واما باعتبار الصفات الممكنة بالذات
الكمال مستفيد الكمال من الغير ليس العلائق بالذات
يكون بلا علة وجود ذي عن العلائق المادية لان الذي هو الوجود بلا علة
الذي هو الممكن المادي فيكون وجوب الواجب بالذات للوجود
تشخصا بذاته وقائما بذاته وحاصلا بحصول الكمال المطلق
اخص الممكنات الذي هو الممكن المادي وذلك بحسب العالم
الممكن بالذات بل هو فوق جميع ما سواه
ولا شك ان الاحتياج الوجود هو الوجود الغني
يكون مستغنيا في الوجود بنفسه وان كان
الوجود بالنظر الى الذات فيكون وجوده
المطلقة للوجود بما هو موجود لما عداه من الوجودات
لان وجود الواجب جل شانه لما كان اكمل الوجودات
واشرف جميع الموجودات
اكمل الكمالات واشرفها
لان اشرف

كما سبق

الوجوب وقد عرفت ان الذات

الوجود وجود الواجب بالذات واكمل الكمال بحسب

شرف وجوده اشرف الكمالات المطلقة للموجود بما هو موجود بذاته ينقص

وكمال وجوده ان يكون جميع الكمالات بالذات على وجه الاشرفية والاكملية التي يكونون دائمين

ان يكون جميع الكمالات بالذات على وجه الاشرفية والاكملية العاملون الذين يكونون بالذات

لوجود الواجب بالذات والاكملية التي يتصورها العاملون وكل كمال الواجب بالذات

العقل بل فوق الاشرفية والاكملية التي تتصور داخل تحت الامكان الكمالية التي يحصل

في الممكنات لان الحاصل في ذهن من الاذهان داخل تحت الامكان فلا

بعين ذات الواجب بالذات بناء على برهان عينية الصفات داخلة تحت الامكان الذي

فلا يكون شي من الصفات الكمالية في الواجب بالذات لا كمال فوقه يكون

شي منها في ذهن من الاذهان واشرف الكمال واتمه الكامل الذي عين ذاته

في ثبوت الكمال المطلق لا يحتاج بل ذاته بذاته مصداق في حمل كمال

ان يكون ناقصا في مرتبة ذاته فيلزم ان لا يكون كاملا في مرتبة ذاته المطلق للموجود بما هو موجود المغير ذاته

هذا الكمال الذي لا يكون في مرتبة ذاته فلا يكون الكامل المطلق للموجود بما هو موجود محتاجا في ثبوت الكمال

الكامل في مرتبة ذاته لان الكامل لو كان محتاجا في ثبوت كماله الى الغير ذاته لكان مستكملا بالغير

بعينه لان المراد من ذي علم هو العالم الذي ذاته بالكمال ولا يكون كماله ثابتا في مرتبة

والكامل الذي يكون صفته الكمالية زائدة على ذاته ولهذا قال الشريف قدس سره وفوق كل ذي علم

كاملا ناقصا مستكملا بالغير وفوق كل ذي [illegible]

وهو الكامل الذي يكون كماله زائدة على ذاته يكون

عين ذاته

وايضا

وايضا يمكن زيادته

كل كامل سوى الله بحقيقته وكل قابل الكمال

صفاته الكمالية يكون قابل الكمال وكل كامل تكميله فاعلا لكماله

على ذاته يكون موجودا بما هو موجود ان يكون جميع الكمال وكل ذي الكمال فلا بد

المطلق للموجود بما هو موجود والا لكان الكمال لا يكون الكمال الناقص الكامل ان يكون

لانه لو كان فاعلا لكماله لكان ان الكمال لا يمكن ان يكون مفيضه الكمال فثبت ان الكمال محتاج

اولا ان يكون كاملا متصورا ومفيضا له اذ لا يمكن فنظر ان كل ما بالغير

ان يكون مفيض الكمال قدر ما يتصور الكمال او لا يمكن ان يبصر ينتهي اليه ما

اما ان يكون عين الكمال اللاحق فيلزم الدور او غيره فيلزم التسلسل بالذات فلا بد

في ثبوت الكمال له ولا يكشف ذات الكمال له ولا بالغير ان يكون مفيض الكمال

وان يكون جميع الكمال المطلق لا يكون كمالاته المطلقة للموجود بما هو موجود ابدا

موجود زائدة على ذاته بل هي عين ذاته

بالذات ذاتا له ثم القول بان كل ما بالغير يجب ان ينتهي اليه ما

والمراد فوق كل ذي كمال كامل مفيض للكمال على ذي الكمال

هو بذاته ولا شك ان المعيد فوق المستفيد ولا بعد ان يكون مستفادا

دون كل ذي علم عليم اشارة الى ما ذكرنا مفصلا تخصيص ذي العلم للظهور فيه وايضا

الوجه العقلي في الكلام يوجب نوق كل ذي علم عليم بما هو قوله تعالى

بحقيقته ايضا كلام كشف سهم المتعلم وللاشارة الى ان التعلم ذكره لا يحتاج الى التصريح

بالقاعدة الكلية بل بذكر البعض جزئيات القاعدة الكلية [illegible]

الكلية دفع الانتقاض بذكر البعض الذي هو العلم وذكر الوجه [illegible]

ذو العلم العالم الذي يكون علمه زائدا على ذاته لا يجوز

ان يكون ذلك العلم زائدا

عن ذلك العالم الذي

يكون
علمه عين ذاته لان فعل القادر
العالم فاعل مختار يستتبع علمه وقدرته وارادته بتبع
المختار يجب ان يستبق علمه فذلك العلم عين الذات
ارادته وحيوته على فعله الصادر منه فان كان عين العلم الدور وان
اما ان يكون عين العلم اللاحق او غيره فان كان عين العلم لزم تقدم
يلزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره ينقل الكلام اليه فيلزم الدور
وهذا الوجه جار في غير العلم من الصفات الكمالية الحقيقية ايضا فان موصوفه بالقدرة
مثلا في القادر الذي يكون القدرة زائدة على ذاته وقائمة به لو كان ذات القادر يلزم
الشيء على نفسه او التسلسل لان القادر يكون فعله وتاثيره بسبق القدرة السابقة عليه فاذا كان ذات
القادر موجدة للقدرة في ذاته فلا بد من سبق القدرة فتلك القدرة اما ان يكون عين
القدرة
الاخرى فيلزم تقدم الشيء على نفسه
وان كانت غيرها ننقل الكلام
اليها فيلزم الدور او التسلسل و
في غير القدرة من الصفات
الكمالية المطلقة للموجود بما هو موجود وهذا
ان القول بكون الصفات الكمالية في الواجب بالذات زائدة على ذاته تعالى قال بان الصفات
الكمالية في الواجب بعينه جار في العلم فيظهر
عين ذاته تعالى ومعلوله تعالى باطل بعين هذا الوجه العقلي فظهر ان الصفات
يصفون اشاره الى ان الواجب بالذات لا يكون معلولا لذاته تعالى ولا بغير ذاته تعالى بل يكون
الصفات الكمالية في الواجب بالذات زائدة على ذاته وحكم ان يكون غيره تعالى سبحان ربك رب العزة عما
بطلانه واما في غيره تعالى من الكاملين الذين يكون صفاتهم الكمالية الحقيقية
زائدة على ذواتهم وقائمة بذواتهم فذواتهم وان كانت محالا لتلك
فتمام تلك الصفات الكمالية الحقيقية لكن لا يصح ان يكون
الذوات
فاعلة لتلك الصفات
الكمالية

ايضا

ايضا كما كانت قابلة لها والوجه العقلي المذكور يدل على ان يكون الصفات الكمالية بالذات
بما على الوجه العقلي المذكور فان قيل ان الكاملين كما هو موجود واحد في العلم بحقيقة الذي
مفصلا فان قيل ان الكاملين كل واحد من الكاملات بحسب الاولى من الكاملات
الكمالية الحقيقية عينا في الواجب بالذات فلتكن الكمالات للموجود بما هو موجود
ايضا كافية بكون ذاتها الكمال المطلق بتلك الكاملات العلم ان يكون العلم
والحيوة والارادة زائدا على ذات الواجب الوجود بالذات لو كان العلم بما هو موجود فلا يتصور ان يكون
موضع يكون الوجود زائدا على ذاته كما في الواجب الوجود بالذات عين الذات
للموجود بما هو موجود ايضا ويكون عين ذاته كمال مطلق للموجود بما هو موجود دون كون
في مرتبة ذات العقل الاول لان العلم والانكشاف ايضا العلم هو الظهور
الاول في مرتبة ذات العقل الاول لان العلم ولا شك ان الذي يكون ثابتا
امر وجودي وثبوت الامر الوجودي لا يكون الا
فاذا كان الظهور والانكشاف في مرتبة ذات العالم واحدهما عين الاخر مستلزم لثبوت ذلك الامر المعدوم لان ثبوت امر لامر فرع
الذات وصحابة الوجود في مرتبة ذات العالم وقد عرفت ان ثبوت امر لامر فرع
بالذات لا يكون وجوده في مرتبة الذات ثابتا للذات العالم في مرتبة الذات بلا صحابة الوجود في مرتبة
المطلقة للموجود بما هو موجود ثابتة له بلا علة على ما عرفت من خواص الواجب الوجود بالذات لان الكمالات
فكما ان الوجود بعلة يكون الكمالات المطلقة للموجود بما هو موجود ايضا بعلة لان الكمالات
المطلقة للموجود بما هو موجود والكمالات للوجود وللموجود لا للمعدوم
في اي مرتبة يكون تلك الكمالات ثابتة لا فهي مشهود
بعد ثبوتها له بدون صحابة الوجود في مرتبة
الثبوت على ما

بالتامل
منصفا ولما ثبت بالبرهان ان الوجود لا علة له يجب للموجود
ان يكون جامعا لجميع الكمالات المطلقة فعلية محضة الكاملية البسيط باعتبار
بما هو موجود فيجوز ان يطلق عليه الصفات الجعلية صرفة وبهذا يراد صفاته
فيه قوة لا باعتبار الذات ولا باعتبار الصفات فيحتاج الى الجعل وقوة صرفة وباعتبار جميع
والممكن بالذات لما كان وجوده وجودا لعلته لا شيئا محضا باعتبار ذاته وباعتبار ذاته دون
ذاته ووجوده وجميع شؤونه ويكون باعتبار ذاته فعل محض باعتبار ذاته وبلا ملاحظة ذاته
الكمالات بين من موليهم ان الواجب بالذات قوة صرفة باعتبار ذاته والى الجاعل قوة صرفة ولا شيء
الكمالية ووجوده فعلية محضة والممكن بالذات مع قطع النظر على الاستناد والى الجاعل ولا علة وعلى
ملاحظة استناده الى الجاعل فانه مع قطع النظر يطلقون ان على الوجود بلا علة الوجود
محض باعتبار ذاته وصفاته جميعا والحكماء الاشراقيون بلا علة وفي

نور محض ونور الانوار و
شمس عالم العقل لان النور
هو الظهور وانه الظهور هو الوجود بلا علة
لانه ظاهر باعتبار ذاته وباعتبار جميع ما سواه
ذاته وظهور جميع ما عداه اذ ذاته لا يكون الا به ويجب ان يكون
فوق ما لا يتناهى الذي نور السموات والارض اشارة الى هذا المعنى وفي
لا يمتنع ان المراد من النور عين ظاهره وجعله بعض النور والممكن بالذات
لما كان باعتبار ذاته قوة صرفة وذلك محضا والقوة والليس رجحان لما
العدم والعدم ظلمة بالقياس الى الوجود فالاشراقيون يطلقون على الممكن ونحو ما هو
دا فصل لهذا الامكان الظلمة والظلمات والظلمة العدم والظلمات العدم ذو ذوات ايضا فيما سوى
ان الوجود بلا علة يكون سطاما فانه باعتبار محضا متخصا بذاته وان الشيخ ان الحق
لا يجوز العقل صحة الفرق بين فضلا عن دفع النزاع فيه فيجب ان لا يكون
تجويز النقد وان الوجود بلا علة فضلا عن النقد والعقد وكان
ابن كمونة لم يحصل له هذه الدرجة ثم الحقيقة
ودفع ان الشك والشبهة
اوانه وحصل له
بجزه

الدرجة

الدرجة ثم بتجربة ومن نفهم ومن
لكن الجواب بتجربة ابن الحنبلي ان يكون غير مشتبه بلا سبب ويكون
المشهورة على الجدل على الحال ولين بتجربة ان يكون وجودان بلا سبب هذا الاحتمال منهما لانه
بطريق الجدل فان قيل لم لا يجوز ان يكون بسيطا صرفا قلت هذا لكل واحد منهما بلا سبب
للنزاع والجدال ان يقول لم لا يجوز ان يكون بسيطا بذاته فيكون بعضه من الوجود بشيء منهما وبعد ذلك
لانه يمكن لقائل ان يقول لم لا يجوز تشخصا مشتركا معنويا فيكون بعضه واحدا منه او لا فان كان
كل واحد منهما جزءا حقيقيا ان الوجود منهما فيلزم ان يكون المفهوم الواحد انتزاعه منه الصادران
سطر لانه قد ثبت ان الوجود في كل واحد منهما انتزاع وذلك المفهوم انتزاعه منه بالبرهان
والمعبر عنه بالوجود موجود في كل واحد الفصل من الافراد انه يصح انه قد ثبت
لا يخفى ان يكون لخصوصيته احد المفهومين الا وجه بلا سبب انه ان الوجود
انه وجد فيلزم ان لا يصح انتزاع ذلك التركيب في الوجوب وثبت ايضا ان الوجود
لم يكن له دخل فيلزم القدر المشترك ويلزم التركيب معنويا وجودان بلا سبب
انه بسيط صرف لانه قد ثبت ان الوجوب بسبب فاذا تحقق الا انه انه
ذاته الواجب بالذات الذي هو الوجود بلا سبب مثلا منهما الا انه
فيكون نسبة الوجوب القدر المشترك المعنوي الى كل واحد منهما التركيب الوجوب بلا سبب
زيد وعمرو مثلا فيلزم القدر المشترك الذاتي فيلزم التركيب بالبرهان ان الوجوب بلا سبب
الذي هو الواجب بالذات والحال انه قد ثبت
بسيط صرف
تمت الرسالة

رسالة في التوحيد وحل شبهة ابن كمونه

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان من خواص الواجب جل شانه ان لا يكون
له مهية كلية وتعين وتشخص زايد على المهية الكلية كما ان الحقايق المحصلة
من الممكنات لها مهية كلية وتشخص وتعين زايد على المهية الكلية بل
يجب ان يكون تشخص الواجب بالذات عين حقيقته الوجوبية لان
واجب الوجود بالذات ان كان له مهية وهي الحقيقة الوجوبية وتشخص
ايضا غير تلك الحقيقة الكلية فيجب ان لا يكون ذلك التشخص والتعين
عين تلك الحقيقة الكلية اما اولا فلانه خلاف المفروض لان المفروض
ان الواجب بالذات له مهية وكلية وتشخص وتعين غير تلك المهية
الكلية كما في الحقايق المحصلة الممكنة واما ثانيا فلان التعين والتشخص
يمنع الاشتراك والمهية الكلية توجب الاشتراك فيتعين ان يكون التشخص
والتعين غير المهية الكلية التي هي الحقيقة الوجوبية واذا كان غيرا لها
فاما ان يكون جزءا لها او خارجا عنها فان كان جزءا يلزم ان لا يكون
الحقيقة الوجوبية حقيقة وجوبية بل يكون حقيقة ممكنة لان الحقيقة الوجوبية
هي الحقيقة التي لا يكون لوجودها علة لان الموجود قسمان احدهما يكون
لوجوده علة وهو الموجود الممكن بالذات وثانيهما ما لا يكون لوجوده
علة وهو الواجب الوجود بالذات واذا فرض كونها ذات جزء
يلزم ان يكون امرا مركبا وكل مركب يكون وجوده متاخرا عن
وجود جزئه بحسب المرتبة العقلية لان كل جزء له التقدم بالطبع على
كله بحسب الوجود كتقدم الواحد على الاثنين فيكون وجود الكل متاخرا
عن وجود جزئه فيلزم ان يكون وجود حقيقة وجوب الوجود متاخرا
عن وجود جزئها وكل ما يكون وجوده متاخرا عن وجود امر آخر يكون

معلول

لوجوده علة وهو الممكن بالذات وكل معلول الوجود ممكن الوجود

معلول الوجود لا واجب الوجود قسمان احدهما ما يكون لوجوده علة وهو الواجب
الوجود بالذات ولهذا اصار واجب الوجود مبدا المبادي وعلة العلل
وثانيهما ما لا يكون لوجوده علة وهو ممكن الوجود بالذات على ما مر آنفا فاذا
كان حقيقة وجوب الوجود امرا مركبا ويكون وجودها متاخرا عن وجود
جزئها يلزم ان يكون من الممكنات فيلزم ان لا يكون ما فرض واجب الوجود
ومبدا المبادي بل واجب الوجود ومبدا المبادي يلزم ان يكون ما فرض
واجب الوجود ممكن الوجود فيلزم انقلاب المهية وهو محال وايضا اذا كان التعين
والتشخص جزء الحقيقة الوجوبية بالذات يجب ان لا يكون حقيقة التشخص والتعين
عين الحقيقة الوجوبية بالذات لانه لا يجوز ان يكون تمام حقيقة الجزء بما هو جزء
عين تمام حقيقة الكل بما هو كل والا يلزم ان يكون الشيء جزءا لنفسه وهو ظاهر الاستحالة
ويلزم ايضا الترجيح بلا مرجح لان كل واحد منهما اذا كان عين الآخر فكون احدهما
جزءا والآخر كلا ترجيح بلا مرجح فتعين ان لا يكون حقيقة التعين والتشخص عين الحقيقة الوجوبية
واذا لم يكن عينها يجب ان يكون غيرها لانه لا واسطة بين العينية والغيرية واذا
كان حقيقة التعين والتشخص غير الحقيقة الوجوبية بالذات يلزم ان يكون حقيقة
التعين والتشخص داخلة في الممكن بالذات لان كل امر وجودي اذا لم يكن حقيقته
عين الحقيقة الوجوبية يكون غيرا لها وكل امر وجودي يكون حقيقته غير الحقيقة الوجوبية
يكون داخلا تحت الممكن بالذات لان كل امر وجودي يجب ان يكون داخلا تحت
الواجب بالذات او الممكن بالذات ولا يتصور الواسطة بينهما والمفروض
ان حقيقة التعين والتشخص لا يكون داخلا تحت الواجب بالذات والا يلزم
ان يكون حقيقته حقيقة وجوبية فيجب ان يكون داخلا تحت الممكن بالذات
واذا كانت داخلة تحت الممكن بالذات والمفروض انها جزء الحقيقة الواجب
بالذات فيلزم ان يكون الواجب بالذات مركبا من الممكن بالذات وغير
الممكن بالذات وكل امر يكون الممكن بالذات جزءه يكون ممكنا بالذات

واجبا بالذات
لان كل ذلك الممكن ممكن بالذات فلو كان الكل واجبا بالذات
على ما سبق بيانه ولان علة الكل علة المتعدد وعلة المتعدد لا محالة تكون جزء الوجوبية
يستلزم امكان الكل لان علة كل لان المتعدد يكون جزء من الحقيقة لا حقيقة
وعلة الكل متعددة على الكل لان التعين والتشخص لا يعقل ان يكون امرا خارجا عن وجود الواجب
عليه بتعين فظهر ان التعين ليكون التعين بل التعين والتشخص امر وجودي لان
وجوده للواجب بالذات فنقول ان الاحتمال باطل ايضا لانه لا شك في ان التعين ولا يكون التشخص
الوجوبية بالذات وهذا الاحتمال باطل لا اشتراك وكل امر وجودي ان التعين وان كان
يحصل بسببه الجزئية الحقيقية والمنع عن الاشتراك وقد ثبت بالذات
بالذات تحت ان يكون داخلا تحت الممكنة بالذات الممكنة بالذات داخلا
وداخلا تحت الواجب بالذات فيتعين ان يكون الممكنة بالذات ويكون
امرا وجوديا ينافي
علة موجودة وتلك العلة الوجودية
يلزم ان يكون غير الحقيقة الوجوبية او
نفس الحقيقة الوجوبية وكل واحد منهما باطل
فيلزم بطلان اللازم يلزم بطلان الملزوم اما انه لا يجوز
ان يكون علة نفس الواجب بالذات غير الحقيقة الوجوبية فلان
علة تعين الواجب بالذات معلولا للغير وان كان غير الحقيقة الوجوبية يلزم
ان يكون الواجب بالذات لان التعين والتشخص امر وجودي فلا يكون محتاجا الا الغير الذي
هو الممكن بالذات او ممكن بالذات وذلك لان كل ممكن فيلزم ان يكون العلة الفاعلية موجودة والوجود
اما واجب بالذات او ممكن بالذات وذلك لان كل ممكن بالذات باعتبار ذاته لا يقتضي التشخص الواجب
بالذات تحت الممكن بالذات وذلك لان كل ممكن بالذات باعتبار ذاته في حد ذاته يكون
جميع الاشياء الوجودية سلسلة فيها باعتبار ذاته في حد الذات والذات باعتبار
يكون سببا لتشخصها لا بسبب وجودها فيكون الممكن بالذات
ذاته بالقوة الصرفة ويكون جميع الاشياء الثابتة
للممكن بالذات مجعولا بالجعل البسيط
حتى يكون الذات والذاتيات

وجوه
الممكنة وتشخصها الموجودة
وكذا غيرها من الامور بالذات الواجب بالذات تشخصه
التشخص بالغير اذ هو الواجب تشخص معلولا منافيا لما
التي يتبعه بالغير فلو كان تشخص يكون لا يكون بالتشخص الذي
اما بلا واسطة او بواسطة وايضا كل ذلك لا يمنع الوجوب
بالذات معلولا يلزم الدور او التسلسل بالذات لا بالغير فلو كان الشيء
لا يكون واجبا بالذات بل يكون محتاجا الى الذات العلة في الوجود
محتاجا للغير وتحتاج تشخصه الى الغير بالنسبة فالاحتياج الى ضرورة الوجود
الامكان الذي معتبر فيه يسلب ضرورة الوجود فيسلب ضرورة انه
الوجود بالنظر الى الذات لكان مستغنيا عن العلة في الذات
بتحقق بعد كون الشيء مسلوب ضرورة الوجود بالنظر الى الذات والممكنة بالذات بل تحقق
بالنظر الى الذات لا يتحقق في الواجب بالذات بل تحقق
بالذات ممكن
يكون التشخص الواجب
بالذات زائدا على
الحقيقة الوجوبية لا يجوز ان
يكون العلة الفاعلية لتشخص الواجب
بالذات غير الحقيقة الوجوبية
الاول ان التشخص اذا لم يكن عين الحقيقة الوجوبية وهذا الاحتمال باطل لعدم وجوده
يكون الحقيقة الوجوبية ام الكل بها عن تشخص وتعين باعتبار التشخص والتعين اليها بذاته
تعين الحقيقة الوجوبية وتشخصها باعتبار تعين وتشخص زائد على تلك الحقيقة الوجوبية ويكون
التعين والتشخص معلولا لتلك الحقيقة الوجوبية الكلية المبهمة وتلك الحقيقة الوجوبية الكلية المبهمة
لذلك التعين والتشخص وهذا باطل لانه يلزم ان يكون المعلول في تحصله العلة
الا علية لان الحقيقة الوجوبية لو كانت حقيقة كلية فيلزم ان
يكون مبهمة والتعين والتشخص لم يكن حاصلا
بان يكون جزءا من الحقيقة متحققا
بجزء في بكون
فيه

ابهام ... ان الامر المبهم علته

ولا شك ان تحصله في الاثر تحصله ان يكون ...

المعين اقوى تحصلا من المعلول اقوى تحصلا ... ان يكون وجودا مستفادا والتشخص بان

من ان يكون العلة الفاعلية يجب بالوجود ... للتعين بالوجود الحكم

فيلزم من ان العلة ... العقل الغير المشوب ان يكون التشخص والفيض المشوب بالوجوب

الفاعلية والمعلول الحكم المفيضة للوجود والتشخص بالغير والعقل الغير المشوب علة نابيه

اقوى تحصلا في المعلول العلة الفاعلية للتعين والتشخص والعقل ... الوجوبية

لكان العلة الفاعلية للوجود فكذلك العلة الفاعلية للتعين والتشخص الحقيقة الوجوبية او غيره

مستفيض للوجود ... على مستفيض التعين فاذا كانت ... التعين اللاحق فان

على وجود ... تشخصها ... وجدان صحيح ... بين التعين ... كان غيره

يجب ان يكون تعينها والتعين بالحكم كما نظيره ... ذلك التعين السالف يلزم القدم الذي

الفرق بين الوجود والتعين ان يكون لها تعين ... ذلك ... على نفسه وان كان غيره

للتعين فيجب ان يكون لها تعين ... يلزم ... والتشخص ... وان يكون امرا ... وصورة ...

كلية ... واحد ... التعدد ... الخارجي وبين التشخص الخارجي وبين التعين الخارجي

سلك ... واحدا او الذي ... التشخصات ... الخارجي والتشخص الخارجي فالتعين والتشخص لا تشخص

ايضا ... ان يكون ... التشخص ... بالذات عين ذاته ... يكون له معلولا

ومع التشخص الذي يكون معلولا والمجعول لا ... الحقيقة الوجوبية ... الطبيعة

ان كل معلول والمجعول ممكن بالذات لان العلة ... والمجعول ...

لا يتحقق بدون ضرورة ... الوجود ... والمعلول

المذات ... المجعول والمعلول لان

ضرورة الوجود بالنظر الى ... بل يجب

الذات علة لها ... العلة ... فيلزم ... ان يكون ... الوجوبية

عن العلة فعلة الوجوب بالنظر الى الذات ... الحقيقة ... ان الامر الذي

ضرورة الوجوب بالنظر الى الذات ... المعلول والمجعول ولا شك ان الحصورة ... الوجوب

الفرد التشخص ... الذات ... التشخص واجبا بالذات وعلى هذا يلزم ان يكون التشخص

وفي الممكن بالذات ... لا يكون واجبا بالذات ... ان العقل ... الغير

يكون الممكن بالذات معلولا لغيره ... الحقيقة الوجوبية ... بين التشخص لان العقل

يكون التشخص الواجب بالذات انقلاب الحقيقة الوجوبية ... الحقيقة الوجوبية

بالذات ممكنا بالذات عين حقيقته ... فيلزم ان يكون الحقيقة الوجوبية

الواجب بالذات ... عين التشخص ... بالفعل تشخصا بذاته

في الجانبين واذا كانت الحقيقة ... فضلا عن ... بالفعل

لا يصح للعقل ان يجوز فيها صحة الوجوبية ... فضلا عن وقوع ... الشبهة

اذا كانت عين التشخص فيكون الحقيقة الوجوبية ... والشبهة ... كالعين

ولا شك في ان ... بالمقدمات الحقيقية ... الشك ... ان كونه

وما الم ... ان كونه ... المقدمات ... الحقيقة والحال وكانه

مشهورة ... ان كونه ... المقدمات ... اصحاب الحقيقة

المنفوش ... والاختلال عند اصحاب ... وجود شيطان الخيال

مع شهرتها بالاشكال في غاية الوهن ... اصحاب العقل والنقل

الظهر ... لاصحاب ...

تمت الرسالة

ايضاً رسالة في التوحيد وتفسير لقوله تعالى لو كان فيهما آلهة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الواحد الاحد الصمد والصلوة والسلام
على سيد المرسلين المسمى باحمد وآله الطاهرين المعصومين المتصفين
بالكمال الامجد اما بعد فيقول افقر خلق الله الغني محمد الشهير بشمس الجيلاني
ملكه الله تعالى نواصي الاماني وغفر له ولوالديه ولجميع من له حق عليه هذه
رسالة في بيان لزوم الفساد على تقدير تعدد الواجب بالذات
وبيان نفي الشريك عن الواجب بالذات واثبات التوحيد له
تعالى على ما وقع الاشارة اليه في قوله تعالى في اوايل سورة الانبياء وهو
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واعلم ان مفاد ظاهر هذه
الآية الكريمة هو انه لو كان في السموات والارض آلهة غير الله تعالى كما ذهب
اليه المشركون للزم من تعدد الآلهة فساد السموات والارض مع ما بينهما
اي يلزم ان لا يوجد شيء من الممكنات بالذات اصلا بيان ذلك انه قد
تقرر في الحكمة الالهية بالبراهين العقلية ان للواجب الوجود بالذات
خواص لا توجد في غيره قطعا منها ان وجوده عين ذاته ومنها ان تشخصه
عين ذاته ومنها ان جميع صفاته الكمالية دون الاضافية عين ذاته
ومنها ان واجب الوجود بالذات كل واحد من صفاته الكمالية في
اعلى مراتب الكمال بحيث لا يتصور كمال فوق كماله فكل كامل واقع
تحت الامكان اذ المتصور كمال المطلق للموجود بما هو موجود فهو موجود
في الواجب جل شانه فوق ما يتصوره ذلك الكامل بمراتب غير متناهية
بل لا نسبة بين ما يتصوره ذلك الكامل من الكمال وبين الكمال الذي يكون
متحققا في الواجب جل شانه لان الكمال الذي يتصوره ذلك الكامل
وحصل في ذهنه امر ممكن الوجود بالذات والكمال الذي في الواجب

گفتم همه ملک حسن سرمایه تست خورشید فلک چو سایه در پایه تست

گفتا غلطی ز ما نشان نتوان یافت از ما تو هر آنچه دیده‌ای سایه تست

جل شانه امر واجب الوجود بالذات وشتان ما بينهما كما قال
الامام الهمام الامام محمد الباقر عليه الصلوة والسلام هل سمي عالما
وقادرا الا لانه وهب العلم للعلماء والقدرة للقادرين وكل ما ميزتموه
باوهامكم في ادق معانيه فهو مخلوق مثلكم مصنوع مثلكم مردود اليكم والباري
تعالى واهب الحيوة ومقدر الموت ولعل النمل الصغار يتوهم ان
لله تعالى زبانيتين فانهما كمالها ويتصور ان عدمها نقصان لمن
لا يكون له هكذا حال العقلاء فيما يصفون الله تعالى به فيما احسب
والى الله المفزع صدق ولي الله تعالى واقتفى اثره عليه الصلوة والسلم
الحكيم الغزنوي في المثنوي حيث قال فيه هرچه پيش تو بيش از ان
ره نيست غايت وهم تست الله نيست ومنها ان قدرة الواجب
جل شانه قدرة تامة كاملة بحيث يكون كل ما هو قابل للايجاد واقعة
الوجود داخلا تحت قدرته ولا يكون قدرته عاجزة عن افاضة وجود
اي ممكن قابل للوجود والا يلزم العجز وهو نقص يجب تنزيهه تعالى عنه
اذا تمهدت المقدمات فنقول لو كان في عالم الوجود تعدد الواجب
بالذات كما ذهب اليه المشركون فيوجب ان يتحقق في كل واحد
من واجب الوجود بالذات جميع خواص الواجب بالذات بحيث
لا يشذ عنها شيء اصلا وهو ظاهر واذا كان الامر كذلك فلا بد ان
يكون كل ما هو مقدور لاحد الواجبين بالذات مقدورا للآخر
ايضا والا يلزم العجز وهو نقص يجب تنزيهه تعالى عنه فاذا فرض
تعدد الواجب بالذات فلا اقل لا بد من وجود الهين اثنين
فلا بد من ان يكون ما هو ممكن الوجود يصير موجودا بكل واحد منهما

على سبيل الاستقلال
او لا يصير بوجود الشي منهما علة على المجموع
او لا يصير بوجود شي منهما علة ناقصة [illegible] بالذات
سبيل الاستقلال بل يكون كل واحد منهما علة ناقصة للمجموع او يكون بين الواجبين بالذات
من حيث المجموع ويكون المجموع من حيث المجموع علة تامة بالقدر المشترك بين الواجبين ينحصر
والعلة المستقلة هو المجموع او بالقدر المشترك فالاحتمالات العقلية
باحدهما فقط دون الآخر او يصير موجودا والافاضة فالاحتمالات لا يتحقق وجود
ويكون خصوصية كل واحد منهما لغوا في الايجاد واذا بطل الكل يلزم ان عدم وجود السموات
في الاربعة المذكورة والكل باطل على ما تحقق بيانه والارض وما فيها ان السموات والارض
يمكن الوجود اصلا فيلزم فساد السموات والارض وما فيهما وانحلال اجزائه
والارض وما فيهما بل يلزم فساد النظام لعلة الجميع بالذات باطل لان تعدد
ان فرض تعدد الواجب موجودة نقطه وما فيهما
الواجب بالذات لا يتحقق شي في الملك فتعدد الواجب بالذات يستلزم ذلك
بالذات يستلزم الفساد وهو مستلزم الفساد في
فتعدد الواجب بالذات فاسد وما هو باطل وهو المطلوب
اما بيان بطلان الاحتمالات المذكورة فالاول باطل والا يلزم
اجتماع العلتين المستقلتين بان يرد على معلول واحد شخصي وهو باطل اتفاقا
برهانا اما اتفاقا فهو في ظاهر وما برهانا فلان الوجود الشخصي اذا حصل من كل واحد
منهما مستقلا يلزم تحصيل الحاصل في كل واحد لان براهين المستقلين على التقدير
عدم التقدم احدهما على الآخر ويلزم ايضا ان يوجد المعلول في حكم العدم مرتين
ثم غير محتمل العدم اصلا لان المفروض هو وجود المعلول بتاثير كل واحد منهما مستقلا
لا تاثير احدهما فقط ويكون بتاثير كل واحد منهما في التاثير الآخر
كما هو المفروض ولو فرض تقدم احدهما على الآخر
يلزم [illegible] وان احدهما الترجيح [illegible] لان

كل

كل الواجب بينهما من خواص
واحد من الواجبين بالذات الا انه ما و [illegible] على جميع احدهما ضعيف
بالذات الاشتراك على جميع احدهما [illegible] الآخر وانهما [illegible] باطل
من حيث بالذات فلا يتصور احدهما من قبيل الآخر [illegible] ايضا احدهما من
الواجب بالذات يتصور يتقدم احدهما او في احدهما جزء والاحتمال الثالث لكل واحد منهما على ما هو
وفي الآخر وهو من كل الثاني من حيث المجموع يلزم ان يكون كل من الواجبين ان يكون واجب
تحصيل الحاصل في الثاني بالمجموع من حيث المجموع يكون شي من الواجبين بالذات لا يكون
لان المعلول اذ اوجد بالمجموع والافاضة ويلزم ان الواجب بالذات بالذات احد بعض
بالذات ناقصا في الايجاد ولا يتمكن على خواص الواجب بالذات لان اجزاء المركب
خواص الواجب بالذات بان يكون ما فرض واجبا بالذات اذ يكون بالذات
بالذات فيلزم ان لا يكون من الواجبين بالذات المركب فيكون وجوده
وايضا المجموع التالف من الواجبين الاثنين والمركب
يكون مبدا للسلسلة لتقدم الواحد على
من وجوده من خواص الواجب بالذات لا بالطبع عن
لا يكون وجوده غيره فلا يكون وجوده متوقفا
ثم الواجبين بالذات لا يكون واجبا بالذات فلا يكون وجوده معلولا لوجود اصلا
بالذات ثم الواجب بالذات يعلم ان المركب معلول والكل معلول
الممكن بالذات والعقل الصحيح يقتضي ان لا يكون واجبا بالذات في المركب
ناقصا عن التاثير والايجاد والافاضة ان يكون ما هو في غاية الضعف
غير ناقص في الايجاد والافاضة وما هو في غاية القوة بالنسبة
بان مثل الضعف والاحتياج على ما يقتضيه
الى الغالب

ايضا المعلول
باطل لان الواجبين
اذا وجد باحدهما دون الآخر يلزم الترجيح بلا مرجح
بالذات دون الآخر من الواجبين بالذات كيف لا يترجح احدهما
بلا مرجح لان كل واحد من الواجبين بالذات
ان يشتمل على جميع خواص الواجب بالذات والآخر ضعيفا ليحصل الترجيح
عنهما فلا يكون احدهما قويا والآخر ضعيفا فصدور المعلول عن احد الواجبين بالذات
حيث التاثير والافاضة فصدور المعلول عن احد الواجبين بالذات دون الآخر
ترجح بلا مرجح وهو فطر الاستحالة فان قيل لم لا يجوز ان يكون كل واحد منهما امر الايجاد والافاضة
مستقلا بالتاثير والايجاد والافاضة ومع ذلك فرض احدهما والتفويض
على الآخر بناء على انه يجوز ان يكون الاصلح ان يفوض الايجاد في احدهما واحد منهما على
الى الآخر قلت هذا باطل من وجهين احدهما ان تفويض احدهما الى الآخر
الترجيح بلا مرجح فلا يلزم الترجيح بلا مرجح
احدهما دون الآخر بلا مرجح في الايجاد
تمام الواجبين بالذات لان كل واحد
ما هو من خواص الواجب بالذات فلا يشتمل على جميع
رجحان لا يحقق ذلك الرجحان في الآخر فلا ما هو مختص
فاحدهما مختص في الآخر بما تفاوت بينهما اصلا فاذا كان كل واحد
فيما مختص على ما هو المختص في الايجاد والافاضة والتاثير بالمختص رجحان اصلا
تكلف تصور ان يختص تمام احدهما الايجاد والافاضة وتمام الآخر التفويض وتمام منهما ان
ان ما يصدق عليه انه واجب الوجود بالذات يجب ان يختص فيه جميع خواص الواجب بالذات
ويمتنع بالذات سلب شي من تلك الخواص عن ما فرض انه واجب الوجود بالذات ان يختص فيه الوجود على ما هو
ثم نقول ان واجب الوجود مع قابل الوجود لا يمتنع سلب افاضة الوجود
قابل الوجود مع قابل الوجود من ما هو واجب الوجود
على قابل الوجود
لانك قد عرفت انه
يمتنع

بالذات

بالذات
يجب شي من خواص الواجب بالذات عن الواجب بالذات فيلزم سلب
الواجب بالذات ومن الواجب بالذات سلب خواص الواجب بالذات عن الواجب
عليه انه والايجاد من الواجب بالذات ان يكون في عالم المحسوس ذلك
الافاضة بسلب خواص الواجب لا يجوز ان يكون الانارة والاضاءة ومع
يجوز سلب خواص ان يعلم فابل الانارة هذا النفوس بعض
بالذات وقد عرفت ان هذا والانارة على ما هو فكان هذا الانارة والانارة
بالذات يمتنع وغير جائزة والانارة على قابليها على الاخر فكان الاضاءة
ثم ان مستقلتان في امر الاضاءة والانارة على الاخر وجود فابل الانارة ابع
الشمسين امر الاضاءة لانه لا تصور كون الشمس موجودة ومع الشمسين الاضاءة
فرض احد معقول لانه لا يتصور فيها فكذلك لا يصح ان لا يحصل من
غير صحيح وغير معقول لانه لا يتصور البطلان لانه ثم فيلزم سلب خواص
على الآخر فقط بناء على ان احدهما فوض امر الاضاءة والانارة العقليتين في المحصلين
لا تفاوت بين سلب عاصة في سلب احد الشمسين في الاضاءة
ثم نقول بعض احد الشمسين الحسيتين عن الشمس الحسيتين
الاضاءة والانارة العقليتين عن شمس عالم العقل بان ما عرفت سابقا وبالجملة
بين وجود الشي مع سلب ما هو خاصة له عنه والحق بطلان السببين المذكورين
علمت وبين ان انتفاء من الفاز من ان جوز ذلك ابن تحف ذا د د
لانه كما ان نظام العالم الحسي انما هو بالشمسين الحسيتين
كذلك ايضا النظام العقلي من الشمسين
العقليين والنورين
الحقيقيين

بل يكيت الانور بدرجة
النور الحقيقي بذاته والنور بدرجة ويكون ظهوره بكون باعتبار ايضاح
واحد قائم بذاته ويتنور باعداده به ولا يبعد ان يكون علي من اسقاط عمن وليد
لذاته ويتنور بسبب الارتباط به والوصيين بحصله والوسائط انفصيلا والاحتمال
ولوزه به وسبب الدين بحسب انه قال المحمدين الحنفية الحجج بما ذا ان انفصيلا الاعيان ان يكون
عن امير المومنين ويعيوب انه قدس سره اشارة الى الحجج امر كلي الكلي الاعيان البهم
عليها الصلوة وعليها السلام لو كان آلهة افرطه به اثر بين الواجبين بالذات النعين اقوان تحصل الفاعل
التوحيد فقال لو كان ان القدر المشترك والشخص بعين بكليف بعض الواجب
الرابع ايضا باطل لان التخصص لان الكلي سيهم المحصلات مجعوله مفصلات انه لو تعدد الواجب
علة فاعليه للامر التخصص ضعف مفصلات انه بملك ان لا يحقق
ويجب ان لا يكون الفاعل والجاعل فطرتها لوثا لعنهم الله يلزم ان فساد السموات
والجاعل امرا كليا ومجعوله امرا انحصابا اليه المشركون اصلا فيلزم الكون او ما تحت
بالذات العياذ بالله على ما ذهب اليه المعلولات ما فوق الكون باعون
وجود شئ من الممكنات راسا ووجود شئ من اسوا اركان الشركين وهم
والارض وما بينهما بل وعالم الامكان راسا ولما كان الكلام مع المشركين وهم
الكون وسواركان بجود امرفا او ماديا ولما وقع الاقتصار على فساد السموات
للحس معطلون للعقل وقائلون بالآلهة وهو الآلهة ولا ترتب الفساد ولم يكن
والارض ووقع الاتيان بلفظ الجمع وهو الآلهة شرحا وعلى ما ذكرنا
موقوفا على الاتيان بلفظ الجمع المذكور على ما عرفت لو كان فيهما آلهة الا الله
اندفع ما يقال انه يتال ويقول انه لو قال الله تعالى لافادة الآية ح ارجح من الاثبات
لفسدتا لكان اشد في نفي الشرك عنه تعالى لافادة نفي آلهة واحد غير الله تعالى ونفي ما فوق
بلفظ آلهة بدل الآلهة نفي آلهة بخلاف ما اذا وقع لفظ
الواحد ايضا الجمع وهو لفظ الآلهة فانه
يفيد

بجب

بحث الظاهر
نفي الآلهة لا نفي الوجود بكلية ان لو كان آلهة
نفي الآلهة وبكليته ان لو ان الله تعالى نفي الآلهة
غير الله ايضا آلهة واحد غير الله تعالى بشهادة منها نفي يكون صريحا ان يكون
استفادة نفي آلهة الا الله لفسدتا كما انه آلهة واحد غير الله يكون منكورا غير محصور نفي
لو كان فيهما آلهة الا الله استفادة نفي آلهة تابعة بجمع منكورا متصل ومنقطع
غير الله تعالى يكون صريحا وكلمة الا اذا كانت للاستثناء فتمان متصل منه
ذلك انه قد تقرر في علم النحو ان الا الاستثناء لان يكون المستثنى
بعض غيره ولا يجوز حملها على الا المستثنى معلوما بان يكون معلوما جاء ب
المتصل معتبرا ان يكون دخول المستثنى في المستثنى الا الذين امنوا للمستثنى
مستغرقا للمستثنى نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين منه جاهر
القوم الا زيدا وبالجملة معتبرة في المتصل ان يعلم ان الاستثناء المتصل
وشاملا له والمستثنى يكون محصورا وشمولا والا لم يصح الاستثناء المتصل معتبر
فلا بد من العلم بالحاضرية والمحصورية ليصح الاستثناء في المنقطع
ان يكون عدم دخول المستثنى منه معلوما نحو جاء القوم الاحمار او اذا كانت
كلمة الا طائفة جمع منكور غير محصور فلا يجوز حمل الا على الاستثناء لانه لو حمل
على الاستثناء فلا يخ من ان يكون متصلا او منقطعا ففي المتصل لا بد من العلم
بدخول المستثنى في المستثنى منه وفي المنقطع لا بد من العلم بعدم دخول
المستثنى في المستثنى منه ولما كان الواقع قبل الا جمعا منكورا غير محصور
وجمع المنكور الغير المحصور لا يعلم منه شموله لما بعد الا بل كل واحد منها
محتمل فلا يصح حمل كلمة الا على هذا التقدير على الاستثناء الا ان احتمال دخول
المستثنى في المستثنى منه لا يكون كافيا في المتصل بل لا بد من العلم
بدخول المستثنى في المستثنى وكذا احتمال عدم دخول المستثنى

المستثنى
منه لا يكون كافيا بل لا بد من العلم بعد بدلية الا اذ كانت الاستثنائية
في المنقطع فظهر ان كلمة بل لا يستقيم جعلها على [illegible] اذا جعلت الا لو كان منه
الدخول ايضا فظهر ان يكون غير محصور فلا [illegible] اغمضنا عما ذكرنا في قوله تعالى من المستثنى
واقعة بعد جمع منكور غير محصور وحينئذ والضابطة لو كان لفظة الله بالبدلية من المستثنى على تقدير
بل لا بد ان يكون كلمة غير وان احدهما ان لفظة الا وقوعها بالبدلية فيكون الكلام على
على الاستثناء يلزم [illegible] بان رفع فيكون ما بعد الا تط فيكون الكلام في المعنى
منهما الهة الا الله واقعة بان البدل منه في حكم الا الله لفسدتا فيلزم ان المعنى
وهو الهة وقد صرح النحاة بان البدل منهما الهة الا الله لفسدتا [illegible]
سقوط المبدل منه هكذا لو كان فيهما موجود سوى الله تعالى لفسدتا فيلزم فوت الغرض المسوق
لانه لا استغناء وشرح انه لو كان فيهما ايضا وثانيهما انه يلزم فوت استثناء
مع كونه ليس المراد يكون فاسدا ايضا لانه مطلقا لانه اذا جعلت على الا
له الآية وهو اثبات التوحيد ونفي الشريك لله تعالى يستثنى منهما بالفساد
بصير معنى الكلام هكذا لو كان فيهما آلهة يكون الله تعالى مستثنى
فيلزم ان يكون لزوم الفساد وانما هو على تقدير كون الله تعالى داخلا فيهما فلا
من الآلهة اما لو لم يكن الله تعالى مستثنى من الآلهة بل يكون خارجا ونفي الشريك
يعلم منه لزوم الفساد وعلى هذا التقدير ايضا والحال ان المقصود كلمة الا بمعنى الغير
سواء كان الله تعالى مستثنى من الآلهة اولا فلا بد من حمل الآلهة غير الله تعالى
ليحصل المقصود ويصير معنى الكلام حينئذ لو كان فيهما آلهة غير الله تعالى
لفسدتا فوصف الآلهة بالغيرية يفهم منه ان كون الآلهة المتعددة بالغيرية مطلقا
صار سببا للفساد ومختار الفساد وهو الآلهة المعبودة على كون الآلهة غير الله
فوصف الآلهة بالغيرية مشعر بان المدار على كون الآلهة متحققة
تعالى ومنشأ الفساد وهو هذا فكان الغيرية كذلك بحقق والتباين
في الآلهة

اثنين واله
غير الله تعالى ايضا بتعليم المنفية سواء كان الآلهة جنس
واحد غير الله تعالى الكريمة ان الالهية للفساد وجاءته بتصريح
من سوق الآية الكريمة استقر فالفساد اثنين او جاءته بنصرح والاثبات
بالغيرية يكون الله تعالى واحدا او اثنين يكون اثنين بالالهة واعلم ان المتكلمين
الا الله الذي غير الله تعالى المتعددة بالغيرية يكون التمانع التابع والتمانع
وظاهرها هو ان الالهة المتعددة مع الكلام هو ان الالهة مع الشارة الى برهان التمانع اشارة
على جعل الا الله صريح الآية هو ان آلهة الا الله لفسدتا الآية الكريمة
قالوا ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة والحال انه ليس في الآية الكريمة ان تعدد الآلهة
على ما يجي نقل تقريرهم ذلك البرهان عنهم الى ما جر الآية ولا يكون منبعث
الى التمانع والتخالف اصلا بل الاستغناء وبيان الفساد ولا يكون المطلوب
وتكثره موجب للفساد وعلى ما عرفت بالتعاون فيه العقل فهو بعيد
بالحمل على التمانع والتخالف بل بابي طريق برهان بحيده العقل الى الدواني من
الذي هو اثبات توحيد الواجب جل شانه وقال المحقق الدواني الا لله الاهو
للعقائد العضدية في شرح قول المص ولا شريك له بقوله تعالى لو كان
ولقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واعلم ان التوحيد اشارة
اما لحصر وجوب الوجود او لحصر الخالقية او لحصر المعبودية والاول قد يستدل
الى دليله في نفي الشرك وقد يستدل عليه بانه لو تعدد الواجب لكان
لمجموعهما ممكنا لاحتياجه الى كل واحد منهما فلا بد له من علة فاعلية مستقلة
وتلك العلة لا يكون نفس المجموع ولا احدهما ولا غيرهما اما الاول فلاستحالة
كون الشيء فاعلا لنفسه واما الثاني والثالث فلاستلزام
كون الواجب معلولا لغيره وقد اشار
والثاني
اليه

في الارادة … فلا يلزم ان يكون
وقد قيل انه يجوز ان يتفقا فلا يلزم من امكان … ارادة احديهما
ارتفاعهما لجواز ان التعدد يستلزم بعضهما فلا يستلزم ارتفاع الارادة
ويمكنه ان يقال ان التعدد اما ان يكون مع التخالف او لا والكل محال اما الاول فلا يستلزم … ان يكونا متساويين واما لان
التخالف وعلى تقدير شيء منهما والكل … وقد فرض … التخالف لجواز ان يكون الغالب منهما
او كليهما او لا يحصل شيء منهما … امكان التخالف … او الغالب منهما
الآخر عاجزا فلا يكون خالقا … يستلزم امكان … مقتضاهما الايجاد … بقدرة كل واحد منهما
النقيضين فان منع … اما الان مقتضاهما الايجاد اما ان يكون بقدرة كل واحد منهما فقط وعلى
بحيث يستحيل اختلافهما فالجواب انه لا نم … منهما كاف او واحدهما كاف … الثاني يلزم عجز
ارادتهما يقتضي الاتفاق … العالم او لا شيء منهما … واحد وعلى الثاني يلزم … الآخر
وارادته كافية في وجود … التامين على معلول واحد وعلى الثالث لا يكون الآخر
الاول يلزم اجتماع المؤثرين … الا بالاشتراك الآخر وعلى الثالث انما يلزم العجز اذا …
لانهما لا يمكن لهما التأثير الا بالاشتراك … لا يخلق … قادرا على الايجاد
خالقا فلا يكون الها فمن يخلق كمن لا يخلق … انما اذا كان كل منهما … العجز كان
القدرة على الايجاد بالاستقلال اما اذا كان … بالاشتراك فلا يلزم العجز … وذلك لا يستلزم
بالاستقلال ولكن يتفقان على الايجاد بالاشتراك كان في حملها وذلك …
القادرين على حمل خشبة بالانفراد وقد يشتركان … انما يلزم العجز لو اراد كل
عجزهما لان ارادتهما تعلقت بالاشتراك لانا نقول العلق ارادة كل واحد منهما
واحد منهما الاستقلال ولم يحصل … المحذور الثاني
ان كان كافيا لزم المحذور الاول وان لم يكن كافيا لزم … المسائل
والملازمتان بينتان لا يقبلان المنع وما اورد … الصورة ينتقض في
في سند المنع لا يصلح للسندية اذ في هذه الصورة … المسائل الذي
كل واحد منهما …

لتعلق

يستقل … بالبيت … البيت …
في الجملة قدرة … القدرة … القدرة …
الصادر من الآخر … منهما … الا تعلق القدرة …
بمجموع السببين … بالسبب التام … منهما وهذا … والثالث … الايجاد
فاعلا مستقلا … والتعدد … النقصان … التوزيع … عليه اجماع
والارادة ولا يتصور … فيه … ينصف … الدلائل السمعية … عن الاشراك في العبادة
سوانح الوقت … ربه احدا فقد دل عليه … التوحيد … كلامه واعلم ان
وهو ان لا يشرك بعبادة ربه احدا … اولا الى هذا التوحيد انتهى كلامه … انما هو
عليهم السلم وكلهم دعوا المكلفين … والله خلقكم وما تعملون … العلة الفاعلية … فالمركب
قال الله تعالى اتعبدون ما تنحتون … احتياج المركب … ممكنا بالذات فالمركب
قوله فتامل يحتمل ان يكون اشارة الى ان … اجزاء المركب … طريق اصدار المركب
لقدر احتياج الاجزاء فلو كان جميع الاجزاء … العلة التامة … والصدورية
يحتاج الى العلة الفاعلية باعتبار جميع … يحتاج الى … بعض … فالاحتياج
اصدار الاجزاء فهذا القسم من المركب … ممكنا بالذات دون بعض يكون ممكنا بالذات
الخارجية عنه ولو كان بعض الاجزاء ممكنا باعتبار الجزء الذي … المركب يحتاج
حينئذ الى العلة الفاعلية انما يكون باعتبار … فهذا القسم … ولو كان
دون الجزء الذي يكون واجبا بالذات … جزء واحد فقط دون جزء آخر … الى
الى العلة الصدورية باعتبار … فهذا القسم من المركب يحتاج الى العلة الصورية
جميع اجزاء المركب واجبا بالذات … احتياج … ولما كان جميع اجزائه
العلة التامة دون الصدورية لان احتياج اجزائه … فلا احتياج له
انما يكون لقدر احتياج … واجبا بالذات … الى العلة الصدورية

فيكون امكان ذلك القسم من المركب باعتبار العلة تابعة دون الصدوريه الخارجة عنه و وجود هذا القسم من المركب لازم لوجود اجزائه بالاسر فليس له علة صدورية خارجة عنه بل علة الصدورية هي اجزاؤه بالاسر والفرق بين مجموع الاجزاء والاجزاء بالاسر يظهر بالتامل الصادق لان الاجزاء اذا كانت متحققة في الخارج فيكون الاجزاء متصفة بالكثرة فيكون الموصوف بالكثرة موجودا في الخارج ولا شك ان الموصوف بالكثرة الخارجية ليس كل واحد واحد من الاجزاء لان كل واحد واحد من الاجزاء موصوف بالوحدة فقط ولا المجموع الاجزاء ايضا لان مجموع الاجزاء امر واحد متصف بالوحدة فقط فوجب ان يكون الموصوف بالكثرة هو الاجزاء بالاسر اي الاجزاء المتفاصلة المتغايرة الملحوظة بعنوان التفصيل فالفرق بين مجموع الاجزاء و بين الاجزاء بالاسر انما هو بالاجمال والتفصيل كالفرق بين المحدود وحده فكما ان معرفة المحدود تحصل من معرفة الاجزاء بالاسر اي الاحاد المتفاصلة المتغايرة الملحوظة بعنوان التفصيل كذلك يحصل وجود المركب من الواجبين بالذات من وجود اجزائه بالاسر اي الاحاد المتفاصلة المتغايرة الملحوظة بعنوان التفصيل ويحتمل ان يكون قوله فتامل اشارة الى بحث آخر و هو انه يثبت بالبرهان وجود الواجب بالذات و وجود الممكن بالذات ثابت بالبديهة فيثبت وجود موجودين في الخارج و في اي موضع يتحقق وجود امرين في الخارج يجب ان يتحقق وجود امر ثالث في الخارج ايضا و هو الاثنان اي الامر المتالف من الواحدين الخارجين و هو شيء مركب من جزئين موجودين في الخارج لانه كما ان الموصوف بالوحدة و هو الواجب بالذات فقط و الممكن بالذات فقط

موجود في الخارج كذلك الموصوف بالكثرة موجود في الخارج و هو الاثنان المتالف من الواحدين الخارجين فكما ان الوحدة ثابتة بحسب حال الخارج وموصوفها موجود في الخارج كذلك الاثنينية ايضا ثابتة بحسب حال الخارج وموصوفها يجب ان يكون موجودا في الخارج لان كل صفة ثابتة لموصوفها بحسب حال الخارج يجب ان يكون موصوفها موجودا في الخارج كما يظهر بادنى التفات ولا شك ان الاثنين الموجود في الخارج ليس هو الواجب بالذات فقط ولا الممكن بالذات فقط بل الاثنان الموجود في الخارج انما هو المركب من الواجب بالذات ومن الممكن بالذات الموجودين في الخارج فبما ذكرنا فيما ذكرنا ثبت وجود مركب موجود في الخارج المتالف من الواجب بالذات والممكن بالذات اذا تمهدت المقدمات فنقول قد ثبت مما ذكرنا ان المركب من الواجب بالذات والممكن بالذات موجود في الخارج و ذلك المركب ممكن بالذات لاحتياجه الى كل واحد من جزئيه وكل ممكن لا بد له من علة فاعلية مستقلة و تلك العلة لا يجوز ان يكون نفس المجموع والا يلزم كون الشيء فاعلا لنفسه و هو محال بالبديهة ولا يجوز ايضا ان يكون جزءا من اجزاء ذلك المجموع علة لنفسه لان جزء الشيء اذا كان علة لمجموع ذلك الشيء يجب ان يكون ذلك الجزء علة لنفسه ايضا لان ذلك الجزء داخل في الصادر عن ذلك الجزء فلو كان الجزء الذي يكون ممكنا بالذات علة فاعلية مستقلة بالتاثير في ذلك المجموع المركب من الممكن بالذات والواجب بالذات يلزم محالان احدهما كون الشيء علة لنفسه وثانيهما كون

الممكن موجود لان والا فلا

بالذات بالذات يكون ممكنا لان

الواجب ان الجزء الذي تركب منه الواجب اي والمفروض ان الواجب بالذات

المفروض ان الجزء الذي المركب منه لذلك المركب علة فاعلية موجدة للواجب

بالذات علة فاعلية لذلك الجزء وهو بالذات علة فاعلية لذلك المركب

بالذات والممكن بالذات العلة الفاعلية لذلك يكون الممكن بالذات علة فاعلية ونا

فيلزم ان يكون تلك العلة بالذات فيلزم ان يكون واجبا بالذات بنفسه كما عرفت والجزء

ان الواجب بالذات جزؤه الذي يكون الشيء علة لنفسه وهو فيه الاستحالة

وهو فطر الاستحالة ولو كان الجزء احد بما يكون علة فاعلية له وهو ان يكون

الذي يكون جزءا له يلزم محالا ان ايضا وجوده لعلة فاعلية العلة الف عليه

كون الواجب بالذات مستقلا في كل واحد من اجزائه لذلك المركب ايضا فاعلا

عن نفس ذلك المركب ومن

عن ذلك المركب ومن جزئه لان الامر الخارج

الممتنع بالذات ولا شك في ان الممتنع بالذات لا يكون الا

لا مقصود منه ان يكون علة موجدة لموجود ما

ذات ما فرض من الجزء لتركيب الواجب بالذات

للممتنع بالذات فيلزم كون وجود الواجب مستغنيا ويلزم ايضا كون الواجب معلولا

فيلزم انقلاب الممكن بالذات فالمركب من الواجب بالذات والممكن بالذات يكون

مع المركب من الواجبين بالذات في لزوم المحالات المذكورة وما هو جوابكم فهو

جوابنا والحاصل ما ذكرنا في الوجه الاول لكن بدون زوائد في قدر ما نحتاج اليه في الاثبات

معناه ان التوحيد الذي يكون باعث رجعه الى كثيره دون حصر

وجوب الوجود قد اثبتنا اليه في الاثنينية ذلك تامل

لانا قد بينا بما سبق ان نظائره

الكلية اشارة الى

حصر

وجوب

وجوب

الوجوب العيني فان جميع اجزائه يمتنع بعد يجب الا ان يتحقق ذلك الثاني

اليه وقوله لانتفى كاجزاء وحاصل البحث في الايجاد ومع ذلك جاز بينه

على قوله لم يمكن كل واحد منهما مستقلا في الايجاد ومع ذلك جاز ان يكون

انما يلزم لو لم يمكن كل واحد منهما مستقلا فلم لا يجوز ان يكون حال الاثنين

مسلم لجواز ان يكون الذين تلك الجهة العينية فلم لا يجوز ان يكون قدرة العباد لا

في الايجاد كافيا في شأن القادرين الذين يكون ان الزيادة والنقصان في قدرة

ومع ذلك يجوز ان ينقول بان تكون فيما ان الزيادة والنقصان الا ان قدرة

ايضا كذلك وحاصل قوله لا انا نقول جل شأنه فلا يجوز بينه بسيط حقيقي في النهاية

يكون بحالا واما قدرة الواجب جل شأنه فكان ذاته جل شأنه بسيط حقيقي في نهاية الكمال

الواجب جل شأنه يكون عين ذاته الواجب قدرة ووجوبه بالذات فلا

يكون كل واحد منهما مستقلا لا نقص فيها ولا يتصور فيها نقص اصلا واما القادرين الذين

ومع ذلك يكون كل واحد منهما مستقلا في خلق شيء بعينه

قدرتهما من الاستقلال ولا يلزم لوازم العلتين المستقلتين على معلول

واحد فلا يلزم النقص في القدرة الكاملة التي يكون لكل واحد منهما بان ينقص

شيئا من قدرة كل واحد منهما نصف القدرة ثم نقص القدرة ان نقص لا تنقص

ان النقص في القدرة بين ان نقصين على ما مر تحمل تلك الجهة العينية

لا يجوز في القدرة الوجوبية على ما عرفت فيقال بين القادرين الذين يكونا

واجبين بالذات بالذات بالقادرين الذين

يكونان ممكنين بالذات قياس مع

الفارق لان بطلان التالي

لا يكون

موجبا نسبته ببطلان
لابطال المنع لا يلزم من ابطال السند قد صار سند
ابطال السند المذكور لانا نقول هذا المذكور فصار هذا السند المذكور ابطال المنع
المنع المذكور لانا قدام على الاقدام على المنع وبعد ابطال السند المذكور ابطال العجز
باعثا للجراءة على الاقدام على المنع فابطال السند الشريف على ترجيح علمه
باعثا الاستشناء المانع المنع المذكور فاقع في حاشية السيد الشريف آنها امن
يظهر الحق وينكشف بطلان الكلام واقع في حاشية المحقق فلا يكون الا له التعدد والبين
على تقدير السند ومثل هذا الكلام الثالث لا يكون الاخر ان يكون الاله التعدد ان يكون الخالق
كما لا يخفى على المتتبع وقوله وعلى الثالث يحتمل في بادى الراى ان يكون
يخلق بحكم لا يخلق بحكم تامل لانه يحتمل استقلال في الايجاد ومع ذلك يكون احدهما
العياذ بالله ويكون كل واحد منهما مستقلا بناء على انه يجوز دون الاخر
ان يكون الاصلح تفويض احدهما
ومع هذا لا يلزم ان لا يكون علاقة الا
وما ذاده يجوز ان يخلق ولا يخلق غير نافع ذلك
يكون بحيث لا يجوز ان يكون بحيث ان لم يكن
قدرة الخلق والايجاد بل لم يلزم قدرة الخلق والايجاد
ويعود بهذا المعنى صفة الصانع والخلق والخلق والموزون ان يكون واحد
لا الا اليقين فيما يخلق فيه يكون في قدرة الخلق والايجاد فذلك يكون احدهما قادرا على الخلق
فارجع ما نقض فيه وبهذا البحث يندفع بما حققناه سابقا في ابطال التفويض المذكور
دهما ثبت البرهان انه ان اذ ابطل المعتزلة للمعتقدين والمعتقدين يا ارحم الراحمين
لا اله الا الله مما ذكره هو الشبهة الواردة على كلمة التوحيد وهو قوله
واقع بعد الا في كلام هو ان النحويين هم جعلوا ان المستثنى اذا كان
منه مذكورا او كان جائزة القوم
نصب الا زيدا الجبر

واذا كان

واذا كان الكلام مستثنى
واقعا بعد الا في كلام ذو المستثنى بعد الا زيدا جائز فيه النصب وبطل الا ثابت بعد ما قدر القوم كرى
غير موجب وقد قدر الا زيدا جائز فيه المستثنى منه وبعد الصورة الثانية عن العقد مرئي
منه نحو ما جاءني القوم الا زيد عن البدلية عن الوجهين في الصورة على البدلية عن العالمي
على الاستثناء والرفع على البدلية وجوب الاولى جائز فيه القوم الا زيدا بالرفع على جميع البدلية
وجوب النصب في الصورة الاولى وجاز فيه القوم الا زيد بالرفع على البدلية
بانه لو قرئ في مثال الصورة الاولى والبدل ابدا ذلك اذا قلنا ما جاء في القوم الا زيد فالاول من ابدلا
بصير التقدير جاءني الا زيدا الصورة الثانية فانه اذا المستثنى فضيل التقدير ما جاءني الا زيد فلا فائدة من المتشر ان
زيد يلحق بخلاف الصورة الثانية قط فنصير التقدير فيقال الاشكال
عن القوم يكون القوم من حكم اذ المتعدد السقديات فيقال الا ان في
عدم مجئ احد غير زيد ولا تصور فيه
الاختلاف والنوع الساقط لها جواب فيكون المستثنى
لا يلزم المستثنى بالرفع لا غير في استعمال كلمة التوحيد
بالرفع لا غير منه المذكور وقد وقع المستثنى
كلام غير موجب والمستثنى
واقع بعد الا في
كلمة التوحيد
المستثنى منه وهو الرفع وقد عرفت ان المبدل منه في حكم
فيكون المستثنى بالرفع عن محل المستثنى منه لان يكون
لا ان المشغل نصب المستثنى فيهما صحيح
لا اله الا الله والكلام بهذا المعنى مع انه غير صحيح في نفسه لا يكون مراد الا هو على
كما لا يخفى على الاحد والجواب ان مذهب الشيخ علي ام تلك وهو جعل الا بمعنى غير وكلمة التوحيد
على الاستثناء وان لا يحمل على الصفة ولا يصح حملها على الاستثناء بينها لان لفظ الله
في كلمة التوحيد نكرة واقعة في سياق النفي والنكرة الواقعة
سياق النفي تفيد الشمول والاستغراق فيكون المعنى لا اله
الا الله على تقدير كون كلمة الا بمعنى غير على
الاستثناء ان لا اله المتعدد
الذي يكون

الله تعالى مستثنى منه نفى
تعالى موجودا بالفعل فلا يلزم من استثنائه منها على
منه لا يكون الامكان العام ان الله تعالى كلمة التوحيد منها
او بالامكان الذى لا يكون المقصود فى كلمة التوحيد مستثنى منه
الآلهة المتعددة الذى لا يحصل المقصود الا ان يستثنى منه او لا يكون مستثنى او اثبات التوحيد
بل يكون داخلا فيه فلا يحصل الاستثناء الا ان الله تعالى وعدم الاله كلمة التوحيد
لتقدير جعل كلمة الا فيها على الآلهة مطلقا سواء كان الله تعالى مستثنى فيكون كلمة الاله
على تقدير نفى تعدد الآلهة وحصر الآلهة عليه تعالى فلا دخل لها على الصفة فيكون العام ونفى الاله
بل يكون داخلا فيه الا على الاستثناء بل لابد من جعلها على الصفة او بالامكان العام المتعدد
اصلا فلا يجوز جعل كلمة الا غير الله موجودا بالفعل الله تعالى لغير المنفصل
بمعنى غيره ويكون المعنى حينئذ الاله غير الله ولا يلزم المحذور اصلا ويكون كلمة
ان غير الله فى كلمة التوحيد فاذا ثبت ان غير الله تعالى منتف بانه غير الله تعالى
فوجب الحمل على الصفة وعلى تقدير الحمل على الاستثناء لا يحصل المطلوب
قدر موجود فى كلمة التوحيد محذوف على تقدير فلا يخلو ان تقدير موجودا او ممكنا فان
ويكون الاله الموجود منحصرا فى الواجب جل شانه فيلزم نفى الشريك بالفعل لا نفى
امكان الشريك فيجوز ان يكون الشريك ممكنا والحال ان الشريك الواجب
جل شانه ممتنع بالذات وان قدر ممكنا فيلزم ان يكون كلمة
كلمة التوحيد ان الشريك الواجب جل شانه
لا امكان له بل يكون ممتنعا
بالذات

واما
ان يكون موجودا بالفعل
جل شانه موجود منها ان يكون
فلا يفهم منها بل بانهم جل شانه وجواز ان يكون
النظر هو احتمال وجود الواجب بالفعل والحال ان التوحيد وجواز ان
وجوده جل شانه لا وجوده او وجود الواحد فقط وثانيها ثبات الا واحد
واجب الوجود بالذات موجود واجب الوجود بالذات وبه ان يكون ان وجود
مطلبين احدهما اثبات وجود واجب الوجود بالذات ومن جهة ثبات وجوده او التوحيد
الموجود الذى هو واجب الوجود بالقصد نار اثبات توحيده ويكون من المقصود ان
ويكون نفى شريكه بالذات بعد اثبات الوجود كما هو المطلب التكلم
عنه لان اثبات التوحيد بعد اثبات الوجود لكلمة لا هو ممكن وما دل
جل شانه بالبرهان فيلزم ان لا يعلم فى كلمة التوحيد ان يجوز ان
علم ابن ابطال عليه الصلوة واجب الوجود بالذات فيكون وجود
ثم انه صلى الله عليه الصلوة والسلام بجميع العقلاء اثبات التوحيد واعلم ان اصل وجود الواجب
على اقرار قلب عليه الصلوة والسلام فى نهج البلاغة الكلام يعيوب الدين الموجود
عن علي عليه الصلوة والسلام قال عن القاص وهو الذى شهدت اعلام التوحيد
بالذات فاعرض عليه الصلوة والسلام ان علت وجود واجب الوجود
عليه وقال الا من تعرف اذا لم يدرك شيئا منه
من الاحوال فى السر كمغفار

... في بلدة ... ثم ركبنا سفينة
بلد كذا البحر فركبنا فاتفق في البحر السفينة في الغرق وفيه
احتجنا الى سفر البحر فبعد قطع ... حتى خرجت في الامواج وذلك البلد
ووصلنا في السفينة فاخذت الى الساحل ... ملاطم ... ان
طوفان وانكسرت السفينة ... تلك ... النجات حين ... فقال عليه الصلوة وذوات
المنكرة فوقعت الامواج ... للزنديق بل كنت ... نعم فقال عليه الصلوة والشيء حق
فقال عليه الصلوة والسلم للزنديق هذه الهلكة فقال الزنديق نعم فقال العارف ان الشركين لم يكونوا
الاهوال الى من يخلصك من هذه او نعم ما قال العارف ان البعض ... وقالوا اولئك شفعاؤنا
تعالى فصدق الزنديق وصار موحدا وذكر المفسرون ... شفعاءهم ... ان الشركين
والشمس ... ان كان ... بل جعلوا آلهتهم ... الواجب ... منكرين لوجود
منكرين لوجود الواجب جل شانه ... ثابت بالاتفاق ... في وجوده

[illegible]

الصحيح السفاد ... المخصوص ... ولانه ... الا انه
وشبهها انه ... تعليم له ... ولانه لا يدل ... سواء ... فانه ... انبيا
في نفسه ... ولا يوصف ... ولا يصلح له ... عليه ... الا الله ... ان الله ...
لانه يوصف صفاته ... الا الله لوحيدا ... عليه ... تغيير سورة ... عليه
اسم ... الشرك ... قول لا اله ... لا ... عليه ... النجم ...
لو كان ... وصف ... الكن ... العباد ... علم بالغلبة ...
الشرك ... وصف انه ... بالعبود والذي ... يكون ... الاصل ...
كالعلم مثل النجم للثريا ... اختصاصه ... اصالة ... بالغلبة
الاسماء الاعلام لغلبته ... وصاحب ... ان الله ليس ...
فكلام ... السفاد ... علم ... ان ...
بالاصالة ... يستدل السفياد ...

[illegible]

وتحصيل الجواب ... بيانه

المطلوب في سورة الاخلاص ... نفي المطالب

عنه ان في الاول نفي ... الواجب والثاني نفي ... واحد ... وبعد ادراك الذات

الى المطلبين الاول مطلقا من ذات او وجبا او وجبا بالذات ذلك العلم الثاني التشخص المستفاد

الى نفي الجزء جزء خارجيا او الوجوب بالذات ان ذات او وجبا والمطلب الثاني الاولوية

سواء كان الجزء ليس لواجب الوجوب ... ان ذات او وجبا او وجبا ذلك العلم التشخص

القسمة جزئيا الليس له تعالى انه احد ... خارجيا او ذهنيا بالذات ذلك ... التعدد

الاول استفاد من قوله تعالى مطلقا سواء كان خارجيا ... في سياق النفي

احدية ليس له جزء مطلقا ... لم يكن احد كفوا له ... في سياق النفي ... له تعالى

من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد والنكرة الواقعة في سياق النفي ... وانداد له تعالى

تكون نقطة احد نكرة واقعة في سياق ... لا يخلق ... هو حي

والعموم الى ... الآحاد التي جعلها ... تعالى ... يخلق كمن لا يخلق ... وجوب

سبحو الشريك ... والكفوية له تعالى ... عالم كمن لا يكون عالما ... الوجود

قادرا ... لا يكون ... الكمالات وسائر ... العموم ... عموم الكفوية

كمن لا يكون حيا وهكذا القياس ... في سياق النفي فيفيد العموم ... العلم والقدرة والارادة

وكذلك كفوا ايضا واقع في سياق ... الكفوية باعتبار ... الصفات الاضافية ... كفوا احد

اي ليس لشيء من الاشياء ... الصفات ... ولم يكن له كفوا احد ... قوله

او غيرها من الصفات الكمالية او غيرها من قوله تعالى ... ايضا ... اشارة الى

تنبيهم نفي الشريك في الالوهية عنه تعالى ... المطلبين ... يكون اشارة

اشتبه عليه الفرق بين المطلبين ... الذي ذكرناه ... ولم يكن له كفوا احد

المعارض اشارة الى المطلب الاول الذي ذكرناه بل ... قوله تعالى ... ليس

تعالى الله احد اشارة ... الذي ذكرناه ... ان يكون ... الله احد ... في ان ...

المطلب الثاني الذي ذكرناه ... تعالى الله احد ... وايضا ... ليس

تأكيدا ... تعالى ... وايضا ...

او لا ... دون ... ذكرناه

يلزم بيان اشارة ... بعونه ... آمين

قد تمت الاول الذي ... الحكماء الالهيين

الا المطلب عند علماء الدين ... لسيدنا محمد ... الطاهرين

المطالب ... والتبيين ... المرسلين محمد ...

واهل الكشف والصلوة والسلام على سيد ... بعد الالف

رب العالمين ... سنة ... وسبعين

... الهجرة النبوية

در تبیض نمک شاخ قوچ کوهی نیم بخشه گوگرد نیم بخشه سم اسب سوخته

اجزا را مساوی سحق نموده با گل ... و با سرکه خمیر کنند و بر آهن بقدر سطری ... گلاه

طلا نمایند و جفاف نموده بعد از آن بگل گیرند و بخشکانند و بهواری نهند تا سرخ شود

و بر آب زنند مجرب است   طریق آب گیری کارد یا قمراش   اول مصقول نموده

در آتش تابانند تا سرخ شود ... بر آن الحقه در روی نمد بسیار تر دم آن مصقول را

بگذارند و آهنی بر پشت آن مستحکم بگذارند و اندک لحظه بر نمد پهلوی راست و چپ را نیز

بر روی نمد مکرر بگذارند تا آنکه سرد شود   طریق آب گیری شمشیر بهمان نحو تابانند

در میان شمع و روغن ... که آخته غرق کنند و چند آن نگاه دارند تا سرد شود

بعد از آن روی شمشیر را بسیار خوب پاک نمایند تا سفید شود آنگاه بر آتش

بگذارند و ... روغن بر روی شمشیر بمالند تا وقتی که بر شروع سوختن ... کنند

از روی آتش بردارند و در میان روغن سرد نمایند دیگر احتیاج ... ندارد

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم الباب الثالث من المنهج الرابع من الحبل المتين

في المواريث وفيه مقدمة وخمس مطالب اما المقدمة فاذكر فيها قبل الشروع
في نقل الاحاديث اشارات وجيزة الى حل مهمّ لا بد لمن اراد الخوض في هذا
الفن من القائها ليصير على بصيرة من امره ولا يكون خابطا خبط العشواء
الى السهام واصحابها الفروض في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع
والثمن والثلثان والثلث والسدس وقد يعبر عنها بالنصف ونصفه و
نصف نصفه والثلثين ونصفه ونصف نصفه او بالربع والثلث وضعف
كل ونصفه فالنصف للزوج بدون الولد وللبنت والاخت الاعيانية
او للاب مع عدمها اذا لم يكن ثمة ذكر والربع للزوج مع الولد وللزوجة وان
تعددت بدونه والثمن لها اولهن معه والثلثان لما زاد على الواحدة من البنات
والاخوات على قياس ما مر والثلث للام مع عدم الحاجب من الولد والاخوة
وللاثنين فصاعدا من ولدها والسدس لكل من الابوين مع الولد وللام مع الاخوة
وللواحد من ولدها وتركيباتها الثنائية بعد سقوط المكرر احد وعشرون بعضها
ممكن وبعضها ممتنع فالممكن اجتماع النصف مع مثله وكل من البواقي
ستة والربع مع كل من الثلثة الاخيرة تسعة والثمن مع الرابع والاخير
احد عشر والثلثين مع الخامس والسادس ثلث عشر والسدس مع مثله
اربعة عشر وما سواها ممتنع وهذا الشكل متكفل تفصيل هذا الاجمال

الممن

النسب العددية اربع فان تساوى
العددان فمتماثلان والا فان افنى الاقل
الاكثر فمتداخلان والا فان عدهما ثالث
فمتوافقان في ادق كسوره
والا فمتباينان فاذا قسمت
الاكثر على الاقل

فان لم يبق شي فمتداخلان وان بقي قسمنا المعسوم عليه على الباقي
وهكذا فان لم يبق شي فمتوافقان والمعسوم عليه الاخير عاد لهما ومخرج
جزء وفقهما وان بقي واحد فمتباينان وربما يسمي الفقهاء رضوان الله
عليهم المتداخلين متوافقين لتوافقهما في كسر لا محالة ويطلقون على
التوافق بالمعنى الاعم وهو معتبر عندهم فيما بين الرؤس والسهام
فيردون الرؤس الى جزء الوفق وهو الكسر الادق فيكملون العمل
كما ستعرفه فمخرج الفريضة من الاقل كما في الابوين وثمان بنات فبين

رؤسهن سهمهن لتوافق بالربع فنضرب اثنين في الستة ليصح من
اثني عشر ولو عملت بمقتضى التداخل لغلبت اضعاف ذلك
الكسر اما مفرد او مكرر او مضاف وهو متحد ومتعدد او مركب وهي المعطوف
وهو اما ثنائي او ازيد ومخرج المفرد سميه وكذا المكرر ومخرج المضاف
مضروب مخارج مفرداته بعضها في بعض من غير نظر الى النسبة منها
فمخرج ثلث الثمن اربعة وعشرون ومخرج نصف سدس الربع ثمانية
واربعون والمركب الثنائي مخرجه مضروب مخرج احد مفرديه في الاخر ان
تباينا وفي جزء وفقه ان توافقا والاكثر ان تداخلا وفيما زاد عليه
ينظر النسبة بين مخرجي ثنائي ومفرد ثالث وتعمل بما يقتضيه كما عرفت
ثم بين مخرج الثلاثي والمفرد الرابع وهكذا ففي تحصيل مخرج الثلث
والربع والسدس تضرب الثلثة في الاربعة للتباين ونكتفي بالحاصل
للتداخل ولو كان التركيب رباعيا باضافة الثمن تضرب الاثني عشر
في جزء وفق الثمانية ليحصل اربعة وعشرون ولكنه
ان تلاحظ مخارج المفردات فالداخل تسقط ونكتفي بالاكثر والموافق
تستبدل به وفقه وكذلك تعمل بالوفق ليؤول التوافق الى التباين
فاضرب بعضها في بعض والحاصل هو المخرج المشترك ففي تحصيل مخرج
الكسور التسعة تسقط الخمسة فما تحتها للتداخل وتستبدل بالستة
نصفها لموافقتها الثمانية فيدخل في التسعة فتسقط والثمانية
توافق العشرة بالنصف فاضرب خمسة في الثمانية والحاصل في
السبعة والحاصل في التسعة ليحصل الفان وخمسماية وعشرون
وهو مخرج كسور التسعة   الوارث ان كان له
حصة مخصوصة سمي ذا فرض او بعمومه فقرابة واقسام الورثة

الضابط

العصبا سهم من التركة اما بان ياخذ كل فريق حصة منها بالفرض لا غير
او بالفرض والرد معا او لا بشي منهما بل بالقرابة او فريق بالاول
وفريق بالثاني او فريق بالاول وفريق بالثالث فالاول
كاخت وزوج والثاني كاب وبنت والثالث كابن وبنت
والرابع كاب وام محجوبة وبنت والخامس كابوين وابن ثم
اصناف الورثة ثلثة فصنف ياخذ بالفرض دائما لعنوان انه
لا ينفك عنه ولا يرث بالقرابة اصلا وهم الام والاخ والاخت
ومتعددهما منها والزوج والزوجة وصنف يرث تارة بالقرابة
واخرى بغيرها فرضا وحده او فرضا وردا وهم الاب والبنت
ومتعددها وصنف لا يرث الا بالقرابة وهم من عدا هو لاء
اذا اشتملت الفريضة على فرض مع رد فمن الفقهاء
قدس الله ارواحهم قسمة الفرض اولا ثم الرد بحسب الحصص ولو ضمت
الفريضة ابتداء على ما يقتضيه الرد الارباعي والاخماسي كما سلكه
سلطان المحققين نصير الملة والحق والدين في فرائضه لكان اخصر
ففريضة اب واربع بنات تصح على المشهور من ثلثين وعلى ما سلكه
قدس الله روحه من خمسة وفريضة زوجة وخمس اخوات على الاول
من ستين وعلى الثاني من عشرين وهذا الطريق مذكور في الاحاديث
الصحيحة كما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع انه اقراه صحيفة الفرائض
التي املاها رسول الله صلعم وخط امير المؤمنين ع بيده فوجد فيها رجل
مات وترك ابنته وامه للابنة النصف وللام السدس تقسم المال
على اربعة اسهم فما اصاب ثلثة اسهم فهو للابنة وما اصاب

سهما فهو للام و وجد فيها رجل ترك ابنة وابويه للابنة النصف
ثلثة اسهم وللابوين لكل واحد منهما السدس فلكل واحد منهما سهم
يقسم المال على خمسة اسهم فما اصاب ثلثة فهو للابنة وما اصاب
سهمين للابوين والحديث طويل وستقف عليه انشاء الله تعالى
ان صحت الفريضة فلا كلام وان كسرت على فريق واحد فاضرب روسهم
في الاصل ان باينت سهمهم وجزء وفقهما ان وافقته كابوين وثلث
بنات فيضرب ثلثة في الستة لمباينة الاربعة فالمسئلة من
ثمانية عشر ولو كن ثمانية ففي اثني عشر كما هو لموافقته في الربع ولو كسرت
على اكثر من فريق فاما ان يستغرق الانكسار جميع الفرق او يختص بالبعض
وكيف كان فاما ان يكون بين رؤس كل فرقة منكسرة وسهمها
وفق فيرد الروس الى جزء الوفق او لا يكون ثمة وفق اصلا فيتركها
بحالها او يكون في البعض فيتلك التبعيض يرد ذات الوفق وترك
عديمته على حالها وبعد العمل بما يقتضيه احد هذه الاحوال ينظر ما اليه
الحال الرؤس فان تماثلت فاضرب احدهما في الاصل او تداخلت
فالاكثر ما ولو توافقت فمضروب جزء وفق فرقة في عدد الاخرى والحاصل
في وفق الثالثة وهكذا او تباينت فمضروب عدد فرقة في عدد الاخرى
والحاصل في الثالثة وهكذا او قد لاح فيه هذا اربع وعشرون
صورة عليها تدور ساير الانكسار والاثنا عشرة المستغرقة
منها في الامهات من هذا الباب وهذا الجدول كان في توضيح
هذا الاجمال وتنقيح هذا الاعمال ومن الله العصمة والتوفيق

بسم الله الرحمن الرحیم

مقاتل کوید هر کرا حاجتی باشد
باید که غسل کند و دو رکعت نماز کناد
و در هر رکعتی یکبار فاتحه و سه بار
سوره اخلاص بخواند در مقامی نماز
کزارد که تنها باشد سلام باز دهد و
بهیچ طرف ننکرد و صد بار این دعا را
بخواند اکر پیش از هفته ان حاجت که
خواهد روا نشود بر من که مقاتلم لعنت کن

دعا اینست

بسم الله الرحمن الرحیم

یا دائم یا قدیم یا واحد یا احد
یا صمد یا فرد یا وتر یا ذا الجلال
والاکرام یا ارحم الراحمین

م تمت م

هو

اذا رايت الرؤيا في المنام فانظر الى الليلة
التي رايت فيها كم هي من الشهر ثم خذ لكل ليلة من الشهر سورة
من القران من اوله الى ليلة الرؤيا ثم خذ من السورة الاخيرة ايات بعدد الشهر
التي هي بعدد الليالي فالاية الاخيرة يكون فيها تفسير الرؤيا ه

هو

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد على آلائك والشكر على انعامك والصلوة
على اصفيائك من رسلك صل عليهم اجمعين سيما خيرتك منهم محمد الامين وآله
بقية الطيبين الهداة الى الحق اليقين وسلم تسليما دائما فاعلم ايها الذكي الفطن
ان الانسان بعد الوضع على نوع العلم بما هو الواقع فتحصيل العلم على التعلم
والتعليم على العمل بتحصيل العرفان والتسليم حاكمة بوجوب تحصيل العلم
والعلم مقدم على العمل والتعلم مقدم والطائفة مبتدئا بالاهم فالاهم ولما وفقني الله تعالى للتعلم ثم الاتمام
اقدم والحجة على اهل التعليم اسبق واتم ولما وفقني في اصول العقايد الايمانية
اهلي للتعليم احببت ان اهدي رسالة وجيزة على مقدار مهد بها
البرهانية الى اخوان الذين تذكرة وتبصرة ان الهدايا على مقدار الحكماء
وسميتها بالحق اليقين وتاسيت في تسييد مبانيها وتسديد معانيها باتيان البرهان ولم
حيث بذلت المجهود على تحصيل اليقين بالبرهان وما ارضى بالظن واحتمالا

ورتبتها بعدد حروف اليقين على اربعة انواع
في معرفة الواجب تعالى وصفاته وفي النبوة وفي المعاد وفي الامامة
وفي معرفة العوارض ونحن نعرف الواجب تعالى بالدليل الذي
وهو مرتب بعدد حروف النور على ثلثة اجزاء لعدم حصول نعيم الابد الا بالايمان والاتيان
سلوك طريق البرهان في تحصيل الايمان وهو المركب من اليقينيات الاولية
الشروع في المطلب من تحقيق وتقسيم وهو قسمان
من المحسوسات او المنتهية اليها بحيث يلزم منه لذاته يقين آخر وهو قسمان
اللم والان لان الاستدلال فيه اما من العلة الى المعلول او بالعكس فالاول
هو الاول والثاني هو الثاني واقامة الاولى في اثبات الواجب محال لانه واجب
بالذات فلا علة له واما صفاته الكمالية باسرها فتثبت بالثاني
لان وجوب الوجود يستلزمها

فهي علّة لها بهذا المعنى ولها ايضاً آثار معلولة يمكن العلم
بها منها والبرهان على اثبات الواجب تعالى هو ان الموجود ان كان ضروري
الوجود فالواجب والا فالممكن وطبيعة الممكن من حيث هي تحتاج الى
موجد وهو الواجب تعالى لا غير ثم اعلم ان الالفاظ المعبر بها
عن الذات والصفات بأي لغة كانت مشتركات لفظية لا معنوية
لاستلزامه التركيب من مطلق اقله الشيء والوجود ومقيده
ومطلق التركيب في حقه تعالى محال لاحتياجه الى الجزء ووجوب
الوجود مناف له وهذا اصل اصيل يجب التحفظ عليه والرجوع
اليه وهو باعتبار عموم الفائدة في بحث الذات والصفات
بالقدم على الكل حقيق الا ان توقف برهانه على اثبات
الوجوب بعثنا على تأخيره عنه وشبهة وجوب التصديق بها
وهو فرع تصورها مندفعة بانا انما نتصور على قدر العقل
نفي نقايضها لا اعيانها وهي كافية في التصديق كما نتصور
الموضوع في هذه القضايا بالمقاييس كما في تصور الممتنع الوجود

حيث لا يحصل في الذهن بنفسها ولا بمثالها لعدم المثل عنه
فالواجب واجب الوجود ممتنع التصور والممتنع ممتنع الوجود
والتصور وقد ورد النص عليه من الامام ابي عبد الله ع حيث
قال كل ما ميزتموه باوهامكم في ادق معانيه فهو مصنوع
لكم مخلوق مثلكم مردود اليكم وهذا من كماله سبحانه كما
اشار اليه الامام ابو عبد الله ع مخاطبا للزنديق ويلك
اذا عجزت حواسك عن ادراكه ايقنا انه ربنا بخلاف الاشياء
فمع قصور الادراك عنه فليخرج عن حد التعطيل والتشبيه
ولذا قال سيد العارفين ع ما عرفناك حق معرفتك وما احسن ما
قاله الحكيم في هذا المعنى انچه پيش تو غير از ان ره نيست غايت
فهم تست الله نيست . واعلم ان وجوب الوجود ليس من الصفات
بل هو كيفية نسبة الوجود الى الذات فالنزاع فيما انه عين
الذات غير معقول فتأمل في صفات الذاتية وهي
الكمالات التي يستحيل ورود السلب عليها بخلاف صفات الفعل

و[illegible] الضابطة مروية عن مولانا علي ابن موسى الرضا عليه السلم
في كتاب عيون الاخبار ورواه الشيخ الكليني قدس سره
ايضا واصولها الحيوة والعلم بكل معلوم والقدرة على
كل ممكن مقدور بمعنى سلب نقص الموت والجهل والعجز
والبرهان على اثباتها وساير الكمالات هو ان الواجب
الخالي عن كمال يكون مركبا منه ومن عدم هذا الكمال
على انه عدم ملكة لا عدم مطلق وهو موجود بوجود
موضوعه كالعمى بالنسبة الى الاعمى فلا يكون واجبا هف
لان وجود المركب فرع وجود اجزائه فمن حيث هو مركب ليس
بضروري الوجود لعدمه بعدم الجزء فوجوب الوجود يستلزم
الكمال لكل الكمال وهذا البرهان من خصايص افكارنا
بمن الله وحسن توفيقه فهو ليس بجوهر اي الموجود لا في
موضوع ولا عرض اي في موضوع بانواعهما ومقولاتهما
العشرة المشهورة لان جنسها الامكان وينفيه الوجوب

منزه عن الزمان وهو مقدار حركة الجسم الاعلى والمكان وهو
سطح المحوي في المحدد والحاوي في المركز وبينهما معا في
المتوسطات والجهة وهي مقصد المتحرك من حيث انه متحرك
على جهة الاقتران فضلا عن الافتقار الموجب للامكان
وايضا لو كان فيهما فذلك الكون اما نقص تعالى الله عنه
واما كمال فيلزم الافتقار في الاتصاف به اليهما وكيف
يفتقر الى ما هو ابداه فلا يجوز عليه الرؤية البصرية لاستحالة
شرايطها في حقه تعالى من الجهة والمكان والكثافة
واحاطة الشعاع البصري عليه او انطباعه عنده وغيرها
من الشرايط الغنية عن البيان فلو دل ظاهر على جوازه
فمحمول على الانكشاف التام في العرفان كما نص عليه مولانا
امير المومنين ع حين سأله عنه زنديق هل رايت ربك قال
كيف اعبد من لم اره لم تره العيون بعين الابصار ولكن راته القلوب
بحقايق الايمان بمعنى انه امنت به ايمانا كاملا بالبرهان به

العيان وله عرض عريض كالرؤية البصرية والفرد الكامل الكامل
كما قال ع لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً وهو الواحد
لا شريك له بمعنى نفي التعدد لا الوحدة العددية التي هي
من مقولة الكم المنفصل لان مقولات العرض منفية عنه تعالى
كما مر والبرهان عليه هو ان الواجب لو كان متعدداً لاشتراك
الكل في الوجوب ذاتيا كان او عرضيا فامتاز كل عن شريكه
بمميز فيلزم التركيب منهما فليس واحد منهما بواجب هف و
شبهة ابن كمونة المشهورة في التوحيد وهي فرض واجبين
بسيطين ممتازين بنفس الذات والوجوب عارض من
المعقولات الثانية والصفات الانتزاعية وليس موجودا
خارجيا فلا يلزم التركيب مندفعة بان الاثنينية مستلزمة لما
به الامتياز بل لما به الاشتراك ايضا فيلزم التركيب الملزوم للامكان
وعدم الوجوب في الخارج ح غير معقول كيف وبما واجبان
في الخارج وصدق المشتق في الخارج يستلزم وجود مبدأ الاشتقاق

فيه لعدم تاتي الانتزاع عن لا شيء فلو لم يكن الوجوب فيه لم يكن
الواجب واجبا فيه هف بل القول بالصفات الانتزاعية ربط
وشبهة لزوم الدور والتسلسل في عدمها مجابة بانتهاء السلسلة
الى الموضوع وتحقيقه ان ما بالذات للموضوع فهو بالعرض للعرض
كما في حركة السفينة وجالسها فلا محيص عن التركيب على فرض
التعدد ويمكن تفسير آية التوحيد اعني قوله عز وعلا لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا وبيان ملازمتها بلزوم امكان الكل وهو
ملزوم لعدم ممكن فضلا عن كونه على وجه النظام الا انه ح يكن
برهان التمانع كما فسروها به وتفسيرهم به مشكل لان حاصل
برهانهم لزوم ارادة كل نقيض مراد الاخر لو كان الاثنينية ولا يوجد
المرادان لتناقضهما والواحد منهما لاستلزامه عجز الاخر واحدهما لا
عدم الكل ملزوم لعجز الكل وبعضهم تمسك فعلية الارادة كما
ولا يفيد لعدم امكان التناقض حيث يجب كونهما حكيمين ولا حكمة
في المقابلين فهو ممتنع لان الممكن ما لا يلزم من فرض محال وقوعه ويمكن الكلام

الامکان بوجه اخر وهو ان لو کانا الهین اثنین لکانا متصفین
بنقص عدم التفرد وهو مناف للوجوب والبرهان الاخر علی
التوحید هو ان الاثنین اما ان یکونا متفقین من کل جهة
فیرتفع الاثنینیة او مختلفین من کل جهة فاحدهما ممکن
او الاتفاق من وجه والاختلاف من اخر فان کان ما به
الاختلاف کمالا فعدمه نقص او نقص فعدمه کمال فالواجب
واحد لا تعدد فیه واحد لا کثرة تعتریه احدی الذات
والصفات لاستلزام مطلق الترکیب الامکان ووجوده
ذاته وعلمه ذاته وقدرته ذاته وکذا سایر الصفات الذاتیة
لیس علما زائدا ولا علمیة ولا قدرة ولا قادریة وهکذا کما
قال سید العارفین امیر المومنین ع کمال توحیده
نفی الصفات تعالی الله الملک العلام عن اوهام الانام کما قال ع
الحمد لله الذی من انکره فانما انکر من تصوره فلنعتقد غایة
للوحدة معنی واحدا وهو انه لیس بممکن ولا نتعرض بزیادة التفصیل.

فی الصفات بروی خوب تو مشاطه دست باز کشید چه
شرم داشت که خورشید را بیارآید فالصوفیة ان ارادوا بالوحدة
الوجودیة ان الوجود الواجبی الحقیقی واحد بمعنی ان الامکانی
بالنسبة الیه کالعدم او ما یؤول الیه فقالوا حقا والا فظاهر مقالهم
سفسطة کما لا یخفی وهو القدیم الازلی والباقی الابدی وما سواه
موسوم بالحدوث لانه مجعول ومخلوق له وایجاد الموجود بحال
فهو مسبوق بالغیر والعدم ولا معنی للحدوث سواه ویؤیده ظاهر
الحدیث المشهور کان الله ولا شیء وکمال کبریائه عز وعلا یوجب
القول بالعقول فی سلسلة ربط الحادث بالقدیم تنزیها عن
نقص مباشرة فاعلیة کل شیء بنفسه بلا توسط عامل ویمکن تاییده
بالحدیث المستفیض عن اصحاب العصمة سلام الله علیهم اول
ما خلق الله العقل خلقه عن یمین العرش ثم قال له اقبل فاقبل
ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزتی وجلالی ما خلقت خلقا اعز علی
منک ایاک ازهو وایاک اثیب وایاک اعاقب بارادة الایجاد

الذي بشرط من الخلق ويمين العرش كناية عن بركة العلم والاقبال
هو الاعتبار المعلولية والادبار العلية وتوجه الامر والنهي
واستحقاق الثواب والعقاب وكونه مناطا للتكليف باعتبار
ان النفس الناطقة الانسانية بل كل موجود ممكن سواه انما
وجد باشراق منه عليه بقدر قابليته كما حققه قدماء الحكماء
ومعلولات ما تحت الكون استعداداتها من طبايعها ومتى
استقرت مادة لفيضان صورة فاضت من العقل الفعال
عليه دفعة وافاضته ليس بالقصد الى السوافل لان العالي
لا يلتفت الى السافل بل افاضة الصور على القوابل من لوازم
ذاته وعدمها انما هو لعدم القابل وعليه يحمل ما قال الله
تبارك وتعالى ان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر
معلوم والواجب تعالى منزه عن الحلول والاتحاد لان الحال
من حيث هو حال محتاج الى محله ومتاخر عنه في الرتبة والمحتاج
ممكن والاتحاد محال في نفسه لانه صيرورة شيئين شيئا واحدا

فهما بعد الاتحاد اما موجودان او معدومان او واحد منهما موجود
والاخر معدوم فلا اتحاد فتعالى الله عنه وايضا فالحلول والاتحاد
اما كمال او نقصان والثاني منفي بالوجوب والاول يستلزم
الاحتياج في الصفة الكمالية الى المحل والمتحد به لتفرعه على الحلول
والاتحاد لهما والواجب غني والحديث القدسي المروي عن اصحاب
العصمة سلام الله عليهم ما تقرب الي عبدي بشيء احب من الفرايض
فان ادى النوافل احببته واذا احببته كنت سمعه الذي يسمع به
وبصره الذي يبصر به ويده الذي يبطش به محمول على المجاز و
كناية عن كمال الحب والاختصاص لمعارضة البرهان العقلي القاطع
للتاويل وامثال هذه المبالغات شايعة في المحاورات فالعدل
فالرحمة والاحسان والجود والامتنان من الصفات الذاتية لعدم
جواز سلبها بوجه وان عبر عنها بصيغ الافعال ولا يفهم منها
الا نفي نقايضها المستلزم للنقص تعالى الله عنه
في الصفات الفعلية وهي التي يمكن ورود السلب عليها والاتصاف

لا اتصاف بعض الفعل فانه ليس عين الذات لانه عرض يجوز
سلبه ولا عارضا للزوم التركيب فلنعتقد مقتضى البرهان
ولنعترف بالعجز فان العجز عن الادراك ادراك ومن الافعال
الارادة لجواز سلبها على بعض الوجوه كما يقال اراد خلق
زيد ولم يرد خلق عمرو مثلا بمعنى انه ليس بفاعل لا قصد له
بل يراعي الحكمة والمصلحة لمنافاته الكمال فافعاله تعالى معللة
بالاغراض لا الاعراض الباعثة المغيرة لامتناع نقص التغيير
والزوال وعينية العلم بكل معلوم للذات القديم الازلي
يسهل تصوره والارادة على قسمين حتم وعزم ولا يوجد في
سلطانه كان الا بارادته لان خلافه نقص فالحتم لا تخلف فيه
كما في افعاله والعزم هو المصحح لاختيار العباد وقدرتهم
وتمكنهم من الفاعلية ويشبه ان يكون تخليته كما ورد
في الخبر انه امر ابليس بسجود ادم ولم يردها ونهى ادم عن اكل
الشجرة وقد اراده والمشية سابقة على الارادة وهي ايضا

من الافعال بمعنى انه تعالى اذا علم الاصلح ليس عديم المشية به
لنقصه وقد روى في الكافي عن اصحاب العصمة سلام الله عليهم
ان الله خلق المشية بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشية وخلق
المشية بنفسها عبارة عن فعلها لاستحالة تقدم الشيء على
نفسه والقدر والقضا تابعان للارادة والقدر يجوز ان
يتغير اذا كان موقوفا معلقا بشرط عدم اخبار ولي عنه على
الحتم لعدم جواز تكذيب الاولياء ويعبر عن تغيير الاقدار بالبدا
وهو من خصايص مذهبنا الحق وقد طعن الفخر الرازي علينا
بتجويزه والقول به لعدم فهمه المراد زعما منه ان المعنى منه معناه
اللغوي وهو الندم على الفعل وتغيير وقد اجاب عنه نصير الحق المحقق
الطوسي نور الله ضريحه بهذا الجواب وقد روي من ايمتنا
عليهم السلام ليس منا من لم يؤمن بالبدا ولولا فلا وجه للدعا والصدقات
في دفع المكاره وحصول المرادات فتأمل والقضا هو الحتم
لا غير كما روي عنهم عليهم السلام علم واراد وقدر وقضى فاذا قضى امضى

والملائم السلطان يستلزم القدر والقضا كما لا يخفى على
اولى النهى ولنرجع في تصويره الى معنى سلبي لا يلزم منه
نقص تشبيه ولا جبر ولا ايجاب وهو طريق صعب زلت فيه الاقدام
ولا نفي بيانه بعين العقول والافهام وتقرير الالسنة وتحرير
الاقلام ولذا نهى عنه الامام الهمام امير المؤمنين ع حيث قال
بحر عميق فلا تلجوه الحديث ومن الافعال التكلم لجواز نفيه
بمعنى انه تعالى ليس عديم التكلم اي ايجاد الكلام وهو لغة وعرفا
الحروف المسموعة المنتظمة ولو اطلق على ما في النفس فهو مجاز
كما قال الشاعر ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان
على الفؤاد دليلا ولا ريب في حدوث الكلام وامكانه لكونه غير
قار معروض للعدم والبرهان عليه هو ان الافادة والاستفادة بل
عمدة نظام النوع منوط به ووجوده كمالنا فلا محالة يختلج
بالفؤاد هداية الله تعالى العباد الى صلاح المعاش والمعاد بهذا الطريق
المانوس فكمال القدرة والكبرياء يلزم ان يكون موجودا وهذا البرهان

مستنبط عن كلام الامام علي بن موسى الرضا ع في بيان الحكمة
على هذا الوجه في خلق وجوه الناس على وجوه شتى بحيث لا
يشبه وجه بوجه وقد علم باستيناسنا به في طرق الافادة والاستفادة
ان هدايتنا به رحمة فكمال الرحمة ايض يستلزمه فافهم والخالقية
والرازقية والرضا والتسخط وغيرها مما يجوز سلبه افعال ولتعقلها
بالمفاهيم السلبية كما حققناه انفا والاعتراف بالعجز اتم سبحانك
ما عرفناك حق معرفتك في النبوة وهي فعولة من النبأ
وهو الخبر او النبوة وهو الرفعة والنبي ع فيها هو الانسان المخبر عن الله تعالى
بلا توسط احد من البشر وهذا النوع ايض منقسم بثلاثة اجزاء
في وجوب التكليف وهو فرع للحسن والقبح العقليين
وكوننا فاعلين بالاختيار اما الاول فلا بد قبل تحقيقه من تحرير محل
النزاع ليرد النفي والاثبات على شيء واحد فاعلم ان الحسن والقبح يطلقان
على ثلثة معان الاول كون الشيء صفة كمال او نقص والثاني ملايم
الطبع ومنافره والثالث كون الشيء بحيث يوجب المدح في الدنيا والثواب في الاخرة

او الذم او العقاب
في الدنيا او العقاب
في الآخرة وهذا هو محل النزاع اما منضمن لمصلحة
بمعنى ان الحكم في الواقع ويمكن للعقل ادراكه عقلية للزم الترجيح
او مفسدة توجب الحسن او القبح لو لم يمكن ضبطها بعلة عقلية
ام لا ولا ريب في ان الحسن والقبح الثاني والثاني بالاول وبحوهر العقل
بلا مرجح ومما علم ان الاول باستلزام الثاني وليت شعري بما اختلفوا فيه وهو كان
بالبديهية او بالنظر والاستدلال او بتعليم الاحكام بمعنى ان حكايات البديهية في صدور الافعال
غير صالح للخلاف واما الثاني فهو انه ظاهر بمعنى ان حركات المرتعش واحراق النار وحركة
مسبوق بالقصد والارادة وليست الا اختيار فيه كرعشة المرتعش الى البرهان واما
قسرية للجالس للتغذية مثلا وكما تشهد به الوجدان فلا يحتاج الى البرهان ولا الكتاب
تجديد الضوابط الكلية لجريان الصادرات عنا فلبس لاختيارنا مدخل فيه
كالترك الله في ملكه حيث فعلنا ما شاء بل مثلنا فيها مثل مملوك لا يقدر على
والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فلا جبر ولا تفويض بل امر بين امرين كما هو المروي
عن القائلين فالمفوضة هم القدرية الذين هم مجوس هذه الامة حيث قالوا بالشركاء
ثم وهو اخص صفاتهم فافهم وانا نثبت الاسلامين الاصيلين
فلنرجع الى اثبات التكليف ونقول
لا ريب في انه رحمة
على

فاياه
لانه ارشاد الى الصلاح
والانسان العاقل قابل له وهو
ثابت في حقه من الحكيم العليم الرحيم باقتضائها
في اثبات التكليف وهو على الانسان
الكامل المعصوم النائب عن الله تعالى في الامر بما هو ارضاه والنهي عما والله
والبرهان عليه هو ان عقولنا لما لم يكن مستقلا بادراك كل حسن وقبيح ولا يمكن لنا هتك المعبود
نوعه البشر
عن ذاته واخذ الاحكام منه لتنافيهم ومنافرتهم والكبرياء وعدم قابلية الكل للوحي والالهام بمعنى
من تعاطى الكل من الغرض العليم وتعلم كل فرد منه ومناسبة الوحدانية وحدانيته ونفعا
التعدد والكثرة وهو مظنة الاختلاف والاختلاف وانحصر الكاملة الازلية موجبا لبعث نبي
كامل من نوعنا رعاية لنسبة الجنسية للاستيناس به مادام التكليف باقيا لبقاء الخلق
دنيا من نوعنا وهو خليفة الله على عباده ومخبر في بارادة ويوم القيامة ليهلك من هلك عن
بينة ويحيي من حي عن بينة وقد روي عن اصحاب العصمة سلام الله عليهم ان لله على الناس
حجتين حجة ظاهرة وحجة باطنة فالظاهرة الرسل والانبياء والائمة وآله البا
العقول ونحن نعود الى الصلاح والعبد
ومن الغي والفرق
سواء كان

فانّ ما قدّمنا معك
مشهور او ظانّنا معك وغيبته كما اتّفق
القضاء الوطن بنوجهر فاو ونفون الانعام العام والعمه
نور الشمس وفي يوم الغام والانع خضوعه ابهم لا يكون الا في مكان وحين مع هم سبحانه كما مشهور
في باب تنبيه مي التوجه لتخلقهم باخلاق الله حيث لا يكون بعض الكرام
انه من بني الكل ولعمري ان الغيبة منهم من كل خليفة كما هو في الكتب مسطور وعلى السنة
كظهور المحسوسات وقد ثبت وقوع الغيبة وقد صرّح بتمام في الملهم ومن اجمع الاطهار ع
وكتاب كمال الدين وتمام النعمة عن الشيخ الصدوق وفي آثار الائمة فيما قلناه من اشتراط
فليطالع واعلم ان تعدد الانبياء الجزو في بني اسرائيل رحمة كما قال النبي صلوات الله
الوحي في الكل الا انهم بمنزلة علماء الذين وكثيرهم خليفة الله المتعال من الطهارة
علماء امتي كانبياء بني اسرائيل ولا بد ان يكون خليفة المطلقة واستغنى بالنابتة
والكمال على حد مناسب للقدس الالهي ليستحق الخلافة والواقعي على وجه العلم واليقين ولا احتياج
عن الكامل المطلق والواجب الحق ما هو الكمال بلا الميتو بر ومنفير وبفيد ويفيض على
الى الظرف والاجتهاد الامكانية ويريم
النفوس الناقصة
ويقيهم

الى الكمال
المبين وهي عصمته من الذنوب
وتنزههم من العيوب تخلّقهم باخلاق الله والقضاء
بصفات الله فهو مبرّئ من الادناس مطهّر من الاوساخ
والارجاس وكيف يجوز في الحكم ابتلائه بالمعاصي وشانه تطهير النفوس من
وقد روي عن ائمتنا عليهم السلام انهم نهوا عن التزويج وارتفاع حظوظ البشرية وفعل الغلوّ
فيما استطعتم فان البحار لا تنفد وكلمات الله لا توصف فهم ارفع شانا واعلى مكانا من ان
قلدرات المعاصي صغائرها وكبائرها من اول العمر الى الآخر وقد قال الله تعالى
لا ينال عهدي الظالمين والظلم هو وضع شيء في غير موضعه والعصيان مساو له فلا بد
في اماسكل ظالم عاص الى يوم القيمة فما دل من الظواهر على عدم عصمتهم من الآيات او
الروايات والادعية المأثورة التي نسبوا فيها الى انفسهم اجتراح السيئات
في مقام الذل والخشوع والاستكانة والخضوع ما وله اما بخلاف الاولى
بالنسبة الى معرفتهم الكاملة وكمالهم وقربهم مع نقص الامكان في
الى الكامل المطلق والملك الحق ولعل تغليبهم
مثل هذه على حال الربع
للوازم

الامكان
والتنزيه لئلا ويعرضهم
اعتقاد ان كمالهم انما هو من نسبة الوجوب
واقتباس منه فهو حفظ لمرتبتهم وكمال امكانهم فلهم
قبض وبسط بالنسبة الى قربهم وبعدهم وفهمهم حفظ لبسطهم
لئلا ويعرضهم نقص لازم الامكان وينظهر انعكاس الكمال الوجوبي فيهم فقبضهم مراة
لكمالهم وايضا ابتلاءهم وظهور قدر استحقاقهم في التكاليف انما يكون في مقام القبض
كما لا يخفى ولنعم ما قال
كهى بر طارم اعلا نشينم
كهى تا پشت پاى خود نبينم
او ما تولها وغيرهم عليهم السلام حسنات الابرار سيئات المقربين او عند
المباحات معاصيا وخطيئات على انفسهم او مثال ذلك فالويل الثم له
فليل الحياء حيث نسبوا الى الانبياء والاولياء جهلا او بالواجب وخلفائه
قبايح وسيئات لا يليق نسبتها الى الاراذل والفساق من ابناء الانام فضلا
عن سفراء الله الملك العلام جزاهم الله عن خيرتنا ما يستحقون
في النوع نبينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن
هاشم بن عبد مناف صلوات الله
عليه وآله

والبرهان
على ثبوت دعوى النبوة والنبوة
وتصديق المعجز اياه ومنها القران المجيد الذي
لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد
بحيث لم يقدر معارض على الاتيان بمثل سورة منه مع كثرة المنكرين وصناديدهم في
الطغاة نحو سيما في اوايل البعثة ووفور دواعيهم في معارضته كما وقف تحديهم على الفصاحة والبلاغة
وكونه في اعلى مراتب الفصاحة والبلاغة وكونه امر يلتفي بحيث الطبع السليم والفهم المستقيم فاطن
اتيه اللبيب في مضامينه ورشاقة لفظه ومعناه نعلم تقينا انه من لدن حكيم خبير وهو كما تر
انما هو ارشاد الى الاصلح في المعاش والمعاد فخارق في مكالمات الفصحاء فانها انما الحكاية
قال ومفاد عن ابطال وتعريف فرس او بعير او شاة او غزال او محبوب او محبوبة او لطايف
في الامام وذي رياسة
منجر من غوية وغيرها من المموهات
الصيد عامة في امور الدين والدنيا وليس مرادنا بالامر الدنيوي كما فهمه القرد
العمي بيانا عن جهلاء دار الغرور وسلاطين الزور وحكامها سياسة الحفظ النظام
ملكهم بالقوانين الشرعية والنواميس الالهية
على المصالح الدنيوية وحفظ
انتظام

النوع السابي المضبوق
والاحكام النسابي
في الحكمة العملية فمن كان بالشرع اعلم فهو منبع
بالامارة فيها احق واليق فاعتذارهم عن علي مولانا امير المؤمنين
عن منصب الولاية بان جهلة المشايخ كان اثمهم احفظ للحوزة واضبط لها
لما رسنهم الحيل الذنيرة تفضح لهم وطعن عليهم كما اعترف ابن ابي الحديد المعتزلي
في شرح نهج البلاغة ولحدث القول بامامة مولانا ادبا وباطنا بعد النبي بلا فصل
ورابة المشايخ ظاهرا في زمن خلافتهم ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم
وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم وهذا النور الفرا منقسم بلاوته
في صورة الحاجة الى الامام في كل زمان من الازمنة التاجم
في اثبات المكلف ان
اخرايه والدليل عليه مع البرهان السابق في اثبات ما كان محمد ابا
عن النبي صلى الله عليه واله لا نبي بعده كما نص الله تعالى عليه بقوله
نبينا خاتم الانبياء
احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين فلا بد للبشر عن حافظ
معصوم يضبط حق الضبط ويوصله الى الامم على قدر
كفاء حوائجهم ظاهرا هم
الا ان يدعوا

مصالح الى
الاختفاء والاستتار ونحو
دين الله بعد محفوظا باقيا ببقاء
التكليف ومقتضى الحكمة في وجوده ونصبه من الله على
ما امكن والحجة من الله تماما على العبد الممتحن وكل الامة لا يعلمون
هذا المنصب العالي كما روي عن ائمتنا عليهم السلم ان الصحابة منهم من كان
عن النبي وما يفهمه الجواب بل ينتظر مجيء الاعرابي والطاري ليسأله تارة اخرى ليعلم
يفهم ومنهم من فهمه ولكن لا يضبطه ونسيه او بعضه فبقي بيده وينقص جميع
ومنهم من سمع المنسوخ او العام او المطلق او المتشابه او المجمل ولم يسمع
الاحكام الناسخ ومنهم من سمع الكل وفهمه كما سمعه ولم يحفظ الضبط
بحيث لا يسهو ولا ينسى ويقدر على نقله والحكم به وهو مولانا امير المؤمنين
علي ابن ابي طالب عليه السلم وقد اعترف بذلك الخاصة والعامة فيجب على الحكيم
العليم الرحيم ان يختار من الامة اماما حافظا للدين الى يوم الدين
وحجة على الخلق اجمعين فيرتب النفوس الناقصة
بتوجه رحمته وحفظ
تربيته

فهو رحمة للعالمين
وقيم للقران المبين حيث نزلت
فيه ايات محكمات هن ام الكتاب و
اخر متشابهات لتبدل بها كل فرق نوع على مرامه فادونهم
فائدة لايقيم يعلم مراد الله ويتبينه ويحكيه ويتقنه كما قال مولانا
امير المومنين علي ابن ابي طالب ع القران كلام الله الصامت وانا كلام الله الناطق
فهو نور على نور ووجوده واجب ضرورة حسد خذل الله المجحدين فيه والجاحدين
يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون
لامرم في وجوب كونه من ذي القربى وهم الذين جعل الله
قل لا اسالكم
مودتهم اجر التبليغ كما قال الله تبارك وتعالى
عليه اجرا الا المودة في القربى والبرهان عليه هو ان الله تعالى
حكيم رحيم فلا يفوت شي من المصالح من حكمته ولا احسان من
رحمته واذا كان الحافظ من اهل البيت والعترة الطاهرة كان معرفته و
الب واصوب وكنا الى مسارعة التمسك بها اسبق و

واقرب
فهو اشباه لنعمة الذين
وما كمال لها فلا يغاير الله العالمين
الاعلى وما نير فنبينا محمد صلى الله عليه واله
القريب والمكان يجيب لا تناله العقول والافهام وهو اكمل
نوع الانسان على التمام خليل اقسم بعض من الجليل وجليل اعلم بقدره الخليل
فائدة الغايات باسرها الدلالة لولاك وعلى العلاء عن اخرها انتهاده كما
الافاد وافاد الرحمة في اهل بيته وجعلهم نوابه على المنة اتمام نعمة
عليه ولكمال الاكرام وانعام اليه بخلاف ان خرجت هذه الكرامة من
بيته فانه شبيه عزله عن الرتبة العلية والرفعة البهية وفيه كسر
لقلبه تعالى الله عنه اما ترى الى دعاء الخليل الامامة لذريته بعدان
تشرف بها لنفسه كما اخبر الله عنه بقوله الكريم اذ ابتلى ابراهيم
ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس
اماما قال ومن ذريتي
في امامة ائمتنا

صلوات الله عليهم
عليهم والبرهان على ان الامامة لا مدخل فيها لاختيار احد الا الله
ان الله يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة كيف والامام
مولى الكل ولا يمكن اجتماعهم واجماعهم في زمان ومكان واحد
لبين الشاهد وكيلا وعن الغائب ولا الموجود منهم عن المعدوم ولو سلمناه فاين اختيار
العقول عن منصب الامامة والامام خيرة الله وخليفته فالاجماع على النصب واختياره غير
معقول بل الله يفضل على عباده من يشاء ولا يمكن العلم به الا من احد طرق
اما سماع النص القاطع عليه ممن كان نصه حجة او اقتران دعواه بالمعجز او
المتواتر وهو ما يكون في طبقات روايته جمع لا يجوز العقل تواطئهم على الكذب
والاحاد وهو ما لا يكون متواترا الشرط لكونه محفوفا بقرائن اليقين فيجب على الحكيم
الرحيم عز شانه نصب اعلام اليقين على الامامة وحفظها
عن تطرق الزوال ما بقي النوع البشري
القابل للتكليف

رعاية للمكلفين
والرحمة على الورى والامام
لا يجب على من امن واتقى او كذب وتولى وابتدع
منع من الفرق الهالكين من الائمة نصا ثابتا قاطعا يفيد الاعتقاد
به ولا معجزة على امامة ائمتهم الضلال ولم يرو بها بالاحاد فضلا عن التواتر
فامامة رؤسائهم باطلة يقينا ولا احتمال لامكان حقيتهم فالامام
هو حق ائمتنا الاثنى عشر ومحصور فيهم باحد الطرق المروية
بحيث اتفق المؤالف والمخالف على نقلها كجود الحاتم وعدل انوشروان
وشجاعة رستم سواء امكننا العلم به على وجه الخصوص او اكتفينا بالعموم
فانا نقل هنا لا حاجة الى الجواب عن شبهة التواتر كما اجاب عنه
السيد السند علم الهدى نور الله ضريحه بان العلم به بشروط تعدم
اختلاج شبهة خلافه في النفس فافهم
وانه الائمة مجمع على
ان

غير ائمتنا ع
كانوا اهل ظن واجتهادات بحيث
لا شبهة فيه والاجتهادات لا يليق بمنصب الخلافة
المطلقة عن الله تعالى والهادي الى الحق اليقين فالامامة مختص
في ائمتنا عليهم السلم لوجوب وجود امام في كل عصر وزمان وما ادعاه
غيرهم وليس له باهل وهم قد ثبت سابقا براهينهم على لزوم الاحتياج الى
الاجتهادات الظنية وقد نص الله تبارك وتعالى على وجوب طاعتهم بقوله
عز وعلا خطابا عاما اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والامر
ظاهر في الوجوب ولا موجب للعدول عنه وحذف المطاع به للعموم
... المطلقة على الكل انما هو لله تعالى وخلفائه وهم في
هذه الاية الرسول ونوابه صلوات الله عليهم فالمراد
باولي الامر ليس الا الائمة المعصومين

التالين للنبي
في استحقاق وجوب الطاعة
المطلقة فالترتيب الذكري مطابق للواقعي
لا الظلمة المتغلبة الاهواء الذين ركونهم سبب لغضب الجبار
كما قال العزيز الغفار لا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وانتفاء الظلم
ليس بقاطع الا في الاولياء المعصومين من اهل البيت عليهم السلم حيث نزل الله نعم
الموجود منهم منزلة من يوجد فنص على كمال الطهارة فيهم فقال عز من قائل انما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا كما روى
المؤالف والمخالف بطرق عديدة نزولها في علي وفاطمة والحسن والحسين
عليهم السلم فكساهم النبي بعباءة فقال اللهم هؤلاء اهل بيتي
فطهرهم تطهيرا فقالت ام سلمة الست من اهل بيتك
فقال النبي انك الى خير
وافهم

فنص القاطع مختصر
فيهم عليهم السلم وقد نص الله تع
على الانحصار بقوله عز وعلا انما وليكم الله ورسوله والذين
امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون وصح الدلالة
ان كلمة انما من ادوات الحصر اجماعا والولي وان كان يشترك لفظا كالمولى بين الحبيب والحميم
والصاحب والجار وابن العم والسيد المعتق والعبد المعتق والاولى بالتصرف
في امور الدين والدنيا اعني الملك النافذ الحاكم بالاستحقاق ولكن ظاهر
ان المومنين بعضهم اولياء بعض كما ان الظالمين انهم كذلك بنص الكتاب
ولا قرابة بين الله وبين احد وكذا الصحبة والجوار ولا حصر في الاخيرين
عنه فالمعنى متخصص في الاخير وقد اتفقت الفرقة العمرية
على نزولها في مولانا امير المومنين علي
حين تصدق

بخاتمه في حال
الركوع وقد روي من طرق نيف
في كتاب الكافي تصدق بكساء قيمته ثلثون
الف دينار اهداها النجاشي والحلة الحبشية الى النبي صلى الله
عليه واله فخلعه مولانا عليا عليه السلم ايضا وروي ان ... كان يحكيان وقد
صبر نعمة الولاية بنعمته عليهم السلم وقد روت الخاصة والعامة نزول قوله تع
يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته يوم الغدير
في رجوعه عن حجة الوداع بالغدير في نصب مولانا علي عليه السلم منصب الامارة
والامامة والغدير موضع بين المكة والمدينة وهو مفترق الطرق فامر النبي
بدوحات فقم ما تحتهن لشدة الحر وامتناع اقامة الجسم تحت السماء
وكان في ظهيرة اليوم بحيث تحرق الرؤس والاقدام
ثم امر ان يعملوا منبرا من الجهاز
فصعد عليه

ونادى الناس معا
فاجتمعوا للاستماع واحتشدوا
للاستماع فاخذ بعضدي مولانا علي عليه السلام
واعلاه من الارض بحيث يرى بياض ابطيه فقال ايها الناس الست اولى
بكم من انفسكم قالوا بلى فقال من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه
وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله فنزل قوله تعالى اليوم اكملت لكم
دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا فاعترف القوم بامامته
وولايته ثم بعث الى الخباء وامر الناس بتهنيته حتى اهل الحرم المحترم
فاشتغلوا بالتهنية والتسليم عليه بامرة المؤمنين فقال عمر بخ بخ
لك يا ابن ابي طالب اصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة وقد
شهد المؤالف والمخالف بتواتر خبر الغدير و
اختلافهم في معناه فلينظر المنصف

يسئلنه جميع جميع
الناس في صعيد واحد ثم التوبيخ
الى السؤال والجواب والجزاء على وجه العدل والصواب
وانما التجبر في الحساب والجزاء ففيه مناسبة الكبرياء والامور الزائلة
الدنيوية مشترك في دار الفناء بين المحسن والمسيء والمؤمن والكافر والغني والفقير
غير صالح للجزاء لان العطاء على قدر شان واهبه لان التكليفهم وانعم
وقد قررنا بقاء الاعمال لا سيما بالنسبة الى كمال الكبرياء انما هو بعد تمام الاعمال
وظهور الاحوال وكمال الاناة والامهال فالنشاة الدنيوية عمل ولا حساب
والاخرة جزاء ولا عمل بالنسبة الى النفوس الممتحنة ولنا الذين
لم يبتلوا وما ظهر قدر استحقاقهم في هذه الدار كالاطفال والمجانين
فقد ورد في الروايات تكليفهم بشيء وامتحانهم به ليظهر سعادتهم وشقاوتهم
وقدر استحقاقهم فيجزون به وهذا انما هو بعد الاعادة
عصمنا الله واياكم عن التلو
بادنا بس

دار الغرور والبدن
بالوان عالم الزور وجعل بعضا البدوكا
في طاعته وجعلنا سبيلا في عبادته فلم يكن من الاخسرين
اعمالا الذين ضل سعيهم في الحيوة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
في ان النزاع في جواز اعادة المعدوم لا لفظيا وان النزاع باصل
وان الاول لفظي وما فيها انما ينفي جواز الاعادة بجميع التشخصات ولا نزاع لنا فيه
بل انما يتشخص الجميع والتفريق اذ لا اتفاق لعرض بخصوصية التشخصات في اجزاء الاسباب
والثواب والعقاب والثاني لما ثبت من ان فيضان الصور على المواد المستعدة لازم
للعقل الفعال ولا يمكن الاخذ ولا تراخي الفيضان وتخلفه عن الاستعداد او يتخلف لان الافاضة لازم
فمتى استعد بدن لنفس تفيض عليه دفعة بلا تدرج فيحصل معه المحل القابل
المفيض الفعال وباتي المجرد وهو خارج وهو خارج عن قانون
الحكمة ايضا